جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

قسم الدراسات الدولية.

ميزان القوى العسكري في حوض المتوسط

وأثره على استقرار المنطقة.

أطروحة مقدمة لاستكمل متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية.

تخصص: دارسات متوسطية.

الطالب: بوذن التونسي

المشرف: أ.د. قاسمي سعيد

لجنة المناقشة:

- أ.د شيخاوي سليم..... جامعة الجزائر3..... رئيسا
- أ.د قاسمي سعيد..... جامعة تمنغاست..... مشرفا ومقررا
- أ.د فول مراد..... جامعة الجزائر3..... عضوا
- د. حيدر عمر..... جامعة الجزائر3..... عضوا
- د. كلاع شريفة ..... جامعة الجزائر3.....عضوا
- د. شوادرة رضا.....جامعة سطيف.....عضوا

السنة الدراسية: 2023/2022

شكر

لا أجد الكلمات المناسبة لأعبر عن عظيم امتناني وشكري للأستاذ الدكتور **قاسمي سعيد**، فقد أكرمني بالقبول على الإشراف على هذه الأطروحة المتواضعة، ولا يمكنني إلا أن أمتن لعظيم فضله عليّ، بما شملني من صبره ووقته الذي خصصه لي في التصحيح والإرشاد.

وأوجه شكري وامتناني إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة رئيسا ومناقشين فكل التحية والتقدير لكم أساتذتي، مع جزيل الشكر على وقتكم في تصويب هذه الأطروحة.

كما أخص بالشكر أيضا الصديقين والزميلين في دفعة دراسات متوسطية، صديقي الدكتور عبد الناصر مولاي، وصديقي الدكتور عرباوي العربي، على الحوارات والمناقشات التي استفدت منها لإتمام هذا العمل.

إهداء

إلى التي حملتي وهنا على وهن، امي الغالية تغمدها الله بواسع الرحمات.

إلى الذي علمني معنى الحياة، أبي الحبيب، اطال الله في عمره.

إلى روح رئيس مشروع الدراسات المتوسطية، الدكتور عمار جفال رحمه الله.

إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي، زوجي العزيزة والغالية.

إلى فلذات الكبد وقرة العين، أبنائي وبناتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى الأختين الكريمتين والأخ العزيز فؤاد أدامهم الله قربا ومودة.

إليكم جميعا أهدى هذا العمل المتواضع....

مقدمة

يستمد البحر الأبيض المتوسط أهميته الإستراتيجية والجيوسياسية من موقعه الجغرافي المتميز، الذي أعطاه مكانة خاصة في العلاقات الدولية، وذلك منذ أقدم الحضارات الإنسانية وإلى غاية العصر المعاصر.

فهو يشكل حلقة وصل بين ثلاث قارات وهي أوروبا، وإفريقيا، وآسيا مما أهله لأن يكون ملتقى التبادلات والاتصالات عبر العصور، حيث كان فضاء اقتصاديا. وثقافيا، وثقافيا وعسكريا كما أنه يعتبر مهد الحضارات، من الفرعونية إلى غاية الإغريقية فالإسلامية إلى الحضارة المعاصرة.

فقد كان بحيرة رومانية أثناء الحكم الروماني للمنطقة، ثم أصبح بحيرة إسلامية أثناء الفتوحات الإسلامية، ثم بحيرة عثمانية أثناء الحكم العثماني، وأخيرًا ومع ظهور الاستعمار الحديث، فقد تنافست بريطانيا وفرنسا للظفر بمضيق جبل طارق وقناة السويس.

ولأن حوض البحر الأبيض المتوسط يملك معابر إستراتيجية كبيرة وذات أهمية. تسهل عملية الاتصال بين دول القارات الثلاث فقد جعلته هذه الخاصية محط أنظار القوى الدولية منذ القدم لأنه يتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، وبالبحر الأسود عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور، إضافة إلى قناة السويس التي تصله بالبحر الأحمر.

وعلى الرغم من انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، فقد بقي البحر الأبيض المتوسط يستقطب مطامع الدول، خاصة القوى الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في القوتين العظمتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، واللتين لم يبرحا عرضه وذلك بالنظر إلى أهميته الإستراتيجية في الصراع الدائر من أجل الهيمنة على العالم.

هذه الأهمية الإستراتيجية للمتوسط جعلت الكبار يتجهون بأنظارهم إليه، ويتصارعون على مناطق النفوذ فيه، علهم يتوصلون إلى إلحاقه نهائيا، بمناطق تأثيرهم التي يمارسون انطلاقا منها "لعبتهم" الخطرة في بعض صدامات "التوازن الدولي" كما يقول "**شارل زورغيب**" في كتابه سياسة الكبار في البحر المتوسط، حيث أصبح مع بداية الحرب الباردة مسرحا للتنافس والصراع بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي.

ونتيجة لذلك فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر أسطولها السادس الذي لا يزال يتواجد في حوض المتوسط بوصفه قوة استراتيجية ضاربة تراقب من خلالها المنطقة وتسجل حضورها بها.

أم السوفيات فقد كان حلمهم خلال فترة روسيا القيصرية على الدوام الوصول إلى المياه الدافئة، فخاضوا لذلك حروبا مدمرة ضد الدولة العثمانية كما جابت سفنهم خلال الحرب الباردة، حوض المتوسط.

ولكن بعد انهيار جدار برلين في 09 نوفمبر 1989، وسقوط الإتحاد السوفياتي سنة 1991، ثم تفكك المعسكر الشرقي وما أنجزت عنه من اضطرابات جيوسياسية، وضع حد لنظام الثنائي القطبي، بالإضافة إلى نتائج حرب الخليج الأولى والثانية وما أفرزته من تداعيات على المنطقة، حيث تغيرت موازين القوى، ورسمت خريطة جديدة للعالم أضحى معها عالم أحادي القوى.

وما لبث أن عاد السوفيات من جديد بعد بروز روسيا تحت قياد الرئيس فلاديمير بوتين، إذ أعادت نشر قواتها في المنطقة مستغلة ما يمكن اعتباره التراجع الأمريكي عن الاهتمام بالمنطقة؛ ومع تصاعد الأحداث والتغيرات، عاد البحر الأبيض المتوسط منطقة تنافس وتجاذب بين القوة الدولية والإقليمية مع وصول وافدين جدد على الساحتين الدولية والإقليمية كالصين، وتركيا، وإيران، وإسرائيل.

- **أدبيات الدراسة**

– د/ كريم مصلوح في كتابه التعاون والتنافس في المتوسط، حيث يركز على صراع القوى الدولية للسيطرة على المتوسط من خلال التنافس الدولي والإقليمي حول هذه المنطقة، فهو يشير إلى تعدد الفواعل الدولية في المتوسط والتي تحكمها مجموعة من المحددات والضغوطات الجغرافية والسياسية التي تعد سمة بارزة في المتوسط ناهيك عن الدور الخارجي التي يؤثر بشكل مباشر على القرار المتوسطي لما يمثله من أهمية مصلحية لهذه القوى حيث يرى أنها هذه المصالح تعكس" ***الأهمية المحورية والجغرافية للبحر المتوسط الذي يجتذب إليه السلوك الدبلوماسي الدولي، نتيجة الميزات السياسية التي يوفرها الإقليم لكل قوة تسعى لمكانة دولية كبيرة، تؤثر كل هذه العناصر والفواعل والسياسات في التوجهات الإقليمية لهيكلة التعاون الإقليمي الأورومتوسطي.***"[1]

– مصطفى بخوش في كتابه حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف (2006) يتناول فيه سيناريوهات الشراكة الأورومتوسطية، ويتطرق إلى أن انتهاء الحرب الباردة واختفاء الثنائية القطبية ظهرت معها صراعات أخرى ومعقدة كما يشير إلى الفوارق الدولية بين ضفتي المتوسط وكيف تأثر وتتأثر كل منها وعلاقاتها مع بعضها البعض.[2]

[1] كريم مصلوح، ***التعاون والتنافس في المتوسط*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

[2] مصطفى بخوش، ***حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة*** (القاهرة: دار الفجر، 2006).

– د/ ابراهيم أبو حزام في كتابه الحرب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام (الطبعة الثانية 2006)، يتناول فيه المعركة بين الغرب والشرق، لمحاولة كشر حالة توازن القوى القائمة بينها، وفرض هيمنة الكتلة المسيطرة وسياساتها على العالم بعد الإجهاز على الخصم الرئيسي في المعكرة، وذلك هوما تحقق للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تطرق إلى درجات الصراع المختلفة وأشكالها المتنوعة فهو يبدأ بالتنافس السلمي والتعايش بين الدولي في أدنى درجاته، وقد يرتفع نحو الحرب والصدام الدموي عند الفشل في إدارة الصراع بصورة سلمية، ويخلص المؤلف إلى أن توازن القوى هو أحد القوانين الثابتة في العلاقات الدولية وهو الصانع الرئيسي للاستقرار والسلام، كما أنه المسؤول عن الحروب والكوارث. [1]

– د/ علي وهب كتابه الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط (التآمر الأمريكي الصهيوني)، يتناول فيه التنافس بين الدول الأوروبية وأمريكا على الشرق الأوسط ودوافع السيطرة عليه، ثم تطرق من جهة أخرى إلى السياسة الأمريكية والسوفياتية في الشرق الأوسط، ليعرج على النظام الدولي الجديد والنظرة السياسية الأمريكية إلى أزمة الخليج وانعكاساتها على كيفية تعامل القوى الدولية معها ثم أخيرًا إلى إستراتيجية أمريكا وإسرائيل إزاء الشرق الأوسط لمحو الهويات وتسلط الصهيونية.[2]

– هادي عزوز في كتابه توازن الرعب (القوى العسكرية العالمية) يتناول فيه القوى العسكرية المتصارعة وقراراتها العسكرية وعناصر القوة والضعف فيها. كما يحاول تقديم ***"نظرة تحليلية معمّقة للصراعات التي تهدِّد العالم، – تتناول المقدرات العسكرية لكل الدول المذكورة بالأرقام. تبحث في أسس الفكر العسكري واتخاذ القرارات الإستراتيجية. تضع احتمالات الربح والخسارة بالاستناد إلى تشريح المواقف والمواقع والإمكانات والتوازنات الناشئة والتي يُتوقَّع أن تنشأ مع إندلاع الحرب."***[3]

– د/ السيّد أبو عيطة في كتابه "سياسات الأمن الدولي في عالم متغير " (نحو مجتمع دولي آمن) (2013)، يتناول فيه قيم المجتمع الدولي من إجرام عالمي منظم وصراعات دولية، ثم يتطرق أخيرًا إلى الخطة المستقبلية التي ترسم الطريق إلى المجتمع الدولي الآمن.

---

[1] إبراهيم أبو حزام، ***الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام*** (القاهرة: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009).

[2] علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأميركي – الصهيوني** (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014).

[3] هادي عزوز، ***توازن الرعب*** (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013). الملخص نقلا عن " مكتبة نور(noorbook.com) ".

– إيف لاكوست في كتابه الجغرافيا السياسية للمتوسط (2010) ترجمة د/ زهيدة درويش، يتناول فيه البحر المتوسط والمجموعة السياسية المتوسطية الكبرى، حيث يتطرق فيه إلى دول الضفتين الشمالية والجنوبية بالبحث والتحليل، فيغوص في النظام السياسي السائد في تلك الدولة، وحروبها الأهلية وصراعاتها مع الدول، ونظامها الانتخابي وإجمالا كل الوقائع التاريخية والمادية التي شهدها هذا البلد أو ذلك،[1] كما "***يمتاز الكتاب بشموليته ويزنو إلى تعميق الإدراك عند القارئ بالمشكلات الجيوسياسية وبالمخاطر التي تنطوي فوقها وهذا لقناعة وطيدة عند المؤلف بأن التفكير العقلاني بتلك المشاكل ليس حكراً على المتخصصين والمسؤولين الساسة فحسب، إلا أن هو قضى يقصد المدنيين سوياً ومن الجوهري أن يعي هؤلاء مجال تعقيد وخطورة قليل من المشاكل اللائحة في بلدان بعيدة عنهم نسبياً مثلما في ضِمن بلدانهم لأجل أن يتمكنوا من محفل التهديدات أو الإجابات المطروحة التي من الممكن أن تكون في بعض الأحيانً أخطر من المشاكل نفسها .***"[2]

– الكسندر دوغين في كتابه أسس الجيوبولتيكا (2004) ترجمة الدكتور عماد حاتم، يتناول فيه مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، كما أنه يزواج بين التأثير الجغرافي والحضاري والعمق التاريخي في صناعة القرار السياسي حيث تكمن وراء اتخاذها هذه الخلفيات المذكورة آنفا، ويزود الكتاب بمجموعة من المصطلحات الجيبوليتكية وكذلك الخرائط التي يستعين بها في التحليل والهدف النهائي هو وضع خارطة لصانع القرار الروسي ليفهم من خلالها العالم ويتعامل معه وفق قيمه ومعتقداته.[3]

أما في ما يخص الدراسات الأجنبية فإنه يمكن الإشارة لبعض المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر، منها:

- The Global Politics of Power, Justice and Death: An Introduction to International Relations

يبحث هذا الكتاب مستقبل الدولة وكذلك المنافسة العالمية بين الفواعل الدولية ويرى مؤلفه " Peter Anderson" أن عالم ما بعد الحرب الباردة يمكن أن تلعب فيه الأمم المتحدة والقانون الدولي دورا مهما لتعزيز فرص السلام، كما أنه يقدم "خريطة تغيير" يراها مناسبة لتغيير العلاقات الدولية بحيث تكون متعاونة في القضايا

[1] إيف لاكوست، ***كتاب الجغرافيا السياسية للمتوسط***، تر: زهيدة درويش (أبو ظبي: هيئة أبو ضبي للتراث والثقافة، 2010).

[2] بستان الكتب | بطعم الكتب. "كتاب الجغرافيا السياسية للمتوسط – إيف لاكوست .April 22, 2021 ", https://www.bostanekotob.com/كتابالجغرافياالسياسيةللمتوسطإيف./

[3] أليكسندر دوغين، ***أسس الجيوبوليتيكيا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي***، تر: عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2010).

التي تشكل تهديدا عالما كقضايا البيئة والاقتصاد والتنمية، ويتطرق أيضا للحروب وأسباب الصراعات ويطرح رؤيته حول إمكانية تفاديها.[1]

- Cosmopolitan Power in International Relations: A Synthesis of Realism, Neoliberalism, and Constructivism

يرى "Giulio M. Gallarotti " أن النظرية الواقعية أكدت على أهمية القوة الصلبة باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق المصالح الحيوية للدولة، ولذلك عملت الدول على وضع استراتيجيات تحقق لهم أهدافهم وفق هذا المسار، لكن في المقابل هناك أيضا تطوير للموارد بحيث تصبح هذه الموارد والامكانيات هي القوة الناعمة التي تحقق بها الدول مصالها، وللتحقيق الأمثل للمصالح يجب المزاوجة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة لتحقق أكبر قدر من المكاسب، ويرى "غالروتي" أن هذه المهمة في تحقيق المصالح المزاوجة بين القوة الصلبة والناعمة لا تتحقق إلا تكاملت ثلاث نظريات في العلاقات الدولية وهي الواقعية والنيوليبرالية والبنائية.[2]

- **إشكالية الدراسة:**

إن البحث في إشكالية توازن القوى كمفهوم عسكري وأمني يجرنا إلى التطرق إلى الجانب التاريخي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأهميتها من حيث الموقع الجغرافي الذي يربط الشمال بالجنوب وخصوصية الدول المحيطة به وإمكاناتها، وذلك التفاعل الدائم بين القوى المتوسطية القارة والطارئة، والتي كلها تسعى أن يكون لها نفوذ وهيمنة على المتوسط يؤمن مصالحها ومصالح حلفائها، لذلك فالاعتماد على ميزان القوة بكل أشكاله العسكرية هو فاعل مهم في تواجد أي قوى على ضفاف المتوسط؛ إن البحث في ميزان القوى العسكري في حوض المتوسط يحتاج إلى القيام بمقاربات محورية، وإلى اتساع منهجية في الربط بين العديد من الثوابت والمتغيرات التي تحكمت في جميع جوانب العسكرية، والأمنية.

وعليه نطرح إشكالية رئيسية بطرح السؤال التالي:/

– في ظل التفاعل الدولي والإقليمي، كيف تؤثر التوازنات العسكرية على الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

---

[1] Anderson, Peter. ***The global politics of power, justice and death: an introduction to international relations***. Routledge, 2005.

[2] Gallarotti, Giulio M. *Cosmopolitan power in international relations: a synthesis of realism, neoliberalism, and constructivism*. Cambridge University Press, 2010.

- **الأسئلة الفرعية**

تندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما أهمية التوازن العسكري في المتوسط؟
- وما دوره في إدامة الاستقرار في المنطقة بالرغم ما تعرفه من مشاكل في الاستقرار؟
- ما الدور الذي يلعبه التوازن العسكري في المتوسط؟
- ما هي أهم القوى الإقليمية الفاعلة في المتوسط؟

- **فرضيات الدراسة**

للإجابة على إشكالية الدراسة سنعتمد على الفرضيات التالية:

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط من خلال أنها موطن العديد من الحضارات ومركز تاريخ العالم، جعل منها محطة هامة لإقامة توازنات عسكرية إقليمية ودولية، وعليه يمكن طرح افتراض رئيسي مفاده:

أن التوازن العسكري يحقق الاستقرار واختلال ميزانه يؤدي الى الصراعات والحروب.

– كلما كان هناك توازن انعكس ذلك على الاستقرار وتنمية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

ويمكن تقسيمها إلى قسمين

الأول: الأسباب الذاتية: حيث هي محور اهتمام الباحث وهي تدخل في صلب تخصصه في الموسوم بالدراسات المتوسطية.

الثاني الأسباب الموضوعية: فموضوع التوازن والاستقرار في حوض المتوسط قد حظي باهتمام الباحثين ودارسي العلاقات الدولية، إلا أنه وبالنظر إلى أهميته البالغة على الصعيد الإستراتيجي الدولي والإقليمي، فإن الضرورة تقتضي من هذه الأبحاث في إطار دراسة معاصرة تحدد موازين القوى في هذه المنطقة الجيوستراتيجية، والتي تشهد تطورات وتغيرات متسارعة، ويمكن القول أنه من غير المعقول تخيل مسرح دولي متكامل للأحداث الراهنة، دون أن يكون البحر الأبيض المتوسط حاضنا لهذه الأحداث بكل تأثيراتها وتفاعلاتها المتبادلة في الساحتين الدولية والإقليمية.

لذا فإنه من الأهمية بمكان أن نقوم بدراسة تحدد من خلالها ميزان القوى العسكرية ومصادرها في المتوسط ونبين القوى المسيطرة على هذه المنطقة، ثم يليها تحديد سياسات الدول الكبرى الفاعلة فيها كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، ثم الفاعلين الإقليميين كفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وتركيا، وإسرائيل.

من خلال هذا الموضوع، يجد الباحث نفسه أمام مجموعة من القوى في حوض المتوسط يدرس سياساتها ومقارباتها في تطبيق رؤاها في المنطقة ومواقفها من الأزمات الناشئة في هذا الرقعة الجغرافية من العالم، وكذا تحديد حلفائها وأعدائها.

- **أهمية الدراسة:**

الأهمية العلمية:/ إن دراسة التواجد الدولي في حوض المتوسط، وكذا ميزان القوى العسكري لكل هذه الفواعل، له من الأهمية بما يسمح بتشخيص الواقع الدولي في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، خاصة بعد التغيرات الدولية الملاحقة والمتمثلة في بروز فواعل جديدة تذكر منها عودة روسيا كقوة دولية تحاول استرجاع أمجاد الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، ومن ثم تبسيط هيمنتها على هذه الرقعة الجغرافية من العالم ذات الأهمية القصوى.

ولتحقيق ذلك، فقد عاود الأسطول الروسي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين الانتشار من جديد في المتوسط، كما أعيد فتح القاعدة البحرية الروسية في طرطوس السورية، مع تحديثها وتجهيزها بمعدات عسكرية من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الروسية من تطور في هذا المجال، ثم أخيرًا التدخل الروسي في سوريا عن طريق الضربات الجوية الموجهة ضد المعارضة السورية وتحديدًا ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش».

ونطمح أن تشكل هذه الدراسة، إضافة نوعية خصوصا وأننا نسعى من خلالها إلى فهم وتفسير السياسات التي تبنتها بعض القوى الدولية والإقليمية المهتمة بمنطقة حوض المتوسط.

الأهمية العملية:/ إن دراسة منطقة حوض المتوسط يدفعنا إلى التطرق إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تلعبها في صياغة معادلة ميزان القوى العسكري، من خلال التفاعلات الدولية التي تقودها أساسا الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين والإتحاد الأوربي والتي تشكل لهذه الفواعل الدولية عمقا استراتيجيا، ومركزا للتجاذبات من خلال تقاطع المصالح بينها.

فبريطانيا اهتمت بالفضاء المتوسطي (مضيق جبل طارق ومالطا) حي الشرق الأوسط، مثلها مثل فرنسا التي احتلت دولا هامة بجنوب المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط.

والتحول المهم الذي يساعدنا على تأسيس إشكالية توازن القوى بالمتوسط هو ما جرى بعد الحرب العالمية الثانية التي جاءت بتحولات جديدة غيرت الأوضاع حيث اندثرت القوى الأوربية التقليدية، وبنيت قوى جديدة أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، شكلت ثنائية قطبية، نشبت على إثرها حرب باردة بينهما، ثم برزت بعد ذلك تحولات جديدة أخرى غيرت الأوضاع وزالت معها الثنائية القطبية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، ليصبح عالم أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تكريس أهمية مادة البترول وثروات أخرى كمتغير حيوي واستراتيجي في بناء القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية في أبعادها المختلفة.

وها نحن نشهد تحولات أخرى، جذرية وعميقة، منذ سنة ألفين وإحدى عشر (2011)، السنة التي عرفت انطلاقة ما يسمى «بثورات الربيع العربي»، والتي اجتاحت عديد الدول العربية وكان من نتائج ذلك، سقوط أنظمة الحكم في بعضها وانتشار الفوضى العارمة، وسقوط مئات الآلاف من الضحايا، وانهيار اقتصادات هذه الدول وتحطم بناها التحتية ومن ثم تحولها لدول فاشلة.

وكان من أهم نتائجها على الإطلاق هو استنجاد بعض الدول العربية ممن عرفت هذه الفوضى ببعض الدول الصديقة التي تدخلت وحالت دون سقوط أنظمتها الحاكمة على غرار النظام السوري الذي وقفت إلى جانبه روسيا، ماليا ولوجيستيا وعسكريا حيث شكل التدخل الروسي منعرجا حاسما في إعادة رسم السياسة الدولية في الشرق الأوسط تحديدا وفي بحر الأبيض المتوسط بصفة عامة.

ومن هنا تخلص إلى أن العالم مقبل على ترتيبات جديدة يشهد من خلالها إما العودة إلى الثنائية القطبية بزعامة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كما كان الوضع سائدا خلال فترة الحرب الباردة، ومنه سيكون التنافس على أشده في سبيل اكتساب ترسانة جد متطورة من الأسلحة بمختلف أنواعها، ومن ثم العودة من جديد إلى أجواء الحرب الباردة، وبالنتيجة إلى ميزان القوى العسكري يكون أساسه التوازن بين طرفي الثنائية القطبية، أو أن يتجه العالم إلى التعدية القطبية، والتي تقودنا لا محالة إلى إقامة تكتلات أو تحالفات تنضم إليها قوى إقليمية وأخرى دولية تحكمها القاعدة التي تقول بأنه ليس هناك عداوات دائمة ولا صداقات دائمة بل هناك مصالح دائمة.

ولأن البحر الأبيض المتوسط كان منذ مدّة طويلة ولا يزال محط اهتمام القوى العظمى، نظرا لتوفره على ثروات طبيعية هائلة وموقع استراتيجي هام يتيح لمن يسيطر عليه الرقابة على الملاحة الدولية التي تقوم بها سفن معظم دول العالم، لأنه يشكل نقطة التقاء قارات ثلاث كما سلفنا الذكر.

- **الإطار الزماني والمكاني للدراسة**

ستهتم الدراسة تحديدا بمسألة شرق المتوسط لما يشهده من تفاعلات ساخنة، وما تطرحه هذه التفاعلات من انعكاسات ليس على حدودها فقط وإنما على كافة دول المتوسط، كما ستتعرض أيضا للتغيرات التي ميزت منطقة حوض المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية اليوم، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات.

فترة الحرب الباردة والتي تميزت ببروز الثنائية القطبية.

فترة نهاية الحرب الباردة التي سادت فيها الأحادية القطبية.

وأخيرا فترة عودة روسيا إلى منطقة المتوسط، التي تعكس الدور الروسي المتنامي في عهد الرئيس فلاديمير بوتين على الصعيد الدولي كقوة عالمية، استطاعت فرض رؤيتها في جورجيا وأوكرانيا، وشبه جزيرة القرم عن طريق القوة العسكرية، مع بروز دور جديد لها على خليفة ما يجري على أرض الواقع في سوريا، ومن محاربة ظاهرة الإرهاب والتطرف، تنامي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية/ والجريمة المنظمة/ وكذا إفرازات ما يسمى بالربيع العربي/ التي تشكل أهم التحديات التي قد تغيّر من معادلة ميزان القوى العسكرية في حوض المتوسط.

إن مبادرة الشرق الأوسط الكبير تعد أحد أبرز الطموحات الأمريكية في المتوسط، حيث تعمل بكل الطرق، وتستعمل كل الوسائل لتجسيدها، فاهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط بالذات لم يكن عشوائيا، وإنما كان ذلك لمرامي كثيرة وبعيدة المدى، أهمها على الإطلاق حماية المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة والدفاع عنها، وهوما يستلزم خضوع المنطقة برمتها للسيطرة الأمريكية، بالإضافة إلى وجود الكيان الصهيوني الذي التزمت بضمان أمنه، هذا الكيان الذي أصبح، ومنذ نشأته فاعلا مهما في تحديد ميزان القوى العسكري في المتوسط، بسبب تورطه في كل المشاكل والأزمات التي تحدث في المنطقة.

- **منهج الدراسة**

المنهج الوصفي: يحاول الباحث في هذه الدراسة وصف ميزان القوى العسكري في المتوسط من خلال تبيان الدور الحقيقي لكل قوة في منطقة المتوسط، بداية من الوجود الأمريكي ثم الروسي، فالأوربي، ثم ما تقوم به تركيا، وإيران، وإسرائيل في المنطقة، كما يسمح هذا المنهج بوصف سياسات هذه الدول في منطقة المتوسط والمقاربات والأبعاد من انتشارها العسكري.

المنهج التاريخي: حيث يساعدنا في تتبع مسار تحولات القوة العسكرية في المتوسط وكذلك التحولات التي مست بنيوية النظام الدولي والعلاقات الدولية ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار في البحر المتوسط.

تصميم الدراسة:

لتناول الموضوع بشكل جيد وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة نقسمها إلى خمس فصول متناولة كالتالي:

– **الفصل الأول:** وهو مدخل نظري بعنوان الأبعاد النظرية للتوازن في ظل مفاهيم الأمن والقوة حيث كان لزاما البدء بمبحث أول يقسم إلى ثلاثة مطالب، الأول، يتناول مفهوم التوازن الدولي والثاني يتناول التوازن الإقليمي وأثره على التوازن الدولي، والثالث يتناول دور ميزان القوى في العلاقات الدولية، ثم يليه مبحث ثاني موسوم تطورات وأبعاد مفهوم الأمن، وهو مقسم إلى ثلاث مطالب حيث يتناول المطلب الأول الاتجاهات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن، الثاني يتناول مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية، والمطلب الثالث يتناول عوامل تغيير مفهوم الأمن، ثم يأتي المبحث الثالث والأخير موسوما مفهوم القوة وتطوره، مقسما إلى ثلاث مطالب أولها، القوة الصلبة، والثاني القوة الناعمة، والثالث عوامل التحول في مفهوم القوة، ثم ينتهي الفصل بخاتمة تتعرض بفكرة رئيسية لمضمون ما جاء في هذا الفصل ككل.

– **الفصل الثاني:** وجاء موسوما الواقع الجيواستراتيجي للبحر المتوسط في العلاقات الدولية، حيث كان القصد منه التركيز على الواقع الجغرافي والأمنى والعسكري وأهمية المتوسط في العلاقات الدولية، وقد قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول معنونا المتوسط وإشكالية المفهوم الإقليمي، وهو بدوره مقسم إلى ثلاث مطالب، الأول البعد الجغرافي لتعريف المتوسط، والثاني البعد الاستراتيجي لمفهوم الدولة في المتوسط، وجاء الثالث معنونا المتوسط من منظور عربي، ثم المبحث الثاني موسوما أهمية المتوسط الدولية

وبدوره قسم إلى ثلاث مطالب، الأول الأهمية السياسية لحوض المتوسط، والثاني الأهمية الاقتصادية لحوض المتوسط، والثالث الأهمية الأمنية ثم ينتهي الفصل بخلاصة موجزة.

الفصل الثالث: وتم عنونته قراءة في مؤشرات القوة العسكرية للفواعل الدولية في المتوسط وهو مقسم إلى ثلاث مباحث، الأول، مبحث معنون الولايات المتحدة والمتوسط، وهو مقسم إلى ثلاث مطالب، أولها أهمية المتوسط للولايات المتحدة الأمريكية، والثاني الميزان العسكري الأمريكي، والثالث التواجد العسكري الأمريكي في حوض المتوسط، ثم يأتي المبحث الثاني معنونا روسيا والمتوسط، وهو مقسم إلى ثلاث مطالب الأول أهمية المتوسط لروسيا، والثاني الميزان العسكري الروسي، والثالث التواجد العسكري الروسي في المتوسط، ثم المبحث الثالث معنون أوروبا والفواعل الدولية في المتوسط، مقسم إلى أربع مطالب، الأول، أهمية المتوسط للاتحاد الأوروبي، ، الثاني التواجد العسكري الأوروبي في المتوسط، الثالث سياسات حلف الشمال الأطلسي والرابع التسلح لدول فاعلة في حوض المتوسط، ثم خاتمة للفصل.

الفصل الرابع: وقد جاء موسوما تحولات النظام الدولي وأثره على استقرار منطقة المتوسط، وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مقسم بدوره إلى ثلاث مطالب، الأول النظام الدولي خلال الحرب الباردة، والثاني النظام الدولي بعد الحرب البادرة وبرز القطبية، والثالث واقع التعددية في النظام الدولي الحالي، أما المبحث الثاني فكان عنوانه التحولات الدولية وأثرها على استقرار المتوسط، وقد قسم إلى ثلاث مطالب، الأول تحولات النظام الدولي والدور الأوروبي، الثاني الحوار الأطلسي في ظل النظام الدولي الجديد، والثالث رهانات الحوار المتوسطي، وفي الأخير خاتمة للفصل.

الفصل الخامس: : وقد جاء موسوما اختلاف ميزان القوى العسكري وتحديات الاستقرار في المتوسط، وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول انعكاسات التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المتوسط، وهو مقسم بدوره إلى ثلاثة مطالب، الأول قراءة في واقع العلاقات الأمريكية الأوروبية، والثاني العمليات العسكرية وأثرها على الأمن على المتوسط، والمطلب الثالث معنون بأثر التهديد الإسرائيلي والنزاعات الأخرى على أمن المتوسط، أما المبحث الثاني فكان عنوانه مستقبل التفاعلات الدولية في المتوسط، وقد قسم إلى مطلبين، الأول التعاون والتكامل في المتوسط، والثاني التنافس والصراعات في المتوسط، وفي الأخير خاتمة للفصل.

وفي نهاية هذه الفصول **خاتمة** لهذه الأطروحة ككل نبين فيها أبرز النتائج التي توصلنا لها من خلال تتبع مراحل هذه الفصول سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة.

الفصل الأول:

الأبعاد النظرية للتوازن

في ظل مفاهيم الأمن والقوة.

- **مقدمة الفصل:**

بما أن الحديث سيكون على التوازن الدولي، فإنه لزاما الحديث عن متغيرين مهمين يؤثران فيه، الأول وهو ميزان القوة الذي تحوزه الدولة بالاستغلال الأمثل لإمكانياتها المادية والبشرية، مما يمكنها من أن تكون ذات وزن إقليمي أو دولي أو كلاهما معا، والمدى الذي يمكن أن تستخدم فيه قوتها أو تفرض فيه رغبتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي على اعتبار أن تشابكات العلاقات الدولية لم تعد فيه الأقاليم منعزلة عن بقية العالم حتى وإن كانت منفصلة جغرافيا عليها، لذلك كان لابد الإشارة على التوازن الإقليمي وأثره على التوازن الدولي ودور ميزان القوى عموما في مسالة العلاقات الدولية.

أما المتغير الثاني، وهو متغير الأمن، حيث استعرضنا مفاهيميه وتطوراتها، وركزنا على مفهوم القوة الصلبة وما تمثله القوة العسكرية بالخصوص في رسم علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والعالمي، ثم عالجنا مفهوم القوة الناعمة ودورها في مجال العلاقات الدولية، وكان لزاما أيضا أن نستعرض التحول في مفهوم القوة والعوامل التي رافقت هذا التحول.

- المبحث الأول: ميزان القوى إطار نظري

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الأمن والقوة على اعتبارهما متلازمين فالقوة تحقق الأمن والأمن يحقق القوة فالدولة تسعى أن تكون قوية لتكون آمنة ولا تكون كذلك إلا إذا كانت قوية.

- المطلب الأول: مفهوم التوازن الدولي.

استخدم مفهوم التوازن في العلوم الطبيعية البحتة وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فرضت عليه خصائص تلقائية وحتمية.[1] كما أنه يستخدم لوصف سياسات الدول التي تهدف إلى تحقيق التوازن.[2] ويتم تعريف التوازن على أنه قوانين عامة ومبادئ اجتماعية يمكن أن تكون بمثابة وسيلة مفيدة لدراسة العلاقات الدولية وتحليل أنماط تفاعلها، لكن في الواقع هناك العديد من تعريفات للتوازن بسبب تنوع المناهج التي يستخدمها الباحثون.[3]

كل نظام دولي عرفه العالم كان نتيجة لإعادة تنظيم الكتل الإقليمية والاقتصادية والدبلوماسية التي تحكم العالم بعد الصراعات الطويلة، فالحرب هي مجرد أداة لتغيير النظام وفق التوزيع الدولي للقوة، لذلك تسعى الدول للهيمنة من خلال اكتساب القوة وتحقيق مكانة استراتيجية في المجتمع الدولي؛ إن الفصل المتزايد بين السيطرة القائمة على النظام وإعادة توزيع السلطة في النظام يؤدي إلى اختلالات في النظام الدولي، فعدم وجود هيبة لقواعد النظام الحالي يؤدي حتما إلى تآكل قواعد السلطة التي تهدف إلى السيطرة على الأمن العالمي، لقد زادت تكلفة الحفاظ على النظام الدولي للقوى المهيمنة مقارنة بقدرتها المادية، لذلك تسعى القوى الناشئة إلى تغيير قواعد النظام الدولي وذلك بزيادة قوتها النسبية وتوسيع مناطق نفوذها.[4]

ميزان القوى هو أحد طرق حل معضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية، وقد عاد التفكير في دور القوة إلى الحالة الغريزية للمجتمع البشري القديم، مع ذلك تميل حالة العلاقات الدولية إلى الاستقرار، مما يعكس جهود جميع الدول في السعي لتحقيق توازنها من أجل منع دولة واحدة من السيطرة على العالم.[5] وعلى الرغم من أن ميزان

---

[1] كاظم هاشم نعمة، ***العلاقات الدولية*** (بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية، 1987)، ص .195.

[2] جوزيف فرانكل، ***العلاقات الدولية***، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي (الرياض: مطبوعات تهامة، ط.2، 1984)، ص. 141.

[3] مازن إسماعيل الرمضاني، ***السياسة الخارجية: دراسة نظرية*** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص .258.

[4] وبرت غيلبن، ***الحرب والتغيير في السياسة العالمية***، تر: عمر سعيد اليوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص .240.

[5] مارسيل ميريل، ***سوسيولوجيا العلقات الدولية***، تر: حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص .58.

القوى لم يتم الإشارة اليه بهذا المصطلح أو نظرية حتى القرن السادس عشر، إلا انه عمليا مورس من قبل الملكيات في القرن السابع عشر، وكرس كمبدأ للاستقرار في معاهدات القرن السابع عشر والثامن عشر.[1]

وتلعب الحروب أحد أبرز المشاهد التي تحدد استقرار التوازن الدولي من عدمه، لذلك فـ"كينيث والتز" وهو أحد رواد الواقعية الجديدة، يجادل بأن الحروب تحدث بسبب الفوضى الدولية، [2] نظرا لغياب حكومة عالمية، تحفظ الاستقرار الدولي وتوازنات القوة، ويرى والتز أن اتجاه الصراع والتعاون داخل النظام الدولي يعتمد على توزيع القدرات، وقد يتواجد توزيع هذه القدرات في أربعة أنماط، وهي: ***أحادي القطبية بوجود قوة مهيمنة بالقدرات الاقتصادية والعسكرية، وثنائية القطبية، ومتعدد القطاب المتوازن وغير المتوازن***".[3]

يتفق العديد من علماء العلاقات الدولية المعاصرين مع "ثوسيديدس" بأن التغيير في ميزان القوى بين الدول هو أحد أكثر أسباب الحرب شيوعا،[4] وبالتالي فإن التغيير في ميزان القوى سيؤدي بشكل أساسي إلى عدم الاستقرار أو الحرب، وفي هذا الصدد يقول "ثوسيديديس" عن الحرب البيلوبونيسية "***أن ما جعل الحرب أمرا قائما هو تنامي قوة أثينا والخوف الذي أثارته أسبرطة***"،[5] لذا يمكن القول استنادا لهذا التحليل أن التوازن هو وسيلة الأمثل لتجنب الحروب بين الدول.

بناءً على هذا الإطار، يمكننا أن نستنتج أن المعنى الرئيسي لمفهوم توازن القوى له ثلاثة جوانب: المعنى الموضوعي والمعنى النمطي والمعنى الأيديولوجي، ويرى "إبراهيم أبو خزام" أن وضع توزيع القوة بين دول بطريقة متساوية نسبيًا، لا يسمح لأي دولة على فرض هيمنتها على دول أخرى.

---

[1] جيفري ستيرن، ***تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية***، تر: دار كونتينيوم للنشر (أبوظبي:مركز الخليج للبحاث، 2000)، ص .217.

[2] Cynthia Weber, International relations theory: a critical introduction, 3rd ed, LondonNew York, Routledge, 2010, P.19

[3] Tom Dyson, Neoclassical Realism and Defence Reform in PostCold War Europe, New York, U.S.A, Palgrave Macmillan, 2010, P.100; .Hans Mouritzen, " Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy", in: Iver B.Neumann and Ole Wæver(Editor), The Future of International Relations, LondonNew York, Routledge, 1997, P.88.

[4] Dong Sun Lee, Power Shifts, Strategy, and War Declining states and international LondonNew York, conflict, Routledge, 2008, P.1.

[5] بول كيندي، ***نشوء وسقوط القوى العظمى***، تر: مالك البديري (عَمان: الهلية للنشر والتوزيع، ط.1، 1994)، ص .301 وأيضا: Jack Donnelly, Realism and International Relations, New York, U.S.A Cambridge University Press, , 2004, .PP.114115

لذلك، يمكن القول إن توازن القوى – بمعناه الموضوعي – يتحقق من خلال "رد الفعل"، أي من خلال العامل الذي يحكم قوانين الفعل ورد الفعل في العلاقات الطبيعية، أي أن توازن القوى يحدث أوتوماتيكياً وتلقائياً، ولا توجد دولة تسعى إلى تحقيقه بجدهدها الخاص، فهو حسب هذا الاتجاه يتحقق نتيجة التغيرات في البيئة، من أشهر مؤيدي التعريف هو أبو القانون الدولي (فاتيل).[1]

فميزان القوى هو وضع لا يملك فيه أحد سلطة على الآخر، ويسود القانون على الجميع؛ إن وجود مجتمع دولي بمؤسسات قوية هو شرط مسبق لأداء القانون الدولي بشكل فعال. فوظائف المؤسسات في للمجتمع الدولي، هو توفير الظروف الملائمة لسيادة القانون الدولي، وحتى وإن اختلف قوة كل دولة.[2]

أما المعنى الشائع لتوازن القوى وهو المعنى الأكثر تكرارا يشير إلى أن ميزان القوى السياسية هو ذلك البرنامج الذي تنفذه الدولة في المجال الخارجي لتحقيق هدف محدد، بما تملكه من قوة صلبة وناعمة.[3]

أما المعنى الأيديولوجي لميزان القوى فيشير إلى "فكرة أن الدول تسعى جاهدة لتحقيق توازن القوى كدعم أيديولوجي لأهدافها الخاصة، سواء في محاولة للحفاظ على مسألة توازن القوى، أو تعديلها بما يتناسب مع مصالحها القومية، بناءً على الأهمية الأيديولوجية لميزان القوى، تسعى الدولة جاهدة لتبرير سعيها الدؤوب لتطوير قوتها، ومع ذلك، تاريخيًا، لم تكن الدول راضية عن مجرد تحقيق التوازن، ولكنها سعت دائمًا إلى الحصول على ميزة القوة والتفوق، وذلك لوجود الخوف وانعدام الثقة في العلاقات بين الدول، مما يؤدى إلى سعي دؤووب ومتواصل من أجل اكتساب القوة والردع.[4]

غالبًا ما تُستخدم هذه المعاني الثلاثة لشرح مفهوم توازن القوى، لكن المعنى الحقيقي هو المعنى العلمي الأول، الذي لا يخضع فيه واقع الدول لحالة توازن، وحتى عندما يكون في حالة توازن، لا يتوقف سعي الدول لتدمير

---

[1] إبراهيم أبو خزام، ***الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلقتها الجدلية بالحرب والسلم*** (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.2 2009)، ص.50.

[2] Richard Burchill, Nigel D. White and Justin Morris, International Conflict and Security Law, Cambridge, United Kingdom, Cambridge university press, 2005, P.298.

[3] خليل حسن، ***النظام الدولي: المفاهيم والاسس الثوابت والمتغيرات*** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص. 112، 113.

[4] ممدوح محمود مصطفى منصور، ***سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الحلف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية*** (القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 1997)، ص .32.

الآخر من أجل مصلحتها الخاصة، لأن التوازن لا يقضي على الصراع وتنافس القوى، لكنه يفرض مجموعة من القواعد في اللعبة السياسية يجب اتباعها حتى لا تتصادم القوى.[1]

وفي هذا الإطار، تفترض المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية أن الدول هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي تحدد النتائج السياسية الدولية وتتحكم فيها، مما يعني أن التوازن بين الوحدات السياسية للنظام الدولي هو بين الدول، وليس بين المنظمات، تتطلب الموازنة من الدول مراقبة سلوك بعضها البعض باستمرار . بالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين الاختلافات بين الدول من حيث الجغرافيا والمكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع في معادلة التوازن، تشكل هذه العوامل الأخيرة تحديات خطيرة للتوازن المرتبط بسعي الدول الدؤوب للسيطرة على الموارد في جميع أنحاء العالم من أجل اكتساب المزيد من القوة على حساب الآخرين، وكما يشير "جون ميرشايمر" أن سعى الدول للسيطرة على الموارد والقدرات التي تمتلكها دول أخرى يقوض معادلة التوازن عبر العالم، الأمر الذي سيؤدي بشكل مباشر إلى اندلاع الصراع وانتشار عدم الاستقرار الأمني العالمي.[2]

وقد أشار مورغنثاو Morgenthau إلى أن أبرز مظاهر ميزان القوى في التاريخ هي التحالفات والتحالفات المضادة،،[3] ويجادل كينيث والتز بأنه "في حالة الفوضى، تشكل الدول تحالفات لحماية نفسها، ويعتمد سلوكها على التهديد، وقوة الدول الأخرى ليست سوى عنصر واحد من عناصر حساباتها، كما أشار والتز إلى أن الدول تقدر التهديدات التي تشكلها الدول الأخرى، يمكن أن تفسر القوة والنوايا والتوازنات الدفاعية وعدم وجود التوازنات في النظام كنتيجة حتمية للتهديدات، مثل الهيمنة الفرنسية في العصر النابليوني، والهيمنة الألمانية في عهد هتلر، وغيرها،[4]

في كتابه الكلاسيكي عام 1987، طرح "ستيف والتر" خمس نقاط حول أصول التحالفات: بشكل عام، أولها أن الدول قد تنخرط في التوازن بدلاً من السلوك الخاضع، والثاني هو أن الدول تنشد التوازن ردا على /أو خوفا من التهديدات، ثالثًا، التبعية عادة ما تكون استجابة الدول الأضعف لشروط الدول القوية ومن غير المرجح أن تغير ميزان القوى العالمي بشكل كبير، ورابعًا، في حين أن النية العدائية هي متغير مهم في تقييم تهديد الدولة، فإن التضامن بين الدول ذات الايدلوجية الواحدة ليس مؤشراً قوياً على تشكيل التحالف، وأخيراً، فإن التوازن بين القوى

[1] إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص. 51.

[2] عامر مصباح، ***المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن*** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013)، ص .345، 346.

[3] Colin Elman and Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory: appraising the field, London, England, the Belfer Center for Science and International Affairs, 2003, P.331.

[4] Martin Griffiths, International relations theory for the twentyfirst century: an introduction, LondonNew York, Routledge, 2007,P.17.

الإقليمية أقل تهديدا من توازن القوى العالمي، نظرا للقرب الجغرافي بين القوى الإقليمية، وبالاعتماد بشكل كبير على تاريخ الحرب الباردة، يستخلص "والتر" استنتاجات حول العلاقة بين تشكيل التحالف والموقع الاستراتيجي لأمريكا في عالم ثنائي القطب، نظرًا لأن التوازن هو الاتجاه السائد في تلك الفترة، ومع أنه يرى أن معظم القوى الكبرى في العالم فضلت التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن التوجيه الخاطئ بدلاً من ضبط النفس الاستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية لأهداف الولايات المتحدة ومصالحها، ويرى والتر، أن ضبط النفس الأمريكي حتى في غياب القوة المقابلة، وصفة تظل صالحة حتى في العالم الأحادي القطب.[1]

ويعرف الدكتور "ابراهيم ابو خزام" توازن القوى بأنه "***حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية السياسية، توزيعا يخلق نظاما دوليا يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة بما يحفظ الستقرار الدولي ويحافظ على وجود الطراف السياسية في زمن التوازن***"، ويشمل هذا التعريف العناصر الرئيسية لأي توازن للقوى وهي:

1 .هناك أقطاب متعددة للسياسة الدولية.

2 .التوزيع المتساوي أو شبه متساوي للقوى وتأثيراتها.

3 .وجود قواعد سلوك تفرضها توازنات القوة.

4 .خلال فترة التوازن الأطراف الدولية تتواجد بذات الكفاءة.

5. خلق حالة مستقرة نسبيا.[2]

إن وجهة النظر التقليدية في دراسة العلاقات الدولية هي أن ميزان القوى يتحدد فقط بالقوة العسكرية،[3] ولكن نجد أن المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية تعترف بالتأثير النسبي للقدرات العسكرية على ميزان القوى، ولكن هناك عوامل أخرى تلعب دورًا إلى جانب القوة العسكرية، حيث يجب التمييز بين القوة العسكرية من جهة وقدرتها على التأثير من جهة ثانية.[4]

---

[1] فيديا نادكارني، ***الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بل تحالفات*** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث السياسية، 2014)، ص. 71.

[2] إبراهيم أبو خزام، ***مرجع سابق***، ص. 68.

[3] جمال سند السويدي، ***آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد*** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث السياسية، 2014)، ص .21

[4] كينيث نيل والتز، ***الانسان والدولة والحرب***، تر: عمر سليم التل (أبو ظبي: هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة(كلمة)، 2013)، ص .40.

من العوامل الرئيسية التي تؤثر على ميزان القوى تأثير القدرات الاقتصادية على ميزان القوى، فاليابان دولة ذات قدرات عسكرية محدودة، لكن لها نفوذ، حتى بدون قوة عسكرية، بقدراتها الاقتصادية في العلاقات الدولية، خاصة على الدول النامية، ونفوذها الإقليمي يتزايد بسرعة، فعلى أساس التبادل الاقتصادي الثنائي، وبينها وبين الدول أصبحت بعلاقاتها قادرة على قيادة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال التنمية الدولية، كما يفعل الاتحاد الأوروبي والدول المحيطة به، فعلى الرغم من اعتماده على الولايات المتحدة للأمن العسكري، فإنها تظل أكبر منافس لها في المستقبل.[1]

وهكذا، لوحظ صعود بعض الدول ذات الاقتصادات القوية على سلم المكانة وصنع القرار العالمي دون أن يكون هذا الوضع الاقتصادي مصحوبا بما يعادله من القوة العسكرية، وقد تراجع التركيز الدولي على التحالفات العسكرية لصالح التحالفات الإقليمية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، مثل بريكس، اتحاد جنوب شرق آسيا، الآسيان، إلخ،[2] على الرغم من أن ميزان القوى التقليدي يقوم على قدرات القوة العسكرية والاقتصادية والصناعية، فلا يمكن إحداث أي تغيير إلا بالتدريج أو بالحرب، كما يعكس التوازن الحديث مستوى تطور المجتمع العالمي وترابطه، لدرجة أن توازنه قد يكون مهددًا بالكامل بالتطورات داخل حدود هذا الدولة أو تلك.[3]

وعليه فإن الفكرة الرئيسية للشكل التقليدي لميزان القوى هي أن السمة البارزة للعلاقات الدولية أن الصراع لا يتحدد فقط من خلال العوامل المتضاربة بين المصالح الوطنية، ولكن أيضًا إلى حد كبير من خلال محاولة كل دولة تحقيق تفوقها، على حساب الآخرين، مما يترتب على ذلك أنه إذا كانت دولة قادرة على تحقيق تفوق كبير أو ساحق في قوتها، فإن ذلك سيدفعها إلى تهديد حرية واستقلال الأمم الأخرى، لذلك فإن إنشاء تحالفات دولية لا يسمح لدولة واحدة أو مجموعة دول بمهاجمة دول أخرى بتوهم أن لها اليد العليا وبالتالي يمكنها السيطرة، وبالتالي فإن ميزان القوى بهذا المعنى يحقق أمرين مهمين، الأول يتعلق بالحفاظ على السلام الدولي، والثاني يتعلق بحماية استقلال أعضاء المتحالفين.[4]

ولتحقيق الاستقرار الدولي يجب أن يكون هناك توازن بين دول العالم، ويجب أن تكون هناك قوة عظمى تسعى لتحقيق التوازن المثالي، ومن خلال نفوذها يمكن تحقيق الاستقرار الدولي، ما تفعله هذه القوة المؤثرة هو

---

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلقات الدولية (بغداد: مكتبة السنهوري، ب ت ن) ص .349.

[2] جمال سند السويدي، ***مرجع سابق***، ص. 212.

[3] هنري كيسنجر، ***النظام العالمي***، تر: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص .15

[4] إسماعيل صبري مقلد، ***العلقات السياسية الدولية: النظرية والواقع*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، 2011)، ص .198197.

الإبقاء على الوضع الراهن، فهي تدعم الدولة الأضعف، فيؤدي هذا الموقف إلى توازن بين القوتين المتصارعتين، ومن ثم تحقيق الاستقرار الدولي المنشود.[1] وقد يؤدي هذا الدور قوة دولية كالأمم المتحدة أو دولة قوية كالولايات المتحدة.

فيما يتعلق بمستوى التوازن، لخص "بول مايكل كيني" في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى"، ملاحظات لنحو 500 عام من ظهور قوى واختفائها، بحيث يرى أن الثروة الاقتصادية والقوة العسكرية هي مسألة نسبية لظهور نظام العالمي الجديد، فالأمر مرتبط بالتغيير الذي تخضع له كل الأمم، أما التوازن الدولي فهو غير مستقر، وبالنظر إلى طبيعة الفوضى والتنافس والصراع بين الدول، فإن كل قرن سوف يشهد مناقشات حول طبيعة النظام العالمي، في ظل صعود وسقوط القوة في نظام عالمي فوضوي،[2] وكما يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر، أن ميزان القوى غير ثابت، ومكوناته تتغير باستمرار.[3]

ومع ذلك، فإن توازن القوى بحد ذاته ليس سياسة تسعى الدول دائمًا إلى تحقيقها، فالدولة التي تسعى إلى السيادة والهيمنة، يؤدي بهذا إلى ظهور ميزان القوى، فمن خلال توجهها نحو تحقيق الهيمنة والسيادة، يتحقق التوازن في لحظة تاريخية لم يكن المقصود إيجاده وإنما بشكل عرضي،[4] أو قد يتحقق كرد فعل على بعض الدول التي تسعى للتفوق،[5] ومدام الدول ليست في تكافئ فإن السعي للتوازن يصبح كقانون تاريخي عالمي يتحقق بالتحالفات والتوازنات.[6]

وبالتالي، فإن ميزان القوى هو مصطلح أساسي في العلاقات الدولية، يهتم بالعلاقة بين فواعل القوى الدولية، وله مركزية خاصة في الوصف الحقيقي للعلاقات الدولية، التي تصف القوة بأنها القوة الدافعة التي توجه السياسة وسلوك الدول، وميزان القوى وثيق الصلة بالأمن الدولي والإقليمي، ويمكن اعتباره مفهومًا تحليليًا وسياسيًا يقود النشاط العسكري والاقتصادي وبناء التحالفات في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والإقليمية مثل الناتو والاتحاد الأوروبي ... إلخ.[7]

---

[1] فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية (بغداد: مطبعة شفيق، 1975)، ص .31.

[2] Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers, London, Fontana Press, 1989, PP.693695.

[3] هنري كيسنجر، ***مرجع سابق***، ص. 16.

[4] خليل حسن، ***مرجع سابق***، ص. 104.

[5] كينيث نيل والتز، ***مرجع سابق***، ص. 398.

[6] Michael P. Sullivan, Theories of International Relations: Transition vs. Persistence, New York, U.S.A, Palgrave Macmillan, 2001, P.115.

[7] نابيل موني وبيتسي إيفانز، ***العولمة: المفاهيم الأساسية***، تر: آسيا دسوقي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009) ص.111.

ومع هذا، لا ينبغي اعتبار فكرة توازن القوى كفكرة مثالية تقود تفاعلات العلاقات الدولية وتضبطها، لقد تم استخدامها بأشكال مختلفة في أوقات مختلفة، فترى مستشارة الأمن القومي الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" أن مفهم توازن القوى استخدم أحيانًا بمعنى القدرات العسكرية والاقتصادية الجيواستراتيجية، أي أن توازن القوى ووفقًا لرايس، مصطلح يشير إلى الاستراتيجيات تهدف إلى منع ظهور قوة مهيمنة، كما حدث عندما كانت روسيا والنمسا وبروسيا متحالفين، أما إنجلترا في 1813 أعلنت أن هدفها هزيمة فرنسا لاستعادة توازن القوى، أي يستخدم المفهوم في هذه الحالة للدفاع عن النفس ضد تعسف إحدى القوى الإقليمية، كما تستخدم القوى العظمى مفهوم توازن القوى من أجل لتبرير سياساتهم التوسعية، تم استخدام نفس المفهوم خلال الحرب الباردة للإشارة إلى الحاجة إلى التفوق الغربي على دول الكتلة الشيوعية، وخاصة على المستوى العسكري، ومن ثم لم يعد ميزان القوى في الواقع يعني التوازن، ولكن بما يتماشى مع أهداف الفواعل الدولية وعلاقاتها ومصالحها، كما يستخدم مفهوم اختلال ميزان القوى كذريعة لتحقيق الأهداف والمصالح وتبرير السعي نحو امتلاك القوة، وهو نفس التفسير الذي تستخدمه "إسرائيل" في المحيط العربي.[1]

مما سبق يتضح أن هناك العديد من الخلافات بين الخبراء والكتاب حول تحديد مفهوم لميزان القوى، لكن الفكرة الرئيسية لتوازن القوى تبقى أنه نتيجة طبيعية للصراع على السلطة والنفوذ والقوة، وبالتالي فهو سعي دؤوب للدول كي تحقق مصالحها وتحويل علاقاتها مع الأمم باستمرار بما يخدم مصالحها المتغيرة ويحقق أهدافها الوطنية ومهما كانت التعاريف التي تدخل في نطاق توازن القوة، فإنه من الضروري القول أن الأمم التي لا تملك أبعاد استراتيجية في تحقيق أهدافها وتسعى لاكتساب القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخ، قد تكون عرضة لأن يفرض على مصالحها القومية مشروطية تخل بأمنها وتعبث مقوماتها الحيوية.

المطلب الثاني: التوازن الإقليمي وأثره على التوازن الدولي.

ويسمى التوازن الإقليمي أيضا " توازن القوى الرئيسي أو التوازن المسيطر" والمقصود به أنه ينظم العلاقة بين القوى الكبرى التي تهيمن على السياسة العالمية، وعلى الرغم من أهميته وشموليته تأخذ زخمها من الفواعل الدولية القوية التي تقف خلفه، إلا أنه يعتمد فواعل أخرى ذات طبيعة محلية تؤثر عليها وتتأثر بها، وهو ما يسمى بالتوازن الإقليمي أو الفرعي، وهذه الفواعل الفرعية تتكون ضمن إطار جغرافي محدود يجمع العديد من الدول التي تكافح من أجل السلطة والنفوذ ضمن جغرافية محدودة، نتيجة لهذا الصراع، تصل بعض من الدول المتنافسة في مجال جغرافي معين إلى مرحلة من المساواة أو شبه تكافؤ للقوة، مما يؤدي إلى توازن محلية، وفي حال لم تستطع أن

[1] المرجع نفسه.

تضبط دولة في هذا المحيط سلوكها والكف عن محاولات الهيمنة، قد تنتهي الى حرب إقليمية تعيد رسم خارطة جيوسياسية جديدة على أسس توازن جديد للقوة محليا تما كما يحدث توازن القوى العالمي.[1]

إن توازن القوى الإقليمي، مثل توازن القوى العالمي، يتبع نفس القواعد على المستوى المحلي أو الإقليمي، وله خصائص مماثلة، وله نفس النتائج تقريبًا، ومع ذلك، فإنه يلعب دورًا معقدًا لأنه يؤثر بشكل مباشر على النزاعات العالمية ويؤدي أحيانًا إلى حلها. ليس من المبالغة القول إن تطور ونتائج الصراعات العالمية الكبرى يعتمد على حالة النزاعات والتوازنات المحلية.

هذه القاعدة أكثر أهمية اليوم، خاصة في وجود الأسلحة النووية، حيث تضاءلت احتمالية نشوب حرب مباشرة وواسعة النطاق بين القوى العظمى التي تشكل العمود الفقري للتوازن العالمي، تحل محلها صراعات إقليمية محدودة، تتدخل فيها الأطراف الدولية لتعزيز المصالح الإقليمية، وزيادة توازنها في ميزان القوى العالمي، وتدمير معسكر الخصم. إذا تحققت مكاسبها وتضاعفت في مناطق الصراع، فإن ميزان القوى العالمي سوف يميل لصالح المنتصر، وهو ما حدث في الخليج العربي والشرق الأوسط أثناء وبعد الحرب الباردة، وهناك عدة شروط لهذه العلاقة،[2] يمكن أن نلخصها تباعا وهي:

1- التوازنات الفرعية الإقليمية وأقرها على توازن القوى العالمي:

أحد شروط التوازن الفرعي ليكون له تأثير على التوازن العالمي الرئيسي، هو أن الأطراف الإقليمية يكون لها قدراتها العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية، ويمكن أن تلعب دورًا نيابة عن القوى العالمية لتحقيق نتائج مهمة على المستوى الإقليمي، لكن أهميتها وقدرتها ليست على القدر نفسه فبعضها لا يمكنه أن تجاوز دوره المحلي لذلك يبقى دوما تحت مظلة قوة كبرى يستمد منها هيمنته في محيطه الإقليمي، كونه لا يملك المؤهلات العسكرية والاقتصادية الخ التي تؤهله ليكون طرفا في صراع مستديم في إقليمه، مثل التوازن الإقليمي الآسيوي، لا يمكن لدول مثل سنغافورة أو لاوس أن تلعب دورًا أساسيًا لأن لديها قدرة محدودة على المشاركة في مثل هذه الصراعات.[3]

2- اعتماد القوى الدولية على القوى الإقليمية لأهميتها في توازن القوى.

تدخل الأقطاب الدولية في صراعات إقليمية لزيادة مكاسبها ودعم موقعها في ميزان القوى العالمي، فلا تتورط بشكل مباشر في الصراعات، لكن في حال وجود مصالح تحققها فإنها تبحث عن الطرف الإقليمي المناسب الذي يجب دعمه والاستفادة من دوره، ولذلك تطور إستراتيجية واضحة لضمان سيادة الجانب الإقليمي الذي تدعمه في

[1] "دراسة شاملة حول أسس نظرية توازن القوى وتوازن المصالح," الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية, August 12, 2019, https://cutt.us/WBqEt.

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ***مرجع سابق***.

[3] المرجع نفسه.

الصراع، مثل ما يحدث في الصراع العربي الإسرائيلي،[1] وكذلك في الحرب العراقية الإيرانية أو الكورية شمالية/جنوبية، وهذه الأمثلة توضح بوعي الأطراف الدولية بأهمية الصراعات الإقليمية وقدراتها على تحقيق مصالحها في المنطقة.

3- الأهداف والمصالح المشتركة يحققها تحالف الدولي والإقليمي.

إن المصالح المشتركة ذات طبيعة استراتيجية، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية، وبدونها تصبح التحالفات هشة ومؤقتة، وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح كان التحالف أكثر تماسكاً وأقوى، لذلك، يلعب ميزان القوى الإقليمي دورًا أساسيًا وفعالًا في توازن القوى العالمي كونه البديل الأمثل عن الصراعات القطبية العالمية، فإذا ما استبعادنا حرب عالمية واسعة النطاق، فإن الحروب الإقليمية، يمكن أن تكون البديل لمواجهة مباشرة بين القوى العظمى خارج أراضيها دون إلحاق أضرار بمدنها وسكانها ومواردها ومن خلالها _أي الحروب الإقليمية_ يمكن أن يضبط توازن القوى العالمي، كما كانت يحدث زمن الحرب الباردة، فلم يدخل الأطراف المباشرة في الحرب، لكن على جغرافية الأقاليم المتحالفة خيضت حروبا عدة، وكل طرف دعمه قطب معين ليحقق أهدافه الإقليمية والعالمية.[2]

4-دور التوازن الإقليمي في الحفاظ على التوازن العالمي.

يلعب التوازن الإقليمي دورًا فاعلًا ومؤثرًا في العلاقات الدولية، ويعتمد استقرار أو تغيير الميزان الدولي في الكثير من فصوله على الصراعات الإقليمية، إذ يمكن القول أن هناك علاقة عضوية بين التوازن الإقليمي والتوازن الدولي حيث تم جر القوى العظمى، وخاصة في العصر النووي، إلى الصراعات الإقليمية للضغط عليها، وبالتالي فإن التغيير في الميزان القوى الإقليمي سيؤثر حتما على ميزان القوى العالمي، كما يمكن للقطب الذي حقق انتصارات إقليمية متعددة أن يقلب ميزان القوى الدولي لصالحه، تمامًا كما يحافظ توازن القوى الإقليمي على استقرار الوضع الراهن للتوازن العالمي،[3] ويرى "هانز مرغانتو" أن ارتباط القوى الإقليمية بشكل كبير بالقوة الدولية، يحفزها لأن أن يكون المسيطر أو اللاعب الأبرز في محيطه،[4] وهذا ما تفعله الولايات المتحدة ومن ورائها الدول

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] إبراهيم أبو خزام، ***مرجع سابق***، ص.21.

[4] هانز مورجنثاو، ***السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلم***، تر: خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ج 1، ب.ت.ن) ص. 273.

الغربية في مسألة توازن القوى الإقليمي، بحيث جعلت إسرائيل الحليف الرئيسي لها، ومولتها لتكون لها الهيمنة العسكرية على بقية الدول في المنطقة.[1]

تعتمد القوى العظمى على الأنظمة الإقليمية كفاعل مهم في التوازن العالمي، وتميل إلى إخضاعها لها، أو تبقيها على الحياد حتى لا تكتسب قوة إضافية، كما تسعى إلى جعل التوازن الإقليمي متعدد الوجه والأطراف، فيمكن لدولة واحدة أن تدخل في عدة توازنات مثل ما يحدث لتركيا، فنجدها حاضرة في أكثر من مكان، تركيا والمنطقة العربية، ومع آسيا الوسطى، وأوروبا، والعالم الإسلامي،[2] ومع أنها حليف استراتيجي للغرب إلا أنه دوما يبقيها تحت ناظره، حتى يتمكن من إخضاعها لسياساته.

5-تحقيق الأهداف العالمية انطلاقا من التحالفات الإقليمية.

يمكن إحداث تغييرات حاسمة في "التوازن الدولي" من خلال تدابير إقليمية بديلة، الانتصارات التكنولوجية التي لا يمكن استخدامها لتغيير ميزان القوى العالمي يمكن استغلالها بشكل غير مباشر من خلال توفيرها لدول حليفة في المنطقة المستهدفة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع "إسرائيل"، إذ لم تستطع أن تخترق الطائرات الأمريكية المتقدمة دول حلف (وارسو)، ففعلت ذلك بشكل غير مباشر عبر "إسرائيل" في عدة عمليات معروفة.[3]

كما أن الصراع بين قطبي الحرب الباردة (الولايات المتحدة والاتحاد سوفياتي سابقا)، لم يتم بمواجهة مباشرة، وإنما شهد عدة صراعات إقليمية متعاكسة التحالفات،، لكن التفوق الأمريكي جعل السوفيات يفقدون حلفائهم إلى أن أصبح هو نفسه مهددا وتم تقسميه كما هو معروف بعد نهاية الحرب الباردة، فاللجوء الى مثل هذه الصراعات الإقليمية هو الطريق الأنسب لتجنب حرب كبيرة مدمرة، للك لجأ الطرفان لما سمي بحرب الوكالة، مادام لا يستطيعان الدخول في مواجهة مباشرة مع بعضهما البعض، وهذا يعني أنه إذا تعذر استخدام الحروب المباشرة لترجيح ميزان القوى على المستوى العالمي، يمكن للقوى العظمى أن تحدث هذه التغييرات في أجزاء مختلفة من العالم من خلال الدفع نحو الصراعات الإقليمية، وكذلك إنشاء مراكز إقليمية في مناطق حساسة وخلق الأزمات، لتحقيق أهدافها.

6-أثر الخلل في ميزان القوة للدولة على محيطها الإقليمي والعالمي.

يمكن أن يؤدي عدم التوازن بين موارد القوة إلى ما يسمى "عدم انسجام المكانة"، فإذا كانت تلك الدولة قوية عسكريًا وضعيفة اقتصاديًا، فقد يدفعها هذا الوضع إلى السعي لتحويل قوتها العسكرية التي تتفوق فيها إلى لتمارس ضغوطا على الأطراف الضعيفة حتى تحقق مزايا اقتصادية، إذا فشلت في ذلك قد تسعى للحرب لتحقق أهدافها

[1] محمود خلف، ***مدخل إلى علم العلقات الدولية*** (الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص. 41.

[2] خضر عطوان، ***القوى العالمية والتوازنات الإقليمية*** (عَمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 52.

[3] أمين هويدي، ***لعبة الأمم في الشرق الوسط: نحن وأمريكا واسرائيل*** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص. 24.

الاقتصادية وغيرها، وهذا الوضع يولد ردود فعل إقليمية ودولية مختلفة، لذلك تسعى بعض الدول إلى امتصاص مثل هذه العدوانية، إما من خلال التكيف السلبي أو الإذعان للابتزاز، أو من خلال الدخول في صراع عنيف معها ومحاولة تغيير الوضع الراهن في مواجهة استبداد هذه الدول التي تتميز سياستها الخارجية بالعدوانية.[1]

إن توازن القوى بفرض أن تسعى الدول جاهدة للحفاظ على الوضع الراهن أو تحاول تحقيق نوع من الامتياز، وفي كلتا الحالتين، تسعى الدول الأخرى داخل النظام الدولي أو النظام الاقليمي إلى تدابير للحفاظ على توازن القوى وتجنيب أي قوة الهيمنة على مشهد العلاقات الدولية، لذلك يمكن القول أن الحكامة السياسية في التعامل مع الأطراف الدولية المستقوية هي مفتاح الحفاظ على التوازن، والدول الإقليمية التي لديها قوة كافية للتأثير على تصرفات القوى العظمى، يجب أن تحافظ على درجة معينة من الاستقلال في اتخاذ الإجراءات التي تضغط من خلالها على قوى عظمى للحد من هيمنتها العالمية.[2]

يتضح مما سبق أن هناك الكثير من الأدلة التاريخية التي تؤكد مدى تأثير التوازن الإقليمي على التوازن الدولي، والآثار والنتائج التي تؤثر على الأطراف الدولية، كل حسب مصالحه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها. لذلك فإن التوازن الدولي يسعى إلى إيجاد توازن إقليمي من أجل تهيئة الظروف التي تمكنه من تحقيق أهدافه ومصالحه في التوازن الدولي، لذلك يتم العمل على تحقيق التوازن الإقليمي، سواء من خلال دعم ترتيبات إقليمية وداعمها، أو من خلال محاولة إضعاف التوازن في الأقاليم المتنافسة لصالح حلفائه، وكل هذا لا يتحقق إلا إذا تمكنت الأطراف الإقليمية من اتقان اللعبة الإقليمية، وأدت أدورها المطلوبة لإدارة القضايا المتعلقة بالمنطقة بشكل يحقق أهداف الهيمنة الإقليمية لها والعالمية لحلفائها.

المطلب الثالث: ميزان القوى ودوره في العلاقات الدولية.

تتمثل الوظيفة الرئيسية لميزان القوى في إدارة السلطة على مستوى النظام الدولي، في تحقيق أهداف رئيسية يمكن أن نوجزها كما يلي:

1. منع قيام قوة المهيمنة من السيطرة على بقية الدول الأعضاء، بحيث فلا تكون قوة واحدة بمفردها قادرة على التصرف والتحكم في القرارات الدولية، وه ما يلغى مبدأ التعدد والمتكافئ بين الفواعل الدولية.
2. كما هو معلوم فإن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لأي دولة هو حماية أمنها والحفاظ على استقلالها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التحكم في إمكانية ظهور قوى تهدف إلى الهيمنة على محيطها

[1] حمد السعيد ادريس، ***تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلقات الدولية الإقليمية*** (القاهرة: مركز الهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص. 65.

[2] روبرت كانتور، ***السياسة الدولية المعاصرة***، تر: أحمد طاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)، ص. 119.

الإقليمي، أو تفرض سيادتها العالمية تحت التهديد والضغط، وبالتالي فإن الدول التي تشكل تهديدا مستمرا للأمن والسلم العالمي يجب العمل على حد نشاطها قبل نضوجه أو الاتجاه نحو سياسة توازن القوى، فقد أظهر التاريخ أنه لا توجد وسائل أكثر فعالية لضمان الأمن القومي والاستقلال من سياسات مثل توازن القوى العالمي.

3. يجب توفير بيئة مناسبة للعناصر الأخرى لتلعب دورها في تحقيق السلام والحفاظ على النظام الدولي، ومن بين هذه العناصر، سيادة وفاعلية القانون الدولي على الجميع، المنظمات الدولية المستقلة، الدبلوماسية الفاعلة، وعليه فإنه يجب الحرص على أن يكون هناك توازن في القوى حتى تتمكن الدول من مواجهة أي دولة تنحرف عن القواعد الراسخة للسلوك الدولي السلمي، وتحاول الهيمنة أو السيطرة المطلقة على النظام الدولي.[1]

إن مراقبة وتتبع مسار توازن القوى يتضمن تحليلا وتقييمًا مستمرا للوضع الدولي المتغير إذ لا تعرف التحالفات استقرارا فقد تغيير حد التناقض، وأيضا ما تعرفه ديناميكية تحقيق المصالح من تغير في المكاسب العسكرية والاقتصادية الخ، ما يبدل مكانة وفاعلية الدولة وقدرتها على ضبط الاستقرار إقليميا وعالميا، لارتباطها بتحالفات تحقق مكاسبها أو تحد من طموحاتها، فهناك توازنات عالمية ودولية هي مرتبطة بتوازنات في على المستوى الإقليمي،[2] ويبقى تحقيق المصالح حسب قوة الحلفاء وتماسكهم.

إن ميزان القوى يستهدف ويسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل استدامة إدارة القوة على المستوى الدولي، والآثار والنتائج الناتجة عن التنافس العالمي تنعكس بطريقة ما على المستوى الإقليمي، سواء على مستوى التعاون والسلام والأمن، أو على مستوى الأزمات والصراعات، فالتنافس والتفاهم الدولي ينعكس سلبا وإيجابا على المحيط الإقليمي وتوازناته.

– المبحث الثاني: تطورات وأبعاد مفهوم الأمن

بما أن الحديث عن القوة والتوازن العسكري، فمن الضروري ادراج مفاهيم وتعاريف خاصة بالأمن لأنه مرتبط بشكل مباشر بالموضوع.

[1] هشام محمود القداحي، ***العلاقات الإستراتيجية الدولية*** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2014)، ص. 7273.

[2] بول ويلكينسون، ***العلاقات الدولية***، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص. 32.

المطلب الأول: الاتجاهات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن:

لم ينصب إهتمام الباحثين في الدراسات الإستراتيجية والدولية على موضوع الأمن الدولي إلى غاية القرن العشرين، وبالضبط ظهر الإهتمام به في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تعددت مفاهيم الأمن وتنوعت، بتنوع مجال العلاقات الدولية وديناميكيتها، حيث كان في بداية الأمر، أمن الدولة هوالهدف الأسمى، ليتحول إلى الأمن الإنساني.

لقد ارتبط مفهوم الأمن بداية بمفهوم الدولة، واعتبر أحد أسباب نشأتها، بعد أن لجأ الأفراد إلى الإندماج في مجتمعات من خلال العقد الإجتماعي الذي تخلو بموجب عن حريتهم لصالح سلطة مركزية مشتركة تمثلت في الدولة، التي أنشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، أي أن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم.[1]

وليس المجال لاستحضار كل التعريفات التي جاء بها الفكر الغربي في مجال الأمن، وتناولها بالبحث والتحليل، بل سنتطرق إلى المراحل التي مثلت التأهيل الفكري لمفهوم الأمن، الذي إزداد الإهتمام به، بصورة جلية وواضحة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الثنائية القطبية، وانتهاء الحرب الباردة.

1- **المدرسة الأولى:** وهي المنظورات التي تدخل ضمن اطار المفاهيم التقليدية للأمن، وتعرف كذلك بالمدرسة القيمية الإستراتيجية، حيث يتم التركيز على موضوع الأمن كمفهوم عسكري، ومن بين رواد هذه المدرسة نذكر Walfers،W.Lippmanو Frank Tranger.[2]

فالمرحلة الأولى إذن والتي أطلق عليها المرحلة التقليدية، عرّف الأمن فيها على أنه يمثل صورة التهديد الذي تواجهه الدول من منظور استراتيجي وعسكري أوما يواجهه النظام الدولي إزاء الصراعات الدولية.

لذلك فإن المفهوم الذي أعطى للأمن خلال هذه المرحلة ركز أساسا على الردع والمعضلة الأمنية، وقد تجسد ذلك من خلال ما جاءت به المقاربة الفكرية الواقعة وتوازن القوى، وقد جاء في قاموس "بن غوين" ما يلي ***فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها، عليها أن تحافظ على جيوش كبيرة ذات جهوزية وعليها أن تكون حذرة فيما يتعلق بدفاعها، ولا تثق أبدا بكلمة الدول الأخرى، وتتصرف باستمرار بحسب ما تمليه عليها مصلحتها القومية. في الجوهر، يؤمن الواقعيون بأن***

[1] توماس هوبز، **اللفياثان**، تر: ديانا حرب وبشرى صعب (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011)، ص. 205.

[2] خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني أولا، في الموقع http://www.islam online.net/arabic/mafahim/2000/11/article2.sbrml.at/09/2003

التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة. وخلال الحرب الباردة، ركز التفكير الأمني الواقعي أساساً على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وقد مثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزءا من معجم الواقعيين الأمني." [1]

لقد سعى الباحثون في هذا المجال وفق المنظور الواقعي إلى تعريف الأمن وفق رؤية تقليدية تقوم على أنه أمن الدول القومية وحماية مصالحها وسيادتها من التهديدات العسكرية، وبالتالي فإن الأمن يعد الركيزة الأساسية للدولة، وغيره من القضايا، وفيعتبر ركائز ثانوية.

كما أن مفهوم الأمن الدولي باعتباره وحدة أساسية من وحدات التحليل في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، قد عرف توسعا في اتجاه آخر بعد انقضاء فترة الحرب الباردة، حيث كان في بداياته مرتبطا بأمن كل دولة على حدى، أي في حدود جغرافيتها وصونها لسيادتها واستقلالها، فهو بالأساس مهتم بدراسة "***التهديد واستخدام القوة العسكرية للسيطرة***".[2]

ولتحقيق الأمن يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يجب أن تكون خلفه قوة عسكرية قادرة على فرضه، فالأمن القومي مسألة يجب أن تؤخذ فيها الاحتياطات اللازمة لتحقيقها وليس هناك أفضل من التفوق العسكري الذي يحقق الأمن، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه تقليدي في مفاهيم الأمن إلا أنه لا زال يحافظ على مكانته كأحد المفاهيم التي يعرف بها الأمن، والتفريق بين الأمن والقوة العسكرية لا يبدو حسب أنصار هذا المفهوم أنه ممكن، لأن التهديدات التي تتلقاها الدولة أو تلك التي يمكن أن تتلاقها، لابد من وجود قوة عسكرية قادرة على فرض الأمن تحقيقه وذلك بصد وردع أي عدوان خارجي، كما يفترض أنصار هذا التعريف ما يلي:

- وفقا لنظرية الواقعية التقليدية أن ما يهدد الدولة يأتي من خارجها، فالوحدات الدولية الأخرى هي الخطر الرئيسي لتقويض أمن الدولة.
- التهديدات الخارجية هي في الواقع ذات طبيعة عسكرية، ولذلك يجب التعامل معها بطريقة عسكرية حفاظاً على بناء الأمة وحماية الأمن القومي.[3]

---

[1] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص. 79.

[2] Šulović Vladimir. "**Meaning of security and theory of securitization**." *Belgrade Centre for Security Policy* (2010): 17.

[3] محمد شلبي، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص. 151.

بالنسبة لمؤيدي وجهة النظر الواقعية، فإن الأمن مرادف لحماية المصالح الحيوية للأمة وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية، وبالتالي فهو مرتبط بالسيادة الوطنية،[1] ويعرف "هنري كسنجر" الأمن على أنه ***"تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"***، لكن هذا التعريف غير محدد ومجالاته واسعة،[2] خصوصا وأن البيئة الدولية معقدة ومتداخلة في مسألة الأمننة، لذلك ينبغي أن يكون المصطلح أكثر تحديدا حتى يكون مطابقا لواقع الأمن على مستوى الدولة وعلاقاتها، وبأكثر تحديد، يرى "والتر ليبمان" أن الأمن القومي هو تلك الحالة التي تكون فيها الدولة آمنة ولا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة من أجل تجنب الحرب، ولديها القدرة على المحافظة على أمنها في حالة واجهت تحديات عسكرية ضد مصالحها،[3] في حين يربط "فرانك تراجر" مسألة الأمن القومي بالسياسة التي تتبعها الدولة في ظل الظروف والتحديات التي تواجهها فيقوله ***"إن سياسة الأمن القومي هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي تهدف من ورائها إيجاد ظروف محلية ودولية مناسبة لحماية قيم الدولة الحيوية ونشرها في مواجهة تهديدات الخصوم الفاعلين أو المحتملين"***.[4]

ويقدم "أرلوند ولفز" مفهوما للأمن يعالج بعدين، البعد الأول هو الجانب الموضوعي حيث "***حماية القيم المكتسبة من أي تهديدات***" والثاني هو البعد الذاتي والذي يعني "***غياب الخوف من الهجوم على قيم الأمة***"،[5] في حين يرى "حامد ربيع" أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم عسكري بطبيعته، ومستمد من خصائص وشروط الدفاع عن أراضي الدولة، وهو أساس السلوك الجماعي والقيادة في السياسة، ولا يقتصر على المعاملات الداخلية، إنه بعبارة أخرى فرض الدولة على تلك التي تعتبرها مهددة لها ضوابط تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية، لكن هذا لن يحدث إلا إذا أمكن قياس القدرات العسكرية للدولة.[6]

وقد جاء في موسوعة السياسية لـ"عبد الوهاب الكيالي" ما يؤيد رؤية حامد ربيع حيث عرف الأمن القومي على أنه ***"تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو***

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، تفسيرات ومفاهيم ***"، في مجلة المستقبل العربي،*** مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد، 325 (مارس 2006)، ص. 30.

[3] Mohamed Ayoob, "The security problematic of the third world", In world politics, Vol43, N°02 (Januory 1991), P84.

[4] عبد المنعم المشاط، ***الإطار النظري للأمن القومي العربي***" في عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص. 13

[5] Abdoul Monem al Mashat, National security in the third world (Colorado: westvieu replica edition, 1985), P 20.

[6] حامد ربيع، ***مرجع سابق***، ص. 31.

انهيار داخلي"،[1] أما "عدلي سعيد" فيرى أن الأمن القومي هو "***الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سيادتها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من أطماع أو تهديدات الغير وتوفير الحد اللازم من الاستقرار والسلام الذي يضمن لها دوام التقدم وصولا إلى رخاء شعبها، مع صيانة ذلك من خلال القدرة على دفع أي طرف دولي عن النيل من استقرارها واستقلال أمنها***".[2]

أما زكريا حسين يعرّف الأمن بأنه: "***القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين – انطلاقا من مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات – مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل باستكمال تحقيق الأهداف***"، [3] ويسوق علي الدين هلال تعريفا على أنه "***تأمين كيان الدولة أو مجموعة من الدول ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية وغاياتها التي تعبر عن الاتفاق العام في المجتمع***"،[4] في حين يقدم عبد المنعم مشاط تعريفا موسعا للأمن حيث يرى أنه " ***قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف ... تتحدد متغيرات هذا المفهوم في ثلاث نقاط هي: التوازن السياسي الداخلي، الرفاهية الاقتصادية والقدرة العسكرية***".[5]

كما أن هناك من يعرف الأمن كتعريف إجرائي شامل بأنه "***قدرة المجتمع وإطاره النظامي بالنسبة للدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه وهويته إقليمه، موارده، تماسكه، وتطوره وحرية إرادته***".[6]

ويسوق "عبد النور بن عنتر" رؤية " ميكائيل ديلون" التي يعتقد فيها الأخير أن الأمن مفهوم مزدوج، لا يعني فقط وسائل التحرر من الخطر، ولكن أيضًا وسائل فرض الأمن والحد من الخطر، فالأمن ينتج عن الخوف، ويجب اتخاذ تدابير مضادة للسيطرة على الخوف واحتوائه واستبعاده والقضاء عليه حتى لا تكون هناك حالة من اللاأمن.[7]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ***موسوعة السياسة*** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص. 131.

[2] عدلي سعيد، ***الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه*** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1977)، ص. 18.

[3] مصطفى علوي، "الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق"، ***في مجلة النهضة***، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد، (جانفي 2000)، ص. 43.

[4] جمال علي زهران، "تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب"، ***في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة*** (الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص. 60.

[5] عبد المنعم مشاط، ***مرجع سابق، ص***. 13-14.

[6] أيوب مدحت، ***الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر*** 2001 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003) ص. 17.

[7] عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 13.

وحسب المنظور الواقعي فإن الدول، عند عملها في ظروف تتسم بالفوضى، توجه عملها إلى تحسين الأمن القومي من خلال استخدام الأسلحة والسياسات الدفاعية، وكذلك من خلال التحالفات، ونتيجة لذلك تسعى إلى خلق بيئة دولية ودعمها، تتميز بعلاقات أمنية مع الدول الأخرى، ما يضعف التهديدات، فالمعضلة الأمنية تعتمد على حالة التهديدات الخارجية التي تتعرض لها الدول، لذلك تعمل على إبعاد الأخطار القريبة والبعيدة أو المباشرة وكذلك تلك المحتملة حتى تحقق الأمننة.[1]

إن مسألة الأمن القومي (الوطني) هي صميم القيم الرئيسية للدولة، لذلك يتم منحها الأولوية في السياسة الوطنية، وينعكس المحور الرئيسي للأمن في الدفاع الوطني والقضايا العسكرية، وقضايا التسلح، كما أنه يدور حول حماية كيان الدولة وسيادتها، لذا بتم التركيز على القدرات العسكرية كوسيلة لمواجهة تلك التهديدات، وكذلك حماية المجتمع من أي تهديدات خارجية أو حتى داخلية.

وفقًا لوجهة النظر هذه من قبل مؤيدي وجهة النظر التقليدية أو أصحاب وجهة نظر الإستراتيجية العسكرية، فإنها تنطوي على إحساس دائم بالخوف المتبادل حيث تشعر كل دولة بالحاجة إلى زيادة قوتها العسكرية وأسلحتها لمواجهة ما يفعله الآخر، مما يؤدي إلى ما يسمى بـ "المعضلة الأمنية"، فالواقعيون يرون أنه من أجل تحقيق الأمن، فإن استخدام القوة العسكرية أداة مهمة لضمان الأمن والحفاظ عليه، ولا يركزون على قضايا أخرى قد تدخل في صلب الأمن مثل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وأيضا القضايا الداخلية ودورها في تحقيق الأمن، كما أن الكثير يرون أنه لا يتنبأ بمسائل التغييرات السياسية في العلاقات الدولية والتي قد تؤثر على تغييرات الأمن القومي والإقليمي وحتى العالمي.

لذلك فإن الكثير من الباحثين في الأواسط الأكاديمية، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن الواحد والعشرين، عملوا على توسيع معنى الأمن وتعميقه، ومن ثم تغيير مدلول الدراسات الأمنية من مستوى الدول ليشمل مستوى جديدًا وهو الأفراد وبالنتيجة تغيير مفهوم البعد العسكري للأمن بشكله التقليدي، والإقرار بأن مصدر التهديدات لا يتأتى من الحروب فقط، بل هناك أشكال جديدة للتهديدات.[2]

أما المفهوم الجديد، فقد أصبح الأمن في ظله ضرورة يشترك في صياغته وحدات المجتمع الدولي، وبات يشمل الأرض، والبحار، والمحيطات والفضاء، والعالم الافتراضي، مما يتطلب من كافة الدول التصدي لكل

---

[1] محمد شلبي، ***مرجع سابق.***

[2] Junemann EuroMeditrieanaun after 11 septembre 2001, Frank coss, London, 2004, From www.gigapedia.org.

التهديدات العالمية جماعيا، وإيجاد حلول مشتركة تتجاوز مفهوم الأمن في بعده العسكري من جهة، وتركز على الأمن غير التقليدي،[1] وهو ما سيتم مناقشته على ضوء المرحلة الثانية.

2-**المدرسة الثانية:** وتدخل ضمن تصنيف المنظور المعاصر للأمن، وتعرف بالمدرسة الاقتصادية غير الاستراتيجية، وترتكز على الأمن كمفهوم وظيفي، ومن بين المفكرين الذين دفعوا لتجديد مفهوم الأمن واسهموا في تطويره من زاوية وظيفية نذكر على رأسهم روبرت ماكنمارا (R.Me.Namara) وزير دفاع أمريكي سابق، وأيضا باري بوزان، كما سميت أيضا بالمرحلة التحويلية، التي إستندت أساسا إلى الاعتراضات التقليدية للواقعيين، مع توسيع نطاق بحثها وتطويره بإستخدام مناهج ومقاربات متنوعة، دون تقديم جديد في مجال الدراسات الأمنية، ويرى " مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان" أن الدرسات الأمنية بعد المرحلة التقليدية أصبحت ***"تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم بين جوانبها الإنسانية بأسرها وليس فقط الدول، ويجب أن تركز على مصادر الأذى وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول***"[2]

وإذا كان للأمن القومي من المنظور التقليدي مراجع متعددة تهتم أساسا بالاستراتيجيات الدفاعية والعسكرية، فإن الأمن القومي كمفهوم وظيفي له أيضًا مراجع متعددة، مثل المنظور المعاصر ومنظور التنمية والمنظور الشامل، تختلف هذه النظرة عن سابقاتها في أنها تغطي قضايا عديدة ولا تقتصر على القضايا العسكرية أو الدفاعية، فأنصار هذا الرأي ينطلقون من عدد من الافتراضات أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية كأساس يمثل جوهر الأمن القومي، لذلك، يربط مؤيدو هذا النهج الأمن القومي بالوظيفة التي يتم إجراؤها من أجل رفاهية المواطنين.

يتحدث المفكرون في هذا الاتجاه عن كيفية تطوير الدولة، وخاصة في الدول النامية، فالتنمية السياسية والاجتماعية تكون ضمن الوظائف الاقتصادية التي يجب أن تؤديها السلطة السياسية، فإن هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي تطوراً يسعى إلى تأمين الموارد الاقتصادية واستثمارها بأفضل صورة ممكنة لتحقيق أعلى مستوى من المعيشة للمواطنين، ويدعم هذا الادعاء جملة من الحقائق أهمها: التكلفة الاقتصادية التي تفرضها الحروب، وأيضا فإن العلاقات الدولية التي تتفاعل سلبا بالحروب وسباق التسلح تأثر على الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية فالتفاعل بين دول الشمال والجنوب يزداد يوما بعد يوم، مثلا حينما حدثت حرب 1973 أدت إلى أزمة النفط، وكذلك الحرب على العراق بمحلتيها شكلت ضغوطا على أطرف دولية، وبالأخص العربية، وكلها تصب في خانة عدم استقرار المنطقة والعالم.

---

[1] أحمد الرشيدي وآخرون، ***المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية*** (القاهرة: المكتب العربي، 2003)، ص. 3.

[2] ***المرجع نفسه.***

هذا ما دفع عددًا كبيرًا من العلماء إلى تبني منظور جديد للأمن وبالتالي بدأ الحديث عن الأمن الاقتصادي. يعرّف جوزيف ناي" الأمن الاقتصادي بأنه: "***غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية***"،[1] ويعرّف "كوبر" الأمن بأنه ***"قدرة المجتمع على التمتع بثقافته وقيمه والاستثمار فيها"***،[2] أما وزير الدفاع الأمريكي الأسبق فوستر، فقد حدد ثلاث قواعد مختلفة لأي سياسة أمنية، وهي القوة الاقتصادية، والقوة السياسية، والقوة العسكرية، ويعتبر روبرت مكنمارا من أبرز رواد هذا المفهوم للأمن الوظيفي نظرا لمساهمته في هذا المنظور الأخير، ففي كتابه "جوهر الأمن" أشار بوضوح إلى أن الأمن القومي هو التنمية، ولا يمكن لدولة بدون تنمية حقيقية أن تحافظ على الأمن، لأن الأخير لا يتحقق بتكديس الأسلحة فقط، وعلى الرغم من أنه التسلح ضروري لحماية الدولة نفسها، إلا أن الأمن حسب "مكنمار" هو التنمية، وبدون تطويرها لا مجال للحديث عن الأمن، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية كما يرى يجب أن تتخطى مسألة العسكرة والقوة، وأن تركز على النتنية في مجالاتها المختلفة ليس على مستوى محلي فقط وإنما على مستوى عالمي أيضا.[3]

هكذا تبدأ رؤية "ماكنمارا" في تحديد تحول كبير في مفهوم الأمن نحو التنمية، وربط الأمن الوطني، بالرفاهية الاقتصادية، والتوازن السياسي دون إهمال القدرات العسكرية في إطار التنوع الوظيفي؛ إذا يتطلب الأمن القومي حماية وحدة أراضي البلاد والحفاظ عليها، والحفاظ على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكامل التراب الوطني، من أجل تحقيق تكريس الحياة للمواطنين وحماية خصوصيتهم وتحقيق الاستقرار، وتجدر الإشارة إلى أن ماكنمارا يربط بين الأمن الشامل بالتنمية المستدامة الشاملة، وهذا تحول حقيقي في مفهوم الأمن يواكب التطورات العالمية.

ويرى "مصطفى العلوي" أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة مركبة وليست بسيطة، فالتنمية إذا غاب الأمن لا يمكن أن تتحقق لأنها ملازمة له، كما أن عدم وجود جهود نحو إحداث تنمية يقود إلى عدم الاستقرار، ومن ثم إلى اللاأمن، ومن هذا المنطلق فكليهما مرتبط بالآخر، ولا يمكن وجود حالة أمنية مستدامة إن لم ترافقها تنمية مستدامة، فضلا على أنه كليهما متغير قد يتأثر بالمحيط الإقليمي والدولي ويتعكس بصورة مباشرة على أداء الدولة في موضوعهما.[4]

---

[1] محمد شلبي، ***مرجع سابق.***

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] روبرت ماكنمارا، ***جوهر الأمن***، تر: يوسف شاهين (القاهرة: الدار القومية، 1980)، ص. 119.

[4] مصطفى علوي، ***مرجع سابق.*** ص. 43-50.

وتركز "كارولين توماس" أيضا على البعد الاقتصادي للأمن القومي، حيث يرى أن الأمن ليس استقرار الدولة وأمنها فقط، ولكن هو أيضا حماية الأمن الغذائي والنظام الصحي والنظام المالي والنظام التجاري، مع توفير الأساسيات والحاجات البشرية مهمة تتطلب القضية النظر في جوانب الأمن القومي. [1]

أما "أولمان" فيرى أن الأمن بأنه أي محاولة منع الأحداث التي يمكن أن تعطل نوعية الحياة الاجتماعية للدولة، ومن تلك التهديدات، عدم تلبية الاحتياجات الأساسية، وخاصة التعويض عن الكوارث البيئية والطبيعية.[2]

ويرى " كلودزيدج " أنه من الضروري أن يوسع توسيع مفهوم الأمن القومي لمواجهة التحديات المختلفة لعالم اليوم، ونجد أن مؤيدي هذا الموقف يدرجونه إما في العلوم الاجتماعية، وكذلك، في مسائل الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، أو في مسائل ومشاكل ذات طابع عالمي، فيدرسون مسألة من خلال مواضيع العنف الأسري، الصراعات الأهلية، الصراعات الدولية، المخاطر بكل أشكالها، كأمراض نقص المناعة، والاتجار بالمخدرات، الديون العالمية، الركود الاقتصادي، الانفجار السكاني، التلوث البيئي واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.[3]

يعتبر "باري بوزان" (Barry Bouzan) أول من دعا إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في ظل منظور الواقعية الجديدة، يري أن مفهوم الأمن ***"أنه يبقى عصيا على الصيانة الدقيقة وغامض التعريف، وفي ذات الوقت يبقى مفهوما بالغ الدلالة، إذ بغياب التحديد الدقيق للمفهوم يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة"***،[4] ويقول أيضا في هذا السياق أنه ***"لا يمكن لأفراد والمجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، وبتحقيق ذلك يعني إذا نظرنا إلى الأمن فإنه العمل على التحرر من التهديد ... وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ... بينما في سعيها للأمن فإن كل من الدولة والمجتمع يجدان أنفسهما أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى"*** يضيف بوزا " ***أن أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"***[5] ويعلق "جوني تكنر" على مقولة "باري بوزان" أن الأمن يعني ***"العمل على التحرير من التهديد"***، انه لا يمكن تجنب كلية التهديد للدولة باعتبارها

---

[1] جون بليس وستيف سميث، تر: مركز الخليج للأبحاث، ***عولمة السياسة العالمية*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص. 412.

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] منذر سليمان، ***مرجع سابق.***

[4] Barry Bouzan, people, states and fear: Anagenda for international security studies in the postecold war era 2ed, (New york. Havester what sheaft, 1991), p 4.

[5] ***المرجع نفسه.***

تتواجد في نظام فوضوي وقابل للانفجار في أي لحظة، لكن هو أمن نسبي وليس شامل أو كلي، تستطيع من خلال ما تحققه من أمن أن يكون لها القدرة على" ***الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية***."[1]

وفي مقال لـ"بوزان" سنة 1991 بعنوان " السياسة الواقعية في العالم الجديد : أنماط جديدة للأمن في القرن 21"، حاول تأسيس مفهوم للأمن بناء على مرحلة جديدة يشهدها القرن الواحد والعشرين، حيث يقول" "***هذا المقال نظره، وهو يحاول أن يرسم الخطوط العامة النمط جديد العلاقات الأمن العالمي التي بدأت تتشكل ب عد التحولات الكبرى التي طرأت في 1989-1990***"،[2] وحسب الجابري فإن القضية الأساسية التي يدور حولها النقاش الأساسي في مقال "بوزان" هي "أمن المركز"، والذي يرى أن الدول الغربية تشكل مركزه في حين الدول الأخرى تشكل أطرافه، متجاوزا التقسيم للعالم، أول والثاني والثالث،[3] وقد لخص "بوزان الأحداث التي تفاعلت في المركز كما لي:

– عودة ظاهرة القوة العظمى، كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية، كإطار لتوحيد أقوى العالم، أي قبل أن يسود الواقع المعبر عنه بـ "معسكرين"، الرأسمالية والشيوعية، إذ أصبح المركز متعدد الأقطاب، وهذا التقسيم الجديد يقلل من الخوف السياسي للدول على المستوى العالمي ولكنه يزيد من الخوف على المستوى الإقليمي، أي أنه على عكس حقبة الحرب الباردة ثنائية القطبية، فإن القوى العظمى ستحول النزاع إلى الأطراف، وتنتقل النزعات لمستويات أخرى.

– ظهرت الرأسمالية الليبرالية بعد سقوط الشيوعية على أنها "الشكل الأكثر كفاءة ومقبولة للاقتصاد السياسي"، ومن هنا يمكن ملاحظة أن الانقسام الأيديولوجي للمركز هو أقل من أي وقت مضى.

– إنشاء كتلة أمنية تضم المراكز الرئيسية للقوة الرأسمالية وأمريكا الشمالية وأوروبا واليابان وأستراليا. ما يميز هذه المجموعة أنها لا تريد استخدام القوة في علاقاتها المتبادلة، الأمر الذي يقوي اقتصادها ويجعله أفضل تجهيزاً من "البقية" لمواجهة التحديات، كما حدث في حرب الخليج الثانية.

– تعزيز قوة وفعالية "المجتمع الدولي"، حيث تتعاون المؤسسات والمنظمات مع دول المركز وتنسيق معها جهودها لتحقيق أهدافها، مثل الأمم المتحدة، والجماعة الأوروبية، والمنظمات الدولية. صندوق النقد، واتفاقيات الجات، ومجموعة السبعة ... إلخ، هذه هي المنظمات والمؤسسات تحت قيادة دول المركز.[4]

---

[1] Janu Tickner, 'Revissioring security', in ken booth & steve smith, international relation theory today, (combridge: combridge politty press, 1995), p180.

[2] Ibid

[3] محمد عابد الجابري، ***قضايا في الفكر المعاصر*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003)، ص 88.

[4] ***مرجع سابق.***

هذه هي التطورات التي يدركها المركز، سوف ينعكس تأثيرها بلا شك في أمن الأطراف، المجالات الخمسة التي حددها "بوزان" بما يلي: السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، [1] ويركز أيضا بشكل كبير على ظاهرة الهجرة السرية وتصادم الهويات الثقافية المتنافسة، والتي يقول "بوزان" إنها ستكون تحديا جديدا لأمن القرن الحادي والعشرين.[2]

وبالنظر لهذا الطرح أعلاه فإننا نجد أن قصور في الآراء التقليدية للمدرسة الواقعية وقدرتها على في الإحاطة والتعامل بتحليل عميق مع المشاكل والتحديات والتهديدات الجديدة التي يطرحها عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي تتطلب تطوير مفهوم جديد للأمن يتضمن جميع نماذج التهديد ونماذج المواجهة ومستوياته،[3] والتي يمكن أن نشير اليها تباعا:

- الأمن المتكامل: Comprehensive Security: وهو كل أشكال التهديد.
- الشراكة الأمنية: Security Partnership: يتوسع إلى خارج حدود الدول الغربية.
- الأمن المتبادل: Mutual Security: أن لا يكون أمن دولة هو على حساب دول أخرى.
- الأمن التعاوني: Cooperative Security: أن يكون هناك اعتماد متبادل في الحفاظ على الأمن بين الدول.

لكن رغم تعدد هذه التسميات إلا أن أغلبها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، حيث تكون فيه الدولة دوما فاعلا أساسيا، وهذا ما جعل النظريات والمقاربات الحديثة، على الرغم من تركيزها على أبعاد أخرى إلا أن الدولة كفاعل دوما حاضرة.

إن المشاكل المعقدة التي طرأت على الساحة الدولية كمسألة الهجرة السرية، والفقر والإرهاب، والبيئة وغيرها من القضايا المهددة للأمن، كلها تحتاج إلى معالجة تعاونية عالمية وأدوات جديدة من أجل أن يصبح الأمن شامل ومتكامل وحقيقة واقعة، يجب أن تأخذ كافة أشكال التهديدات وتحدد لها طرق بديلة لمكافحتها وإدارة جيدة للمخاطر التي تخلقها، وذلك بالانتقال من مستوى الذي يركز على الدولة فقط إلى المستوى الذي يركز على الأفراد، ويتطلب هذا النهج ما بعد الهيكلي إعادة النظر ليس فقط في وسائل ومصادر التهديدات، ولكن أيضًا في وحدة

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث من الأمن المجتمعي"، في الموقع
http://www.geocities.com/adel.zegagh.article.htm

[3] ***المرجع نفسه.***

التحليل أو الأطراف ذات الصلة بالأمن، فمن منظور ما بعد الحداثة، لا ينبغي أن يقتصر الأمن على حماية الدولة وتعزيز رفاهيتها، بل يجب أن يركز أيضًا على حماية الأفراد والجماعات وتعزيز رفاههم، أيضا.[1]

إن مفهوم الأمن حضي بهذا الاهتمام نتيجة للتهديدات المتزايدة للأفراد والجماعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مثل الهجمات الإرهابية في البلقان ورواندا وحول العالم، ولا سيما أحداث 11 سبتمبر 2001. ويمكن أن يكون التعريف الأكثر شمولية للأمن "***الأمن هو الذي يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة ... إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل.***".[2]

وكما هو واضح فإن تتعريف الأمن يفتقر إلى تعريف علمي موحد وشامل، بلكنه في كل الأحوال، يتطلب تعاون المجتمع بأسره ويعكس وعيًا مشتركًا لمصدر وطبيعة وأهداف الخطر، يكون الحفاظ عليه هو جوهر الإرادة الاجتماعية وتماسكها في ظل وجود تنمية حقيقية وحرية فردية، يمكننا أن نستنتج أن الأمن أصبح شاملاً من حيث أنه يجب أن يكون هناك قدرة على استشعار وفهم جميع أشكال التهديدات التي يواجهها المجتمع وتواجهها الدولة وكذلك المجتمع الدولي وأن يكون العمل باستراتيجيات واضحة حسب مستوى التهديد باستخدام جميع الإمكانيات المتاحة.

ولذلك يستلزم للأمن القومي الشامل ضمان أمن مؤسسات الدولة وكيانها من خلال حماية سلامتها الإقليمية من التهديدات الداخلية والخارجية والمحتملة، وتحقيق الأهداف المجتمعية الشاملة المتعلقة بالاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الوطنية الشاملة، ووضع الجوانب العسكرية في إطار تكون قوة مساعدة لتحقيق الأمن والسلامة للدولة من أي تهديدات خارجية، سواء تلك التي تفرضها دول أو تلك التي تقوم بها الجماعات الإرهابية على حد سواء.

3- المرحلة الثالثة والتي سميت بالمرحلة البديلة، فقد عرفت دراسة ظاهرة الأمن القومي، وذلك بدمج ما توصلت إليه الدراسات الأمنية في المرحلتين السابقتين من نتائج، وخلال هذه المرحلة برزت مستويات جديدة للأمن، منها الأمن البنائي، وأمن النظام، والأمن الاستراتيجي، وقد ركزت الدراسات الأمنية في المرحلة الثالثة على نوع آخر من التهديد حيث بدأ "***صعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان مثل الامراض، والجريمة الدولية، ومشكلة***

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] روبرت ماكنمارا، ***مرجع سابق.***

اللاجئين، وانتهاكات البيئة، والإرهاب وغيرها. وبالرغم من إعلان هذه التغييرات الدولية بداية مرحلة جديدة في حقل الدراسات الأمنية، إلا أن المنعطف الأكثر أهمية كان على الصعيد النظري."[1]

4- المرحلة الرابعة والأخيرة وتسمى المرحلة الشالمة، والتي ظهر فيها الإهتمام الكبير بالأمن الإنساني، خاصة بعد ظهور تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1994، الذي ركز على ضرورة الإهتمام بأمن الإنسان وانطلاقا من ذا التحوّل، بدأ التركيز على دراسة متغيرات غير عسكرية، فانصرفت الأنظار إلى دراسة ظاهرة الفقر، والتخلف، والأمراض والأويئة والتغيرات البيئية والمناخية والتلوث البيئي، والأمن الشخصي، وفي هذا الاطار يقول "" ***أن "فكرة الأمن الإنساني " وتقودنا (...) إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون بمأمن منً الجوع والمرض والقمع كما حاجته إلى أن يكون محميا ضد أحداث تهدد على الأرجح نمطً حياته اليومي. وهذا بدوره يدل على حاجة إلى إعادة توزيع الثروة توزيعاً ملموسا من الأثرياء باتجاه الفقراء على المستوى العالمي".***[2]

ومن خلال هذه المقاربة أصبح الإنسان محورًا للدراسات الأمنية، حيث أصبح يعرف تحت مسمى«الأمن الإنساني» أي أن الأمن للشعب وليس فقط للإقليم والأمن للأفراد وليس فقط للأمم، ثم إن الأمن يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال التسلح، وبالنتيجة فإن الأمن يكون للسكان في أي مكان، لاسيما في بيوتهم ووظائفهم ومجتمعاتهم، ومن خلال ما تقدم نستخلص أن مفهموم الأمن عرف تحولا في مضمونه وتوسعا في مجالاته، وذلك في العقد الأخير من القرن العشرين بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وزوال الثنائية القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قائدا وحيدًا للعالم في ظل انتصار الفكر الليبيرالي، الذي فرض توزيعا جديدًا للقوة، فأثناء الحرب الباردة، وحينما كان العالم تحت قيادة قوتين عظمتين ألا وهما اللاتحاد السوفياتي ممثلا في المعسكر الإشتراكي، والولايات المتحدة الأمريكية ممثلا للمعسكر الرأسمالي، كان مفهوم الأمن مرتكزًا على الجانب العسكري الذي يأخذ في الحسبان الأمن القومي فقط والمترتبط أساس بالدولة.[3]

غير أنه وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه، توسع مفهوم الأمن إلى مجالات أخرى، بعد أن ظهرت أنواع جديدة من المخاطر بفعل مسار العولمة، مما أوجب على الدولة مواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن المخاطر الجديدة أيضا، في العديد من المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافي، لذلك لم يعد للأمن مفهوما عسكريا فقط بل أصبح يشمل جميع مناحي الحياة.[4]

---

[1] ريناس بنافي. "المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية ".*المركز الديمقراطي العربي* .December 25, 2016 ,(blog) .https://www.democraticac.de/?p=41634.

[2] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، ***مرجع سابق***، ص. 80.

[3] داك دونللي وآخرون، ***الواقعية***، تر: محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص. 61.

[4] ريناس بنافي، **مرجع سابق**.

المطلب الثاني: الأمن من منظور العلاقات الدولية:

من غير الممكن الحديث عن سلامة المواطن بدون أمن الدولة التي يعيش فيها. في ظل التهديدات أو عدم استقرارها، لا وجود للأمن المواطنين، لأنه يجب أن تكون هناك سلطة معنية بالشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها تضمن سلامة المواطنين وأمن الممتلكات، [1] إلا تحقيق الأمن لا يكون فقط في إطار حدودها الداخلية، وفرض قوانين رادعة للمخالفين أو مخترقي أمنها أو أولئك الذين يسعون إلى تقويض بنيانيها، واحلال الفوضى في نظام الدولة، بل إن الأمن يجب أن يكون مرتبطا أيضا بالخارج تماما كما تتكفل الدولة بتوفيره داخليا، فكذلك يكون دورها في ردع التهديدات الخارجية والمحافظة على أمنها[2]

إن الأمن بمعناه العام لا يعني الاعتماد على القدرات العسكرية وحدها، فهذا المنطلق يعني التعامل مع الأمن من مبدأ القوة فقط، وليس القدرة أي أن الأخيرة هي أشمل وأعم لأنها تمثل نسيجًا متشابكًا جميع قوات الأمة من أجل حمايتها من كلا الجانبين الداخلي والخارجي.، فجودة القوات المسلحة واحترافيتها والتصميم على استخدامها في حال التهديد المباشر، باستراتيجية فعالة في الوقت والمكان المناسبين، ومن ثم القدرة على تحمل النتائج المترتبة على ذلك، هو انعكاس لمدى وجود تماسك فاعل للقدرات الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والتقنية في إدارة الصراعات وتحييد التهديدات،[3] وعليه فالأمن مفهوم واسع ومتمدد لأنه يتجاوز مجرد التدابير الدفاعية أو الترتيبات الوقائية. إنه الاستقرار الذي توفره مجموعة من الأسباب، قد تكون اقتصادية، وسياسية، وغيرها، فالأمن يشمل أكثر من مجرد التطور التقني والتكنلوجي في القدرات العسكرية، أو مدى احترافية الجيوش، فالتركيز فقط على العنصر العسكري يحجب حقيقة أن الجهات الفاعلة والعوامل الأخرى لها تأثير كبير على الأمن القومي.

لقد أصبحت البيئة الدولية الحالية قرية صغيرة، بفضل الارتباط والاعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات الدولية، لذلك يعتقد الباحثين أن مدخل الأمن دافع قوي للمحافظة على العلاقات الدولية مستقرة، وبناء علاقات فاعلة بين الوحدات السياسية فيما بينها،[4] وهذه العلاقات متعددة الدوافع، فهي إما تكون اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها من أشكال العلاقات، فلا توجد دولة تستطيع أن تبقى في معزل عن المجتمع الدولي وتحقق كفايتها لوحدها، وأيضا وجود الدولة في نظام يتسم بالفوضوية يلزمها وبالضرورة أن تحمى نفسها، بإمكاناتها وكذلك

---

[1] إبراهيم مصطفى، ***المعجم الوسيط*** (القاهرة: د.د.ن، معجم اللغة العربية، 1969)، ص. 27.

[2] ممدوح شوقي كامل، ***الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص. 35.

[3] عمرو عبد الله كامل، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 جانفي العربي الأوروبي: 1996 996 "، (مركز الدراسات) ص ص 84-85.

[4] مفيد شهاب، ***المنظمات الدولية*** (القاهرة: المطابع المصرية، 1986)، ص. 06.

بتحالفاتها، وهذه الحالة من الترابط هي ما اصطلح عليه "نظرية الأمن الشامل"،[1] والتي زادت من وتيرتها ثورة الاتصال والتكنولوجيا، وما صاحب زمن العولمة من اعتماد متبادل وترابط بين الدول، وما طبع هذا النسيج العالمي، هو المخاطر أيضا، إذ لم تبق محلية فما إن تتأثر دولة في محيط ما إلا وقد يكون له انعكاسات على بقية الدول.

ومن الباب يمكن القول أن الأمن في الدولة لم يعد يعنيها وحدها، إنه مرتبط أيضا بالمن الخارجي بداية بالإقليم الذي تتواجد فيه، وأيضا بالعالم الذي تشكل جزء من وحداته السياسية، فعجز الدولة عن توفير الأمن الداخلي لأسباب متباينة قد يكون له تأثير سلبي على بقية الدول المتجاورة، كما ان التهديدات لم تعد أيضا تقليدية بمعنى وجود عدو ظاهر يهدد استقرار الدولة، لقد تعددت التهديدات ذات الأبعاد القيمية من حيث انتشار الفقر ولا توازن في التنمية أو ركودها، أو مشاكل الثقافية التي لها طابع تصارعي داخل الدولة وخارجها، وكل ذلك يؤدي إلى تقويض أمن الدولة، ومدام هناك سهولة في انتشار الفوضى فقد يكون الإقليم كله معرض لهزات ارتدادية، ويتخلخل ميزان استقراره الدولي.[2]

إذا فالأمن الداخلي هو جزء من الأمن الإقليمي ومرتبط به ارتباطا وثيقا، وبتعبير "باري بوزان" فإن أمن الأفراد وأمن الدول العالمي هما وجهان لعملة واحدة،[3] ومادام الحديث عن الأمن الإقليمي، فإنه يستوجب أن يكون هناك وسيلة قادرة على تمييز التهديدات الفعلية والقابلة لأن تتحول إلى صراعات تقوض مسألة الأمن، والعمل على إيجاد حلول لها، وصيغ من التفاهمات عبر وسائل متعددة حتى لا تتطور الأمور لخارج السيطرة، وبما أن الحديث عن العولمة وماصحابها من انفتاح كبير للدول على بعضها البعض، فإنه يمكن أن توجد حلول عبر دراسة المجتمعات وإيجاد استراتيجيات فعالة وعادلة لايقاف تلك الصراعات الداخلية منذ البدء، أي قبل أن تتحول إلى أزمة للدولة ومن ثم للمجتمع العالمي.[4]

إن تطور مفهوم الأمن في حقل العلاقات الدولية، راجع إلى التصورات التي تبنتها الدول في حلف "واستفاليا" سنة 1648، حيث أعطت الحق للدولة أن تمارس سيادتها الكاملة على اقليمها دون التدخل في شؤونها الداخلية،

---

[1] إبراهيم حماد، ***اتفاقيات التعاون العربي الأوروبي، رؤى مستقبلية، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها*** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1997)، ص. 137.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 142.

[3] عادل زقاع، " إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن الاجتماعي "، تم تصفح الموقع يوم22/03/2016 . الرابط: http://www.geocities.com/adelZeggagh/recon1.html

[4] محمد إبراهيم زيد، ***الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد، دراسة في الآفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية*** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، ص. 15.

فهي مسؤولة عن حماية أفرادها ومستقلة تماما في قرارتها الدينية والاقتصادية والسياسية،[1] وعليه فإن هذا المفهوم الكلاسيكي للأمن هو ما ظل نشطا في السابق، إلا أن المفهوم الذي جاء به منظرة الواقعية اختلف عنه كلية، فقد جعلوا الأمن العسكري في مقدمة اهتماماتهم وهو مركزية تحقيق الأمن للدولة وبدونه لن يتحقق الاستقرار الداخلي مدام هناك عدو خارجي يهدد الدولة. [2]

وقد سيطر هذا المفهوم على الدراسات الأمنية، باعتبار ان بقاء الدولة يعتمد على قدرتها في البقاء في الظل الصراعات وتفوقها على بقية الدول الأخرى، مستوحين فكرة الصراع "الإنسان ذئب لأخيه الانسان" من أعمال الفيلسوف "هوبز"، في حين جعله "ريمون أرون" _أي الأمن_ هدف سامي تسعى لتحقيقه الدولة،[3] وعلى هذا الأساس الصراعي ترى المدرسة الواقعية الأمن في ظل العلاقات الدولية، يجب ان يعتمد على تحقيق الدولة للتفوق العسكري وهو ما سيؤمن لها البقاء كوحدة سياسية آمنة ومستقلة، وكذلك سيجعل المجتمع الدولي آمن للامتلاك الدول وسائل الردع لأي تهديد.

ومع ذلك هناك من الواقعيون الذين كان لهم اهتمام بمسائل أخرى غير القوة العسكرية، فلم يهملوا البعد الاقتصادي والسياسي، ففي السبعينيات القرن الماضي وبعد ازمة النفط التي شهدتها الدول الغربية، جراء حرب 1973، أصبح واضحا ارتباط الأمن القومي بالتبعية النفطية، ومدى تأثير المسائل الاقتصادية على مسألة الأمن، ومن هذه الزاوية يرى "هنتيجيتون" أن القيم الاقتصادية تعد مدخلا مهما لبناء التحالفات، فالولايات المتحدة واليابان وأوروبا مثلت النموذج الأبرز لهذا الاتجاه، فالاعتماد المتبادل يحل محل النزاعات والحروب وعليه حسب "هنتيجتون"، يجب أن يتم النظر إلى المسألة الأمنية من زاوية أخرى عير التسلح والحروب، فالمداخل الجديدة وفي ظل تحقيها للسلام والعمل المشترك، تجعل من المنظورات القديمة أو الكلاسيكية غير متوافقة وواقع العلاقات الدولية في تحقيق الأمن الحالي. [4]

وبمجمل فإنه يمكن القول أن هناك من يرى أن وجود أسلحة دمار شامل، على الرغم من مخاطره إلا أنه يكون سببا قويا لعدم دخول الدول في حروب، خصوصا الحروب المباشرة، كما أن التعاون بين الدول والمنظمات الدولية ساهم في إرساء استقرار وسلام بين الأمم.

---

[1] نبيل لحياني، " العالم أمام التحديات الأمنية "، ***في مجلة الجيش***، عدد 519، (د.ب.ن، أكتوبر 2006)، ص 10.

[2] طه المجدوب، ***الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية*** (القاهرة: د.د.ن، جويلية 1996)، ص 95. 12.

[3] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية السياسة الدولية"، عدد 160، (الجزائر: 2005)، ص. 57.

[4] Steve Smith, Amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, institue of defence and strategic studies (IDSS), nanyang technological university, singapor, May 2002.

- مدرسة كوبنهاجن ومسألة الأمن في العلاقات الدولية:

لقد جاءت اسهامات "باري بوزان" في الدراسات الأمنية ضمن إطار ما يعرف بمدرسة كوبهاجن، حيث كانت بمثابة الرابط بين الدراسات التقلدية الأمنية والدراسات النقدية للأمن، وقد اعتبر الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، لكنه لم يتجاهل الأفراد في تحليله الأمني، وقد قسم الأمن إلى خمس أبعاد " العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمن البيئي،" ويعتبر أن الدولة لها المقدرة على المساهمة في الأمن في إطار الأمن الدولي، فهي المصدر الأول للسلطة، وأيضا هي الفاعل الرئيسي على مستوى النظام السياسي وليس الأفراد.[1]

ومن منطلق هذه الأبعاد يرى بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، أن "***الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري ولا يمس سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية فقط وانما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.***"،[2] وهذه الأبعاد تعمل متناسقة وغير منفصلة، وقد تحدث "بوزان" عن الأمن الاجتماعي من خلال دور الدولة الفعال، في حين يرى "أول ويف" (Ole Waev) أن مكانة الدولة ليست بتلك المركزية في التحليل الأمني الاجتماعي، لأن المجتمع هو المهدد بشكل مباشر، لما يواجهه من أخطار، لأنه مرتبط بالهوية وتحديات التي تفرضها التغييرات العولمية.[3]

في كتاب صدر بعنوان "الأقاليم والقوى نظيرة المركبات الإقليمية"، لـ"باري بوزان وأول وييف" يعرف الكتابان "المركب الأمني الاقليمي" على أنه ذلك المجال الصغير أو الضيق الذي تنتقل فيه التهديدات بحكم القرب الجغرافي، لكنها قابلة للانتشار والتمدد بين الدول غير أن التفاعل يكون أكثر بين تلك الدول المتقاربة، أكثر منه الدول الأخرى، ويعتبر" بوزان" أن الحيز الجغرافي من موريتانيا والمغرب غربا إلى إيران شرقا، هو مركب أمني إقليمي مثل المركب الأمني الأوروبي، وأيضا فإن مجال تركيا والبحر الأسود يعتبر مركب إقليمي أمني، فالبحر المتوسط يتفاعل على ضفافة ثلاث مركبات أمنية.[4]

غير أن هذه المدرسة لم تخلو من انتقادات أيضا، وأيضا إلى استدراكات حولها ويمكن الإشارة إلى ذلك عبر مقاربتين تدخل ضمن الدراسات النقدية للأمن:

- **المقاربة الأولى:** حيث دعى كل من " كيث كراوس (Keith Krause) ومايكل ويليامز (Michael Williams)، إلى التمييز بين "الأمن الموسع والأمن العميق"، مستدركين على فكرة الاعتماد بشكل قوي

---

[1] IBID

[2] بطرس بطرس غالي، ***الأمن وحفظ السلام في إفريقيا*** (القاهرة: د.د.ن، جانفي 1995)، ص. 81.

[3] المرجع نفسه. ص. 19.

[4] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers, The structure of transnational Security, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.

على الدولة كلاعب رئيسي في مجال الدراسات الأمنية، بدل الاهتمام بالأفراد والجماعات والهويات، على اعتبار أن الدولة تملك استخدام القوة العسكرية وهو ما يساهم في فوضى داخية وخارجية أكثر منه تحقيق أمن وسلام.

- **المقاربة الثانية:** أركز على تحديد ما هي الدراسات النقدية للأمن، والتي يمكن تسميتها بالمدرسة **الويلزية.** الغرض من هذه المقارنة هو تحرير الإنسان. لا يمكن تحقيق السيناريو الأمني إلا من خلال الحرية، التي تعني عيش المواطنين أحرار غير معرضين لأي شكل يهدد حياتهم ونمط عيشهم فالأمن والحرية هما صفتان متلازمتان.[1]

وبالحديث عن الحرية، يمكن أن نتوسع أيضا لفكرة الأمن الإنساني، الذي تعتبر الحرية جوهره، لقد بدأ الحديث عنه _أي الأمن الانساني_ منذ الحرب الباردة، ومع أنه وجه لها الكثير من الانتاقدات لأنها كانت غير واضحة وغامضة،[2] لكنها بعد الحرب البادرة سنة 1994 أصبح برنامجا تتبناه الأمم المتحدة، والهدف منه هو إعادة صياغة الأمن وفق منظور إنساني وليس نووي،[3] فالأمن يمكن أن يتحقق بالتركيز على الإنسان وحل مشاكل بدل تكديس السلاح والتصارع نحو فرض رؤية أمنية واحدة.

وإذا كانت الحروب هي السبب المباشر في اتهديدات الأمنية فهناك عوامل أخرى أيضا تدخل في تهديد الأمن منها، النمو الديمغرافي والهجرة والإرهاب وعدم وجود تنمية اقتصادية ناجعة، والمخدرات، ومشاكل البيئة، وكلها تشكل تهديدا على الأمن الدولي،[4] ويجب العمل على إيجاد حلول حقيقية لها بتظافر جميع الدول نحو تحقيق عادلة تحفظ للإنسانية كرامتها.

وكخلاصة لهذا المطلب يمكن القول أن الأكاديميون والباحثون إلى سعوا إلى ضبط مفهوم الأمن غير التقليدي بصورة واضحة وذلك بغرض تمييزه عن مفهوم الأمن التقليدي، وإستندوا في ذلك إلى جسامة التهديدات غير التقليدية للأمن التي تمس الوجود الإنساني ذاته، ومن هنا ظهر مفهوم الأمن الإنساني الذي يرتبط بضرورة توفير أساسيات الحياة للإنسان، إن التوسع الحاصل في مفهوم الأمن بسبب بروز تهديدات أمنية غير تقليدية، لا يلغي ما توصل إليه الأكاديميون والباحثون في مجال الأمن التقليدي ولا يشكل قولا بين نقيضين، بل إن ما يقع من أحداث على أرض الواقع يؤكد أن النمطين من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، قد يحدثان بشكل متزامن، وأن

---

[1] Steve smith, amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, op cit.

[2] Hidaeki Shinoda, the Concept of humaine sécurity : Historical the oretical implication تم تصفح الموقع يوم 25 / 03/2016 . الرابط : http://home.hiroshimau.acjp//heiwa/pub/e19/chap1.pdf

[3] Steve smith, amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, op cit.

[4] Ibid.

التصدي لأحدهما قد يحقق نتيجة في مواجهة لآخر، كما أن العجز في مجابهة تهديد غير تقليدي قد تنجر عنه صراعات تقليدية بين أطراف مختلفة كانت تسعى إلى درء خطر التهديد غير التقليدي.[1]

لذلك استقر لدى الدوائر الأكاديمية والسياسية أن هنالك تكاملا بين الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي، سواء أكانت الدولة هي الفاعل الرئيسي أم هنالك فاعلين آخرين من غير الدولة، ولا يعني ذلك على الإطلاق أن علاقة تضاد قد نشأت بين الدول والمجتمع، فالدولة تبقى دائما وأبدا المحرك الأساسي لتفعيل آليات مواجهة الأمن غير التقليدي، حيث يعزز ذلك دورها التكاملي مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار،[2] ومن هذا المنطلق فإن الأمن غير التقليدي لا يلغي دور القوة ولا يغفلها بل يدعو إلى تقنينها لتتكامل مع المجالات الأخرى، وصولا إلى عالم يتمتع بالأمن الشامل.

– المطلب الثالث: عوامل تغيير مفهوم الأمن.

شهد مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية تحولاً كبيرًا في مضمونه، بعد زوال القطبية الثنائية، على أثر انهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه، وزوال المعسكر الاشتراكي وانحلال حلف وارسو، وفي مقابل ذلك ظهر الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية منتصرًا، مما عزّز موقف الداعمين إلى تبني النظام الرأسمالي.[3]

إن التوزيع الجديد للقوة، حتّم على المهتمين بالبحث في ميدان العلاقات الدولية إعادة النظر في مفهوم الأمن، الذي كان خلال مرحلة القطبية الثنائية مرتكزًا على الجانب العسكري وحسب، آخذا بعين الاعتبار مفهوم الدولة الوطنية وارتباطها بالأمن القومي، والتي تهدف في الأساس إلى مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود.

إذن عرف الأمن القومي تحوّلا في مفهومه وتوسعا في مجالاته مباشرة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، وبروز الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبداية إرساء نظام عالمي جديد، حتى مسمى العولمة، من قبل القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض مجابهة التهديدات والمخاطر الجديدة التي برزت على الساحة الدولية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى مواجهة تحديات جديدة أيضا آتية من مجالات عّدة، اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وسياسية كان سبب ظهورها إلى الوجود، نشأة

---

[1] Buzan, Barry, and Lene Hansen. ***International security***. Vol. 4.(USA: Sage Publications), 2007, p. 46.

[2] Ibid, p. 8.

[3] تشالز كيغلي وشانون بلاتون، ***السياسة العالمية التوجهات والتحولات***، تر: منير بدوي وغالب خالدي (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017)، ص. 140.

فواعل إقليمية ودولية من غير الدول، تمثلت في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الاهتمام بالشأن العام في جميع المجالات.[1]

لذلك أصبح الكثير من المهتمين بالبحث في ميدان العلاقات الدولية يؤكد على أن الأمن قضية مجتمعية، وسياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية.[2] وبالتالي يجب الاهتمام بها، والبحث في كيفية تحقيقها بدل الحروب، خاصة مع ظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود، أدركت على إثرها الدول، عجزها عن معالجتها بمفردها وداخل إقليمها، وبوسائل وآليات حكومية محلية أو حتى عبر إبرام اتفاقات ومعاهدات رسمية مع دول الجوار، الشيء الذي أضعف من مستوى أداء الدولة لوظائفها، وقد كان ذلك سببا في اهتزاز صورة الدولة الوطنية، وأدى في كثير من الأحيان إلى المساس بسيادتها وحدودها الإقليمية، والتدخل في شؤونها الداخلية من طرف بعض القوى الإقليمية والدولية ذات التأثير الشديد، وإضعاف كيانها، ومنظومتها التشريعية والتنظيمية.[3]

إذن، وأخذًا بعين الاعتبار لكل المتغيرات الأنف ذكره، طرحت تصورات جديدة لمفهوم الأمن، فتغير من التركيز الحصري على الأمن القومي إلى التركيز على الأمن الإنساني، أي انتقل اهتمام الفواعل في العلاقات الدولية من توفير الأمن عبر الأسلحة إلى توفير الأمن الغذائي والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الفردي.[4]

من خلال ما سبق، يتضح لنا جليا أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة حققت أمنها، وأمن أفرادها، عن طريق الاستعداد العسكري لمجابهة أي عدوان خارجي، بل أصبح مفهوم الأمن شاملا لكل مناحي الحياة الفردية والمجتمعية، ومتعدد المستويات.

وعليه تعدى المفهوم الجديد للأمن، المعني الضيق القومي الذي اعتمدته الدراسات الفردية والمجتمعية، ومتعدد المستويات.

- **البعد العسكري:/** لقد سيطر البعد العسكري على مفهوم الأمن خلال الحرب الباردة التي امتدت إلى غاية نهاية فترة الثمانينات من القرن الماضي، والتي تميزت بقيادة الثنائية القطبية للعالم بزعامة الاتحاد السوفياتي

---

[1] Buzan, Barry, and Lene Hansen, op cit. p. 111.

[2] مصطفى كمال طلبة، ***"الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"***، في: مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ع 163، جانفي 2006، ص ص 5257.

[3] بودور مبروك، ***"سيادة الدول وحقوق الإنسان"***، في: المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، م 11، ع 01، ماي 2015، ص ص. 384-415.

[4] Buzan, Barry, and Lene Hansen, op cit. p. 76.

للمعسكر الاشتراكي، والولايات المتحدة الأمريكية للمعسكر الرأسمالي، فخلال هذه المرحلة، ركزت هاتان الدولتان اهتمامها وإمكاناتها على تطوير قدراتها العسكرية وتسليح جيوشها بأقوى الأسلحة وقد توصلتا إلى امتلاك الأسلحة النووية، والصاروخية، وفي إطار توازن القوى العسكري، استعدادًا لمجابهة كل الأخطار الخارجية.

ومن هنا اعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات، وبقيت الأبعاد الأخرى التي سيلي التطرق إليها المراتب الثانوية، وأصبحت الدول وبخاصة القوتان العظيمتان في تلك الفترة، تعتمد منظومات وبرامج للتسلح، تستهدف من خلالها زيادة القوة البشرية لجيوشها عدّة وعددًا.

– **البعد السياسي:/** تنشأ علاقة بين الأمن بوصفه متغيرًا، والعناصر المكوّنة للدولة، وبالخصوص عنصري السيادة والوحدة الإقليمية، وبتجسيد من خلال هذه العلاقة البعد السياسي الذي يهدف في حده الأدنى إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية عن طريق خلق استقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البنية الداخلية.[1]

أما خارجيا، فإن الدولة تسعى في علاقتها مع محيطها الإقليمي والدولي إلى خلق استقرار بشكل عام، وتجنب كل الصراعات، مما يساعدها على خلق استقرار داخلي تضمن من خلاله حماية مصالحها بشكل فردي وجماعي، وبالنتيجة تحافظ على سيادتها، فتتولى وبكل حرية التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، دون تدخل من أطراف خارجية، وفي إطار الندّية والشرعية الدولية التي يقرّها النظام الدولي حفاظا على كيان الدولة باعتباره وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ضمن الحدود الإقليمية لذلك يمكن القول أن حماية كيان الدول ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية هو هدف سياسي له ارتباط بمفهوم الأمن في بعده السياسي.[2]

ونستخلص مما تقدم أن الأمن في المجتمعات الإنسانية، يكتسب مع ظهور السلطة السياسية بعدًا أساسيا، فيصبح أمنا لهذه السلطة وأفرادها ومؤسساتها ومصالحها وأفكارها، فيعدّ بعد ذلك من المطالب والوظائف الاجتماعية التي توكل مهمة تحقيقها والعمل على ضمان ديمومتها إلى السلطة السياسية ومؤسساتها الحاكمة، سواء على مستوى تعيين المفاهيم[3] والأهداف أو على مستوى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتنفيذها داخليا وخارجيا.

---

[1] الموسوعة السياسية، "نظرية الأمننة Securitization Theory." Political Encyclopedia, October 7, 2018. https://politicalencyclopedia.org/dictionary/نظرية الأمننة.

[2] ***المرجع نفسه..***

[3] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. "وظائف الدولة"، June 15, 2019. ," https://www.politicsdz.com/%d9%88%d8%b8%d8%a7%d8%a6%d9%81%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9/.

- **البعد الثقافي:/** إن لعناصر الهوية الثقافية دور بارز في تحليل الظاهرة السياسية، وهي بوجه عام الإطار القيمي الذي يحكم سلوك الأفراد في المجتمع ولا يختلف الأمر فيما إذا توارث الأفراد هذه القيم من أسلافهم، أو كانت واقعهم الاجتماعي المعاش، وعليه فإن مفهوم الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالبعد الثقافي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وقد ازداد البعد الثقافي أهمية وحساسية في إطار التغيرات التي طرأت على هيكل النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، والذي انتقل إلى صدام الحضارات حسب صامويل هنتنغتون وعلى هذا الأساس يتطلب البعد الثقافي توافر نمط ثقافي يتولى توجيه المجتمع الوجهة الصحيحة، حتى يتمكن أفراده من التوفيق بين كل الثقافات السائدة في داخله، وذلك تجنبا لحدوث صراع ثقافي تتولّد حالة عدم انسجام بين أفراد المجتمع الواحد،[1] إذ أن كثرة الثقافات داخل المجتمع الواحد، إذا ما تحوّلت إلى صارع وعدم انسجام، نتج عن ذلك تهديد للأمن الوطني، وقد يصل الأمر إلى حد تقسيم إقليم الدولة، أو انفصال جزء أو أجزاء منها، والشيء نفسه ينطبق على العلاقات الثقافية الدولية، التي تدخل في صراع فيما بينها، فيؤدي ذلك إلى أن كل حضارة، وكل ثقافة تدافع بما تملك من قوة عن مكتسباتها وموروثها الثقافي دفاعا عن أمنها الثقافي وتأمينا لعاداتها وتقاليدها من كل ما يهدد تجانسها الاجتماعي والثقافي.

- **البعد الاقتصادي:/** تقوم الدولة بوضع جملة من الأهداف الاقتصادية، وتسعى من أجل ذلك إلى تحقيقها، فتلجأ إلى توفير المناخ الملائم لبلوغ هذه الأهداف التي يكون من شأنها المحافظة على استقرار البلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه.[2]

وفي هذا السياق فقد أكد العديد من الكتاب المهتمين بالبحث في حقل العلاقات الدولية على أهمية البعد الاقتصادي للأمن، ومنهم "روبرز ماكتمارا" الذي ربط الأمن بالتنمية، وبذلك فإن الأمن الاقتصادي يعني تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة،[3]فالأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي (البعد السياسي)، والذي يؤدي بدوره إلى التأثير على الأمن الوطني، لذا يسود الاعتقاد أنه بالنسبة للغالبية العظمى من سكان المعمورة، بأن الأسباب والدواعي الرئيسية لانعدام الأمن واقتصاده هي عدم تلبية حاجاتهم الأساسية، التي تشكل بعدًا هام في الأمن الوطني.[4]

---

[1] الموسوعة السياسية، ***مرجع سابق.***

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] ***المرجع نفسه.***

[4] جراية صادق، ***"تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"***، في: المجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، م 11، ع 08، جانفي 2014، ص ص. 17-31.

وقد وظف أصحاب المدرسة الواقعية (التقليدية) البعد الاقتصادي للأمن في القوة العسكرية للدولة، وعلى هذا الأساس فإنه في هذه الحالة كلما امتلكت القوى العسكرية للدولة أسسا اقتصادية ومالية متينة، فإن ذلك سيساعدها على الدخول في سياق للتسلح وبناء قدرات عسكرية تمكنها من التصدي لكل خطر راهم، داخلي وخارجيا.

وفي ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، برز إلى الوجود تيار ثالث بأبعاده الليبرالية، إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف مفهوم الأمن، تعريفا يعاكس تماما تحليلات التيار الواقعي التي تركز على البعد العسكري للأمن.

وعلى هذا الأساس، أصدر روبرت مكنمارا (Robert Mc Namara) كتابا بعنوان "جوهر الأمن The Essence security» في ستينات القرن الماضي، أكدّ من خلاله بأن هناك أبعادًا أخرى لا تقل أهمية وتأثيرًا عن مفهوم الأمن في بعده العسكري وذلك برابطة التنمية بالأمن، ومن هنا ظهر مفهوم تنموي جديد للأمن، وفي ذلك يقول: "***إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة***"، ووفقا لذلك، فقد ربط مكنمارا بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر، أما الإمكانات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وإن شكلت إحداهم ركائزه، فالجماعات الأمنية هي تلك التي تحقق قدرًا كبيرًا من التنمية.[1]

ومما سبق نستخلص أنه لضمان الرخاء والرفاهية، والقضاء على الفقر والجوع والحرمان يتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي، والذي بدوره يتطلب توفير جملة من العناصر هي كالآتي:

- القدرة على خلق، الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم لكل المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول وسطية لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير مناخ مناسب لتحقيق هذه الأهداف.[2]

[1] موسوعة المقاتل، "أسس ومبادىء الأمن الوطني." Accessed October 2, 2021. .http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec07.doc_cvt.htm

[2] توفيق بوستي، "***مدرسة كوبنهاغن . نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن***"، تركيا، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص .123.

البعد النفسي: لقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة الأمن، فعدّته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو، أو الخوف أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء.[1]

- **البعد البيئي:/** تعدّ البيئة أحد أهم المجالات بالنسبة للأمن من حيث يؤثر النظام البيئي على العلاقات الأمنية، فندرة بعض المواد قد تخلق صراعا بين الدول، كندرة المياه مثلا، مما ينتج عنه خطر يتهدد أمن الدول المعنية بالصراع، كما أن المشاكل البيئية كالتلوث المائي، والجوي (الاحتباس الحراري) تعرض بعض أنواع الحيوانات إلى الانقراض، تدهور النسيج الغابي، تؤثر كلها على الوضع الصحي العام للأفراد، فتكثر الوفيات وتنتشر المجاعة إذًا هذه كلها مؤثرات تفيد بأن الفرد مهدد في حياته ووسائل عيشه. [2]

وبالتالي نخلص إلى القول بأن البيئة لها تأثير كبير على الأمن، لهذا أضحت تعدّ بعدًا من أبعاده.

مما تقدم يتضح جليا أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، بتعدد آراء الباحثين والعلماء وتصوراتهم التي وظفوها ضمن مدارس ونظريات أسسوها، ودافعوا عنها رفقة أتباعهم، فهنا لو ينظر للأمن زاوية عسكرية، وآخر من زاوية اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية، أو بيئية، غير أنها كلها تصب في نهاية المطاف في خدمة الدولة والفرد والمجتمع، وتصبوا إلى تحقيق أهدافهم، من تأمين حاجياتهم وحمايتهم من كل ما يتهددهم من أخطار وكوارث، وحروب، وتوفير وسائل العيش الغرد لهم.

غير أنه، وكما للأمن أبعاد متعددة، سبق لنا إيضاحها، فإن للأمن كذلك مستويات مختلفة، فهنالك المستوى الفردي الذي يصبوا من خلاله الفرد إلى أن يتمتع بنصيب من الثروة الاقتصادية، وإلى ممارسة حقوقه السياسية، كما أن هنالك مستوى وطني تسعي الدولة من خلاله إلى زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية، حماية لسيادتها ومجالها الجوي، أم بالنسبة للعلاقات الخارجية التي تقيمها الدولة في محيطها الإقليمي والدولي فهنالك المستوى الإقليمي، الذي يربط الدولة بفواعل إقليمية في إطار المصالح المتبادلة، ونفس الشيء بالنسبة للمستوى الدولي تهدف الدولة من خلاله إلى تحقيق الأمن الجماعي مع فواعل المجتمع الدولي وذلك بالتصدي لبعض الأحداث التي تقع خارج المحيط الإقليمي، ولها تأثير مباشر أو غير مباشر على أمن الدول داخليا وخارجيا.

المستوى الوطني:/ تقوم السلطة السياسية في هذا المستوى بالسيطرة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، فتفرض على مجتمعها بمختلف فواعله، احترام قواعد العامل السياسي، وتتولى توقيع العقوبات على من يرتكب

[1] "APA PsycNet FullTextHTML Page." Accessed April 1, 2024. https://psycnet.apa.org/fulltext/2020-01046-001.html.

[2] توفيق بوستي، ***مرجع سابق***.

أفعالا تشكل خرقا للقواعد القانونية وهي بذلك تكافح كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع، كما يتصدى لكل الظرف الغير شرعية وغير المتوفقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع.[1]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن السلطة السياسية تتولى تلبية مطالب مختلف فواعل المجتمع، سواء أكان وأفراد أو جماعات، فتتخذ لذلك قرارات تكون متلائمة مع حاجات الأغلبية، مستهدفة بذلك خلق حالة من الرضا العام في البيئة الداخلية، كما تقوم بضبط مختلف ردود الأفعال غير الموافقة لقراراتها المتخذة، أي بمعنى آخر يكون تصرفها مستمدا من مدى قوة شرعيتها.[2]

وفي نفس السياق تقوم السلطة السياسية بالتصدي لكل ما يؤثر على أمنها ويكون مصدره من البيئة الخارجية، كالتهديدات العسكرية، وقضايا الهجرة غير الشرعية وتلوث البيئة، والجريمة المنظمة، والهدف من كل هذا خلق حالة من الثقة والطمأنينة كحماية كيان الدولة والعمل على استقراره دون خوف.[3]

- **المستوى الإقليمي:/** في هذا الإطار تتولى فواعل النظام الإقليمي إقامة علاقات فيما بينها، ترمي من خلالها إلى حماية مصالحها المتبادلة، ويتم ذلك ضمن جملة من التفاعلات تتجسد ضمن رقعة جغرافية محددة تشغلها مجموعة من الدول يكون بينها تجانس كبير حيت تتبلور هذه التفاعلات على شكل اتفاقيات إقليمية، تضمن الأمن الإقليمي لأعضائها، وخير مثال على ذلك ميثاق (ري ودي جانيرو سنة 1947) الذي جاء فيه أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج، بمعنى أن أمن الدولة الإقليمي هو جزء لا يتجزأ من أمنها الوطني (القومي)، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن في مستواه الوطني، ويتطلب ذلك صد كل محاولة اختراق لمحيط الأمن الإقليمي، وفي حال وقوع ذلك يعتبر تهديدًا للأمن الوطني،[4] ومن أمثلة ذلك، التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي والتي مفادها أن الحدود السياسية للاتحاد وهي حدود أمنية لها، لذلك عارضت بشدة مسألة توسع حلف شمال الأطلسي وملامسته للجوار القريب.[5]

---

[1] GoyardFabre, Simone. ***L'Etat : figure moderne de la politique***. (Armand Colin, 2014), p. 120

[2] Ibid, p. 117.

[3] Migdal, Joel S. ***State in society: Studying how states and societies transform and constitute one another*** (Cambridge University Press, 2001), p. 234,235.

[4] زمن حسين كريدي، "**ميثاق ريو دي جانيرو 1947 وأثره على سياسة الولايات المتحدة الامريكية** "، في: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، بغداد، ع 41، جانفي 2018، ص ص. 16741686.

[5] موسوعة المقاتل، "Al Moqatel .منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization NATO." Accessed October 2, 2021. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec07.doc_cvt.htm.

- **المستوى الدولي:**

لقد برز هذا المستوى من الأمن إلى الوجود بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة، على اثر زوال المركزية الأوربية، حيث عرف النظام الدولي في هذه الفترة انفتاحا غير مسبوق في إطار العلاقات الدولية التي سادت بين الدول، والتي كانت نتاج ما أفرزته مخلفات الحرب العالمية الأولى حيث أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية، نظرًا للترابط الذي عرفته البيئتان الداخلية والخارجية، بفعل دخول العديد من الدول في عضوية النظام الدولي مما جعل سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، وأصبحت بذلك مصادر الخطر عالمية تهدد الأمن الإقليمي لمجموعة من الدول، بل تهدد وحدات النظام الدولي برمتها، وهذا يعني أن السياسية الأمنية الوطنية أصبحت جزءًا من السياسية الأمنية العالمية لمواجهة التهديدات.[1]

- **المستوى الفردي:**

لقد عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات عميقة مست هيكل النظام الدولي ككل، فأدى ذلك إلى حدوث تغيرات في العلاقات الدولية نتجت عنها مجموعة من التهديدات أثرت فيما بعد، وبشكل مباشر على الفرد، وقد مست كل المجالات، سياسية، بيئية، واجتماعية، وغيرها، مما استوجب التدخل من كل الفواعل، سواء كانت دولاّ أو منظمات حكومية، لتحقيق الأمن الإنساني، وسمي ذلك بالتدخل الإنساني، وقد كلن ذلك نتاج العولمة التي أسست لها القوى الدولية العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

إذًا فالفرد هو جوهر الأمن الإنساني وهو الحالة التي يسعر فيها بالاستقرار، والسكينة، والطمأنينة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته وراحته.[3]

مما تقدم نستنتج أن مستويات الأمن تجمع بينها علاقة وطيدة، حيث إذا تزعزع استقرار المجتمع الدولي، فمن المؤكد أن البيئة الداخلية لبعض الدول قد أصابتها حالة من النزاع واللاستقرار، وبالتالي فإن الأمن على المستوى الإقليمي له ارتباط وثيق بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي على المستوى الوطني، وبالنتيجة فإن ذلك يؤثر سلبا أو إيجابا على الأمن في مستواه الدولي، وما يؤكد الارتباط الوثيق بين مستويات

---

[1] مايكل جيه مازار وآخرون، ***فهم النظام الدولي الحالي*** (مؤسسة رند RAND، 2016)، ص. 47، 48.

[2] المرجع نفسه، 48.

[3] عبد النور عنتر ***تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية***" السياسية الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 160، أفريل 2005، ص58.

الأمن، هي تلك الأحداث التي وقعت خلال فترة الحرب الباردة، والتي تمثلت في الصراعات الثنائية بين بعض وحدات المجتمع الدولي، وامتد بعد ذلك مداها إلى الأنظمة الإقليمية وتحولت إلى حروب إقليمية، تدخلت فيها القوتان العظيمتان في ذلك الوقت، ومهل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، متزعمي المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي، وقد أثر ذلك على الأمن في مستوييه الإقليمي والدولي، وتحمل عواقب ذلك كله الفرد، ضمن منظومته المجتمعية.

وتأسيسا على ما سبق نستنتج أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن وهي كما يلي:

- تعدد الفواعل، بحيث لم تعد الدولة، الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك بعد ظهور فواعل فوق قومية كالمنظمات الإقليمية أو الدولية، وفواعل تحت قومية كمؤسسات المجتمع المدني، والجماعات العرقية والشركات المتعددة الجنسية.
- ظهور تهديدات جديدة على الساحة الدولية (فواعل غير دولية) مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التلوث البيئي، تجارة السلاح، الهجرة غير الشرعية.
- ظهور أبعاد جديدة، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، بيئية وسياسية وإنسانية وبمستويات مختلفة.[1]

نخلص من الشرح السابق لمفهوم الأمن وتطوره، إلى أنه معلوم نسبي متغيّر، يتسع ويضيق وفق لطرق تناوله كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات مختلفة (فردي، قومي، إقليمي، دولي) وأبعاده متعددة (عسكري–سياسي– اقتصادي) ويتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة، فالأمن يعبّر عن حالة حركية، دائمة ومركبة، تواكب تطور المجتمع بجميع أبعاده وتداخل مستوياته للوصول إلى صيغة محددة لحمايته في أثناء تطوره.

أما بالنسبة للاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير مفهوم الأمن، فنرى سيطرة الفكر الواقعي على الدراسات الأمنية بمراحله الثلاث، بدءًا بالمدرسة الواقعية التقليدية التي ظهرت في عصر التنوير، وقد كان من روادها مكيافيلي وروسو وهيوم مرورًا بالمدرسة الواقعية الحديثة، التي كان من روادها مورغنانتو التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاء بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد كينت والتز.

غير أن الفكر الواقعي قد تعرض للنقد بعد التغيير الذي حدث في هيكل النظام الدولي، وتوجه فواعل المجتمع الدولي إلى إنجاز عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر إقامة تكتلات اقتصادية وإنشاء شركات متعددة

[1] سليمان عبد الله الحربي "***مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته***"، في المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ع 19، جويلية 2008، ص30.

الجنسيات وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري الحر، مما عزز من دور ومكانة فواعل أخرى من غير الدول، الشيء الذي أدى إلى إضعاف الدور النسبي للدولة الوطنية وعدم الاعتماد على القوى العسكرية في المقام الأول، حيث ظهرت أبعادًا أخرى للأمن أصبحت لها أهميتها، فلم تعد القوة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبعد عسكري، بل أصبحت مرتبطة بالبعد الاقتصادي والإنساني، والبيئي والثقافي والمعرفي وهذا ما نادى به الفكر الليبرالي.[1]

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، قد أعادت من جديد سيطرة الفكر الواقعي التقليدي على مفاهيم الأمن وأبعاده بشكل كبير، وهذا ما سوف ببيّنه لاحقا في ما يأتي من هذه الدراسة، لنؤكد على أن البعد العسكري يبقى أهم بعد تعتمد عليه الدول في حماية أمنها، وتستغله القوى العظمى في إرساء سيطرتها إقليميا ودوليا لتحقيق مصالحها.[2]

– المبحث الثالث:/ مفهوم القوة وتطوره.

يعالج المبحث الأخير من الفصل الأول مفهومين يترددان على الساحة الأكاديمية في الدراسات حول مفهوم القوة، ألا وهما القوة الصلبة والقوة الناعمة، بحيث نحاول أن نقدم منظورات كل منهما ومجالاته وتدخلاتهما مع بعض.

– المطلب الأول:/ القوة الصلبة.

قبل ذلك نتطرق أولا لمفهوم القوة بشكل عام، حيث يعتبر من المفاهيم الأكثر استخداما في حقل العلوم السياسية وعلى وجه الخصوص في مجال العلاقات الدولية، حيث اعتمدت المجتمعات البشرية ولا تزال عبر العصور والأزمنة على القوة في كل صراعاتها وحروبها، في تحقيق أهدافها.

فمفهوم القوة، مفهوم عام وشامل، ينطوي على جملة من العوامل: سياسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية وبشرية، تؤثر في بعضها البعض، وقد يكون لها تأثير ايجابي أو سلبي على العلاقات الدولية.

وتعتبر لقوة على غرار العديد من الأفكار الأساسية، مفهوما خلافيا لا يقبل تعريفا واحدًا من جانب كل من يستخدم هذه الكلمة، ويعكس منحى استخدامها، اختيار الأشخاص لتعريف ما، مصالحهم وقيمهم، فالبعض يعرفها

---

[1] نادية مصطفى، "***نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد***" في مجلة سياسات دولية، القاهرة، أكتوبر 1985، ص ص. 143.

[2] جوزيف ناي، ***مستقبل القوة***، تر: أحمد عبد الحميد نافع (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص. 25.

على أنها القدرة على خلق التغيير أو مقاومته، في حين يذكر آخرون أنها هي القدرة على أن نحصل على ما نريد، ويشمل هذا التعريف الواسع، سيطرة القوة على الطبيعة إلى جانب سيطرة القوة على الأشخاص الآخرين، وهي بتعريف "هانز مورغانتو" هي " ***السيطرة على عقول وأفعال الآخرين*** "،[1] ويعرفها "جوزيف ناي" على أنها ***"التأثير على أفضليات الآخرين كي ينشدوا ما تنشده دون أن يتطلب الأمر منك أن تأمرهم بالتغيير."***[2]

يقول أيضا " ***إن ثمة عناصر عديدة تؤثر في قدرتنا في الحصول على ما نريد. إننا نعيش في شبكة من القوى الاجتماعية الموروثة بعضها يمكن رؤيته وبعضها الآخر غير مباشرة ويطلق عليه أحيانا أنه هيكلي أو بنائي" ونحن نميل إلى أن تحدد الهوية، ونركز على بعض هذه القيود والقوي، عوضا عن أن بعضها يعتمد على مصالحها، وعلى سبيل المثال، يذكر العالم السياسي بيتر كاتزينشتين في مؤلفه عن الحضارات أن قوة الحضارات تختلف عن القوة في الحضارات، وأن الفاعلين في الحضارات يملكون الأمر بالقوة الموجعة والناعمة، وتعمل القوة الاجتماعية تحت المستوى السلوكي عن طريق تشكيل الهياكل الاجتماعية الأساسية، ونظم المعرفة، والبيئة العامة. ورغم أن هذه القوى الاجتماعية الهيكلية لها أهميتها، فإننا، ولأغراض سياسية، نريد أيضا أن نفهم ماذا يمكن للفاعلين أو العناصر المختلفة أن تفعل من خلال مواقف مسلم بها.***"[3]

وعليه يمكن استنتاج مفهومين من الفقرة أعلاه ألا وهما القوة الصلبة والقوة الناعمة في العلاقات الدولية فما هو مفهوم القوة الصلبة؟ وما هو مفهوم القوة الناعمة؟ وما هي العوامل التي أدت إلى تغيّر مفهوم القوى من الصلبة إلى الناعمة.

قدم "بيتر أندرسون" في كتابه "" The Global Politics of Power, Justice and Death: An Introduction to International Relations" تعريفا للقوة مفاده " ***القوة في العلاقات الدولية هي قدرة الدولة على استخدام الموارد الملموسة وغير الملموسة بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى*** "،[4] وتتألف القوة الصلبة وهي ما يطلق عليها بمركزية القوة العسكرية من عناصر القوة المادية والعسكرية، والاقتصادية، وقد ارتبط هذا الشكل من القوة بأصحاب المدرسة الواقعية (الفكر التقليدي)، الذي أثبتوا من خلال نظرياتهم أن القوة العسكرية تعد من أكثر أشكال القوة الصلبة استخداما من طرف الدول لتحقيق أهدافها.

---

[1] Morgenthau, Hans Joachim, Kenneth W. Thompson, and W. David Clinton. "***Politics among nations: The struggle for power and peace***." (1985). p. 32.

[2] جوزيف ناي، ***مرجع سابق***، ص. 31.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 26.

[4] Anderson, Peter. *The global politics of power, justice and death: an introduction to international relations*. Routledge, 2005, p. 12.

وقد كان أغلب المهتمين بشأن العلاقات الدولية وإلى غاية نهاية فترة الحرب الباردة في أواخر التسعينات من القرن الماضي، يتحدث أو يكتب عن القوة العسكرية، بل يدعو إليها، ويطلب تعزيزها وتقويتها، لذلك اتجه تفكير الدول باعتبارها الوحدة الرئيسية الوحيدة والفاعلة في ذلك الوقت في النظام الدولي إلى حشد الموارد المادية التي تشكل أساس سلوك القوة في الحرب أو التهديد بالحرب، كالدبابات والطائرات، والسفن وغيرها.

ويرى "نعوم تشموسكي" أنه منذ قبل الميلاد، كتب "ثوسايديس Thu Sydides"، شارحا قصد جنرالات أثينا، الذين استولوا على جزيرة ميلوس وقتلوا بعضا من سكانها، واستعبدوا البعض الآخر " – ***إن الأقوياء يفعلون ما يحلوا لهم، ولكن الضعفاء، يعانون مما يجب يعانوا منه" ويضيف " إذا أردنا اقتباس نسخة كلاسيكيّة من الفكرة ذاتها، نقول إنّ «القوانين المُدوَّنة مثل شبكات العناكب؛ صحيحٌ أنّها تصطاد الضّعيف والفقير، إلا أنّها تتمزّق على يد الثريّ والقويّ***".[1]

فالحرب واستخدام القوة هما مرضان في تاريخ البشرية، لذلك يقال عن التاريخ السياسي، إنه تاريخ من الحروب، والانتصارات، فبفضل القوة العسكرية تمكن جنكيزخان من اكتساح سهول آسيا، وتمكن الإسبان، أمثال هيرنان كورتيز Hernen Cortes، وفرانشيسكوبيزارو Francisco Bizaro من دخول الأمريكيتين، ويرى "صبري مقلد" ***أن القوة المسلحة إما تستخدمها الدولة كأدات للسياسية الخارجية عن طريق الحرب لتدافع عن مصالحها وتحقق أهدافها، أو تهدد بها لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة.***"[2]

وبهذا المعنى الموسع لمفهوم القوة، تندرج علاقات التعاون والحماية العسكرية، في ظل ما تملك الدولة من الردع العسكري، وما تستطيع أن تستخدمه كتهديد للوحدات السياسية الأخرى من أجل مصالحها دون أن يكون هناك استخدام فعلي للقوة، فبمجرد امتلاكها أدوات الردع تكون قد تمكنت من الحفاظ على مصالحها وفرض على الاخرين ما تراه يخدمها، أو على الأقل تضمن عدم التدخل في شؤونها ودفعها إلى اتجاهات لا تريدها سواء في الحرب أو السلام.

إلا أن المفهوم بهذا المعنى الموسع، ظل محدودا في إطار الاعتقاد السائد بالطابع الصلب للأدوات العسكرية في مختلف صورها الصراعية والتعاونية، سواء في إطار الاستخدام الفعلي لها، أو التهديد بذلك، لذلك تم استبعاد جميع أكال القوة العسكرية من نطاق القوى الناعمة، مع الإبقاء على صور توظيف الأدوات الاقتصادية، لا سيما تقديم الحوافز والمعونات، وغيرها من أشكال التعاون، وتضيف بعض التعريفات في مفهوم القوة الناعمة، العقوبات

---

[1] نعوم تشوموسكي "***مسؤوليّة الحماية والحقّ في التدخّل الإنسانيّ سلطان الأقوياء على الضعفاء***"، تر: **يزن الحاج** في: مجلة بدايات، سودان، ع 2324، ص ص. 170177.

2 إسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص. 509.

الاقتصادية وغيرها من الوسائل المادية وحتى المعنوية دون أن يكون هناك أي تهديد فعلي باستخدام القوة العسكرية.

– المطلب الثاني:/ القوة الناعمة.

لقد عرّف جوزيف ناي Joseph Nye سنة 1990، القوة الناعمة على النحو الآتي: "***القوة الناعمة هي في جوهرها قدرة أمّة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد***".[1]

فالجاذبية حسب ما ذكر الباحث الأمريكي، يمكن نشرها بطرق شتى، قد تكون عن طريق الثقافة الشعبية، أو الديبلوماسية الخاصة والعامة، أو المنظمات الدولية، أو مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويمكن أن نوجز مجمل هذه العوامل في ثلاثة عناصر أساسية وهي: الثقافة العامة وما إذا كانت جاذبة أو منفردة للآخرين، ثم القيم السياسية ومدى جدّية الالتزام بها سواء في الداخل أوفي الخارج، في السلم أوفي الحرب، وأخيرًا السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه.[2]

فالقوة الناعمة هي إبداء الآخرين لرغبتهم في فعل ما تريده القوة المهيمنة أو الطرف المهيمن، دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة.

إن مفهوم القوة الناعمة أصبح واسع الاستخدام والانتشار في تحليل السياسات الخارجية وقد ساهم هذا المفهوم الحديث نسبيا، في تعميق فهم طبيعة القوة إجمالا وتطورها في العلاقات الدولية، التي عرفت فواعل جديد من غير الدول، نشأت عنها قضايا جديدة جعلت الأهمية النسبية للقوة الناعمة في تزايد، مقارنة بالعناصر التقليدية للقوة الصلبة، والتركيز على القوة الناعمة ليس معناه التفريط في القوة الصلبة وإنما جعل نموذج "المنتصر" نموذجا مغري لأن الآخرين قد يسعون للارتباط بنموذجه وتقليده كما يقول "غلاروتي"،[3] وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك من قبل بقولته الشهيرة "***المغلوب مولع بتقليد الغالب***".

---

[1] جوزيف ناي، ***مرجع سابق***، ص. 110.

[2] رفيق عبد السلام، ***الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة***، ط.4 (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2015)، ص. 09.

[3] Gallarotti, Giulio M. *Cosmopolitan power in international relations: a synthesis of realism, neoliberalism, and constructivism*. Cambridge University Press, 2010, p.37.

لقد توسع مفهوم القوة الناعمة، فأصبح يشمل الموارد الثقافية، والآليات الاقتصادية والعسكرية في صورها غير الصراعية، مثل المعونات العسكرية، وبرامج التدريب والمناورات المشتركة، ويتم التركيز بشكل كبير على الجانب الثقافي والمعرفي خصوصا من قبل الولايات المتحدة كأداة تأثير.[1]

ومنذ ظهور مفهوم القوة الناعمة للمرة الأولى عام 1990، على يد جوزيف ناي أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، كانت الفكرة الأساسية في طرحه، هو التأكيد على الوجه الآخر غير المادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدّة من ثقافة الدولة، وقيمتها ومصداقيتها المتولدة عن ممارستها المسبقة مع هذه القيم، إذ أن مفهوم القوة قبل توسعه، كان يركز على الوجه المادي فقط، المتمثل في الأبعاد المادية العسكرية[2] والاقتصادية، التي حظيت بمكانة محورية في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ودائما، وفي إطار مفهوم القوة الناعمة، نجد بعض التعريفات تبالغ في توسيع نطاقه ليشمل جميع أشكال ممارسات القوة عدا اللجوء للحرب، أي عدا الاستخدام الفعلي، وبالرغم من الاجتهادات العديدة في تعريف القوة الناعمة، إلا أن الإسهامات التي جاء بها أستاذ العلوم السياسية الأمريكي "جوزيف ناي" تظل محورية ونقطة الارتكاز في تحديد أبعاد هذا المفهوم، من خلال متابعة كل الإضافات في هذا الإطار وتحليل مجمل الانتقادات والرّد عليها.

وعلى هذا الأساس، فإن جوزيف ناي رفض تضييق نطاق مفهوم القوة الناعمة وحصره في قوة الثقافة الشعبية، مما يؤدي إلى تجاهل أبعاد الجاذبية السياسية وكل القيم الأخرى، كما يعارض من جهة أخرى التوسيع المبالغ لنطاق المفهوم، ليشمل جميع أشكال القوة عدا العسكرية منها، فتوظيف الأدوات الاقتصادية سواء لأغراض العقاب والحصار أو المكافأة والتحفيز، فإنه يخرج عن نطاق القوة الناعمة، إذ أن الطرف الذي تستهدفه يراها من منظوره أنها غير ناعمة.[3]

ومما تقدم نخلص إلى أن جوزيف ناي صاغ تعريفات عديدة للقوة الناعمة شكلا ومضمونا، وذلك بسبب مراجعته المستمرة للمفهوم وتطويره بشكل عام، وتمييزه عن غيره من أشكال القوة مستندّا في ذلك إلى معيارين أساسيين هما:

-نعومة آليات وأساليب ممارسة القوة: يعني ذلك لدى جوزيف ناي تراجع الطابع المادي، وغلبه الطابع المعنوي، النفسي الفكري، فالقوة الناعمة لا تقوم على أي تهديد صريح بل يعتمد كما يقول "ناي" على الجذب

---

[1] Ibid, 265.

[2] علي جلال معوض، ***مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية***، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019)، ص. 12.

[3] جوزيف ناي، ***مرجع سابق***، ص. 111.

والاقناع أو مبادلة أو تقديم حوافز، فيخلق ذلك القدرة على التأثير في الآخرين عبر أدوات الجذب والاستقطاب في إطار إقامة تعاون عبر تسطير برامج عمل، يصبوا إلى تحقيق غايات منشودة تعود بالنفع على الطرفين.[1]

- نعومة موارد القوة: إن الموارد الاقتصادية والعسكرية يغلب عليها الطابع المادي الصلب الذي يسهل قياسية وتقديره، مثل حجم القوات، مستوى الإنفاق على التسليح حجم المساعدات، أما القوة الناعمة فهي القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الدولة، المستمدة من موارد تغلب عليها الطالع غير المادي، كالثقافة والمبادئ والقيم المجتمعية، والسياسيين الداخلية والخارجية، والتي تنشئ في مجملها صورة ذهنية ايجابية عن الدولة، مما يخلق تعاطفا معها سياستها ودعما لأهدافها،[2] أي أن موارد القوة الناعمة ذات طبيعة ثقافية وسياسية ببعديها الداخلي والخارجي.

إذا، فمفهوم القوة الناعمة يرتبط بالمنظورات الجديدة التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة في إطار العلاقات الدولية، والتي تركز على القيم الثقافية والجوانب المعنوية، والفكرية، كما تولي أهمية بالغة إلى الفاعلين من غير الدول، فتبرز إمكانات التعاون فيما بينهم وبين الدول، عن طريق توظيف المؤسسات، وعلاقات الاعتماد المتبادل.

ولقد اكتسب مفهوم القوة الناعمة، أهمية خاص، بعد فشل القوة العسكرية الأمريكية في تحقيقها أهدافها في أفغانستان والعراق، فقد أثبتت الأزمتان والحصار الاقتصادي، ولعل أحسن مثال على ذلك، ما حدث مع العراق قبل فترة الاحتلال الأمريكي له، وما حدث أيضا مع إيران.

كما أثبتت الثورات الملونة التي اجتاحت عددًا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، كجورجيا، وأوكرانيا وقرغيزستان، أن التأثير الإيديولوجي والثقافي عبر منظمات المجتمع المدني، قد حقق الأهداف الأمريكية وتوصل إلى نتائج جد فعّالة، تمثلت في إحداث تغيير سياسي جذري في النظم الحاكمة في تلك الدول بما يضمن ولاءها للتوجه الأمريكي في المنطقة ويوافق سياستها وأهدافها.[3]

فالقوة الناعمة جاءت مناقضة للقوة الصلبة، التي تم استخدامها على مر العصور من قبل الدول، والأمم، التي كانت تعتمد على المقاييس الكمية للقوة، مثل حجم السكان والأصول العسكرية، والناتج الإجمالي لها، إذ أثبتت

---

[1] ***المرجع نفسه***، 119، 120.

[2] ***الصفحة نفسها.***

[3] علي جلال معوض، ***مرجع سابق***، ص. 73.

التجربة العملية على أرض الواقع أن امتلاك كل المقومات من بعض الدول، لم يساعدها في تحقيق أهدافها، مثلما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الفيتنام والعراق وأفغانستان.[1]

إن نجاح استخدام القوة الناعمة، يعتمد اعتمادا كبيرا على سمعة الفاعل داخل المجتمع الدولي، فضلا عن تدفق المعلومات بين الفاعلين من الدول وغيرها، مما جعل الدول القوة الناعمة، مرتبطة بزيادة العولمة والليبرالية الجديدة وتطرأ العلاقات الدولية، فالثقافة الشعبية، والقيم السياسية، والسياسة الخارجية بدورها تشكل مصدر إلهام للآخرين، وبالتالي تعد من وسائل القوة الناعمة تجنب الدولة، حينما يتم استخدامها، الحاضر إلى تحمل الكثير من النفقات والتكاليف التي يتطلبها استخدام القوة الصلبة الملموسة، والمتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية والتي ثبت عمليا أنه من الصعب على الدول التي تمتلك هذه القدرات والامكانات الملموسة، إجبار غيرها من الدول على تغيير مواقفها والقيام بما تريده بوصفها الدول الأقوى.[2]

وعليه فتحقيق كافة النتائج والأهداف التي تسعى لتحقيقها الدول الكبرى، تتجه أيضا لاستخدام القوة الناعمة، وفق انماط وأشكال مختلفة مثل:

1- القوة الاقتصادية: حيث تلجأ بعض القوى الدولية، والقوى الاقليمية في سبيل تحقيق مصالحها، وتنفيذ سياستها الخارجية، إلى تقديم منح ومساعدات مالية واقتصادية، حيث تخصص الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال 60% من إجمالي المساعدات الغذائية لدول العالم الثالث.

كما قدمت إيران بمناسبة عقد مؤتمر طوكيو عام 2002، 560 مليون دولار في شكل مساعدات مالية واقتصادية إلى أفغانستان، وقد كان هدف إيران من وراء هذا الدعم، هو محاولة تعزيز دورها بأفغانستان، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فيها، باعتبارها أحد دول الجوار، وتدخل ضمن مجالها الحيوي.

ويمكن أن نأخذ القوة الاقتصادية في شكلا آخر، مغايرا ومتناقضا للشكل الأول إذ يتمثل في فرض عقوبات اقتصادية على دول معينة، بغرض دفعها إلى القيام بأعمال معينة، أو الامتناع عن القيام بذلك، وخير مثال يمكن أن نسوقه في هذا الإطار هوما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بمعية بعض دول الاتحاد الأوروبي، بفرض عقوبات اقتصادية على إيران في العديد من القطاعات، كالقطاع المصرفي، بمنع البنوك من القيام بأي معاملة مع

[1] ديفيد س. غومبرت و هانس بيننديك، ***القدرة على الإرغام ومواجهة الأعداء*** (مؤسسة رند RAND، 2016)، ص. 1، 2.

[2] حسبن علي بحيري، ***"القوى الناعمة"*** في: مفاهيم الأسس العلمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2008، ص ص. 131.

إيران، وحظر شركات التأمين من ضمان واردات وصادرات إيران، ومنع الدول من استيراد النفط الإيراني، وكل هذه الاجراءات وغيرها، من جل دفع إيران إلى وقف نشاطها النووي، والتخلي عن تطوير برنامجها النووي ووقف عملية تخصيب اليورانيوم.[1]

ويكمن أن نعطي مثالا آخر عن استخدام القوة الناعمة في مجال العلاقات الدولية فبعد التدخل العسكري الروسي في جورجيا، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية عليها.[2]

ومن خلال ما تقدم يتضح جليا أن العقوبات الاقتصادية هي أحد أنماط القوة الناعمة، التي تستخدم بديلا عن القوة الصلبة.

2- القوة الثقافية: تسلك كثير من الدول طريق القوة الناعمة لتحقيق ما تريده من نتائج وأهداف، فتستغل قيمها الثقافية لجذب الدول الأخرى، ودفعها إلى محاكاتها في مستوى معيشتها، وتبني أفكارها، وأساليب إدارتها لكثير من المجالات، بطرق سلسة، ومؤثرة، وجاذبية، بعيدا عن التهديد أو الاجبار بالقوة، فالمنح الدولية التي تقدمها بعض الدول لطلاب الدول الأخرى، تتيح الفرصة لهؤلاء لتبني القيم الثقافية والفكرية للدولة المانحة، والعمل على تطبيقها في دولهم بعد انتهاء فترة دراستهم والعودة إليها، حيث يعود ذلك بالنفع على الدولة المانحة.[3]

وفي نفس السياق، وفي إطار التبادل الثقافي والعلمي بين الدول، تقدم الدول المانحة إعانات مالية لدول أخرى، بغية تطوير مناهجها التعليمية، في مختلف مراحلها، ويكون ذلك عبر تقديم توصيات وتوجيهات وبرامج أعدها خبراء الدول المانحة، فتضمن بعد اعتمادها ووضعها موضع التطبيق بأن أفكارها وقيمها الثقافية والسياسية والاقتصادية قد طبقت، وتكون بالنتيجة قد نجحت في تنفيذ سياستها الخارجية دون اللجوء إلى القوة الصلبة.[4]

فالقوة الناعمة إذا، هي القدرة على الاقناع وجذب الآخرين والتأثير على سلوكهم وتوصياتهم، فيقتنعون بالموافقة على ما يريده صاحب القوة الناعمة دون تهديد صريح أو تبادل للتهديدات.

إن نظام العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت القرن الحادي والعشرين، قد أزالت الحدود التقليدية، وغيرت من مفهوم السيادة وحولت العالم إلى قرية صغيرة، وكانت نتيجة ذلك أن الهيمنة التي كانت تتمتع بها القوى الدولية بفعل احتكارها للمعلومة، قد تقلصت إلى العديد من الحدود، بفعل انتشار التكنولوجيا وامتلاكها من قبل

---

[1] ديفيد س. غومبرت و هانس بينديك، ***مرجع سابق***، ص. 11.

[2] ***الصفحة نفسها.***

[3] حسين علي يحي بحيري، ***مرجع سابق.***

[4] ***المرجع نفسه.***

الكثير من الدول والشعوب في العالم، فأدى ذلك إلى خلق فاعليتين دوليتن من غير الدول، كالمجتمعات الافتراضية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، مما ساعد هذه الفواعل على امتلاك القوة الناعمة الخاصة بهم، حيث استخدموها في إقناع المواطنين وجذبهم إليهم من مختلف مناطق المعمورة، فأصبحوا بذبك منافسا شرسا للقيادة السياسية لأن مسألة القدرة على كسب المعلومة واستعمالها، والتمتع من ذلك من المصداقية أصبح يشكل مصدرا مهما من مصادر القوة الناعمة، فازداد بذلك دورا بشكل أكبر من تزايد دور القوة الصلبة.[1]

وبعد أن استعرضنا مفهوم القوتين الصلبة والناعمة، وما يميز كلا منهما نستخلص أن هنالك علاقة تربط بينهما، بل لا يمكن التسلي بأن هنالك فواصل جامدة بينهما، فهما متداخلان في كثير من الجوانب. أي أنه لا يمكن استخدام القوة الناعمة دون اللجوء في كثير من الأحيان إلى القوة الصلبة، والعكس صحيح. غير أن ما يميز بينهما هو طبيعة السلوك واختلاف الموارد فالقوة الصلبة تعتمد الارغام أو الاغراء، أما القوة الناعمة فتتركز على جاذبية الثقافة والقيم، والمقدرة على التلاعب بأولويات الخيارات السياسية للآخر، فيعجز بذلك عن التعبير عما يريده ويفضله، كما أن القوة الصلبة تعتمد الموارد الملموسة كالقوة العسكرية والاقتصادية، وتلجأ في بلوغ الأهداف وتحقيق النتائج إلى العنف والتهديد، والترهيب وأحيانا اللجوء إلى التدخل العسكري، أما القوة الناعمة فتخاطب العقل والفكر مستعملة أسلوب التأثير والجاذبية، ومعتمدة على الثقافة والقيم السياسية وبرامج سياستها الخارجية.[2]

لقد تسللت الحروب إذا للإمبراطوريات الكبرى، إلى جانب الدول، خاصة أوربا الحديثة ففي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التركيز على القوة العسكرية هو بشكل جزئي، انعكاس للثقافة والمؤسسات السياسية الأمريكية، إذ لا يرغب أي سياسي في أن يظهر على أنه يميل للقوة الناعمة فيجد الكونغرس نفسه أنه من الأسهل عليه أن يدعم ميزانية البنتاجون أكثر مما يفعل بالنسبة لوزارة الخارجية.

ففي عام 2007، كان روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي، قد طالب الحكومة الأمريكية أن تخصص أموالا أكثر وجهودًا أكثر لاستخدام آليات القوى العسكرية بمفردها لا يمكن أن عن المصالح الأمريكية حول العالم، وأبرز أن الاتفاق العسكري حينئذ بلغ مجموعه نصف تريليون على مدار السنة، إذا قارناه بميزانية وزارة الخارجية التي

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] شيماء عوسي، ***القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية*** " في: دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، أكتوبر 2018، ص ص. 117.

بلغت 36 بليون دولار كما جاء في تدخله: "لقد جئت إلى هنا لعرض تلك القضية الخاصة لتعزيز قدرتنا لإستخدام القوة الناعمة وتكاملها مع القوة الصلبة.".[1]

ومن المسلم به أن القوى الدولية الكبرى، قد فرضت نفسها على الساحة الدولية بقوة الأساطيل المزروعة في مختلف المضايق، والبحار، والمحيطات، وبقدرات الجيوش المتمركزة في أغلب قارات العالم، ومكّنها من أن تنتزع نفوذا تجاريا وحضورًا ثقافيا ولغويا ظاهرًا وخفيا، والذي بات يعرف بالقوة الناعمة، والتي يلي التطرق إليها لاحقا.

ونظرا للترابط الموجود بين القوتين الصلبة والناعمة فإن القوى الدولية تعمد إلى المزاوجة بينهما، من أجل بلوغ الأهداف وبلوغ النتائج، وعليه فإن المزج بين هاتين القوتين نتج عنه ما يطلق عليه القوة الذكية والتي سوف نعرض لها خلال المطلب الموالي بعنوان عوامل التحول في مفهوم القوة.

– المطلب الثالث / عوامل التحول في مفهوم القوة.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وزوال المعسكر الاشتراكي، وانتهاء الحرب الباردة أثيرت في النظام الدولي عدة قضايا، لحل أهمها ما يمكن أن تستقر عليه الهرمية الدولية وتعزيز كل ما من شأنه أن يثبت القطبية الأحادية، كون القوة الأمريكية واتجاهات إدارتها كانت تدفع بتبني هذا الاتجاه دوليا، على اعتبار أنها القوة الوحيدة التي كانت تنافس قوة الاتحاد السوفياتي وتوازنه خلال فترة الحرب الباردة، حينما كانت تسود القطبية الثنائية، كما ظهرت أطروحات أخرى تدعوا إلى المشاركة في قيادة العالم ما دامت عناصر القوة تتغير، ويعاد انتشارها بأشكال مختلفة في غير مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وقد أعيد طرح الموضوع للنقاش خلال المرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثيرت خلاله عدة نقاط شكلت حقائق، تأكدت على الساحة السياسية الدولية وكانت نتائج تطور العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي، وأهمها:

– حصول تحول في القوة، بظهور قوى كبرى ولو بفعالية أقل عن فعالية القوة الأمريكية، وتتمثل في روسيا العائدة إلى الساحة الدولية كوريث للاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى ظهور قوى أخرى إقليمية، لم تأخذ أدوارها بعينة النظام الدولي كالهند والصين وتركيا وإيران والبرازيل وغيرها.[3]

---

[1] جوزيف ناي، ***مرجع سابق***، ص. 11.

[2] علي جلال معوض، ***مرجع سابق***، ص. 14

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 15

– إن هذا له تحولات في معنى القوة واستخداماتها، والممارسة لها من الفواعل الدولية وغير الدولية، ومستويات ممارستها من المستوى العالمي، والعام للوطنية، والوطني والمحلي، وقد حصل كل هذا التحول بفعل ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة سبقت الإشارة إلى ذلك. [1]

– إن التحولات التي عاشها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ولا يزال يعيشها خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين كلها مرتبطة بمتغيرين إثنين هما القوة والصراع، وما دام مستقبل النظام الدولي يرتبط بكليهما أكثر مما يرتبط بالتنظيم والتعاون، فإن الأمر يقتضي أن نتطرق إلى عوامل التحول في مفهوم القوة أي من

جدول 01: مراحل تطور مفهوم القوة الناعمة

	سياق النشأة: مركزية أمريكية	سياق الانتشار: صعود القوى الإقليمية	سياق التراجع: التحذير من تآكل القوة الناعمة
السياق التاريخي	نهاية الحرب الباردة	عصر المعلومات	عودة التفاعلات العسكرية والتهديدات الأمنية المسلحة بأشكال جديدة
النطاق الجغرافي	مركزية أمريكية: الولايات المتحدة ودورها على المستوى العالمي	القوى الإقليمية الصاعدة ودوائرها الإقليمية المختلفة: الصين، الهند، روسيا، البرازيل، تركيا	الولايات المتحدة ودورها العالمي – القوى الإقليمية ودوائرها الإقليمية المختلفة (وخاصة في الشرق الأوسط وشرق آسيا وشرق أوروبا)
السياق السياسي	فكرة التراجع الأمريكي: معارضة مقولات تراجع القوة الأمريكية والتأكيد على القوة الناعمة كموارد وآليات بديلة للقوة	فكرة الصعود «السلمي» للقوى الإقليمية ونفوذها: القوة الناعمة كموارد وآليات مكملة ومخففة للطابع الصراعي للصعود، وتقليل احتمالات الحروب في مراحل تحول القوة	التحذير من التراجع الأمريكي بعد حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ – التحذير من مخاطر تآكل القوة الناعمة وعودة نزعة عسكرة التفاعلات وإضفاء الطابع الأمني عليها مع التدخلات الروسية في جورجيا وأوكرانيا، والصينية في قضية بحر الصين الجنوبي، والتركية في سوريا والجوار

المصدر: علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 15

القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، وهل اتجاهات الصراع في النظام الدولي تقتضي استعمال إحداها والاستغناء عن الأخرى واستعمالهما مع، وفي هذه الحالة ما هو الشكل الذي تأخذه القوة.[2]

[1] ***الصفحة نفسها.***

[2] خضر عباس عطوان ولي حسين ينسان، ***"تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي"***، في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 472، يونيو 2018، ص 127.

إن أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوكها، والقوة بتعريف مبسط وكما سيقت الاشارة إليه. – هي بمجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة داخليا وخارجيا، المادية منها وغير المادية، كما أن امتلاك القوة أصبح بحوزة فواعل أخرى من غير الدول، وهي أطراف متعددة تمتلك من عوامل القوة والتأثير الكثير، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها، وأهمها، الفواعل العالمية، والفواعل العابرة للوطنية، والفواعل دون مستوى الدولة، وهي تزداد مع مرور الوقت قوة وتأثيرا، وأصبحت لها مكانة في صياغة النظام الدولي، الذي بفعل تأثير هذه الفواعل من غير الدول إلى عوامل القوة الغير الصلبة أوما يعرف بالقوة الناعمة.[1]

وأسباب تفسيرات اللجوء إلى القوة الناعمة كثيرة ومتعددة، تناولتها بالبحث والتحليل النظريات الكبرى للعلاقات الدولية، فالواقعية الهيكلية أرجعت أسباب ذلك إلى التغيرات الجيوستراتيجية الاقليمية والعالمية التي فرضت قيودا على استخدام القوة الصلبة من قبل القوة الكبرى، أما الواقعية التقليدية، فقد أرجعت ذلك إلى التكاليف الباهظة التي تتطلبها استخدام القوة الصلبة، لذا فاللجوء إلى استخدام القوة الناعمة يقلل من التكاليف ويقتصر فالموارد المادية.

بالنسبة لليبيراليين، فإن طبيعة النظام السياسي عرفت تغييرا كثيرا، حيث عرفت الكثير من الدول ما يسمى بالتحول الديمقراطي، خاصة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وانتشار ما عرف بالثورات الملونة التي أدت إلى سقوط أنظمة شمولية، وأضحت السيطرة المدنية هي الجهة الغالبة في الحكم بديل المؤسسة العسكرية، كما أن التوجيهات الكبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية قد عرفت تغييرا جذريا، وأصبحت طريقة الاعتماد المتبادل للسائدة في المجتمع الدولي، الذي عرف أيضا بروز تكتلات اقتصادية كبرى في كل القارات أثرت بشكل إيجابي في تحول مفهوم القوة كالاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس وشغمان، مع ميلاد مؤسسات مالية واقتصادية لعبت دورا بارزا في هذا التحول كصندوق النقد الدولي . والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة.

أما النظرية البنائية فقد أوزعت التحول الحاصل في مفهوم القوة إلى تغييرات حدثت في هوية الدولة، مست تطوراتها الأدوار ما وراؤها الأمنية، نتيجة عوامل ذاتية على إثر تجارب عاشتها أو بفعل ما أصبحت تمارسه المؤسسات الاقليمية والدولية باعتبارها فواعل تمثل عوامل القوة والتأثير.[2]

ولتلخيص ما سبق ذكره، وبيان المقصود بتحول القوة الحاصلة في العقد الأخير من القرن الماضي، وفي مستهل الألفية الجديدة سنتطرق إلى ثلاث نقاط أساسية وهي كالآتي:

---

[1] خضر عباس عطوان، علي حسين نيسان، ***مرجع سابق***، ص 130.

[2] علي جلال معوض، ***مرجع سابق***، ص 189.

1. الابتعاد عن استخدام عوامل القوة التقليدية (القوة الصلبة) المتمثلة في القوتين العسكرية والاقتصادية واللجوء إلى استخدام القوة الناعمة، مثل الثقافة والقيم السياسية، والسياسة الخارجية، والمعرفة والتكنولوجيا والاعلام، وقد كانت مؤثرة بشكل واضح وجلي في العلاقات الدولية.

2. انتشار عوامل القوة بين أكثر من الدولة، وبين الفواعل من غير الدول، أي أنه لا يوجد حاجز لها نهائي أمام انسياب عوامل القوة بين كثير من الوحدات الدولية والفواعل من غر الدول.

3. إن الفواعل من غير الدول المشار إليها أعلاه، التي انتشرت على مستواها القوة، أصبحت تمتلك الكثير منها ووسائل التأثير بها.

لقد عرفت عناصر القوة انتشارا واسعا في العالم، وتباينت الدول في تملكها واستخدامها وتعني بذلك العناصر العسكرية، والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتي تدفع بالدول في غالب الأحيان، إلى تبني مواقف واتخاذ قرارات في سياساتها الخارجية.

كما أن عناصر القوة اليوم بدأت بالابتعاد من العناصر التقليدية لمصلحة عناصر غير متطورة، كالمعلوماتية والأقمار الصناعية والتجسس ووسائل التواصل الاجتماعي والاستثمارات، والبحث والتطوير، واستخدام الفواعل من غير الدول، كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، والشركات الأمنية والعسكرية التي تتولى القيام ببعض المهام بديلا عن الجيوش التقليدية.[1]

وتأسيسا على ما سبق، نخلص إلى أن هناك تحول في مفهوم القوة من جانبين أولا تحول في انتشار عناصر القوة، وثانيا في علاقاتها دوليا، خاصة بعد بروز فواعل جدد من غير الدول، وأدى ذلك إلى التحول من الاعتماد على عناصر القوة التقليدية إلى استخدامات ما سمي بالقوة الذكية.

وقبل التطرق إلى المقصود بالقوة الذكية وعلاقتها بالقوتين، الناعمة والصلبة، يجمل بنا أن نتطرق إلى ما أجمع عليه الباحثون والمهتمون بنقل العلاقات الدولية، حيث خلصت أبحاثهم إلى أن التاريخ الانساني محكوم بالقوة وأن حصيلة صراع القوى تجسدت في كل مراحل التطور الانساني، وذلك بغض النظر عن أشكال القوة التي اختلفن من عصر إلى آخر، فقد كانت القوة العسكرية من أبرز مظاهر القوة في عصر المجتمع الزراعي، ثم برزت القوة الاقتصادية حيث تم الانتقال إلى المجتمع الصناعي، واليوم يشهد العالم تحولا حاسما مع الانتقال إلى ما يسمى

[1] محمد المهدي، "القوة في العلاقات الدولية.....مفهوم القوة"، موقع بحوث رؤية مختلفة، تاريخ النشر: 2009/11/17، تاريخ الإطلاع: 2015/04/22، الموقع الإلكتروني:www.bohothe.blogspot.com

مجتمع المعرفة، حيث أصبحت المعرفة العلمية، مع تطبيقاتها التقنية الأقدر على إنتاج القيمة المضافة، ولم يعد في مستطاع أي بلد في ظلها أن يكون قويا عسكريا أو اقتصاديا دون أن يتمكن من توظيف المعرفة وإنتاجها بمستويات عالية وفي مختلف مجالات الحياة.[1]

وقد كانت هناك أسباب جدية دفعت بمفهوم القوة إلى التغير أو التحول في النظام الدولي من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية وهي كما يلي:

– هناك دول وبالرغم من امتلاكها لقدرات عسكرية فائقة، إلى أن أمنها مهدد مثل روسيا وذلك راجع لضعف بنيتها الاقتصادية.

– بروز تحالفات اقتصادية أثبتت شجاعتها واقعيا مثل: النافتا، الاتحاد الأوروبي وآسيان وأوبيك، وقد أصبح الاقتصاد العالمي في ظل هذه التحالفات يعتمد على الصناعات الالكترونية، ومخرجاتها المتمثلة في الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الفضائية.

– ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتعاظم دورها في تطوير اقتصادات الدول على المستوى العالمي.

– خروج بعض المشكلات والقضايا التي تعرفها المجتمعات البشرية، من نطاق الدولة الواحدة، وتخطيها للحدود الطبيعية التقليدية المتعارف عليها في ظل نظام دول الأمة ومثال ذلك التلوث البيئي، الفقر، البطالة، الجريمة المنظمة، الإرهاب، تجارة السلاح، الإتجار بالبشر، تجارة المخدرات، تبييض الأموال، مما دفع بكل الفواعل سواء كانت دولا، أوما دونها، أوما فوقها من التعاون والتكاثف لإجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات والقضايا، وهذا في إطار ما يسمى بالعولمة.

– بروز فواعل قوية في ساحة العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والاقليمية.[2]

---

[1] شيماء عوسي، ***مرجع سابق.***

[2] خالد الدباس، "النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد ".*جريدة الغد* .2011 ,25 July ,(blog) .https://cutt.us/Oi2IG.

إن الأسباب المبينة أعلاه هي إذا التي دفعت مفهوم القوة إلى التحول من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية أي التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة كما سبق الاشارة إليه، حيث أن القوة الاقتصادية لم تكن لتتحقق لو لم يكن هنالك تطور ونماء في كثير من المجالات، كالمجال الثقافي، والتكنولوجي والمعرفي.

ولأن استخدامات القوة بمفهومها الصلب والناعم لم تجد نفعا وذلك لعدة أسباب سيأتي ذكرها فيما يلي، لذا ظهر في حقل العلاقات الدولية ما يسمى بالقوة الذكية. كتطور في حقل العلاقات الدولية والتفاعلات بين وحداته السياسية، حيث ويعرفها "جوزيف ناي" على أنها ***"القدرة على الجمع بين موارد القوة الصلبة والناعمة في استراتيجيات فعالة"***.[1]

وتعرف كذلك بأنها القوة التي تجمع بين القوتين: الصلبة والناعمة، فالقوة الصلبة تجد استخدامها العسكري في الحرب المباشرة، وذلك باستعمال القوة التقليدية للجيوش أما الاستخدام السياسي لها فيتمثل في المضايقة عبر المنظمات الدولية والاقليمية أما الاستخدام الاقتصادي فيكون عن طريق الضغط والمقاطعة والحصار مع التلويح الدائم باستخدام القوة.[2]

والواقع أن هناك العديد من الأسباب أدت إلى نشأة سياسة القوة الذكية في العلاقات الدولية وهي فيما يلي:

- توصل وحدات المجتمع الدولي إلى قناعة مفادها أن القدرة على تحقيق النتائج الموجودة في الشؤون الدولية يأتي من خلال الاستقطاب، أكثر مما يمكن تحقيقه عبر الإكراه ويقول في هذا الإطار "يحي اليحياوي": " ***لقد أضحى من الصعب في العالم المعاصر استخدام العصا، إذ القوة العسكرية على الرغم من ضرورتها السياسية رعد وإكراه، فهي أصبحت صعبة جدا، وأصبحت الحرب أمرا مكلفا من الناحية المادية، ناهيك عن المناهضة المتزايدة للحروب، والنفور المتزايد من استخدام القوة، أو محاصرة الدول والشعوب***"[3]

- أصبحت الدول المتقدمة في أمس الحاجة لاستقطاب الدول النامية للعمل معها كشريك دولي، لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، والتي لا يمكن لأي دولة التصدي لها بمفردها مثل تغير المناخ، انتشار الأوبئة والأمراض، الإرهاب، الجريمة المنظمة، إلى غيرها من التحديات العابرة للأوطان والقارات.

---

[1] Nye Jr, Joseph S. "Hard, soft, and smart power." *The Oxford handbook of modern diplomacy*. 2013.

[2] بن ضيف الله بلقاسم، ***القوة الذكية في الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي المعاصر***"، في مجلة المستقبل العربي، ع 483، ماي 2019، ص ص. 112-156.

[3] اليحياوي, يحيى. "أوباما وأطروحة 'القوة الذكية. Accessed October 4, 2021. '." https://www.aljazeera.net/opinions/2013/11/18/أوباماوأطروحةالقوةالذكية.

– تعرض الدولتان العظيمتان (أمريكا، الاتحاد السوفياتي) خلال مرحلة الحرب الباردة إلى إرهاق مالي شديد، نتيجة دخولهما في سباق للتسلح، أثر على مداخلهما المالية، بل وعلى إمكاناتهما الاقتصادية إجمالا، خاصة وأن تطوير تقنية السلاح أصبح مسألة مكلفة لكليهما.

– ظهور وحدات دولية في المجتمع الدولي، استطاعت امتلاك القوة النووية، وبالتالي لم تعد خاضعة للهيمنة الغربية، ومثال ذلك كوريا الشمالية وإيران.

– أدركت القوى الدولية أن المواجهة العسكرية مع بعض الفواعل من غير الدول وخاصة الجماعات الارهابية، وحركات التحرر، والانتفاضات الشعبية، وصلت إلى مرحلة العبثية خصوصا التجربة المريرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في كل من فيتنام وأفغانستان، والعراق، بالإضافة إلى ما حققته الانتفاضة الفلسطينية في السنوات الفارطة، وما تحققه في الآونة الأخيرة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث ثبت أن انتفاضة الشعوب والحركات التحررية والجماعات المسلحة تمكنت من امتلاك أسلحة الدمار ذات مقدرة تدميرية عالية لا يحتاج استخدامها إلى متخصصين ولا إلى إقامة دورات تدريبية.[1]

– إن العولمة التي سادت النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، جعلت العالم قرية صغيرة بفعل ثورة المعلومات وتطور التكنولوجي الهائل والنظام الاعلامي الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي وقطاع السمعي البصري من خلال الأقلام والمرئيات وكذا مراكز البحث من خلال الكتب والمؤلفات، إذ تمكنت الدول والمجتمعات الخاصة المتقدمة منها من اكتساب القدرة الهائلة من اختراق الدول النامية ومجتمعاتها وهو ما ساعدها على نقل المنظومة العلمية الغربية إلى كل أرجاء العالم، بنعومة وذكاء ودون استعمال وسائل القوة الصلبة.[2]

[1] كريم أبو الحلاوة، "***سياسيات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية***"، في مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ديسمبر 2015، ص ص. 119.

[2] جوزيف ناي: الدبلوماسية الجديدة في سياسة القوة الذكية، المجلة الاقتصادية الالكترونية، حقوق النشر، بروجكت ساندیت، 2010.

خاتمة الفصل

يمكن القول أن كل دولة لها مقومات لأن تكون فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي، غير أن التغييرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي تصعب على الدول الضعيفة أو النامية أن تنعتق بشكل كلي عن التدخلات الدولية، لأن مصالح الدول الكبرى ترى في الغالب أن ذلك يعتبر حدا لنفوذها، وبالتالي تقويضا لمصالحها والذي قد يلحق ضررا باقتصادها وهيمنتها في المنطقة.

ومع ذلك فإن امتلاك القوة بشكليها الصلب والناعم لا يعني الهيمنة المطلقة، فبعض التهديدات لا تزال الدول عاجزة عن تحييدها بشكل كلي، مثل التهديدات الإرهابية والهجرة وغيرها من التهديدات غير تقليدية، لذلك فإن القوة وحدها لا تصنع الأمن مالم تتضافر الجهود الدولية التي تجمع بين الدول القوية والضعيفة على السواء لإحلال الأمن والسلام.

الفصل الثاني

الواقع الجيوستراتيجي للبحر المتوسط

في العلاقات الدولية.

مقدمة الفصل

نتطرق خلال هذا الفصل إلى إشكالية تحديد مفهوم للمتوسط، انطلاقا من التغير التقليدي في ميزان وقدرة الدول على النشاط فيه دون أن يكون لها اتصال جيولوجي به، بحيث نستعرض مجموعة من التعاريف التي تحدد مفهومه انطلاقا من أبعاده الجغرافية أو الاستراتيجية، ولأننا نعيش في عالم عربي يتفاعل مع المتوسط حدودا واستراتيجية كان لزاما أن نقدم منظورا عربيا للتعريف بالمتوسط.

وأيضا نبرز الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية التي يحتلها المتوسط بالنسبة لكل القوى سواء الإقليمية أو الدولية، فهو كما لا يخفى يحتل مكانة مميزة ضمن الإستراتيجيات التي ترسمها القوى الدولية والإقليمية، بحيث تسعى أن تتجاوز كل التحديات التي تواجهها فيه، مستعملة كل الإمكانات والوسائل المتاحة لديها، بما فيها القوى العسكرية، لتحقق مصالحها في حدوده وعلى أطرافه.

المبحث الأول: المتوسط وإشكالية المفهوم الإقليمي.

منذ العصور القديمة، كان البحر الأبيض المتوسط مهدًا للعديد من الحضارات التاريخية التي نشأت على شواطئه، ومركزًا للقوى العظمى والثقافات المتنوعة التي تعاقبت عليه عبر الزمن حتى يومنا هذا. يُعتبر البحر الأبيض المتوسط نقطة جذب للحضارات بفضل موقعه الفريد، الذي يعكسه اسمه المشتق من الكلمتين اللاتينيتين "Medius" و"Terra"، مما يعني أنه يقع في وسط الأرض. يقع هذا البحر بين قارات العالم القديم – أفريقيا، آسيا، وأوروبا – ويحظى بأهمية استراتيجية. عبر التاريخ، شهدت مياه البحر الأبيض المتوسط تطور العديد من الحضارات مثل الفرعونية، الفينيقية، اليونانية، الرومانية، والعربية–الإسلامية. كما كان مسرحًا لحضارات عصر الاكتشافات الجغرافية الأوروبية التي اعتمدت على القوة البحرية، مثل إسبانيا، البرتغال، هولندا، إنجلترا، وفرنسا. وفي العصور الحديثة، أصبحت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق تسعى لتأمين موطئ قدم في المنطقة، مما يؤكد على الأهمية المستمرة للبحر الأبيض المتوسط كمركز للقوى العالمية عبر العصور.[1]

الوجود المستمر للقوى الخارجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لم يؤثر على الهوية الفريدة لدوله وشعوبه، التي تميزت بخصائص فريدة نابعة من علاقتها الوثيقة بالبحر الأبيض المتوسط. هذه الخصائص ساهمت في تعزيز الروابط الطبيعية بين هذه الدول وشعوبها عبر التاريخ والجغرافيا، وشجعت على التعاون المشترك في مواجهة التحديات والمسائل التي تطرأ على المنطقة.

على الرغم من الروابط القوية بين الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، إلا أن تاريخها يشهد على تحديات جمة بسبب تدخل القوى الأجنبية التي غالبًا ما تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية، والتي قد تتحقق على حساب وحدة هذه الدول. خلال الحرب الباردة، تجلى هذا التدخل بشكل واضح حيث انقسمت دول المنطقة إلى معسكرات متعارضة، مما جعل فكرة التقارب الإقليمي أمرًا بعيد المنال، ناهيك عن إقامة تعاون فعّال أو إطلاق مبادرات بناءة لمواجهة القضايا المشتركة.[2].

في أعقاب الحرب الباردة، شهد العالم تحولات كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، مما أسهم في خلق بيئة مواتية لتفعيل التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط. من بين هذه التحولات، كان انطلاق مؤتمر السلام في مدريد في أكتوبر 1991، الذي مهد الطريق لقبول إسرائيل كجزء من المنظومة الإقليمية والتعاون معها، وهو ما لم يكن متصورًا قبل ذلك الحين. كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتشار الديمقراطية والتعددية السياسية عالميًا، إلى تشجيع الدول المتوسطية على التكتل والتعاون، والسعي لتجاوز العقبات التي تعترض طريق التقارب والتعاون الإقليمي.[3]

---

[1] عربي بوست — ArabicPost.net. "كان يُسمى ببحر الروم، و30% من سفن العالم تعبر من حوضه.. 'البحر الأبيض المتوسط' والسرُّ وراء تسميته!," July 23, 2022. https://n9.cl/l71p2.

[2] الحرب الباردة. الموسوعة العربية, n.d. http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15077&m=1.

[3] Al Moqatel" - الأوضاع الدولية والإقليمية والعربية، بعد 'عاصفة الصحراء' حتى نهاية عام 1991." Accessed April 1, 2024. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/29/sec06.doc_cvt.htm.

من هذه النقطة، يظهر أن البحر الأبيض المتوسط قد شهد فترات من الانسجام والتعاون بين الدول، وفترات أخرى من الخلاف والنزاع. هذه الأحداث الأخيرة قد ساهمت في تشكيل الذاكرة الجمعية للشعوب المتوسطية وتحديد نظرة كل منها للآخر. ومع ذلك، يستمر العامل الجغرافي في لعب دور محوري في تعزيز الهوية المتوسطية.

إن الجغرافية السياسية تدرس السياسة من خلال الأبعاد المكانية. وتتعدد مفاهيم الإقليمية للمتوسط، حيث يُعرف جغرافيًا بأنه يشمل الدول ذات السواحل المتوسطية، واستراتيجيًا بأنه يضم الدول ذات المصالح المشتركة، سواء كانت متصلة جغرافيًا أم لا والدول المتوسطية، المنتشرة عبر ثلاث قارات وتشمل أيضا قبرص ومالطا، تتميز بتنوع لغوي وديني وعرقي.

المطلب الأول: البعد الجغرافي لتعريف المتوسط.

البحر المتوسط هو منطقة مائية واسعة تقع بين ثلاث قارات: إفريقيا، آسيا، وأوروبا. يشغل هذا البحر حوضًا عميقًا شبه مغلق، يمتد بين خطوط العرض 46,°30 شمالًا وخطوط الطول 5,50° غربًا إلى 36° شرقًا. يبلغ طول البحر المتوسط حوالي 3540 كلم^2 من الشرق إلى الغرب، من شواطئ خليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق، وعرضه حوالي 970 كلم^2 من الشمال إلى الجنوب، بين شواطئ يوغسلافيا السابقة وليبيا. مساحته تقدر بحوالي 2,510,000 كلم^2 ولا تشمل هذه المساحة بحر مرمرة والبحر الأسود، حيث تبلغ مساحة بحر مرمرة حوالي 1400 كم، والبحر الأسود حوالي 508,000 كم. يرتبط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق غربًا، ويتصل بالبحر الأسود شمالًا الشرقي عبر مضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة، ويتصل بالبحر الأحمر جنوبًا الشرقي عبر قناة السويس. ينقسم البحر المتوسط إلى قسمين، شرقي وغربي، بواسطة ارتفاع سطح الماء بين جزيرة صقلية والساحل الإفريقي.[1]

إن المعيار الجغرافي يُعد أساسًا تقليديًا لتحديد الدول المتوسطية، حيث يُشترط أن تكون للدولة سواحل على البحر المتوسط لتُصنف ضمن هذه الفئة. وبناءً على هذا، تُعرف الدول المتوسطية بأنها تلك الواقعة في حوض البحر المتوسط. لكن، يُواجه هذا التعريف تحديات عند تطبيقه على حالات مثل يوغسلافيا السابقة التي تم تقسيمها إلى جمهوريات مستقلة، مما يثير التساؤل حول أي من هذه الجمهوريات يُمكن اعتبارها متوسطية. وتبرز تحديات أخرى مثل ما إذا كانت الدول المطلة على البحر الأسود، مثل روسيا، يُمكن تصنيفها كدول متوسطية أم لا.

تُعرف الدول المتوسطية، وفقًا للمعايير الجغرافية، بأنها تلك الدول التي تمتلك سواحل على البحر المتوسط. وبناءً على هذا التصنيف، يُحدد عدد الدول المتوسطية بعشرين دولة، وهي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، قبرص، ومالطا.[2]

[1]"MediterraneanMap/List of Mediterranean Countries | Mappr," January 19, 2021. https://www.mappr.co/thematic-maps/mediterranean-countries/.

[2]"MediterraneanMap. Op cit.

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي لمفهوم الدولة في المتوسط.

يُعرف المعيار الاستراتيجي للدول المتوسطية بأنه يشمل الدول التي تشارك في علاقات وروابط تعاونية متعددة الأبعاد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، مع الدول ذات السواحل المتوسطية. هذا المعيار لا يقتصر على الجغرافيا وحدها، بل يتأثر بالمصالح والأهداف الاستراتيجية للدول، مما يجعله مرنًا وقابلًا للتوسع أو التقليص. دول مثل الأردن، موريتانيا، والبرتغال تُعتبر جزءًا من المجموعة المتوسطية استراتيجيًا بفضل نشاطها في المنطقة وقربها الجغرافي من الدول المتوسطية. حتى دول الخليج العربي تُذكر ضمن هذا السياق، كما حدث في المبادرة الإيطالية – الإسبانية لعام 1990، التي دعت إلى مؤتمر للتعاون والأمن في البحر المتوسط، شمل دول الخليج العربي، إيران، وأوروبا.[1]

من خلال التعريفين الجغرافي والاستراتيجي، يظهر أن كلاهما قابل للتطبيق في دراسة الدول المتوسطية. يتميز المعيار الجغرافي بوضوحه وتحديده، محافظًا على فرادة الدول المتوسطية بشرط امتلاكها لسواحل على البحر المتوسط، ويتضمن هذا المعيار جوانب تاريخية، حضارية، بيئية، اجتماعية، واقتصادية. في المقابل، يركز المعيار الاستراتيجي على الأنشطة والعلاقات التي تربط هذه الدول بمجال التعاون المتوسطي.[2]

في الفترة التي تلت الحرب الباردة، ظهرت رغبة في تعريف المتوسط بناءً على أجندات أمنية مرتبطة بالسياق الأوروبي، مما أدى إلى تمييز بين متوسط شرقي وآخر غربي، كل منهما يحمل مشاكل وقضايا أمنية متباينة. المتوسط الشرقي يشهد صراعات متعددة مثل النزاع بين تركيا واليونان، الصراع العربي–الإسرائيلي، والأزمات في منطقة البلقان. بينما يتمثل التحدي الرئيسي في المتوسط الغربي في العلاقات بين دول المغرب العربي وأوروبا، التي بدأت تنظر إلى المنطقة بمنظور شامل ومتجدد. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى البحر المتوسط، سواء من منظور جغرافي كما هو الحال بالنسبة للبرتغال، أو من خلال انتماءات استراتيجية أخرى، التي قد لا تُعتبر بالضرورة متوسطية بالمفهوم التقليدي.[3]

من الممكن تحديد المتوسط جغرافيًا، لكن من الصعب تحديده جيو–استراتيجيًا بسبب التحديات الأمنية التي تفرضها القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تتغير الحدود الجغرافية للمتوسط بناءً على الظروف الأمنية وتأثير الفاعلين الرئيسيين في المنطقة. المتوسط، كمساحة بحرية وملتقى لثلاث حضارات وقارات، يُعقد دراسته كإقليم شامل يضم الضفتين والحضارات المحيطة به. يواجه المتوسط المعاصر تحديات في تحديد مرجعيته أو هويته الإقليمية، وقد يُعرف وفقًا لاستراتيجيات الدول الكبرى. إنشاء مقاربة إقليمية شاملة ومتوسطية يُعد أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، نظرًا لعدم التجانس بين مكوناته.[4]

---

[1]"The New MediterraneanGeopolitical Framework from the EU Perspective." Accessed March 18, 2024. https://www.iemed.org/publication/the-new-mediterranean-geopolitical-framework-from-the-eu-perspective/.

[2]Libd.

[3]Alain Roussillon, « la Méditerranée au péril de ses identités », Annuaire de la Méditerranée, (Paris : publisud, 1997), p240

[4]The New MediterraneanGeopolitical Framework from the EU Perspective, op cit.

إذا كان الأمن يُعتبر معيارًا رئيسيًا لتحديد المتوسط من الناحية الجغرافية، فإنه في إطاره الأوسع يكتسب أهمية أكبر، مما يستدعي تطوير مقاربة إقليمية دولية للمتوسط تتجاوز الإطار الجهوي. ومع ذلك، يظل من الصعب إيجاد توافق واسع النطاق حول مفاهيم الأمن الإقليمي في المتوسط، نظرًا للتباينات العميقة في وجهات النظر وغياب التجانس السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.[1]

نظرًا للتناقضات والاختلافات، وغياب الشروط الموحدة بين الأطراف المتوسطية، يصعب تحقيق مفهوم الإقليم الدولي في المتوسط. وفي أفضل الأحوال، قد يظل المتوسط مجرد تجمع لأقاليم فرعية متنوعة تنقسم بين الضفتين الشمالية والجنوبية.[2]

يُعتبر المتوسط مجموعة من الأقاليم المتنوعة، حيث يتميز كل إقليم بثقافته وحضارته الفريدة. ومع ذلك، على مستوى المتوسط كإقليم كامل، يُلاحظ نقص في خصائص معينة أو مؤشرات مثل العلاقات المكثفة والمنظمة بين الضفتين، وكذلك غياب العناصر المشتركة بين شعوبها مثل اللغة، الدين، الثقافة، والتاريخ المشترك. هذا الغياب للهوية المتوسطية الموحدة يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، تشكيل نظام إقليمي شامل يجمع شعوب المنطقة المتوسطية.[3]

بالنظر إلى الأسباب المذكورة، يظهر المتوسط كمجال يغلب عليه التنوع الإقليمي بدلاً من كونه إقليمًا شاملًا وموحدًا. الإصرار على النظر إليه كإقليم متجانس يعد تجاهلاً للواقع المتنوع، على الرغم من الخطابات حول نظام جهوي متوسطي. هذه الخطابات غالبًا ما تنبع من طموحات سياسية ومصالح متعددة. حتى مع تقديم مفاهيم جديدة مثل الأمن الإقليمي والأمن المشترك، يظل تشكيل "مركب أمن" معقدًا في المتوسط، نظرًا لاختلاف الأجندات الأمنية للدول المحيطة به. على سبيل المثال، قد تؤثر عوامل معينة على أمن الجنوب بطرق لا تؤثر على أمن الشمال، خاصةً في الفترة التي تلت الحرب الباردة.[4]

أدى العامل المؤسساتي إلى تفكك الوحدات المتوسطية والاكتفاء بتجمعات إقليمية فرعية. عقب الحرب العالمية الثانية، لم تولِ الأمم المتحدة اهتمامًا كبيرًا لإنشاء إقليم متوسطي جهوي، مما أبقى المتوسط مقسمًا بين دول تنتمي لثلاث قارات: أوروبا، آسيا، وإفريقيا. لم يُعتبر المتوسط وحدة إقليمية نشطة اقتصاديًا تحت إشراف المنظمات العالمية والإقليمية، ولم يصل إلى مستوى المفاهيم الجيوسياسية التي طرحها الباحثون. بدلاً من ذلك، سادت فيه قوى الانقسام والصراع، في ظل غياب التعاون والشراكة. خلال الحرب الباردة، كانت هناك نزعة للتدخل في الشؤون الأمنية للمتوسط من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. ولا تزال الولايات المتحدة تعزز

---

[1]Alberto Bin« Security in contribution », Mato Mediterranean the on elation coop ttp://www.rdi.dc.UK/EIS/researdr/emc/publication/abreadi.htm

[2]Caserta, Silvia. "What (is the) Mediterranean?." Narratives of MediterraneanSpaces:Literature and Art across Land and Sea. Cham: Springer International Publishing, 2022. 1-17.

[3]Pirrewilla," la Méditerranée comme Espace inventé", jeanMonnetworkingpapers, No 25, (Nov1999), p. 03

[4]Roberto Aliboni, "the role of international on anizations in the Mediterranean", the 2nd sessions of Halki internationals eminars, creace, (spt, (1318) 2006).

وجودها في المتوسط لأسباب استراتيجية، حتى مع مشاريع مثل الشراكة الأمنية لحلف الناتو مع الدول المتوسطية أو مبادراتها الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.[1]

إن العملية الاندماجية التي قامت بها الدول الأوروبية المطلة على المتوسط أدت إلى تعميق الفجوة بين الضفتين، حيث اختارت هذه الدول العمل المشترك ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، في حين توجهت الدول الجنوبية نحو الاندماج مع العالم العربي والإسلامي. ونتيجة لذلك، تحول المتوسط إلى حاجز يفصل بين جانبين متباينين سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، وحضاريًا، بحيث أصبحت النظرة الأوروبية للمتوسط الجنوبي تقتصر على كونه مجرد مناطق جغرافية واقتصادية،[2]ويُنظر إلى المنطقة المغاربية من قبل الدول الأوروبية المتوسطية عبر عدسة الإرث التاريخي والقرب الجغرافي. يُعتبر المغرب العربي، بسبب الهجرة المتنامية ووجود جالية مغاربية كبيرة في أوروبا، مصدرًا للقلق الديموغرافي والأصولي لهذه الدول.

تُعتبر هذه الرؤية، التي أدت إلى تفاقم الفجوة بين المناطق المتوسطية وأسهمت في تنوعها الإقليمي، من وجهة نظر الضفة الجنوبية للمتوسط، بمثابة مسعى أوروبي يعكس الرغبة في الهيمنة على مناطق ذات أهمية استراتيجية ويعيق تشكيل تحالف إقليمي عربي في المتوسط،[3]وبلا شك، كان للمجتمع المدني والرأي العام في الدول المتوسطية دور في تشكيل هذه الرؤية، وذلك بسبب عدم الوعي بأهمية البعد المتوسطي، باستثناء بعض التيارات التي تتبنى النزعة المتوسطية.

يتميز المتوسط بتنوعه الإقليمي، حيث يشكل فسيفساء من الأقاليم الدولية بدلاً من كونه إقليمًا موحدًا يغطي كامل المنطقة المتوسطية. على الرغم من ذلك، يضم المتوسط الاتحاد الأوروبي ككتلة متماسكة ومتكاملة، في حين يوجد في الجانب الجنوبي إقليمان فرعيان هما المغرب العربي والمشرق العربي. يميل الاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع هذين الإقليمين كوحدات منفصلة، بأسلوب مشابه لتعامله مع الأقاليم الأخرى حول العالم، وإن كان بطرق متباينة، كما هو الحال في تعامله مع منطقة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود.[4]

تُظهر هذه الرؤية، التي تفتقر إلى منظور شامل للمتوسط، أن السياسة الأوروبية في المنطقة المتوسطية قد تواجه تعقيدات، خصوصًا أن الجانب الأوروبي هو المحرك الرئيسي للمبادرات المتوسطية. فالأوروبيون يروجون لمشاريعهم في المتوسط من خلال خطاب إقليمي يصدر عن مؤسساتهم، دون الأخذ بعين الاعتبار السياقات والهياكل الناشئة التي بدأت تؤخذ في الحسبان عالميًا، والتي تشمل توزيع الأدوار بشكل متساوٍ بين جميع الفاعلين

---

[1] Roberto Aliboni,"La sécurité européenne a travers la méditerranée", in http://www.ev.ilt/instutute/chaillot/cha102f.htm.

[2] Ibid

[3] ناصيف يوسف حت،" مستقبل العلاقات العربية الأوربية"، في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 205 ماي 1996)، ص 103.

[4] Marketos, Thrassy, Nicolas Mazzucchi, and Thomas A. Alexopoulos. "EasternMediterraneanGeopoliticalSub-System." Geostrategic Alliances in the EasternMediterranean and MENA: A Universal Paradigm Shift. Cham: Springer International Publishing, 2022. 93-94.

السياسيين. هذا النهج قد يعرقل تطوير إقليم المتوسط بسبب الاعتماد المفرط على ما تقدمه المؤسسات الأوروبية فقط.

في هذا الإطار، وعقب انتهاء الحرب الباردة، اعتمدت أوروبا منهجًا تجلى في خطاب إقليمي، مستغلةً بذلك الظروف الصعبة الناجمة عن الاضطرابات في التوازنات القائمة، وذلك بالتزامن مع صعود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عالميًا.

يتخذ الاتحاد الأوروبي نهجًا حذرًا في إدارة المشكلات الحدودية الناجمة عن التغيرات الجيوسياسية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الأنظمة الشيوعية. تحول التركيز من الجغرافيا إلى الأمن، خاصة مع المخاوف من تهديدات محتملة من الجنوب. الاتحاد الأوروبي يكثف من خطابه نحو المتوسط، معبرًا عن الجوانب الاقتصادية والسياسية لطمأنة شعوب الجنوب، وفي الوقت نفسه يعيد تشكيل مصالحه استجابةً للتغيرات الهيكلية السريعة في السياسة العالمية،[1] ويتبنى الاتحاد الأوروبي منهجًا جديدًا تجاه المتوسط، يهدف من خلاله إلى أن يكون المبادر الوحيد لإنشاء نظام متوسطي دون الحاجة إلى مشاركة أو تعاون من الأطراف الأخرى في المنطقة أو خارجها. هذا المنهج، المعروف بالأورومتوسطي، يميل إلى الانفصال عن مسار التعاون والتكامل في المتوسط، مفضلًا الحفاظ على رؤية أوروبية فردية تعكس سيطرة في المنطقة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل تمتد لتشمل الجوانب الحضارية، القيمية، والمعرفية.[2]

من وجهة نظر أخرى، يُعتقد أن إقليم المتوسط يحمل فرصًا للتعاون والتطوير، ليس فقط بسبب القرب الجغرافي والميراث التاريخي الذي يؤدي إلى تنوع الأقاليم دون تنسيق أو توحيد، بل عبر تغيير مستمر في تصور المتوسط خلال فترات محددة حتى تتماشى هذه التصورات مع الواقع المتغير. عند تحليل التاريخ الحديث للمتوسط وفقًا لأطوار زمنية محددة، نجد أن الخطاب الأوروبي وطبيعته قد تطورا منذ الستينيات حتى الآن.[3]

من الملاحظ أن التغيرات في المراحل التاريخية المختلفة قد رافقها تباين في مواقف النخب السياسية واتجاهات صناع القرار داخل المؤسسات الأوروبية. هذه النخب والمؤسسات هي التي قدمت المبادرات المتعلقة بالمتوسط، سواء كانت اقتصادية وتجارية خلال الحرب الباردة أو سياسية وأمنية بعدها. هذه المبادرات تشكل الهيكل المؤسساتي والتكوين العام للمتوسط. وعلى الرغم من أن تحديد ملامح المتوسط يتواصل، إلا أنه يتخذ أشكالاً متفاوتة من التقارب والتباعد، بحسب الخطاب السائد الذي يحمل النزعة المتوسطية.[4]

يُستنتج أن مفهوم المتوسطية لا يقتصر على الجغرافيا المحيطة بالبحر المتوسط فحسب، بل يتعداه إلى الأفكار والمبادرات التي يطرحها الفاعلون السياسيون الأوروبيون. المتوسطية تعكس إبداعًا في التصور يسعى

---

[1] مداد إبراهيم دسوقي، ***المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سنة 32، العدد 123 (جانفي 1996)، ص 15

[2] Pirre Willa, op.cit, p04.

[3] "الجوار الجنوبي: الاتحاد الأوروبي يقترح خطّة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط | EEAS." Accessed March 18, 2024. https://cutt.ly/6w2mpF2E.

[4] أحمد صدقي الدجاني، ***الحوار العربي الأوربي*** (مصر: دار المستقبل العربي، 1993)، ص 23.

لتشكيل المنطقة، كما شهدت بداية التسعينات تحركًا نشطًا من دول أوروبا اللاتينية مثل إيطاليا وإسبانيا، التي أسهمت بشكل إيجابي في تعزيز الهوية الإقليمية للمتوسط عبر دمجها في الحوار وصنع القرار داخل المؤسسات الأوروبية، مدعومة بخطابات تركز على البعد الاجتماعي ضمن إطار الأمن الموسع.[1]

وتعد المبادرات التي اتخذتها إيطاليا وإسبانيا تجاه المتوسطخطوة مهمة لا يمكن إغفالها، حيث ساهمت في تحويل المتوسط من مجرد مساحة جغرافية إلى منطقة تتشكل من نظام اجتماعي قائم على التواصل والتفاهم المتبادل والجهود المشتركة. هذا التأثير المتواصل على السلوكيات والتصورات للفاعلين الرئيسيين في السياسة المتوسطية يعزز بشكل دائم الطابع الإقليمي للمتوسط.[2]

يؤمن المتفائلون بإمكانية تأسيس إقليم متوسطي أن الخطابات السياسية التي طرحها بعض الفاعلين، والتي تبناها لاحقًا الاتحاد الأوروبي بأكمله، قد ساهمت في تشكيل أسس متينة للتعاون والتفاعل الاجتماعي مع شركاء المتوسط. هذه الأسس، المستندة إلى مشاعر الانتماء، ساعدت في تحويل المتوسط من مجرد مفهوم إلى واقع ملموس.[3]

على الرغم من وجود مفهوم للمتوسط ينبثق من الخطاب الأوروبي والممارسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية، يبدو أن الواقع يتسم بتحديات مختلفة. فالمتوسط يسوده تفكير استراتيجي يتأثر بالتغيرات العالمية الراهنة التي تعيق تشكيل إقليم متحد وشامل. ومع ذلك، لا يزال النقاش مستمرًا حول مدى مساهمة الفاعلين الأوروبيين في تطوير البُعد الإقليمي للمتوسط من خلال سياساتهم.[4]

المطلب الثالث: المتوسط من منظور العرب.

من وجهة نظر الدول العربية، يبدو أن هناك استعدادًا لدى الفاعلين الإقليميين لتأسيس هياكل مؤسساتية متوسطية تتماشى مع الرؤية الأوروبية والغربية للمتوسط فقط، هذا الأمر يتضح من خلال النقاشات السياسية الدائرة في العالم العربي والمخاوف التي نشأت بسبب التقسيمات الإقليمية والتحديات المحددة للعمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، أدت التغيرات الإقليمية مثل حرب الخليج الثانية وعملية السلام العربية الإسرائيلية، إلى تقسيم المنطقة العربية إلى كيانات إقليمية فرعية، مما أسهم في ضعف النظام العربي المتمثل في الجامعة العربية.[5]

---

[1]Roberto Aliboni, "unevsionEuropéen: méditerranée, stratégies de l'après guerre, in Amin Samir, les enjeux stratégiques en méditerranée (paris : l'harmattan, 1992), pp.210-211.

[2]Ibid

[3]Pierre Willa, op.cit, p05.

[4]الجوار الجنوبي: الاتحاد الأوروبي يقترح خطّة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ***مرجع سابق***.

[5]نزيه الأيوبي، "***جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 124 (أفريل 1996)، ص 125.

انطلاقًا من هذا المفهوم، يُنظر إلى فكرة "الشرق الأوسط الجديد" في العالم العربي على أنها مبادرة قد تشكل تهديدًا للأمن القومي العربي. وعلى الرغم من أن هذه المخاوف قد تكون مبالغًا فيها، إلا أنها تظل ذات تأثير كبير على عملية صنع القرار السياسي في الدول العربية.

إذا كان توحيد المفهوم الأوروبي لإقليمية المتوسط وأمنه يمثل تحديًا، فإن الوضع العربي لا يختلف كثيرًا، حيث لا يوجد توافق على مفهوم عربي موحد لذلك. الفروق في الإدراكات بين مختلف الفاعلين في الدول العربية تتطلب التمييز بين وجهات النظر المتنوعة، من النخب المثقفة والحركات المعارضة إلى الكتل الشعبية والنخب الرسمية التي تشغل مناصب السلطة، كلٌ يتبع منطلقاته الإيديولوجية الخاصة.

بشكل عام، يرتبط مفهوم الدولة المتوسطية بالنسبة للعرب بالمصالح الوطنية والضروريات الأساسية التي تعتبر حيوية ومرتبطة بأمن الدولة. وعلى الرغم من الوعي بأن التحديات التنموية لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي، إلا أن سوريا، على سبيل المثال، رفضت مشروع السوق الشرق أوسطية والحل السلمي ليس بسبب الخوف من الخسارة في ظل التقسيم الإقليمي الجديد للعمل، بل بسبب أنه في حال تحقق سلام عربي – إسرائيلي شامل في المنطقة، فإن سوريا قد تفقد مكانتها الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، لأن الفوائد التي قد تجنيها الدول الأخرى المشاركة في السلام قد تفوق ما تجنيه سوريا.[1]

تظل رؤية النخب السياسية الحاكمة في معظم الدول العربية في مراحلها الأولية، حيث لم تتجاوز بعد النزعة الوطنية المحدودة. وتبرر هذه النخب ذلك بالحاجة إلى فترة زمنية لتكييف القيم والمعتقدات الوطنية مع عملية التحديث الجارية. وعلى الرغم من الموقع المتوسطي للدول العربية، إلا أن التوجهات الوطنية لا تزال تشكل عائقًا؛ ففي أفضل الأحوال، قد يقتصر التفاعل مع دول حوض المتوسط على الجانب الاقتصادي فقط.[2]

في ضوء عملية السلام والاهتمام المتزايد بالأمن الإقليمي، يُلاحظ أن النخب السياسية في الكثير من الدول العربية غالبًا ما تُعتبر متحالفة مع الغرب. وعلى الرغم من أن هذه النخب لم تظهر حماسًا كبيرًا، بل في بعض الأحيان أبدت معارضة لدعم المشاريع الغربية في المنطقة، فإن أبرز مثال على ذلك هو تحفظ كل من مصر والسعودية على دعم الجهود الأمريكية لرعاية عملية السلام في الشرق الأوسط والمبادرات مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي تطور لاحقًا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير. يُعد هذا التصرف غير مألوف من قِبَل هذه الدول ولم يُفهَم بشكل كامل من قِبَل صانعي السياسة في الغرب وهناك ثلاث نقاط رئيسية يُمكن أن تُسهِم في فهم هذا التوجه الجديد لدى دول مثل مصر والسعودية وغيرها من الدول العربية.[3]

تُظهِر التجارب التاريخية للنخب السياسية أن الارتباط الوثيق بالمشاريع والخطط الغربية، خاصةً تلك ذات الأبعاد العسكرية، قد يكون محفوفًا بالمخاطر. هناك عدة أمثلة تُبرز هذه الحقيقة، مثل توازن بعض الأنظمة العربية

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] العربي غسان، "***هل للفكرة المتوسطية آفاق ؟!***"، في جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 6622، الصادرة بتاريخ 16/07/1997

[3] عبد الله تركماني،" الإدراك الأمني والتعاون في الشرق الأوسط في البعد السياسي"، في الموقع:
www.Masccenter.com/tlqcopy(41).htm

خلال حرب الخليج الثانية بين دعمها للكويت والتزامها بقرارات مجلس الأمن، وفي نفس الوقت إدارة الغضب الشعبي ضد التحالف الغربي، فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد دعمت أمريكا خلال تدخلها في الكويت، إلا أنه سرعان ما ظهرت نوايا أمريكا في استغلال الصراع لاحتواء كل من العراق وإيران كقوى إقليمية تتعارض مع مصالحها. وفي حالة السعودية، كان هناك قلق من استثارة غضب شعبي بسبب استضافة قوات أمريكية بشكل دائم تحت ذريعة التهديدات المزعومة لأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. أما بالنسبة للجزائر، فقد رفضت محاولات إنشاء قاعدة "أفريكوم" على أرضها كجزء من استراتيجية أمريكية في المنطقة.[1]

لقد استخلصت النخب السياسية في العالم العربي أن الغرب غالبًا ما يتجاهل السياقات والشروط الإقليمية، ولا يُظهر اهتمامًا حقيقيًا بالتركيبة الإقليمية. فعلى الرغم من دعواته لتوقيع معاهدات لنزع السلاح النووي ومنع انتشاره بهدف تعزيز الثقة والتنمية في دول العالم الثالث، إلا أن تطبيقه لهذه المعاهدات يتسم بالانتقائية، حيث يحافظ على ترسانات بعض الدول مثل إسرائيل، بينما يستثني دولًا أخرى مثل العراق وإيران، مما يُسهِّل سيطرته على الموارد النفطية في ظل ظروف العولمة. هذا التحيز دفع الدول العربية إلى تجاهل تصريحات الغرب والتركيز بدلاً من ذلك على حماية مصالحها المُلحّة، وأبرزها سيادة أراضيها. في هذا الإطار، حتى مصر التي تُعَدُّ لديها علاقات جيدة مع الغرب، لم تُظهِر اهتمامًا كبيرًا بإبرام معاهدة نزع السلاح.[2]

تتميز المواقف العامة في الدول العربية تجاه الغرب بأنها أكثر تحفظًا مقارنةً بمواقف حكوماتها، مما يشكل تحديًا للسياسات الغربية في المنطقة. هذا الفارق يؤثر سلبًا على قدرة الدول الغربية على التفاعل مع القوى غير الحكومية والمجتمع المدني، ويعيق جهود دعم التحول نحو الديمقراطية في هذه الدول.[3]

لهذا السبب، يعبر بعض السياسيين الغربيين عن قلقهم من احتمال تولي الحركات الإسلامية المناهضة للغرب مقاليد الحكم بشكل رسمي، ومن ثم يصرحون بوضوح عن مخاوفهم من مخاطر تعزيز الديمقراطية في البلدان العربية،[4] وتؤدي خطط ومبادرات حلف الناتو في منطقة جنوب المتوسط، التي يُفترض أنها تهدف إلى الحوار والتعاون، إلى تعميق الشكوك لدى النخب المثقفة والسياسية في هذه الدول. يزيد من هذه الشكوك الجدل الغربي حول نظرية "صدام الحضارات" لصمويل هنتنغتون والمقارنات التي أجراها الأمين العام لحلف الناتو بين الأصولية الإسلامية والخطر الشيوعي سابقًا، مما يُفسره البعض كإعلان غير مباشر للحرب على المنطقة وعداء متعمد تجاه الإسلام والعالم العربي. هذه المخاوف تجعل من الصعب على المبادرات الغربية أن تجد قبولًا في جنوب المتوسط، رغم محاولات الغرب لطمأنة شعوب المنطقة.[5]

---

[1] "الجزائر ترفض إقامة قاعدة "أفريكوم" العسكرية على أراضيها | 28 نوفمبر." Accessed April 1, 2024. http://28novembre.net/node/9233.

[2] BBC News عربي. "مصر تنسحب من محادثات حظر الانتشار النووي," April 29, 2013. https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/04/130429_egypt_nuclear_arm.

[3] خالد عبد اللطيف، "***مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مصرن سنة 32، العدد 123 (جانفي 1996)، ص. 252.

[4] خفير سولانا، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، في جريدة الحياة، لندن، العدد 13043، أفريل 1999.

[5] عبد الله تركماني، ***مرجع سابق***.

تشهد الشعوب العربية في المنطقة المتوسطية، من خلال تجربتها التاريخية، على طبيعة السياسات والمشروعات الغربية. تتجلى هذه الطبيعة في المواجهات التاريخية مع الاستعمار والإمبريالية، وفي الانطباع السائد عن القوى الغربية التي تسعى بلا هوادة لتحقيق مصالحها حتى لو كان ذلك على حساب شعوب المنطقة وتطلعاتهم. كما يُلاحظ التحالف الوثيق بين الغرب وإسرائيل والميل الغربي لدعم إسرائيل، خصوصًا من جانب الولايات المتحدة.

بعد التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، خاصةً بعد احتلال العراق، تشكلت لدى النخبة العربية قناعة موحدة بأن الغرب يهدف إلى إضعاف أي دولة عربية تمتلك نفوذًا إقليميًا ويسعى لضمان حماية مصادر النفط كأولوية رئيسية. هذه القناعة تعززت بفعل تطورات عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتحديات المتوقعة من التغيرات في التقسيم الإقليمي للعمل، والتي قد تؤثر سلبًا على الأمن والاستقرار الإقليمي، نظرًا للمشاريع التي طُرحت من قِبَل الغرب.[1]

وفقًا للمنظور الغربي، قد يكون احتواء الدول العربية ذات النفوذ الإقليمي أمرًا حكيمًا، لكن الدول العربية الأخرى في المنطقة قد تختلف في الرأي. يرون أن من الحكمة تطوير التفاهم والثقة على المستوى المحلي أو الإقليمي، كما هو الحال في التعاملات مع إيران حاليًا، بدلاً من التركيز بشكل كبير على المتوسطية بسبب سياسات استراتيجية أدت إلى نتائج غير مرغوبة للدول العربية المتوسطية. في ظروف تفتقر إلى استجابة بناءة لأمن القومي العربي والاعتبار للمصالح المشروعة للدول والشعوب في المنطقة وتعزيز أمنها الإقليمي، واستمرار فرض مصالح التحالف الغربي بالقوة، فإن المنطقة لن تكون مستعدة ما لم تتغير أهداف السياسات الغربية في المنطقة.

قبل التطرق إلى إمكانية أن يجد الفاعلون الإقليميون طريقة لتأسيس إقليم المتوسط وضمان أمنه، من الضروري تسليط الضوء على المشهد الإقليمي للمتوسط من خلال طرح مجموعة من القضايا الجوهرية التي تحظى بأهمية كبيرة.

القضية الأولى تتمثل في غياب أجندة أمنية إقليمية متفق عليها بين الدول العربية بشكل عام، والدول المتوسطية العربية بشكل خاص. فعلى الرغم من أن مفهوم الوحدة العربية قد استخدم كثيرًا كرمز لبعض المفاهيم المتعلقة بالأمن القومي العربي وطرق تحقيقه، إلا أن هذا المفهوم، رغم تواجده في خطابات سياسية لعدة دول عربية، لا يزال يفتقر إلى التطبيق الفعلي، حيث أعلن بعض الساسة العرب عن منطقة المتوسط الجنوبية كمنطقة خالية من التدخلات،[2]ومن المشكوك فيه أن يتم الامتناع عن التدخل، إذ يرى الغرب من خلال مشاريعه التعاونية في المتوسط أنها تصب في مصلحة الشعوب المتوسطية المتبادلة، حتى لو كانت هذه الشعوب غائبة بطرق متعددة. بالإضافة إلى ذلك، تفوق الطموحات الإستراتيجية للقوى الغربية على مشاريعها التعاونية في المتوسط.

[1] عبد الله تركماني، "العرب والشركات الإقليمية في عالم متغير"، في جريدة الرأي، الصادرة بتاريخ 23/07/2005

[2] عبد المنعم سعيد، ***مرجع سابق.***

وهذا يقودنا إلى أهمية تحليل الاعتبارات السياسية والإستراتيجية للغرب في منطقة المتوسط في ظل التغيرات والمستجدات الدولية الحالية.

إن أوروبا والغرب يروجون لخطاب يزعم تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير الجوانب السياسية والشؤون الداخلية وترتيبات الأمن القومي، وهذا مهم من الناحية النظرية. لكن على صعيد التطبيق، من الضروري أن يتخلى الغرب عن فكرة دمج أمن كل الدول العربية ضمن إطار عام موحد. هذا الموقف يتضح بشكل كبير لدى دول عربية تبذل جهودًا حثيثة لإعادة صياغة مفهوم أمنهما القومي في سياقات مختلفة عن مفهوم الأمن القومي العربي.[1]

لقد أصبحت مصالح الأمن القومي للدولة هي الأولوية في العالم العربي حاليًا. على سبيل المثال، تدعي مصر أنها تؤدي دورًا أمنيًا في المنطقة العربية من خلال ربط هذا الدور بالمصالح العربية الكبرى والوحدة العربية، لكن في الحقيقة هذا مجرد تبرير لمصالحها الخاصة. من ناحية أخرى، تعتمد بعض الدول مثل دول الخليج على قوى خارجية لحماية أمنها، مما أدى إلى اكتساب أمن هذه الدول بُعدًا دوليًا متزايدًا. نتيجة لذلك، أصبحت الكويت، على سبيل المثال، حليفًا متميزًا للولايات المتحدة وفُقِدت الثقة في أي محاولة عربية لتحقيق أمن عربي شامل، على الرغم من وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي التي تهدف إلى حماية الأمن الإقليمي وأمن كل دولة في نفس الوقت. لا يوجد فاعل جماعي يتحدث ويتفاوض بصوت واحد مع القوى الغربية، مما يجعل خطاب كل دولة عربية ضعيفًا مقارنة بالخطابات الغربية التي غالبًا ما تكون موحدة.[2]

تتمثل المشكلة الثانية في الاختلالات الهيكلية على المستوى الإقليمي، والتي يمكن تفسيرها بالنقص العام في الثقة بين النخب السياسية في العالم العربي، وخاصة في الدول المتوسطية. هذا يرجع إلى تصورات تقليدية للأمن، حيث تلعب المؤسسة العسكرية دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية في الكثير من دول العربية المتوسطية. ويغلب على ذهنية القادة السياسيين والعسكريين مفهوم يستند إلى نظرية اللعبة الصفرية للأمن في العلاقات الدولية، فهم يعتمدون على نهج سياسي واقعي يركز على القوة، [3] فلا يمكن للجزائر مثلا والتي كانت دوما يدا ممدودة لجيرانها ومتعاونة لجيرانها والمنطقة، إلا أن تأخذ حذرها في ظل وجود دول تخطط لإضعافها، بدل تغليب لغة المصالح والبناء الفعال لقيم التعاون الإقليمي.

المسألة الثالثة تتعلق بحدود التعاون الإقليمي بين الدول العربية المتوسطية، حيث يتأثر هذا التعاون سلبًا بالصراعات السياسية. على الرغم من وجود دوافع داخلية للتفاعل بين هذه المجتمعات، إلا أن هناك عقبات متعددة تحول دون تحقيق التعاون الفعّال، بما في ذلك الطبيعة السلطوية للأنظمة الحاكمة التي تسيطر على التفاعلات وتفضل العلاقات الثنائية على التعددية التناسقية. كما أن إشراك قوى غربية في شؤون المنطقة يُعد خطوة غير محسوبة تُضعف فرص نجاح الحلول الإقليمية وتُعرّض الأنظمة لمزيد من التحديات.[4]

---

[1] عبد الله التركماني، "الإدراك الأمني والتعاون في الشرق الأوسط: البعد السياسي، ***مرجع سابق***.

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] ***المرجع نفسه.***

[4] عبد الله تركماني، "العرب والشركات الإقليمية في عالم متغير"، ***مرجع سابق***، ص 05.

حتى منتصف القرن العشرين، كانت العلاقات بين أوروبا والعرب تتسم بالصراع ومحاولات الإقصاء المتبادلة. لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، إلى جانب ظهور الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي كقوى مؤثرة، شهدت المنطقة تغيرات جديدة في مسارات العلاقات الدولية.

– المبحث الثاني: أهمية المتوسط الدولية

لقد كان البحر المتوسط بحيرة رومانية أثناء الحكم الروماني للمنطقة، ثم أصبح بحيرة إسلامية أثناء الفتوحات الإسلامية، ثم بحيرة عثمانية أثناء الحكم العثماني، وأخيرًا ومع ظهور الاستعمار الحديث، فقد تنافست بريطانيا وفرنسا للظفر بمضيق جبل طارق وقناة السويس، التي شكلت حلقة وصل بين حوض المتوسط والمحيطات مما فتح المجال لعمليات تنقل السفن التجارية والحربية من مختلف أجزاء العالم، وهذا ما يبرز الأهمية الاقتصادية والأمنية لحوض البحر الأبيض المتوسط التي تسعى إلى استغلالها العديد من الدول البعيدة جغرافيا عنه بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية التي تشكلت بين دول ضفتيه الشمالية والجنوبية.[1]

– المطلب الأول:/ الأهمية السياسية لحوض المتوسط.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من الأماكن الرئيسية التي تحظى باهتمام الدول العظمى، نظرًا لأنها كانت موطنًا لأولى الحضارات البشرية ونقطة انطلاق للديانات الإبراهيمية. إضافة إلى ذلك، كانت هذه المنطقة مسرحًا للعديد من النزاعات العسكرية التي نشبت بسبب الصراعات والمنافسة على مواردها بين القوى المحلية والعالمية.[2]

يشكل البحر الأبيض المتوسط نقطة التقاء لثلاث من أعظم قارات العالم: أوروبا، وإفريقيا، وآسيا. هذه القارات تتميز بأهميتها الكبرى بفضل غناها بالموارد الطبيعية الوفيرة ودورها الحضاري البارز، حيث كانت موطنًا لأولى الحضارات ومنبعًا للديانات الإبراهيمية كما ذكرنا سابقًا. كما أن هذه المنطقة تحتل موقعًا استراتيجيًا في مركز الأحداث العالمية، مما يجعلها تؤثر وتتأثر بالتفاعلات الدولية.[3]لهذا السبب، تجد الدول العظمى التي تطمح للعب دور بارز في الساحة الدولية، تبذل جهودًا حثيثة لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة، مستخدمةً كل ما في وسعها للهيمنة عليها.

---

[1]Moisseron, JeanYves, and Manar Bayoumi. "*La Méditerranée comme concept et représentation*." Revue Tiers Monde 1 (2012): 179196.

[2]Ibid.

[3]Germond, Basil. "De l'Atlantique à la Méditerranée vers une réorientation de la géostratégie navale dans l'espace euroatlantique depuis 1989." *Cahiers de la Méditerranée* 71 (2005), p.227244.

لا يوجد خلاف حول الأهمية البالغة التي يحظى بها البحر الأبيض المتوسط، والتي يشهد عليها تاريخه العريق. ومع ذلك، فإن العامل الأساسي لأهمية هذا البحر يكمن في موقعه المركزي على خريطة العالم، مما يجعله محور اهتمام السياسات الدولية. تسعى كل الوحدات السياسية ضمن النظام الدولي لإقامة علاقات مع البحر الأبيض المتوسط لخدمة مصالحها الاستراتيجية، مما يبرز الصلة الوثيقة بين الجغرافيا والسياسة، وهو ما يُعرف بالجيوسياسية أو الجغرافيا السياسية، وهي فرع من العلوم الضرورية للقادة السياسيين والعسكريين في صناعة القرارات.

مع انتهاء الصراع الشرقي الغربي وانتقال النظام الدولي إلى القطبية الأحادية، تمت إعادة تقييم أهمية البحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجيات العالمية، حيث تم توسيع تعريفه الجغرافي ليشمل من جبل طارق إلى البحر الأسود مرورًا بالبلقان.[1] هذا التغيير يعكس تأثير التطورات الدولية على المنطقة، مما أدى إلى توسيع نطاق التعاون المتوسطي ليشمل مناطق فرعية مثل البلقان وشرق المتوسط وأوروبا الغربية، وأيضا منطقة البلقان ودول البحر الأسود وحتى دول أوروبا الوسطى والشرقية مما يساعد في التصدي للتهديدات الأمنية المختلفة.[2]

يعد البحر الأبيض المتوسط منطقة جيوستراتيجية حيوية في السياسة العالمية، ليس فقط لموقعه الفريد الذي يربط بين ثلاث قارات – أوروبا، إفريقيا، وغرب آسيا – بل أيضًا لأنه يمثل ممرًا يربط بين المحيط الهندي والأطلسي. يضم كذلك مسارًا رئيسيًا لنقل النفط من منطقة الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، مما يجعله شريانًا أساسيًا للتجارة العالمية. وعلى الرغم من كونه مسرحًا للعديد من الصراعات والحروب، إلا أنه يظل أيضًا مكانًا للتعاون والتنافس.[3]

منذ بداية القرن العشرين، اكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية خاصة، خاصةً بعد تشغيل قناة السويس التي سهلت الملاحة البحرية مقارنةً بالمرور حول رأس الرجاء الصالح. وفي ظل الحرب الباردة، أصبح البحر مسرحًا للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مما دفع بعض المفكرين الاستراتيجيين لوصف

[1] موضوع. "معلومات عن البحر المتوسط." https://mawdoo3.com. Accessed March 28, 2024. /معلومات_عن_البحر_المتوسط.

[2]. أحمد جمال الصيادوآخرون. "مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط." المركز الديمقراطي العربي (blog), January 3, 2021. https://democraticac.de/?p=72082.

[3] Mediterranean, Union for the. "Addressing Common Security in the Mediterranean through Regional Comprehensive Approach." Union for the Mediterranean – UfM (blog), October 20, 2015. https://ufmsecretariat.c.wetopi.com/addressing-common-security-in-the-mediterranean-from-a-regional-comprehensive-approach/.

المنطقة بأنها القلب النابض للعالم. ووفقًا لـ"ألفريد مهان"، تُعد القوة البحرية أساس التوسع والنفوذ العالمي،[1] وتُظهر السيطرة البحرية البريطانية، التي جعلت من المحيطات بحارًا داخلية لإمبراطوريتها، الأهمية الاستراتيجية للقوة البحرية. فقد ضمنت بريطانيا نفوذًا عالميًا واسعًا من خلال هذه السيطرة خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. وبالمثل، بنت الولايات المتحدة قوة بحرية قوية، أسفرت عن تشكيل الأسطول الحربي السادس، مما أكسبها هيمنة في البحر الأبيض المتوسط منذ الخمسينيات وحتى الآن، مما جعلها تبرز كقوة عالمية مؤثرة في ديناميكيات السياسة الدولية.[2]

لم تغفل القوى العظمى عن أي منطقة في العالم، ومن البديهي أن تكون حاضرة في منطقة استراتيجية مثل البحر الأبيض المتوسط، الذي يشرف على مصالحها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الاستراتيجية الأمريكية، يتعدى البحر الأبيض المتوسط المفهوم الأوروبي له، إذ يمتد من موريتانيا غربًا إلى أفغانستان شرقًا، شاملاً منطقة الآزور وبلدان آسيا الوسطى. أما بريطانيا، فتعتبر الشرق الأوسط يبدأ من مالطا ويمتد حتى إيران، مشمولاً العالم العربي والإسلامي في تعريفها للمنطقة.

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة الخارجية الثانية التي تمارس نفوذًا استراتيجيًا في البحر الأبيض المتوسط بعد بريطانيا، بفضل تفوقها البحري. هذه القوتان قد فرضتا سيطرتهما على المنطقة من خلال السيطرة على المحاور الاستراتيجية ونشر القدرات العسكرية اللازمة. يختلف هذا النوع من السيطرة عن السياسات الاصطدامية التي اتبعتها القوى الإقليمية. لم يسبق لأي قوة أجنبية أن مارست سيطرة مادية على البحر الأبيض المتوسط كما تفعل الولايات المتحدة اليوم، والتي تُظهر حضورًا قويًا في المنطقة عبر قوتها العسكرية ونفوذها في مختلف المجالات. يُعد البحر الأبيض المتوسط مسرحًا مهمًا للتواجد الأمريكي، وتعود جذور هذا التواجد إلى الأسطول الأمريكي السادس الذي تمركز في المياه المتوسطية منذ عام 1830، وقد لعب دورًا محوريًا في تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبذلك، تنافس الولايات المتحدة القوى التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا على الهيمنة في هذه المنطقة الحيوية.

من منظور أمني، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أمنها متصلًا بشكل وثيق بالاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. هذا الربط هو ما دفعها لتطوير استراتيجيات واتخاذ تدابير معينة. سياستها الأمنية

[1] موسوعة اللغة العربية، "الفريد ثايرماهان (الجيش)Mimir موسوعة. Accessed October 5, 2021. https://mimirbook.com/ar/cc4ef9ee53e."

[2] ***المرجع نفسه.***

الجديدة في المنطقة تحت إشراف الأسطول السادس الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، حيث يقوم كل منهما بأدوار أمنية متكاملة لضمان مصالح الولايات المتحدة في المتوسط.

إذن فالموقع الجغرافي الذي ميز منطقة البحر الأبيض المتوسط شكل أحد العوامل الجيوسياسية التي أعطته أهمية بالغة كان لها بالغ الأثر في سياسات القوى الإقليمية المحيطة به وكذا القوى الكبرى التي تتوجه إليه، وتحدث فيه تأثيرات عميقة تترك أثرًا بارزًا في العلاقات الدولية،[1]ومن العوامل الجيوسياسية التي تعطي أهمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أنها تشكل معبرًا رئيسيا لطرق المواصلان البرية والجوية،[2] وممرًا للجيوش، وميدانا للتنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى ومحورًا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية.

كما أن من العوامل الجيوسياسية التي تميّز منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعطيها أهمية بالغة، هوموقعها المؤثر في علاقات القوى الكبرى فيما بينها وبين القوى الإقليمية الأخرى، فمنطقة البحر الأبيض المتوسط كانت ولا تزال مسرحا لممارسة التأثير والنفوذ في علاقات الدول فيما بينها،[3] فقد يكون التأثير والنفوذ أداة استجابة إرادية بين الدول بحكم علاقات الصداقة والتحالف فيما بينها، وقد يأخذ شكل قناعة، إذا كان ذلك يحقق مصالحها، أوتستجيب الدولة المعنية قسرًا، إذ كان لها أن التفاوت في علاقات القوة بينها وبين الطرف الآخر يسبب لها لا محالة ضررًا يصيب مصالحها، خاصة إذا تأكد لديها بأن من رجحت كفة القوة لصالحه، قد يلجأ إلى كل الخيارات المتاحة لتحقيق غاياته.

إن ما نلاحظه من خلال ما تمت الإشارة إليه أعلاه أن علاقات القوة تكتسب بعوامل خارجية مثلما تكتسب بعوامل داخلية، وإذا حدث تكامل بين عوامل القوتين الداخلية والخارجية أكسب ذلك الدولة المعنية مكانة مهمة بين القوى الكبرى والإقليمية، خاصة في علاقات الصراع والتنافس الدوليين، فعلاقات التحالف التي تنشأ بين دول، أوعلاقات الصداقة التي تربط بين أخرى، أوعلاقات التبعية التي تسود بين البعض الآخر كلها تشكل عوامل قوة تكسبها دول على حساب أخرى، مما يسمح لها أن تمارس التأثير في النظام الدولي، ولكن كل هذه العلاقات أومعظمها بإختلاف مضامينها تتم في بيئة خارجية مكانها منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يعد "ناتو" أحد أبرز الفاعلين فيه مع ما يسود أعضائه من اختلاف.[4]

---

[1]Tourret, Nathalie RuffiéPhilippe Gros–Vincent. "Stratégies de sécuritéenMéditerranée." (2018).p. 9.

[2]Germond, Basil, ***op cit***.

[3]Germond, Basil, ***op cit***.

[4]Vorral, Alice, and Louise Faimosa. "Les problématiques de l'Otan en Méditerranée orientale: préoccupations, priorités, ligne d'action." *Revue Defense Nationale* HS3 (2022): 5561.

– المطلب الثاني:/ الأهمية الاقتصادية لحوض المتوسط.

لا تقتصر منطقة البحر الأبيض المتوسط على الأهمية الجيوسياسية بل لها أهمية إقتصادية كبرى نتيجة العناصر والمقومات التي تمتلكها مما جعلها دائما وأبدًا حاضرة في التفاعلات الدولية، ومنها الموارد البترولية، والموارد المائية، والممرات الملاحية، والموارد البشرية والحضارة والتاريخ، لذلك نحاول أن تطرق لهذه العناصر التي تجعل من متوسط منطقة جذب واهتمام دولي ومركز تفاعلات الدولية بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى، لا يزال مستمرا إلى اليوم، وفي مايلي سنبيّن الأهمية الإقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المقومات التي تمتلكها وهي في مجملها ذات أبعاد إقتصادية.

الشكل 01: خريطة شبكات الغاز في البلدان المتوسطية

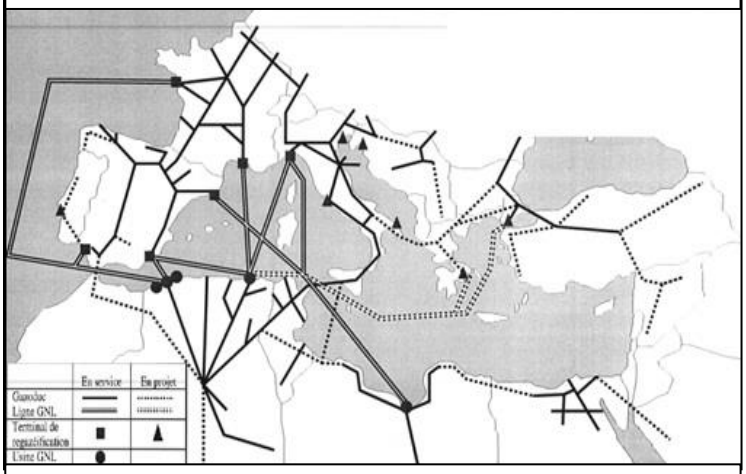

المصدر: Observatoire Méditerranéen, De L'Energie, La Méditerranée en 2020 et son Rôle dans le Réseau Energétique Européen, MF, Mai 1994, p. 1-40

1– الموارد البترولية:/ تتشكل هذه الموارد من مادتي النفط والغاز الطبيعيين، وما يصنّع ويكرر منهما والتي تسمى مشتقات النفط، بالإضافة إلى الأنشطة الإقتصادية الأخرى التي تتبع هذه المواد، وتتمثل في عمليات الإستكشاف، والإستخراج والنقل، والتصدير.

وقد شكلت هذه المواد منذ نحوقرن من الزمن عصب الصناعة ولم تتمكن لاالدول إلى غاية الوقت الراهن من إيجاد بدائل اقتصادية أخرى تستعيض بها عنها،فقديما كان يقاس تقدم اللدول بما أنتجته في ميادين الفلسفة والأدب والعلوم، لكن ومنذ القرن العشرين، أصبحت عظمة الدول وقوتها مرتكزتين على الموارد الطبيعية، التي كانت تتمثل أساسا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في الفحم والحديد والنحاس والبوكسيت، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المواد البترولية (النفط والغاز)، عند إكتشافها والإعتماد عليها، وإذا ما دققنا في موارد غالبية الدول الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من هذه المواد، لوجدنا أنها أغنى منطقة في العالم في إنتاج النفط حيث يمثل 36% من انتاج العالم، وأكبر كمية إحتياطية من هذه المادة تتركز فيها حيث تشكل ما نسبته 65% من الإحتياطي النفطي العالمي، أما مادة الغاز الطبيعي فهي تشكل 10% من الإنتاج العالمي و30% من إحتياطه.[1]

[1] Ibid.

2-الممرات الملاحية:/ تحتوي منطقة البحر الأبيض المتوسط على ممرات ملاحية هامة، فأغلب التجارة العالمية تمر عبرها لأنها تتوسط ثلاث قارات لها من الأهمية بمكان، وهي إفريقيا، وآسيا وأوربا ومن خلال البحر الأبيض المتوسط، يمكن لكل البواخر التجارية والأساطيل العسكرية أن تعبر إلى كل المحيطات، كما أن الممرات المائية التي تتحكم في هذه البحار، تقع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كمضيق هرمز، ومضيق باب المندب وقناة السويس، ومضيق البسفور والدردنيل، ومضيق جبل طارق بن زياد، بالإضافة إلى البحر العربي، والخليج العربي، والبحر الأحمر، والبحر الأسود.[1]

أدت هذه الممرات المائية إلى التحكم في جزء مهم من حركة التجارة الدولية. وهي نقطة اتصال بين خامات الشرق وصناعات الغرب، وقد سعت القوى الكبرى إلى السيطرة على هذه الممرات التي تتمع بموقع استراتيجي مهم ولا أدل على ذلك من الصراع الذي دار بين الإمبراطورية القيصرية في روسيا والسلطة العثمانية، بهدف الوصول إلى المياه الدافئة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل، وكذا الصراع الذي إحتدم بين بريطانيا وفرنسا حول السيطرة على قناة السويس والتحكم فيها منذ أن شرع في حفرها عام 1859، كما حاول هتلر السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل وقناة السويس بقطع طريق الهند والشرق عموما عن الإمبراطورية البريطانية وللإستيلاء على النفط الموجود بالدول الواقعة في منطقة حوض المتوسط.[2]

كما أن مضيق هرمز الواقع بين إيران وسلطنة عمان، ومضيق باب المندب الواقع بين اليمن وإريتيريا، الذين ضمتهما فيما مضى الدول الأوربية الإستعمارية بالقوة وجعلتهما تحت سيطرتها، ها هي أمريكا وإسرائيل، ثم بريطانيا وفرنسا من جديد، تعمل مجتمعة لضمان إستمرار تدفق النفط عبرهما إلى أوروبا والولايات الأمريكية، وتستعمل في ذلك كل الإمكانات المتاحة لديها، بما فيها القوة لتحقيق ذلك، فهي كما يقول"وسيم خليل قلعجية" نقلا عن موقع عربي 21 ***لم تترك الولايات المتحدة الأمريكية فرصة للسيطرة على النفط إلا وسارعت إليها، وحتى نفط السودان المتوقع (3 مليار برميل نفط احتياطي)، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسارع إلى التدخل في الموضوع السوداني وتضع يدها على نفط جنوب السودان وتحقق نفوذاً هناك***"،[3] لذلك نجد أن الولايات المتحدة تعمل بحرص شديد على تأمين المسالك النفطية وتجعلها أولوية في سياستها الخارجية ويحتل المتوسط بطبيعة الحال واحدا من اهم أولوياتها لتأمين هذا المورد الضروري، الذي يمثل عصب الاقتصاد العالمي.

---

[1]Herbert, Vincent. "Géographie des détroits méditerranéens." *Hommes et Terres du Nord* 2.1 (2002) ; p. 2629.

[2]أنس القصاص. "كيف تسيطر أمريكا علي الممرات الإستراتيجية في العالم؟." مصر العربية. AccessedOctober 5, 2021. https://masralarabia.net/اضاءات/تحليلات/600171كيفتسيطرأمريكاعلىالممراتالاستراتيجيةفيالعالم؟.

[3] عربي21. "التنافس الأمريكي السوفييتي وسياسة الدم مقابل النفط. https://arabi21.com/story/1205119/ September 3, 2019."

- **المطلب الثالث:/ الأهمية الأمنية.**

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط لها أهميتها في النظام الدولي، وأن كل ما يجري فيها من تفاعلات تؤثر في الدول الموجودة فيها، بل في النظام الدولي بأكمله، وذلك بسبب ما تتوفر عليه هذه المنطقة من معطيات استراتيجية سياسية وعسكرية وإقتصادية، والمقصود بالأهمية الأمنية، والتي ستعرض لها في هذا المطلب هوالأمن القومي بمختلف معانيه المتعددة، والتي تصبوا إلى تحقيقه ثم الحفاظ عليه، كل الدول الواقعة في محيط منطقة البحر الأبيض المتوسط أوتلك الفاعلة فيه سواء أكانت قوى لإقليمية أودولية.

فالأمن القومي بمفهومه الشامل يعني الأمن الإقتصادي، والجانب العسكري، فهويشمل الأمن البيئي، والأمن الطاقوي، والأمن المائي كما أسلفنا الذكر والتي يمكن أن نتطرق إليها تحت مسمى الأمن الإقتصادي، وهذا كله يدخل تحت نطاق الأمن القومي حيث توسع مفهومه كما يقول علاء عبد الحفيظ "***ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.***"،[1]فقد كان حوض البحر الأبيض المتوسط ولا يزال، المنطقة الأكثر أهمية في العلاقات الدولية منذ أمد بعيد، فقد ظل طيلة قرون مسرح صراع القوى الدولية عليه، ومحط أطماعها لأن السيطرة عليه تعين التحكم في موازين القوى الدولية، وفي صناعة القرار السياسي على الصعيد العالمي.[2]

إن دواعي صراع القوى الدولية للسيطرة على المنطقة المتوسطية تتمحور حول هدف أسمى واحد، ألا وهو ضمان أمنها الإقتصادي والذي لا تتوافق في سبيل تحقيقه عن إستعمال مل إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة، بما فيها الإمكانات العسكرية، فالمتوسط يعرف حركة دينماية متواصلة وتحديات مختلفة تفرض على الدول الفاعلة فيه استثمار كل جهودها لتأمينه[3]ولا أدلّ على ذلك مما يموج به حوض البحر الأبيض المتوسط من أساطيل حربية مشكلة من بوارج وغواصات وحاملات طائرات، خاصة الأمريكية والروسية منها والمتواجدة بشكل دائم فيه، بالإضافة إلى القواعد العسكرية التي تمت إقامتها على أراضي العديد من الدول المتوسطية، سواء تلك الواقعة على ضفتخ الشمالية أوالجنوبية.[4]

---

[1]علاء عبد الحفيظ، ***الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد***" في: دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، مارس 2020، ص ص. 133.

[2]Coustillière, JeanFrançois. "Questions de sécurité en Méditerranée." *Confluences Méditerranée* 4 (2008): 117-125.

[3]Tourret, Nathalie RuffiéPhilippe Gros-Vincent, op cit, p.28-29.

[4]Ibid, 24-25.

وقد أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط مسرحًا لاختلافات في وجهات النظر بين أوروبا والولايات المتحدة، حيث يظهر التنافس بينهما في بعض الأحيان على صعيد السياسات الأمنية. تشمل الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة ما يلي:

-إطلاق سياسة الشرق الأوسط الكبير في عام 2003.

-اللجوء إلى التدخلات المسلحة، الضغوط السياسية، والعقوبات الاقتصادية.

-الاعتماد على الأسطول السادس الأمريكي.

-تقديم المساعدات لمصر، إسرائيل، وتركيا، وهي دول رئيسية في سياسة الولايات المتحدة بشرق المتوسط ونقاط انطلاق نحو آسيا.

-تعزيز الشراكات التجارية والتعاون الأمني مع المغرب، والتعاون الأمني مع الجزائر، تونس، ليبيا، ومصر.

-إنشاء قواعد عسكرية مشتركة وتدريب الجيوش.

-تأسيس القيادة الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم).

- عقد اتفاقيات للتجارة الحرة.[1]

تدرك أوروبا، وخصوصًا دولها المطلة على البحر الأبيض المتوسط، الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة وتعتبر نفسها المسؤول الأول عنها، مما يجعلها الأكثر تأثرًا بأي تهديدات قد تطرأ. الدول الأوروبية التقليدية مثل فرنسا لديها مصالح كبيرة ومباشرة في المتوسط. النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني يُعتبر عاملًا معيقًا للتعاون الإقليمي ويُشكل تهديدًا للأمن الأوروبي، حيث أن النزاعات المستمرة تعرقل تقدم الدول الشريكة وقد تهدد أمن الاتحاد الأوروبي، وفقًا للجنة الأوروبية،[2]

وفي سياق النزاعات الإقليمية، تم طرح عدة سياسات على شكل "مبادرات خاصة" تركز على الشرق الأوسط وتعزيز العلاقات مع دول شمال إفريقيا التي تعتبر أقل تعقيدًا مقارنةً بالشرق الأوسط. خلال الذكرى الأربعين

[1]La Méditerrané face aux enjeux géopolitiques du XXI siècle, IPEMED, Avril 2009, p. 26.

[2]Commission européenne, Communication de la commission au parlement européen et au conseil. Bilan de la politique européenne de voisinage, COM (2010) 207, Bruxelles, le 12 Mai 2010, p. 4

لمؤتمر ميونيخ للأمن في عام 2004، قدم وزير الخارجية الألماني السابق، يوشكا فيشر، مبادرة جديدة عبر الأطلسي تخص الشرق الأوسط والشرق الأدنى، داعيًا إلى استراتيجية موحدة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط الموسع وتعاون متوسطي مع الناتو والاتحاد الأوروبي.[1]

تمحور الاقتراح حول تأسيس منطقة تجارة حرة تغطي المنطقة المتوسطية من المغرب إلى سوريا. وقد طرح دومينيك دو فيلبان، وزير الخارجية الفرنسي السابق، فكرة "شراكة حقيقية مع الشرق الأوسط".[2]

تعتمد هذه الاستراتيجيات، التي غالبًا ما تكون مجرد أفكار نظرية، على دمج دول مثل العراق ودول الخليج وإيران في المبادرات المقترحة، بالإضافة إلى التركيز على الأمن، مثل منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الديمقراطية والحريات. هذه الدعوات، في أفضل الأحوال، تظل سياسات استراتيجية تقوم على التنسيق والتشاور ولا تخلو من التنافسية والحسابات المعقدة. لا يمكن تفسير هذا الوضع بالتنافس الأوروبي الأمريكي فحسب، بل يعود أيضًا إلى تفاعل الدول المتوسطية مع السياسات الأطلسية والأوروبية والأمريكية. وعلى الرغم من التوترات والعلاقات الأطلسية التقليدية، تسعى هذه الدول لبناء قدرات دفاعية معتبرة بمساعدة شركاء متنوعين لمواجهة النزاعات الإقليمية والتحديات الأمنية الداخلية. يتضح ذلك من خلال العلاقات السورية الروسية في مجال الدفاع والتنسيق العسكري، وكذلك العلاقات الجزائرية الروسية في مجال الأسلحة، حيث تعتبر الجزائر من أهم الزبائن لروسيا في البحر الأبيض المتوسط، إذ اشترت أسلحة بقيمة 5.7 مليار دولار من روسيا بين عامي 2006 و2009، بينما احتلت الصين المرتبة الثانية بمبيعات تقدر بحوالي 500 مليون دولار للجزائر في نفس الفترة.[3]

تُظهر هذه الصفقات العسكرية وجود تنافس أمني بين القوى الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يثير قلق الدول الأوروبية المجاورة. على الرغم من ذلك، تُعتبر هذه الأسلحة جزءًا من الجهود الدفاعية والأمنية للدول المعنية.

تؤدي ديناميكيات توازن القوى والأهداف المتنوعة للدول الفاعلة في تأمين البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز اهتمام القوى العالمية الصاعدة والتقليدية. تسعى الصين، على سبيل المثال، لتأمين ممر سريع نحو أوروبا، بينما

[1]JeanFrançoisDaguzan, «La Méditerranée au prisme du nouveau panorama stratégique, du partenariat de Barcelone au Grand Moyen orient»>, Défense nationale, mai 2004, pp. 101113. Consulté sur le site de la fondation de recherche stratégique FRS, le 20072011: http://www.frstrategie.org/barreCompetences/approchesRegionales/Med _RDN_02_04.pdf

[2]Ibid.

[3]Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, the North African Military Balance, Force developments and Regional Challenges, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2010, p. 3.

تركز روسيا على توطيد العلاقات الثنائية مع دول المنطقة لتعزيز تجارة الأسلحة وضمان سلاسة نقل وتجارة الغاز والنفط، بما في ذلك إنشاء خطوط أنابيب. يلاحظ الخبراء أن التنافس المتصاعد بين الغرب وروسيا في المتوسط يتمحور حول الوصول إلى موارد الطاقة والأسواق العسكرية، ويتسم بطابع اقتصادي على الرغم من الأبعاد العسكرية المصاحبة.[1]

في الوقت الراهن، تولي روسيا اهتمامًا كبيرًا بأمن الملاحة في البحر الأسود وممراته المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، يؤدي بيع الأسلحة إلى دول جنوب المتوسط إلى تراكم القدرات العسكرية، مما يُعقد الكثير من النزاعات القائمة في المتوسط، تُسهم هذه النزاعات الممتدة في زيادة الإنفاق العسكري من قبل الدول المتنازعة، مما يؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي والديموغرافي لهذه الدول ذات الدخل القومي المحدود.[2] كما تظهر تجارة الأسلحة التناقضات في السياسات الأمنية العالمية، حيث تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيسي للأسلحة للمغرب ومصر، والشريك الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة المتوسطية،[3] وهذا ما يحفز التنافس القوى الأوروبية، وخاصة الإقليمية منها، على صياغة سياسات جديدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وذلك بتبني استراتيجية متكاملة تربط بين الأمن الناعم والأمن الصلب، مع تعزيز التعاون بين القطاعات المدنية والعسكرية.[4]

أدت النظريات الجديدة إلى تغيير مفهوم الأمن الإقليمي في المتوسط، حيث تم التركيز على تقليل الجانب العسكري لصالح تعزيز الأمن الاقتصادي والبيئي. ومع ذلك، يظل هذا التوجه محدودًا، فحتى مع التزام الأوروبيين بنهج أمني إقليمي غير عسكري ضمن سياساتهم الأورومتوسطية، لا يزالون يحافظون على أهمية العلاقات الأوروأطلسية في المتوسط، وكذلك على العلاقات الاقتصادية والعسكرية الثنائية، كما هو الحال في تجارة الأسلحة.

---

[1] ديريك لوتربيك وجورجي الغليريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط، نحو تنافس متجدد (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011).

[2] SETA . "خمسة أسئلة: اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي لعام 2019," 2020. https://cutt.ly/xw3h20Dq.

[3] BBC News عربي. "الولايات المتحدة تظل أكبر مصدر للأسلحة بعد انخفاض صادرات الصين وروسيا." Accessed March 28, 2024. https://www.bbc.com/arabic/business-56405159.

[4] Basil Germond and Eric Growe, Maritime security in the mediterrannen: European and transatlantic approaches, meditteranean Paper series 2010; the German Marschall Fund of the Limited StatesIstitutoAffariInternazionali IAI, Rome, 2010, p. 17.

إن التغيرات الجوهرية في تصور الأمن يساهم في تأسيس علاقات إقليمية متينة واستراتيجية في المتوسط ضرورية للدول بالمنطقة. تعظم من شكل التعاون بكافة أبعاده الأمنية والعسكرية والسياسية.

خاتمة الفصل

ومن خلال ما تقدم، نخلص إلى أن حوض البحر الأبيض المتوسط أصبح جزءًا مهما في رسم السياسة الدولية، ومسرحا استراتيجيا شاملا لكل التفاعلات الدولية، ومثلما كان في الماضي، وعبر تعاقب العصور مركزًا حيويًا، ومنطقة تفاعل مستمر، هو أيضا الان لا يزال يشكل منطقة تعج التفاعلات الاقتصادية والسياسية والأمنية، فهو من الناحية الجغرافية يشكل حلقة رابطة بين ثلاث قارات، ومن الناحية الاستراتيجية فهو قلب العالم النابض بالنشاطات والتحديات.

لقد أدركت الدول سواء تلك التي في محيطه أو الخارجة عنه، أن السيطرة عليه أو على الأقل التواجد الفاعل فيه، يشكل بعدا استراتيجيا مهما في نسج علاقاتها مع العالم، ويقوى مكانتها الدولية وأنه إذا ساد السلام فيه، فإنه يعد سلاما لكل العالم، ومع ذلك يمكن القول أن مشكلة المتوسط تكمن أيضا في أن القوى الدولية التي تسيطر على مداخله ومخارجه وفاعلة فيه لا تزال إلى الآن قوى غير متوسطية في معظمها، فهي لا تنتمي إلى الإقليم المتوسطي، وهذا ما يمكن أن يؤجج الصراعات فيه بدل السلام المنشود.

الفصل الثالث:

قراءة في مؤشرات القوة العسكرية

للفواعل الدولية في المتوسط

مقدمة الفصل

نستعرض في هذا الفصل قراءة لمؤشرات القوة العسكرية، ولعل أبزها بطبيعة الحال الولايات المتحدة التي أصبحت قطبا عالما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ من خلال ما تنفقه على ميزانها العسكري نستشف قدرتها على التواجد في مناطق مختلفة من العالم عسكريا، هذا الانتشار العالمي لقوتها جعل المتوسط منطقة اهتمام لها، ويدخل دوما ضمن أولوياتها في ساستها الخارجية والاستراتيجية، من جهة أخرى نستعرض التواجد الروسي العدو القديم الجديد للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط ونقرأ في ميزانه العسكري ما يسعى لتحقيقه بالتواجد في المتوسط من خلال إنشائه قواعد فيه، كما لا يمكن تجاوز الأوربيون وحلف شمال الأطلسي خصوصا وأن الأوربيون بالإضافة إلى قوتهم العسكرية هم في قلب منطقة المتوسط جغرافيا ولذلك فالمسألة بالنسبة لهم هي حدود إقليمية وعسكرية.

ثم نستعرض فواعل أخرى كتركيا التي أصبحت تتعاظم قوتها العسكرية يوما بعد يوم، وكذلك إسرائيل التي تسعى دوما لأن تكون متفوقة عسكريا على بقية الدول العربية في المتوسط، كما نستعرض قراءات لدول متوسطية وتسلحها وما يمثله هذا التسلح بالنسبة لأمنها وحماية نفسها من التدخلات أو الاعتداءات الخارجية أو مكافحة الإرهاب كتهديد داخلي.

المبحث الأول: /الولايات المتحدة والمتوسط.

لا يمكن اختزال الصراعات في المتوسط، في الصراع بين الشمال والجنوب، أوفي التنافس بين العالم المسيحي والإسلام، بل إنها أكبر من ذلك بكثير، فهي صراعات سياسية، أمنية، عسكرية، عقائدية واقتصادية،[1] وهي لا تخص الإطار المتوسطي وحده، أي الدول التي تقع ضمن المساحة البحرية الخاصة جدًّا التي يشكلها البحر الأبيض المتوسط، إنما ممتدة لفواعل أخرى خارج محيطه على اعتباره ممرا مهما للتجارة العالمية وتلتقي مصالح أغلب الدول إن لم نقل الكل على ضفافه وفي محيطه، لذلك قبل الحديث عن التواجد العسكري في المتوسط يجب الإشارة أولا إلى أهميته بالنسبة للفواعل الدولية والإقليمية التي تشط في نطاقه وتؤثر على ميزان القوة فيه.

المطب الأول: /أهمية المتوسط للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف تواجدها في المتوسط قصد الانتشار الإقليمي وتطويق أي مد للاتحاد السوفياتي نحو القارة الأوروبية وتعزيزا للحلف الأطلسي التي تعتبر قائدته الأساسية في المتوسط، حيث كانت تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك القارة الأوروبية على رأس أولوياتها الأمنية؛[2] لقد شكل المتوسط لها منطقة حيوية من حيث أنه يضمن الانتقال السهل إلى مناطق نفوذها للجهات الأخرى خصوصا في الشرق الأوسط، وفي هذا الاطار يقول (زيد المرهون) "***يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، وبالبحر الأسود وبحر أزوف عن طريق مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور، وبالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس. وتصنف جميع هذه المضايق باعتبارها شرايين حيوية للملاحة الدولية، وموضع اهتمام تقليدي للإستراتيجية البحرية للولايات المتحدة.***".[3]

هذا الشريان الحيوي جعل الولايات المتحدة تأخذ كامل احتياطاتها في توفير وتوسيع في نفس الوقت تواجدها الدائم في المتوسط لقد بنت مقاربتها الأمنية على ضرورة استقرار المتوسط حتى لا يكون معيقا لتجارتها الدولية ولضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية، لقد قامت الاستراتيجية الأمريكية منذ الثمانينات على العمل للسيطرة على كافة المضائق والطرق البحرية في العالم وليس المتوسط حتى تتمكن من شل أي تحرك ضدها في زمن الحرب،[4] لكن كان من أهم أولوياتها المتوسط للاعتبارات السابقة.

---

[1] عمار بهاء الدين، ***مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط*** (بيروت: دار السنهوري، 2016)، ص. 45.

[2] المرهون عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط." .2020 ,1 July Accessed /https://www.aljazeera.net/opinions/2012/9/9

[3] ***المرجع نفسه.***

[4] ***المرجع نفسه.***

اعتبرت الولايات المتحدة سواحل الشمال الافريقي امتدادا للسواحل الأوروبية وأن سيطرة أي قوة معادية على هذه المناطق من شأنه أن يوقف امتداد النفط إليها حيث يعتبر الأخير سلعتها الاستراتيجية الأهم، وأن خروج منطقة المتوسط عن السيطرة سيضعف الموقف الأمريكي في التفاوض كما نظر لها الأمريكيين أيضا من زاوية اقتصادية حيث تعتبر منطقة المتوسط سوقا هاما بتعداد حوالي 150 مليون إنسان يعيشون على ضفافه وخزانا هائلا من البترول والغاز.[1] هذا الموقع المميز وما يحمله من إمكانيات بشرية ومادية جعل المتوسط في مركز أوليات الولايات المتحدة فضلا عن تأثيره الحضاري والتاريخي في مسار الإنسانية جمعاء.

لقد تميزت سياسة الولايات المتحدة في المتوسط بثلاث محطات، الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث تم التركيز فيها على أمن القارة الأوروبية والذي اعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن الأمريكي خصوصا وقت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي والثانية بعد انتهاء الحرب الباردة والتركيز على الشرق الأوسط خصوصا بعد غزو العراق الكويت ومن ثم حصار العراق وعزوه سنة 2003 إضافة إلى الحرب على أفغانستان التي شنتها أمريكا بعد أحداث 2001، والثالثة بعد خروجها من العراق وتم التركيز أكثر على آسيا وهو ما عرف بـ"حقبة آسيا"،[2] لكن كان الأمريكيين دوما لهم مخططاتهم الخاصة في المتوسط إضافة الى المخططات المشتركة مع الأوروبيون في اطار حلف الناتو.

كما ارتكزت العقيدة الأمنية في المتوسط للأمريكيين بالأساس على تأمين قناة السويس وكذلك حماية أمن إسرائيل والحرص على اتفاقية "كامب ديفيد"، لكن بعد الانتفاضات العربية أو ما سمي بـ"الربيع العربي" وفشلها في التحول الديمقراطي السلمي ماعدا تونس خصوصا بعد سنة 2014 أدى هذا إلى إعادة نظر صانع السياسة الأمريكي إلى المتوسط، معتبرا إياه قد يكون مصدر قلق أمني خصوصا بعد تنامي "تنظيم الدولة" المعروف بـ"داعش"، فقد رأت الإدارة الأمريكية أنه مهدد لخططها في دمقرطة بلدان جنوب المتوسط التي تعدها الولايات المتحدة ضرورية لمكافحة الراديكالية المتواجدة في بلدان المغرب العربي بالخصوص.[3]

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة ركزت في تعاونها بمنطقة المتوسط بشكل كبير على مسألة مكافحة الإرهاب ووسعت نشاطاتها بما يخدم هذا الاتجاه، فقد نشرت قوات في سوريا من أجل التصدي لتنظيم الدولة ومنع تهديده للأمن الأوروبي وكذلك الأمريكي كما أنها استغلت هذا الظرف لتكون على مقربة مباشرة لتقزيم التواجد الإيراني في سوريا وتحجيمه، وفي هذ المجال يقول "جيمس كارافانو نائب رئيس معهد كاثرين آند

---

[1] برد رتيبة،"السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط" في: ." Accessed July 1, 2020. https://revues.univouargla.dz/index.php/numero152016dafatir/3307dd15.

[2] المرهون عبد الجليل زيد، ***مرجع سابق***.

[3] كريستوفر تشيفسوبينجمان فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في: "Accessed July 7, 2020. https://www.rand.org/ar/publications/politicssecurity.html.

شلبي كولوم ديفيس للأمن الوطني والسياسة الخارجية" حول ما يتوجب على السياسة الأمريكية في سوريا "***ينبغي أن تركّز السياسة العسكرية الأميركية في سورية على مكافحة الإرهاب أولا. كما أن القوات الأميركية يجب ألا تبقى في سورية مدة أطول مما تقتضيه الضرورة لبلوغ أهدافها الاستراتيجية هناك، وينبغي أن تعطي الأولوية للعمل مع الحلفاء في المنطقة. ولمنع إيران من ملء الفراغ الذي خلفته الدولة الإسلامية، يتوجّب على الولايات المتحدة ألا تسحب حضورها العسكري المحدود من شرق سورية إلا بعد استكمال تدريب الحلفاء والشركاء المحليين وتجهيزهم وتشكيلهم للحيلولة دون انبعاث الدولة الإسلامية مجددا. كما أن على الولايات المتحدة أن تواصل العمل مع الحلفاء لا في ميدان مكافحة الإرهاب وحسب، بل كذلك لتخفيف الامتدادات والتبعات التي خلفتها الحرب الأهلية السورية***."،[1] فالسياسة الأمريكية لم لا تشمل تأمين المياه المتوسطية والمضائق وإنما التواجد أيضا في البلدان المتوسطية التي ترى أنها يمكن أن تشكل لها تهديدا في المستقبل أو تلك التي تبني تحالفات مع ما تعدهم أعداء ومهددين لمصالحها في المنطقة كإيران وروسيا.

بشكل عام يجب أن ينظر إلى المتوسط من خلال الرؤية الأمريكية على أنه جزء من كل، أي أنه جزء من سياسة أمريكية عالمية وليست مخصصة فقط للبحر الأبيض المتوسط، لقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربتها للنظام الدولي ككل على أربع مقاربات رئيسية:

- **المقاربة الأولى، التحالف ضد التعديلية:** ويقصد بالتعديلية المعترضون على سياسة الولايات المتحدة في قيادة العالم، لذلك تقوم ببناء تحالفات ضدهم حتى تحافظ على مصالحها ومصالح حلفائها في العالم، لكن هذا الاتجاه يجعل دوما المصالح الأمريكية في المقدمة، ويرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة يمكن أن تبقى القوة العظمى العالمية وذلك بزيادة ميزانيتها العسكرية لتضمن لها التفوق الدائم
- **المقاربة الثانية، النظام الديمقراطي:** يرى مؤيدو هذه الرؤية أن النظام الديمقراطي العالمي سيسعى لجعل الولايات المتحدة قائدته وصانعته في نفس الوقت، فهم يرون أن الفوق الليبرالي للدول الديمقراطية لا يجعل من أمريكا متفوقة على باقي الدول وحسب بل كل الدول الديمقراطية ستكون رائدة في هذا النظام العالمي.
- **المقاربة الثالثة، وفاق القوى العظمى:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن أن تكون هناك قيادة مشتركة بين القوى العالمية للنظام الدولي، كما يشرون إلى أن المنافسة بين هذه القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية محدودة للبعد الجغرافي وكذلك لوجود الرادع النووي وكذلك وجود روابط اقتصادية بين هذه الدول.

[1] جيمس كارافانو، في مقابلة أجراها معه مركز كارنيجي، متوفر على الرابط: Carnegie Middle East Center. Accessed July 7, 2020. https://carnegiemec.org/2019/01/21/arpub78168.

- **المقاربة الرابعة، النظام الدستوري العالمي:** ويرى رواد هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة تتنازل عن بعض هيمنتها مما يسمح بإنشاء نظام دستوري عالمي يطبق بشكل متساو على جميع الدول، ضمن رؤية تشاركية ملزمة للجميع القوى وأن يحل مكان الصراع التعاون المؤسسي بين جميع دول وتعتبر هذه الرؤية متفائلة.[1]

المطلب الثاني: /الميزان العسكري الأمريكي.

إن إستراتيجية وزارة الدفاع الأمريكية تتمثل في بناء تحالفات وشركات خارج حدودها الإقليمية، بحيث تتمكن من ردع أي تهديدات لمناطق نفوذها،ففي تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن الولايات المتحدة تواصل في زيادة إنفاقها العسكري، فعلى العالم الثالث تواليا هي في زيادة تصاعدية بحيث 2020 بنسبة 4.4 في المئة، ليصل إلى نحو 778 مليار دولار أمريكي، بعدما كانت على مدار سبع أعوام في انخفاض، وقد جاء في التقرير ***"ان الولايات المتحدة، أكبر جهة إنفاق عسكري في العالم، تمثل 39 في المائة من إجمالي النفقات العسكرية في العالم في 2020***"،[2] وفي 2020 فإن الاستراتيجية الأمريكية، أيضا تقوم على زيادة الانفاق العسكري بنسبة 20%.[3]

وفي تقرير أعدته الباحثة "الكسندرا ماركشتاينر" افي برنامج نفقات الأسلحة والنفقات العسكرية بمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، قولها أنه"***يمكن إرجاع الزيادات الحديثة في النفقات العسكرية الأمريكية بشكل أساسي إلى الاستثمار الكبير في البحث والتطوير ومشاريع عديدة طويلة الأمد، من بينها تحديث الترسانة النووية الأمريكية وشراء أسلحة على نطاق واسع***".[4]

وقد جاء في تقريرها أن النفقات في العسكرية في العالم ارتفعت إلى ما يقدر بـ: 1981 مليار في سنة 2020، أي بزيادة بنسبة 2.6 % مقارنة بعام 2019، والمفارقة أن هذه الزيادة كانت بعدما انخفض النتاج المحلي الإجمالي في العالم، حيث زاد الانفاق العسكري، حسب التقرير دوما، 2.2%سنة 2020، عن سنة 2019، والتي قدر فيها الانفاق بـ2.4% وتعتبر هذه الزيادة هي الأكبر منذ الأزمة العالمية سنة 2008 التي مست الاقتصادات الكبرى في العالم..[5]

---

[1] مايكل جاي مازار وآخرون، ***خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي***(مؤسسة رند RAND، 2016)، ص. 5969.

[2] "World Military Spending Rises to Almost $2 Trillion in 2020 | SIPRI." Accessed October 6, 2021. https://sipri.org/media/pressrelease/2021/worldmilitaryspendingrisesalmost2trillion2020.

[3] مايكل جاي مازار وآخرون، خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي، ***مرجع سابق***. ص. 109.

[4] "دراسة: الولايات المتحدة تحافظ على الإنفاق العسكري المرتفع على الرغم من جائحة كورونا .Accessed October 6, 2021 ." https://arabic.cgtn.com/n/BfJEABAAGcA/FbaJAA/index.html.

[5] World Military Spending Rises to Almost $2 Trillion in 2020, op. cit.

ولدى الولايات المتحدة أمريكية ميزانية ضخمة تخصصها للقوات البحرية، وتقدر بـ 32.3 بليون دولار،[1] وهي موزعة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول02: الانفاق العسكري الأمريكي على القوات البحرية/ وحدة: بليون دولار	
غواصة صواريخ باليستية نووية من طراز كولومبيا	4.4 بليوندولار
حاملة الطائرات يو إس إس جيرالد فورد "FORD CVN-78"	3 بليوندولار
غواصة فيرجينيا كلاس بقيمتها	4.7 بليون دولار.
مدمرتان من طراز "DDG-51 Arleigh Burke"	3.5 بليون دولار
. فرقاطة واحدة ((FFG (X)	1.1 بليون دولار.
سفينة منصة هبوط (LPD)	1.2 بليون دولار.
زيت تجديد الأسطول (T-AO)	95 مليون دولار.
سفن سطحية غير المأهولة (USV) (كبيرة وعددها 2)	464 مليون دولار.
سفينتين سحب وإنقاذ (T-ATS)	168 مليون دولا
المصدر: من إعداد الباحث*	

[1] أحمد حسن عبد الكريم،. "ميزانية الجيش الأمريكي 2022 «أضخم ميزانية في التاريخ للبحث والتطوير ".«*بيانالیزس* .(blog) *Bayanalysis* Accessed October 6, 2021. https://www.bayanalysis.com/2021/06/USmilitarybudget2022researchdevelopment.html.

*المعطيات استنادا على المرجع أعلاه.

وحسب تقرير الذي يعده معهد أبحاث ستوكهولم العالمي للسلام، فقد ارتفعت مشتريات السلاح في الشرق الأوسط، بالمقارنة مع القيمة التي كانت تخصص لنفقات السلاح فترة 2006–2010، نجدها قد قفزت إلى 61% في فترة 2011 – 2015،[1]فمنطقة الشرق الأوسط وما تمثله من منطقة ساخنة بالأحداث كانت دوما سوقا مفتوح للسلاح، خصوصا الأمريكي نظرا للتحالفات التي تقيمها الدول الخليجة معها، والمخاطر التي تهددها، إذ الملاحظ أن هذه الفترة كانت أحداث ما سمي بـ"الربيع العربي" على أشدها في المنطقة، ولعله من الطبيعي أن تسعى الدول إلى السلاح كضرورة لتحقيق أمنها.

وبالبحث عن المستفيد من هذا التسلح نجد أن الولايات المتحدة قد تحصلت على مجمل 33% من صادرات الأسلحة عبر العالم، فخلال الفترة ما بين 2011 و2015 ارتفعت صادرتها إلى 27% متصدرة سلم الترتيب العالمي للدول المصدرة للأسلحة، حيث صدرت إلى 94 دولة إذا كانت حصة الدولة الخليجة وحدها 32%.[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على السلاح بشكل مهول، فهي تعمل على التفوق بحرا وجوا وحتى الفضاء، وبهذا الإصرار على التسلح أصبحت تتفوق بحريا على جميع دول العالم، إذ تملك طائرات عسكرية هي ضعف ما يملكه العالم من طائرات، وهي قادرة على نقلها عبر حاملات طائراتها إلى الأماكن التي تريد خصوصا تلك التي تشهد نزاعات هي متدخلة فيها بشكل مباشر أو حتى غير مباشر، كما أن تفوقها في السلاح البحري لا يعني أنها لا تتفوق في الأسلحة الأخرى، بل تعمل على البقاء في مقدمة التكنلوجية العسكرية في جميع الأسلحة الأخرى.[3]

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لأن تكون في مقدمة الدول التي تمتلك الأسلحة النوعية والفعالة، فإن ذلك ينعكس على ميزانيتها خصوصا في ديونها التي ترتفع بشكل مضطرد، ما يلزمها طوعا أو كرها على التفكير بجدية في خفض ميزانها العسكري، حتى تحافظ على مستويات من الاستقرار في ميزانها، وهذا قد يؤثر سلبا على الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة خارج حدودها.[4]

---

[1] سي آن آن عربية، "تقرير عالمي عن تجارة الأسلحة: السعودية ثاني أكبر مستورد بالعالم وسط ارتفاع الواردات في الشرق الأوسط.. وأمريكا المُصدّر الأول وصادرات روسيا انخفضت ." CNN Arabic, February 22, 2016. https://arabic.cnn.com/world/2016/02/22/sipiriinternationalarmsimportsexportsreport.

[2] محمد أبو سعدة، "***سباق التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد؟***" في: دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، أفريل 2018، ص ص.117.

[3] محمد إبراهيم السقا، الإنفاق العسكري والدَّين العام الأمريكي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية https://www.aleqt.com/

[4] ***المرجع نفسه.***

إن أي تحول في الانفاق العسكري الأمريكي سيكون مدفوعا بالكلفة التي تتحملها الخزانة الأمريكية جراء هذا الانفاق المتنامي على التطوير المستمر لمنظومات الأسلحة بمختلف أنواعها، وكذلك ما يلزم من صيانتها والحفاظ عليها، وهي أيضا عمليات مكلفة وتحتاج إلى دعم مالي كبير، أما ما يزيد من عبئ الانفاق هو أيضا تلك النفقات المدنية التي يجب على وزارة الدفاع الأمريكية تحملها، كالتأمينات العسكرية، والرواتب، والرعاية الصحية وغيرها مما لا يدخل في الصناعة العسكرية ولكنها فروع مرتبطة بها بشكل مباشر، كل هذه الأمور قد تجعل الولايات المتحدة تستدير قصرا في سياستها التسلحية، وهو ما يهدد بقائها في ريادة العالم من ناحية الفوة العسكرية وتفوقها التقني على جميع دول العالم،[1] هذا من جهة من جهة أخرى فإن الحروب التي لا تكاد تتوقف في أماكن متعددة من العالم وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الفاعل فيها، هي أيضا تضغط على ميزانيتها وتراكم الديون وتسبب في عجز السداد وهو ما يخلق أزمة ليس للولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما لجميع دول العالم لارتباط الاقتصادات العالمية بعضها ببعض.

جدول*03*: الإنفاق العسكري بمليارات الدولارات منذ عام 2003

السنة	إجمالي الإنفاق	الميزانية الأساسية لوزارة الدفاع:
2003	437.4 دولار	364.9 دولار
2004	467.6 دولار	376.5 دولارًا
2005	478.9 دولار	400.1 دولار
2006	644.3 دولارًا	410.6 دولار
2007	721.5 دولارًا	431.5 دولار
2008	792.9 دولار	479.0 دولارًا
2009	815.7 دولار	513.2 دولار
2010	851.6 دولار	527.2 دولار
2011	855.2 دولار	528.3 دولار

[1] ***المرجع نفسه.***

2012	دولار 816.3	دولار 530.4
2013	دولار 746.4	دولار 495.5
2014	دولارًا 753.6	دولار 496.3
2015	دولارًا 736.4	دولار 496.1
2016	دولارًا 767.6	دولار 521.7
2017	دولار 818.9	دولار 523.2
2018	دولار 890.8	دولارًا 574.5
2019	دولار 904.3	دولار 616.2
2020	دولار 935.8	دولار 633.3
2021	933.8	دولار 636.4

المصدر: The Balance. "WhyMilitarySpending Is More Than You Think It Is." AccessedOctober 6, 2021. https://www.thebalance.com/u-s-military-budget-components-challenges-growth-3306320.

المطلب الثالث: /التواجد العسكري الأمريكي في حوض المتوسط.

للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تبنت استراتيجية تضمن مصالحها الحيوية، بل هي لم تتوان في الدفاع عنها بكل الطرق إن استلزم الأمر، وهي تعلم أن الأوروبيون لا يستعطون وحدهم تحقيق الأمن في المتوسط، لذلك، ترى أن عليها كقوة عالمية أن تتحمل مسؤوليات الدفاع عن استقرار المتوسط، بما يضمن للمنطقة الأمن الاستقرار ويحقق مصالحها ومصالح حلفائها؛ إن الدور الأكبر للولايات المتحدة الذي تلعبه في المتوسط هو إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة لما يملكه من اعتبارات استراتيجية والاقتصادية والسياسية، فهو منطقة استراتيجية للولايات المتحدة، ولا يتجاهل التفكير الاستراتيجي الأمريكي هذه الأهمية الجيوستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنه مراقب وفي بعض الأحيان وفاعل في التحولات الإقليمية التي تحدث داخله نتيجة للتحولات الجوهرية في النظام الدولي، والواقع أنه لغرض حماية مصالحها

الحيوية، تبنت أمريكا في المنطقة استراتيجية أمنية جديدة، يسعى كل من الأسطول السادس الأمريكي وحلف الناتو لتطبيقها بشكل جيد. [1]

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن سواحل الشمال الإفريقي هي امتداد لسواحل أوروبا، لهذا يسعى الأمريكيون أن يكون هذا المجال تحت رقابتهم وضمن استراتيجيات نفوذهم، ولا يكون لأي جهة معادية لهم اليد الطولى في هذه المنطقة لأنها قد تضر بمصالحها وتعرقل تحركاتها، فخطوط النفط والممر السلسل للأمريكين نحو الشرق الأوسط لما لهم مصالح هناك كلها قد تصبح عرضة للخطر في حال فقدوا مكانتهم الاستراتيجية في حوض المتوسط..[2]

على الرغم من انتهاء التهديد الشيوعي في المنطقة، تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بالأسطول السادس في حالة تأهب في مياه البحر الأبيض المتوسط للرصد الوقائي للقوات المعادية وضرب الأسباب الجذرية للتهديدات

الشكل02: القواعد العسكرية في أوروبا.

المصدر: " .RT Arabic، إنفوجرافيك: القواعد العسكرية الأمريكية 'المعلنة' في أوروبا ,Accessed September 29 ." 021. https://cutt.us/mAHRT

[1] Coustillière, JeanFrançois. "Les EtatsUnis: une puissance méditerranéenne." *Confluences Mediterranee* 3 (2010): 2537.

[2] Ibid.

"الإرهابية" "لمصالحها فيما تسميه بالدول المارقة وفقًا لرؤيتها، أو تلك الدول التي تسعى جاهدة لتطوير أسلحة الدمار الشامل، مما يعني توسيع الانتشار العسكري وإيجاد مراكز تحكم أمريكية جديدة، بهدف تأمين خطوط الاتصال البحرية واحتياجاتها من الطاقة، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على عقيدة أن القوة العسكرية هي الأداة المهمة التي تسمح لواشنطن بالحفاظ على مكانتها الدولية وبالتالي مصالحها الاقتصادية.[1]

من أجل إظهار أهمية البعد العسكري في توجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، عملت على نشر أساطيل بحرية في جميع محيطات العالم من أجل التواجد في المسرح وتحقيق التفوق البحري والجوي، لأن الأسطول السادس اعتبر الدرع الحامي لمصالحها أمريكا في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي مواجهة الوضع الدولي الجديد احتاجت الولايات المتحدة إلى تبني في المنطقة سياسة أمنية التي تجسد الوجود الدائم للبحرية الأمريكية في المتوسط كأساس للاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة.[2]

يضم الأسطول وحدات بحرية تشرف على عمليات التأمين والاستطلاع وطائرات عمودية وطائرات نقل ثقيلة ومتوسطة وطائرات بدون طيار، وهي تقوم بشكل أساسي بعمليات نيابة عن البلدان القريبة من المناطق التي من المرجح أن تندلع فيها الحروب والصراعات، وعن طريق هذه القوة وتواجدها الدائم تتحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة مضيق جبل طارق وقناة السويس، كما أنها تخلق نوعًا من الضغط السياسي على دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، لأن الأسطول وما يملكه من ترسانة وقوة عسكرية هو الأداة الضاربة للولايات المتحدة في المتوسط، وجعله في تلك المنطقة يشكل نوعا من التهديد غير المعلن لكل من يناوء السياسة الأمريكية في المنطقة.

ويتكون الأسطول البحري الأمريكي مما يلي:

- حاملات طائرات: وعددها 11، ولعل أهم قطعة فيه هي حاملة الطائرات هي نوع من السفن الحربية المصممة لتكون قاعدة جوية بحرية في المحيط، ويمكن للطائرات الإقلاع والهبوط من على المدرج الذي على ظهرها، وتتيح هذه الأنواع من السفن لكل دولة أن يكون لها قاعدة عسكرية متنقلة مأهولة من الطائرات والمروحيات وسفن الإنزال والمدرعات والجنود يشكلون فهو بمثابة جيش مصغر متنقل وعملي يكون دائمًا تحت الطلب وجاهزًا للمشاركة في أي حرب والقيام بعمليات عسكرية في مناطق

[1] Ibid.

[2] المرهون عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط .Accessed October 6, 2021 ." https://www.aljazeera.net/opinions/2012/9/9/الولاياتالمتحدةتعززقدراتهافي.

تبعد آلاف الكيلومترات عن الولايات المتحدة.، ويتم استبدال سفن السادس الأسطول كل ستة أشهر، كما تغيير حسب التطورات في أي منطقة.[1]

وأيضا:

- 2384 من السفن الحربية، 30 فرطاقة، 59 مدمرة 75 غواصة. أسطول طيران يتكون من 180 منها مقاتلات 14كاسحة ألغام و3 مروحيات وطائرات الحرب الإلكترونية، ويخدم على متنه 21000 جندي من البحرية، ويمكن أن يتحرك إلى أي منطقة في المتوسط والقيام بعمليات عسكرية خلال مدة زمنية لا تتعدى 24 ساعة،[2] وهو تماما فعله الأمريكيون حينما تدخلوا في ليبيا بعد قرار الأمم المتحدة مباشرة.

من جهة أخرى فإن الأمريكيون يشعرون بقلق متزايد من تنامي القوة الصينية والروسية في منطقة المتوسط، حيث عبر عن ذلك الأدمرال "جيمس فوجو" في خطاب الاجتماع السنوي الـ 147 لمعهد البحرية الأمريكية قائلا: ***"تنشر روسيا أيضًا صواريخ أرض – جو طويلة المدى من طراز S-400 في قواعد القطب الشمالي .نرى سفنًا سطحية تابعة للبحرية الروسية وغواصات هجينة جديدة من طراز كيلو تعمل في كثير من الأحيان وعلى نطاق أوسع، لا سيما في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط .بينما يمكننا تتبعهم عن كثب، إلا أنهم قادرون للغاية، لقد أوضح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه على استعداد لاغتنام أي وجميع الفرص لإعادة تأسيس الهيمنة الإقليمية .ويمتد ذلك إلى الشراكة مع الصين – عندما يخدم ذلك مصالح البلدين"***، وعليه حسبه "فوجو" أن الحرص الدائم واليقظة يجب أن لا يغيبا عن دور أو نشاط هاتين الدولتين حتى يحجمان نفوذهما في المنطقة المتوسطية.[3]

أما بالنسبة لتوزيع القواعد في المتوسط فنجدها في إيطاليا حيث يوجد مقر قيادته بمدينة نابولي الإيطالية، وأيضا قاعدة في نابولي الرئيسة عدد من القواعد موزعة على مناطق عديدة بدول الحوض المتوسطي ومن أبرزها ليفورنو سبيو سودا باليونان، وسالو نيك بقبرص وروتا بإسبانيا وحيفا بفلسطين.[4]

---

[1] موسوعة المقاتل، "Al Moqatel" .الفصل السادس: حاملات الطائرات AIRCRAFT CARRIERS." Accessed October 6, 2021. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslihaEncy/ch6/sec0601.doc_cvt.htm.

[2] الجزيرة.نت، "الأسطول الأميركي السادس Accessed October 6, 2021. ." https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2011/3/1/الأسطولالأميركيالسادس.

[3] U.S. Naval Forces EuropeAfrica / U.S. 6th Fleet. "Admiral James Foggo, U.S. Navy, speaks at the U.S. Naval Institute." Accessed October 6, 2021. https://www.c6f.navy.mil/Media/transcripts/Article/2172282/admiraljamesfoggousnavyspeaksattheusnavalinstitutes147thannualmeet/.

[4] الجزيرة.نت، الأسطول الأميركي السادس، ***مرجع سابق***.

المبحث الثاني: /روسيا والمتوسط.

يركز هذا المبحث على الدور الروسي المتنامي في المتوسط، وأيضا على الإمكانيات التي تحوزها روسيا من الناحية العسكرية باعتبارها وريثة الاتحاد السوفياتي.

المطلب الأول: /أهمية المتوسط لروسيا.

منذ الاتحاد السوفياتي لم يغب المتوسط عن الاهتمام في السياسة الخارجية الروسية ففي السبعينيات القرن الماضي كان للاتحاد السوفياتي قاعدة في مصر يستغلها في مراقبة السفن الحربية الأمريكية لكن لما توترت العلاقة بين السوفيات والرئيس السادات تم الجلاء عنها سنة 1972،أما في سوريا أمضى الاتحاد السوفياتي اتفاقية سنة 1971 مع النظام السوري لإنشاء مركز للخدمات اللوجيستية للأسطول الروسي بدأ العمل فيه بالفعل سنة 1977 حيث كان هو المركز الوحيد للاتحاد السوفياتي الذي يعمل على الشاطئ المتوسطي[1] في قاعدة طرطوس.

غير أن الروس في 26 أوت 2015 أمضوا اتفاقية مع السوريون حول نشر قوات روسية بشكل دائم في سوريا،[2] وكان الروس في سنة 2006 أمضوا اتفاقية مع النظام السوري لتطوير القاعدة العسكرية في طرطوس بشكل يجعلها تستقبل السفن الحربية وزنها إلى 4 ألاف طن وكذلك عملوا إلى توسيعها إلى الحد الذي ستصبح فيه قادرة على استقبال السفن التي تحمل رؤوس نووية وهو ما شرعت فيه منذ 2017، لكن الروس عملوا أيضا على توسيع تواجدهم خارج قاعدة طرطوس فبنوا قاعدة أخرى في اللاذقية التي تبعد عنها حوالي 90 كلم، وكان هدفهم هو تخطى العقبات اللوجستية التي واجهتهم في قاعدة طرطوس.[3]

تسعى روسيا أن تكون فاعلا مؤثرا في المتوسط بحيث تعمل على أن تكون المورد للنفط في المنطقة وكذلك العمل على لعب دور مهم في المتوسط بجانب القوى العظمى ولما يمثله من مكان حيوي في الاستراتيجية الروسية وفي هذا الاطار يقول " أوزدميرجاغتاي " عن العلاقات الروسية في المتوسط " ***إن العلاقات التي تربط روسيا بالقوى الإقليمية والعالمية تحمل أهمية بالنسبة لشرق البحر الأبيض المتوسط، ففي إستراتيجيات الكرملين هناك مكانة مهمّة لعلاقاتها بأمريكا وأوربا على الصعيد العالمي، وبتركيا وإيران وإسرائيل ومصر على الصعيد الإقليمي، وقد زادت روسيا من نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط، مستفيدةً من تقلص النفوذ الأمريكي والأوربي في هذه المنطقة. أما على الصعيد الإقليمي فإن تكوين موقع مشترك، ولاسيما مع تركيا وإيران يتبوَّأ عندها مكانة مهمّة، لكنها لم تقطع شوطًا في علاقاتها مع بقية القوى الإقليمية بما***

---

[1] "القواعد السوفيتية تعود بقوة إلى الشرق الأوسط." https://cutt.us/ujRtH .Accessed July 22, 2020./

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] أوزدمير,جاغتاي. "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط." رؤية تركية, June 1, 2018. /https://rouyaturkiyyah.com/researcharticlesandcommentaries

فيها مصر وإسرائيل."،[1] فالروس يسعون إلى تعزيز مصالحهم وفقا لتحالفاتهم مع أنظمة المنطقة وقد استغلوا فرصة الحرب السورية وتوتر العلاقات السورية مع الأوروبيون والأمريكان ليجدوا موطئا دائما لهم في شرق المتوسط.

وفي الواقع هناك عدة اهداف تحاول روسيا أن تحققها بتواجدها في المتوسط فهي من جهة لا تريد أن تخسر زبائنها وصفقات السلاح التي تعتبر الجزائر وسوريا من أهم المستوردين لها، ومن جهة أخرى هي تريد تشكيل ضغط على الناتو فالروس يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية والناتو استغلوا الضعف الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستطاعوا أن يتواجدوا في وسط آسيا الأمر الذي يرونه مهددا لأمنهم القومي ويضاعف الضغط عليهم.[2]

وقد زاد الربيع العربي من مخاوف الروس في أن تنتقل العدوى إلى دول الآسيوية والتي ستتأثر بها حتما موسكو لذلك سعوا أن يقفوا موقفا متصلبا في القضية السورية ويفرضوا منطقهم على الدول الغربية في تغيير النظام السوري، كما أن الروس شعروا أن الربيع العربي جاء مهددا لمصالحهم النفطية فهم قد خسروا الشراكات النفطية مع الدولة الليبية، لذلك هم يسعون إلى تدعيم الزعماء الذين يتقاطعون معهم المصالح وأن لا يخسروا نظام ساسي في المنطقة لصالح الغرب.[3]

إن ما تدركه روسيا أنها لا تستطيع أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في كل مكان في العالم، لكنها تستطيع أن تقف ندا لها في المتوسط، لذلك حرصت أن تكون لقواتها الفاعلية اللازمة في المتوسط وذلك بإعادة إنشاء "أسطول البحر المتوسط" سنة 2013 الذي بنته على أنقاض الأسطول السوفياتي الخامس الذي تم حله في 1992.[4] وتقول قناة روسيا اليوم عن السبب الذي يجعل الروس يركزون على التواجد العسكري في المتوسط "***وتعلل روسيا زيادة حضورها العسكري هنا بضرورة تنفيذ مهمات دفاعية. ومع ذلك فإن انتشار الأسطول الروسي إشارة سياسية واضحة ودليل لا جدال فيه على اهتمام موسكو البالغ بتطورات الموقف في الشرق الأوسط***".[5]

وحتى توسع حضورها أكثر في المتوسط عملت روسيا على دعم اللواء "خليفة حفتر" في ليبيا وامداده بخبراء عسكريين وكذلك معدات حربية ضد حكومة الوفاق، ومع أن تدخلهم في ليبيا محدود إلا أن الروس قد يستثمرونه في أي تفاوض مع الولايات المتحدة، فهم يحاولون أن يكونوا مركز متقدما في المتوسط لما يحتل في من مكانة في السياسة الخارجية الروسية ويلخص الدكتور خاطر أبو دياب أستاذ العلوم السياسية في المركز الدولي للجيوبولتيك

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] كاظم هاشم نعمة، ***روسيا والشرق الأوسط*** (الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2016)، ص. 45.

[3] المرجع نفسه، ص. 46.

[4] العربية, مصر. "روسيا في البحر المتوسط.. لماذا يصر بوتين على التواجد هناك؟ (تحليل)." مصر العربية. Accessed July 22, 2020. https://masralarabia.net/

[5] الأسطول الروسي في البحر الابيض المتوسط. Accessed July 22, 2020. https://cutt.us/VHxm8/ .

في باريس هذا الاهتمام الروسي بالمتوسط بقوله " ***بالرغم من أن أراضي روسيا الشاسعة لا تنتمي من قريب أو بعيد إلى الفضاء المتوسطي، إلا ان المتوسط كان مدار اهتمام موسكو منذ القياصرة بسبب طموح الوصول إلى المياه الدافئة لصلته بالمجال الحيوي الروسي جغرافياً (جزء من الجوار الأجنبي) وتاريخياً ودينياً، لكن لهذا الشريان أهمية استثنائية اليوم للتجارة الدولية ونقل الطاقة، ولأنه الممر نحو المحيط الأطلسي ومركز التنافس بين الولايات المتحدة والصين في سياق إعادة تشكل النظام الدولي.***"[1]

إذن التواجد الروسي في المتوسط متعدد الأهداف فهو أمني واقتصادي في آن معا، ولا يريد الروس أن يتركوا المجال للناتو ومن وراءه الولايات المتحدة في المتوسط فهم يرون أن المناورات التي تقام هناك كلها موجهة ضد روسيا لذلك يهدفون، حسب وجهة نظرهم، إلى التواجد في المتوسط بشكل دائم حتى يحمون أمنهم القومي الذي يرون أن أكبر مهدد له هو الولايات المتحدة التي تسعى لتقويض أنظمة شركائهم في المتوسط كما أنها لا تكف عن التحرش بالقواعد الروسية في المنطقة.

المطلب الثاني: /الميزان العسكري الروسي.

حسب معهد "ستوكهولم لأبحاث السلام"، فإن الانفاق العسكري في ازدياد منذ سنوات في معظم دول العالم، وبطبيعة الحال فإن روسيا تعد من أكثر الدول إنفاقا في هذا المجال، فهي تأتي في المرتبة الخامسة من حيث النفقات العسكرية، إذ زادت نسبة 2.5% في 2021 عن سنة 2020، وقدر هذا الانفاق بـ 61.7 مليار دولار،[2]وفي ظل ما يطبع هذا المسار التسلحي من سباق بين الروس من جهة والدول الغربية من جهة ثانية، فإن روسيا هي في مراتب في الفترة الأخيرة، من حيث الانفاق.[3]

تتواجد روسيا في المتوسط بأسطولها الحربي في قاعدة طرطوس السورية، وقد جاء في تصريحات للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وعودا جدية في إعادة بناء القوة البحرية التي تراجعت، معلنا عزمه إنفاق ما يقدر بـ: 23 تريليون روبل أي ما يعادل 753 مليار أمريكي، لجعل الأسطول البحري حديثا ومنافس لقوى العالمية، لقد شهد الأسطول الروسي في فترات سابقة تخفيض لميزانياته إذ يعاني الاقتصاد الروسي منذ مدة من حيث الانفاق على الأسلحة، لكن ما زاد العبئ عليه هو العقوبات التي تعرض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والأوربيون على صناعته التسلحية، خصوصا وأنه له علاقات اقتصادية متشابكة مع الغرب، ضف إلى ذلك تدخله بشكل مباشر

[1]العرب، Al Arab. "تداعيات الاختراق الاستراتيجي الروسي في البحر المتوسط | د. خطار أبو دياب." صحيفة العرب, 12:00 https://cutt.us/le8rC..2017

[2] .تقرير: روسيا بين أكبر 5 دول إنفاقا على التسلح،" RT Arabic"، https://cutt.us/ZKKfK. Accessed October 6, 2021. ".

[3]أحمد سيد نجار. "الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي *CAUS* ".(*) *مركز دراسات الوحدة العربية* ,31 May ,(blog) https://caus.org.lb/ar/ .2021الإنفاق العسكري والتسلح في العالم.

2015 في الأزمة السورية لحماية حليفه النظام السوري من السقوط، إدراكا منه أن سقوطه يعني انهاء تواجده في منطقة المتوسط الحيوية، فهذا التدخل في شق منه هو أيضا لحماية المصالح الروسية، وأهداف السياسة الخارجية الروسية التي تسعى لتحقيها على المدى المنظور في حوض المتوسط الحيوي.[1]

وفي تقرير نشرته صحيفة " فايننشال تايمز" البريطانية عن " المعهد البريطاني للدفاع " أي اتش اس جينز" أصدره في أكتوبر 2015، فإن نفقات الروس على العمليات في سوريا تراوحت ما بين 2.5 إلى 4 مليون دولار بشكل يومي،[2]وقد جاء في "مجلة البيان" أن "***التكلفة اليومية للعملية العسكرية بعد 167 يوماً من انطلاقها بلغت قرابة 2.87 مليون دولار***."،[3] وهذا الرقم أيضا أكدته مجلة "جينز" وهي مجلة عسكرية بريطانية، فحسب تقريرها الصادر في أكتوبر 2015، فإن التكلفة اليومية للتدخل الروسي في سوريا هي نتاج للإنفاق على الصواريخ والقنابل التي تستخدمها بشكل يومي في القصف على جبهات القتال، بالإضافة إلى ما يشمل ذلك من الانفاق على الصيانة ونفقات الموارد البشرية وغيرها، وكل ما يدخل في جعل السلاح الروسي يعمل بفاعلية كبيرة في تدخله العسكري في الأراضي السورية، وقد بلغت كلفة عمل طائرة حربية واحدة حوالي 12 ألف دولار، في حين يتم الانفاق حوالي 440 ألف دولار شهريا على الرواتب وكل ما يحتاجه العاملين في هذه القواعد العسكرية، بالإضافة إلى أن تكلفة صواريخ التي تطلقها من السفن عالية جدا، وقد بلغ عدد العالمين الروس في هذه القاعدة حوالي ثلاثة آلاف جندي روسي، موزعين بين خبراء وطيارين وجنود.[4]

لقد بلغت النفقات على العمليات العسكرية الروسية في سوريا من 30 سبتمبر إلى فبراير 2018 أي خلال ثلاثين شهرا، ما يقدر بـ 3.06 مليار دولار، وهو ما يعادل 0.2% من الناتج المحلي الروسي، وتضيف مجلة "جينز"، أن تكلفة الطلعات الجوية في سوريا، أي تلك التي تتم خلالها العمليات العسكرية وغيرها بلغ تكلفتها حوالي 552 مليون دولار أمريكي، وكل هذه الأرقام إنما هي مؤشر على ارتفاع نفقات الروس على العسكرة والذي بلغ جوالي 69,2 مليار دولار،[5] أي بين الاستخدام الفعلي والصناعة العسكرية.

---

[1] حنين ياسين،. "بالأرقام.. كم أنفق الدبّ الروسي لمنع سقوط بشار الأسد؟." الخليج أونلاين .AccessedOctober 6, 2021 . https://cutt.us/V0UBV.

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] حسن الرشيدي. "مستقبل الوجود الروسي في سوريا .Accessed October 6, 2021 ." https://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=10003.

[4] ***المرجع نفسه.***

[5] حنين ياسين، ***مرجع سابق.***

ونجد سوريا من أبرز المشتريين للسلاح الروسي في المنطقة، إذ باعت روسيا لها: طائرة ميغ 29 SMT المقاتلة./ نظم بانتسير S1A الدفاعية./ نظم صواريخ إسكندر الدفاعية./ طائرات من نوع130 YAK./ غواصتين من طراز أمور 1650، وحسب وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" أن بيع السلاح سوريا مرتبط " بتعزيز السلام في على الحدود الروسية"،[1] فالروس يرون أن التدخل في سوريا وكذلك ما يتم بيعه من أسلحة هو من باب الحفاظ على المن القومي الروسي بالدرجة الأولى، وأيضا المحافظة على مكانتهم الاستراتيجية في البحر المتوسط، وذلك لا يكون إلا بتقوية حلفائهم في المنطقة.

وفي تقرير لقناة روسيا اليوم فإن الشركة المسؤولة عن صادرات لأسلحة الروسية للعالم "روس أبورون إكسبورت"، الشركة المسؤولة عن صادرات الأسلحة الروسية، أعلنت أنها صدرت أسلحة ومعدات عسكرية من روسيا خلال الأشهر الأحد عشر شهرا الأولى من سنة من 2020 ما يقدر بـ: 10 مليارات دولار، ***"وقال سيرغي شيميزوف رئيس مجموعة "روستيخ" الحكومية، التي تضم "روس أبورون إكسبورت"، للصحفيين اليوم الاثنين: "حتى الآن، تم تصدير بالفعل حوالي 10 مليارات، وأعتقد أنه بحلول نهاية ديسمبر 2020 سنصل إلى الأهداف المخطط لها. جرت العادة أن يتم تصدير شحنات بالحد الأقصى في نهاية العام."، ومن المخطط أن تصدر "روس أبورون إكسبورت" في 2020 أسلحة ومعدات عسكرية بما لا يقل عن 13.7 مليار دولار، وتعتبر روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم، حيث استحوذت في 2019 على 21% من مبيعات الأسلحة العالمية، وفقا لمعهد "SIPRI"."***.[2]

المطلب الثالث: /التواجد العسكري الروسي في حوض المتوسط.

إن ما يمكن أن يستنتج من التوسع العسكري الروسي في حوض البحر الأبيض المتوسط، القائم على استراتيجية البقاء الدائم، توجه روسيا لفرض وجودها على الساحة الدولية واستثمار نفوذها منذ بداية الأزمة السورية، ومكافئة الدور عسكري الذي يلعبه حلف شمال الأطلسي في المنطقة والعالم، فإذا كانت روسيا تسعى من وراء التواجد في المتوسط لمحاربة الإرهاب عبر إنشاء قاعدة في بحرية في طرطوس بعد إنشاء قاعدة جوية حميميم باللاذقية، وأيضا العمل على استئجار قاعدة بحرية في مصر، حيث تكون قريبة من العمليات في ليبيا على حدود نفوذ الناتو كل ذلك يشير ذلك، إلى أنه بالإضافة إلى التنافس مع الناتو، تسعى روسيا أيضًا إلى لعب دور استراتيجي دوليًا، نظرًا للأهمية الشرق الأوسط،[3] وأيضا حماية مصالحها في المتوسط.

---

[1] حنين ياسين، ***مرجع سابق.***

[2] "روسيا.. حجم صادرات الأسلحة في 2020," RT Arabic, accessed June 2, 2023, https://cutt.us/TVaux.

[3] سميحة عبد الحليم. "الصراع الروسى / الامريكى .. فى المتوسط .www.arabarmy.com. Accessed October 6, 2021. https://www.arabarmy.com/t75320topic."

لقد زاد الروس من ارسال السفن والغواصات وحاملات الطائرات وآلاف الجنود وكذلك الأسلحة المتطورة التي يتوفر عليها الأسطول الروسي في البحر الأسود إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، والتي تعتبر لحد اللحظة من المناطق الساخنة في العالم وهي بطبيعة الحال مهمة واستراتجية لكافة الأطراف الدولية، ولهذا يشدد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على أن المصالح الاستراتيجية لروسيا في المنطقة تتطلب أن تتمركز البحرية الروسية بانتظام في البحر الأبيض المتوسط، حيث أكد أن "***هذه منطقة هامة وتضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الاتحادية***"، موضحا أن دولته تهدف إلى "***خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط***"، حيث سيزود حسبه السطول البحري العامل في المتوسط بأسلحة ما أنتجته القوات الروسية العسكرية من أسلحة متطورة، كما أنه يشدد على حرص بلاده أن تكون على علاقة جيدة ببقية الأطراف الدولية في المنطقة المتووسطية.[1]

وحسب التوجه الروسي واستراتجيتهم خارج حدودهم الإقليمية، فإن التواجد العسكري في مناطق الصراعات الإقليمية، هو من باب إعادة التوازن للعلاقات الدولية، حيث "***تصيغ رؤيتها وعملياتها . بما في ذلك تعزيزاتها الراهنة في البحر الأبيض المتوسط . انطلاقا من قناعتها الراسخة بأن الغرب ينتهج استراتيجية تطويق ومحاصرة. ففي جلسة إحاطة في 1 يونيو، سلّط رئيس قسم العمليات الرئيسي في هيئة الأركان العامة الروسية، سيرغي رودسكوي، الضوء على "الزيادة الكبيرة" في عدد أنشطة التدريب القتالي لحلف "الناتو" على طول حدوده، من البلطيق إلى القوقاز وكامشاتكا والمنطقة القطبية الشمالية.***"[2]

في حين يرى مراقبون آخرون أن سعي روسا للتواجد في المتوسط هو من باب التأكيد على أن روسيا لاعبا مهما في الساحة الدولية خصوصا المتوسط، وأن روس يتواجدون في مكان من العالم، لحماية مصالحهم ومصالح شركائهم الدوليين، وهذا التواجد يساعد في خلق أمن دولي في منطقة المتوسط، وقد جاءت الأزمة السورية " ***مدخلا مهما لتأكيد الوجود الروسي في شرق المتوسط، فقد وجدت موسكو فيها فرصة سانحة لإعادة تركيز قواتها في البحر المتوسط لأسباب جيو استراتيجية، طبقا لما ورد في عقيدتها البحرية المعدلة والمعلنة عام2015،والتي تنص على:"ضمان وجود عسكري بحري روسي كاف ودائم في المحيط الأطلسي، والبحر المتوسط بهدف إعادة إرساء سريعة وشاملة للمواقع الروسية الاستراتيجية".***[3]

وتسعى روسيا إلى تخفيف تأثير العقوبات المفروضة عليها بسبب ضم شبه جزيرة القرم، وذلك بنقل خطوطها الدفاعية إلى مناطق أبعد لضمان استقرار حدودها وتقليص النفوذ الدولي في محيطها الإقليمي، كما تهدف إلى توسيع نطاق تأثير صواريخها لتشمل جميع الدول الأوروبية، ومواجهة الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط،

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] آنا بورشفسكايا. "نشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر نهجها تجاه سوريا | الحرة. Accessed October 6, 2021." https://www.alhurra.com/differentangle/russiasmilitaryactivityintheeastmediterranean.

[3] يوان ليبيا وكالات،. "أسرار التواجد العسكري الروسي فى البحر المتوسط!!" ewanlibya.ly. Accessed October 6, 2021. http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=98265.

خاصة بعد الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز في المنطقة، حيث تطمح لضمان حصة من عقود التنقيب والاستخراج ونقل الغاز لتعزيز سيطرتها على سوق الطاقة، وتسعى لجعل سوريا ممرًا ضروريا لخطوط النقل إلى أوروبا، من خلال الاتفاق الممنوح لشركة غاز بروم الروسية لاستخراج الغاز من الحقول السورية لمدة 25 عامًا.[1]

ويرى الدكتور "خطار أبودياب" أن "***التغيير الإستراتيجي هو الأهم بالنسبة لموسكو، حيث أنه منذ التدخل الواسع في سوريا في سبتمبر 2015، استمر الاندفاع من أجل استكمال درع حماية صاروخي وبحري روسي في شمال شرق المتوسط مماثل لمنظومة حماية أخرى في البحر الأسود. يندرج هذا الانتشار في نطاق لعبة السيطرة على البحار (في محاولة للتواجد أمام البحرية الأميركية واستباق استكمال صعود البحرية الصينية) وهو إنذار لا سابق له ضد النفوذ الأميركي والغربي. ومن المنطقي الملاحظة أن التكتيك الأميركي التراجعي دفع لاحقا موسكو للتمدد أكثر مع زيادة هامش مناورتها نحو ليبيا في تطبيق لإستراتيجية بوتين الذي لا يسعى بالضرورة إلى إعادة بناء الاتحاد السوفييتي السابق، لكنه يحاول إعادة بناء وتأكيد قدرة روسيا على فرض نفوذها خارج حدودها***."[2]

إن الكثير من المحللين يرون أن هدف الروس من العودة إلى الساحة الدولية، هو من باب التأكيد على أنها دولة قوية ولازالت قادرة على التأثير في العلاقات الدولية وخلق توازنات، ما يسمح لها بالمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط، وكذلك، الحد من هيمنة القطب الواحد على العالم، فالأزمة السورية جعلت للروس بتحالفاتهم هم الذين يؤثرون على الأحداث وليس الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا يرى الروس أنفسهم أنهميشكلون البديل أفضل للمنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ببناء تحالفات واتفاقيات بالشرق الأوسطفي جميع الجوانب، و***"تشير العقيدة العسكرية الروسية (..) إلى الرغبة في توسيع التعاون "العسكري السياسي" و"العسكري الفني" مع الدول الأجنبية كما فعلت لعديد من السنوات.ويمكن ملاحظة كلتا الأولويتين في مقاربة روسيا الإقليمية التي تسلط الضوء على الطاقة والتعاون الدفاعي والأنشطة التجارية والاستثمارية***."[3]

من جهة أخرى هناك من المحللين من يجد أن لعودة روسيا، بعدا استراتيجيا في التصدي ومواجهة الأخطار القادمة من الشرق الأوسط والتي تحظى حسبهم بدعم أمريكي، فبعض الجماعات المتطرفة في حال انتقلت من الشرق إلى الأوسط إلى حدود روسيا قد تشكل خطر على أمن روسيا واستقرارها، وكذلك فإن المصالح الروسية تقتضى أن تجعل الاستراتيجية الروسية تقوم على مبدأ المواجهة الفاعلة للخطر قبل تهديده لمصالحها، فالحرص على التواجد في المنطقة هو من باب الحفاظ على مصالح وأمن روسيا، وأيضا يسعى الروس إلى خلق توازن بين

---

[1] يوان ليبيا وكالات،. ***مرجع سابق.***

[2] خطار أبودياب،. "تنامي الدور الروسي في البحر الأبيض المتوسط | د." صحيفة العرب, 01:00 2020.https://cutt.us/gsWPs .

[3] بيك اواسر، "حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط" (مؤسسة رند RAND، نوفمبر 2019)، ص. 127.

الغرب من جهة وبين الشرق من جهة أخرى، وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى استقرار وأمن في العلاقات الدولية عبر فرض قانون دولي يحتكم له الجميع.[1]

- **أهداف التواجد الروسي في حوض المتوسط:**

يعود تواجد الأسطول الحربي الروسي في المتوسط إلى سنة 2015، وهو يتكون من مجموعة من السفن الحربية التي استقدمت من الأسطول البحري في البحر الأسود، "***وتم تشكيل المجموعة الجديدة على غرار المجموعة العملياتية الخامسة التي كانت ترابط في البحر الابيض المتوسط في زمن الإتحاد السوفيتي ومارست دور قوة الكبح والتصدي أثناء الحرب الباردة***."،[2] وتعمل روسيا على تغيير سوفنها كل عشر سنوات حتى تبقي اسطولها في جاهزية تامة لأي طارئ، وهذا ما يعزز تواجدها الفاعل في المتوسط ويعطي إشارة واضحة عن تدعيمها الجاهز لحلفائها في المنطقة المتوسطية.

ويرى الكثير من المراقبون أن التدخل الروسي في سوريا وتواجدها في المنطقة، هو أيضا ردا غير مباشر على تواجد الأسطول السادس البحري الأمريكي الذي يسعى إلى تعزيز قدرات سفنه بمضادات للصواريخ تعتبرها روسيا مهددة لها، وعليه فهذا التمدد الروسي خارج مخيطه الإقليمي والتواجد في المتوسط، إنما هو من قبيل الاستعداد لأي طارئ أو تهديد، يشكله خصوم روسيا بصفة مباشرة عليها، أو بصفة غير مباشرة على مصالحها في المتوسط.[3].

ومع هذا نجد أن روسيا أعلنت أنها ستتعاون مع حلف شمال الأطلسي "NATO" في مكافحة الإرهاب بالمتوسط، مثلما يتم التعاون في مكافحة القرصنة بالصومال، وقد خصصت لذلك مجموعة من السفن الحربية والغواصات، وغيرها وكلها في إطار التعاون مع حلف الناتو لاستتباب الأمن بالمنطقة المتوسطية، كما أبدت استعدادها لتكون سفينة حربية هي مركز لقيادة العمليات والتنسيق، لذلك يقول الروس أنهم سيخصصون من خمس إلى ستة سفن حربية، مع عدد آخر من القطع البحرية منها غواصات نووية، حتى تنشط في منطقة المتوسط وتكون على استعداد لأي طارئ.[4]

فيما أعلن وزير الدفاع الروسي "شويغو" أن القوات البحرية ستستلم 24 غواصة و54 سفينة حربية تكون كلها جاهزة مع نهاية 2020، وأوضح الجنرال "ألكسندر بوستنيكوف"، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة

---

[1] روسيا تعود بقوة الى المنطقة.. تعزيز التواجد الروسي في المتوسط للحفاظ على الاستقرار، نقلا عن موقع www.albayader.org.

[2] الجزيرة.نت، الأسطول الأميركي السادس، ***مرجع سابق***.

[3] أخبار روسيا .الأسطول الروسي في البحر الابيض المتوسط.https://cutt.us/sNp1W. Accessed October 6, 2021 .

[4] أخبار روسيا. "الأركان العامة الروسية: أسطول السفن الروسية في البحر المتوسط آلية لضمان الأمن في المنطقة .RT Arabic." AccessedOctober 7, 2021. https://cutt.us/TdWvQ.

الروسية، فيما يخص بالتعاون مع حلف الأطلسي أن***"روسيا الاتحادية أوضحت لحلف الناتو الهدف من استحداث المجموعة العملياتية للسفن الحربية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، مؤكدا انهم أبلغوا شركاءهم في الناتو أن القيادة السياسية العسكرية الروسية اتخذت قرارا بتشكيل هذه المجموعة في المتوسط بهدف أداء المهام المندرجة في إطار التزامات روسيا الدولية، بما في ذلك في مجال التعاون العسكري الدولي.***"،[1] ويبين "بوستنيكوف" أن مهمة القوة المتوسطية المشتركة تتمثل في اجلاء المدنين من مناطق النزاع، وكذلك محاربة أعمال القرصنة والأعمال الإرهابية.[2]

وتنشغل روسيا في التخطيط لأي حصار محتمل لها عبر البحر المتوسط من قبل الناتو، لذلك جعلت من بين أولوياتها في السياسة الخارجية أن تكون حذرة من أن يتم محاصرتها من خلال تركيا كون الأخيرة عضو في حلف الناتو، وقد يستغل ذلك ويضغط على روسيا، لهذا فقاعدة طرطوس تأتي كطوق نجاة من أي حصار محتمل للناتو عليها،[3] نظرا لقربها من مضيق البسفور في حال استخدم الناتو تركيا قاعدة لمحاصرة روسيا.

إن الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية لدولة روسيا الاتحادية، هو العمل على انهاء القطبية الأحادية التي حكمت العالم بعد الحرب الباردة واهيار الاتحاد السوفياتي، الذي تعتبر هي وريثته، ولهذا يتطلب أن تكون روسيا غير منكمشة في فضائها الإقليمي، بل متواجدة على الساحة الدولية كفاعل مؤثر وليس متأثر، ولتكوت روسيا قادرة على مناجزة الدور الذي تلعبه فإن تواجدها في البحر المتوسط هو بمثابة صمام الأمان لها، الذي من خلاله تستطيع أن تحد من أي أخطار ضدها، وكذلك توازن مصالحها مع المصالح الغربية،[4] وحتى لا تبقى هذه المنطقة حكرا على النفوذ الغربي في حين تكون دولة روسيا مهمشة، مع ما تمتلكه من إمكانيات طبيعية وبشرية وعسكرية تؤهلها لأن تلعب دورا فاعلا في العالم.

ويلخص "قطاي ازدمير" مرتكزات السياسة الروسية في إدارة سياستها الشرق متوسطية في ما يلي:

- ***"حماية موانئ طرطوس واللاذقية في سوريا.***
- ***مواصلة العلاقات القريبة مع تركيا، وبناء تحالفات جديدة في المنطقة، من أجل زيادة نفوذها في الشرق الأوسط.***
- ***حماية موقعها المشترك مع إيران، والاستمرار في التعاون العسكري.***
- ***نقل موارد الطاقة من شرق البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا وإيران.***

---

[1] أخبار روسيا. "الأركان العامة الروسية: أسطول السفن الروسية في البحر المتوسط آلية لضمان الأمن في المنطقة .RT Arabic ." AccessedOctober 7, 2021. https://cutt.us/TdWvQ.

[2] بشير نافع،. "الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد." مركز الجزيرة للدراسات .Accessed October 7, 2021 . http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431710531266222.html.

[3] محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركيةالروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي .Al Jazeera Center for Studies ." Accessed October 7, 2021. http://studies.aljazeera.net/en/node/3780.

[4] يمين ميشال، ***السياسة الخارجية الروسية الجديدة*** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2017)، ص. 63.

- ***إنهاء عملية أستانا بنجاحٍ؛ لإيقاف الحرب في سوريا.***
- ***الاستمرار في العلاقات الحسنة مع دول المنطقة لمكافحة الإرهاب.***
- ***تحقيق التقارب مع النظام المصري في المجالين العسكري والاقتصادي.***
- ***منع إسرائيل من ممارسة ضغوطات عليها من خلال سوريا تحديدًا.***
- ***ملء الفراغ الذي يخلفه النفوذ الأمريكي الذي بدأ ينحسر تدريجيًا في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتحول في نهاية المطاف إلى دولة تملك النفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط."***[1]

وفي ختام هذا المطلب يمكن القول أنه ربما يكون لانتصار روسيا لرؤيتها الجديدة في السياسة الخارجية تأثير على بقية دول العالم، وقد يكون ذلك مدخلا لإنهاء حالة القطبية الواحدة، خصوصا وانها تعتبر الان حليفة للصين التي تناوئ الولايات المتحدة الأمريكية وصراعها غير خفي، وأيضا ما يمكن استنتاجه أن المتوسط هو المنطقة الفاعلة والنشطة للتحالفات والفواعل الدولية المؤثرة على الساحة العالمية، لا يمكن أن تضبط بوصلتها دون أن يكون للمتوسط الاهتمام الأكبر في مشاريعها الاستراتيجية، فمن يسيطر عليه يسيطر على قلب العالم كما يرى أصحاب نظريات الجيوبوليتيك.

المبحث الثالث: / أوروبا والفواعل الدولية الأخرى في المتوسط.

في هذا المبحث نستعرض القوة العسكرية للقوى الفاعلة في المتوسط، والتي لها حدود بحرية في المتوسط، التي يمكن أن يكون لها موطئ قدم فيه على المدى المنظور.

المطلب الأول: /أهمية المتوسط للاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن تطوير الاقتصادات المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط يُسهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. ومنذ عام 1995، سعى الاتحاد لتحقيق الأمن بكافة أبعاده – السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية – من خلال تبني حلول اقتصادية للتحديات الأمنية. وقد شكلت الشراكة التي أُعلن عنها في مؤتمر برشلونة تحت شعار "شركاء في المتوسط" نقلة نوعية في أساليب التعاون، حيث أُعطيت للمشاريع أبعادًا شاملة تغطي كل مجالات التعاون.[2]

[1] قطاي ازدمير. "إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط.https://cutt.us/MtlJo ,SETA, 2018 ."

[2] Federica Bicchi, "From Security to Economy and Back: EuroMediterranean Relations in Perspective." In Draft presented at the symposium organized by the Institute for European Studies of Berkeley University, Lisbon, June. 2002, pp25.

يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط، في سياق التنافس الدولي مع قوى كبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين. يهدف الاتحاد من خلال هذه السياسة إلى تحويل المتوسط إلى منطقة تسودها روح الصداقة والتعاون، وإزالة الحواجز بينه وبين الدول المحيطة به، مؤكدًا على أهمية بناء علاقات مبنية على الثقة لتحقيق منافع مشتركة.[1]

كما يعرض الاتحاد الأوروبي نهجًا جديدًا للأمن يتجاوز البعد العسكري التقليدي ليشمل الجوانب الناعمة مثل تعزيز القيم المدنية، احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية. هذه القيم لا تُعتبر مجرد التزامات أخلاقية بل تُعد ضرورية لتحقيق ما يُسمى بـ "السلام الديمقراطي" الذي يروج له الاتحاد الأوروبي. الاتحاد يسعى لتشجيع الديمقراطية في دول جنوب المتوسط دون فرضها بشكل إلزامي، والطريقة المثلى للدول هي اعتماد الإصلاحات الذاتية وتعزيز الديمقراطية بإرادتها الحرة، مما سيساهم في تشكيل بيئة مستقرة ومأمونة في المنطقة المتوسطية.

أما في العقود الأخيرة من القرن العشرين فقد بادرت دول أوروبية مثل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، والبرتغال، والتي تشترك في حدود جغرافية مع دول المغرب العربي، بطرح مبادرات واقتراحات مثل منتدى البحر المتوسط والمبادرة الفرنسية (5+5). هذه المبادرات كانت تهدف إلى إنشاء آليات تنسيق بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، استجابة للحاجة إلى حوار وتعاون مستمر يعزز الأمن في المتوسط. على الرغم من أن الشراكة المغاربية الأوروبية لم تلبِ كل التوقعات، إلا أن الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر برشلونة عام 1995، أعاد تقديم مبادرة الشراكة التي شملت هذه المرة كافة دول المتوسط، مع تركيز خاص على الدول المغاربية بدعم من فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا.[2]

وذلك في إطار سياسة الجوار، يعتمد الاتحاد الأوروبي على مجموعة من العناصر الأساسية لتعزيز العلاقات مع الدول الشريكة. هذه العناصر تشمل الحوار السياسي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسساتية، والتي تُعد ركائز أساسية لإقامة شراكة متبادلة النفع.[3]

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الهدف الأساسي من سياسة الجوار هو تحقيق الأمن على مستوى القارة الأوروبية. وفقًا للرؤية الأمنية الأوروبية، الأمن والتعاون مترابطان ولا يمكن فصلهما، حيث يسعى الاتحاد إلى تحقيق توازن بين "سلة" الأمن التي تضمن الحماية و"سلة" التعاون التي تعود بالنماء على الجميع. ويُمكن تحقيق ذلك فقط من خلال التعاون مع دول الجوار للحفاظ على الأمن ومكافحة الجريمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية.[4]

---

[1]Zaiotti Ruben," Of Friends and Fences: Europe's Neighbourhood Policy and the 'Gated Community Syndrome' ", Journal of European Integration 29, no 2 (1 mai 2007, pp144147.

[2]TayfurFatih,"Security and Cooperation in the Mediterranean." Journal of International Affairs 5 (2000), pp 23

[3]Loc. Cit.

[4] Ibid. pp148149.

وتُعد هذه الرؤية الأساس للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية وخارجها. على الرغم من عدم وجود تهديد مباشر للمصالح الأوروبية من قبل أي دولة متوسطية، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الفوضى والحكم غير الديمقراطي قد يؤديان إلى تحميل أوروبا أعباء إذا ما انهارت الأنظمة في الضفة المقابلة. لذلك، تُمثل سياسة الجوار الأوروبية فرصة لدول جنوب المتوسط للاستفادة من الدعم الأوروبي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، بشرط التزامها بإجراء الإصلاحات اللازمة.[1]

ولتحقيق التكامل والتعاون المنشود، يسعى الاتحاد الأوروبي لخلق سوق موحدة تجمع بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وفقاً لوزير الخارجية والتعاون الإسباني السابق، أنخيل موراتينوس، هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى "ازدهار مشترك" بين الدول المعنية. يتضمن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً وإنشاء منطقة تجارة حرة (FTA)، مع تعزيز التعاون من خلال تبني برامج مشتركة مثل "سياسة زراعية أورومتوسطية مشتركة". يعتقد موراتينوس أيضاً أن منطقة التجارة الحرة المتوسطية يمكن أن تعزز دور اتحاد المغرب العربي، مما يجعله شريكاً استراتيجياً يعتمد عليه الاتحاد الأوروبي لتحفيز الاقتصادات في كلا الجانبين. ويُنظر إلى التعاون الأورومتوسطي كمفتاح لحل الأزمات المستمرة والمعقدة مثل قضية الصحراء الغربية.[2]

إن إنعاش دور اتحاد المغرب العربي من شأنه أن يعزز فرص إقامة تجارة مغاربية قوية ويمهد الطريق للاستثمارات الأوروبية. العائق الرئيسي أمام المشاريع الاوروبية هو ضعف التجارة المغاربية البينية، التي لا تزيد عن 3%. هذا الإغلاق المغاربي يشكل عقبة كبيرة أمام ما يعرف بـ "التكامل الأفقي بين دول الجنوب"، والذي يؤدي إلى تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى المنطقة.[3]

المطلب الثاني: /التواجد العسكري الأوروبي في المتوسط.

يمثل البحر الأبيض المتوسط تحديًا للأوروبيين، ولذلك يعملون دوما وبشكل مكثف للتواجد فيه بشكل مكثف، إذ كما هو ملاحظ فإن أحداثه لا تهدأ فترة من الفترات إلا وتعود من جديد إلى الواجهة أكثر سخونة وتطرح تحديات جديدة على المجموعة الأوربية التي تتقاسم الكثير من دولها حوض المتوسط، مع بقية دول العالم، فالاضطرابات العالمية خلفت موجات من التحديات الأمنية غير التقليدية يتحمل الأوربيون في كثير من الأحيان عبئها، فالهجرة

[1] Aliboni Roberto. "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy." EuropeanForeignAffairsReview 10, no. 1 (March 1, 2005),Pp12

[2] ميغل أنخيل موراتينوس، "البحر الأبيض المتوسط: الماضي والحاضر والمستقبل"، في **الكتاب السنوي .IMED للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012**، تحرير. لورا سوكات وهيجو قاليجو، (عمان: دار الفضاءات للنشر والتوزيع: 2012)، ص37.

[3] Martín Iván. "The EuroMediterranean partnership and inward FDI in Maghreb countries." European University Institute, Robert Schuman Center for advanced studies, Florence (2000), Pp2425.

وتجارة الأسلحة غير المشروعة والجريمة المنظمة كلها تشكل تهديدا مزعجا يحاول الأوربيون تجنبه ومحاربته قبل أن يصبح واقعا يهدد استقرارهم ويجلب لهم أزمات لا يستطيعون التعامل معها وحلها بسهولة، لذلك على الرغم من المظلة الأمنية التي يوفرها الناتو، فإن الأوروبيين، وخاصة الدول الساحلية المتوسطية، عززوا وجودهم البحري للحد من أي تهديدات محتملة.

إذ نجد أن الفرنسيين يعملون في هذا الاتجاه بكثافة، فالرئيس "إمانويل ماكرون" وحسب بيان نشرته رئاسة الجمهورية الفرنسية، جاء فيه أن الهدف من الاستراتجية الفرنسية في المتوسط هو "***تقدير الوضع في هذه المنطقة من البحر الأبيض المتوسط بشكل أفضل، ومن أجل إظهار رغبته في ضمان احترام القانون الدولي***"،[1]بالموازاة مع ذلك نشرت القوات الفرنسية سفن بحرية حربية للمشاركة في المناورات مع الدول الحليفة، والهدف بطبيعة الحال هو تأمين المنطقة المتوسطية جيدا، وتتمثل هذه القطع البحرية المنشورة في المتوسط فيما يلي:

- "حاملة طائرات هليكوبتر Tonnerre : حلت خدمة منذ سنة 2007، ويمكنها أن تحمل المئات من العسكريين وكذاك المروحيات والدبابات ومعدات مختلفة.
- الفرقاطة La Fayette دخلت الخدمة منذ سنة 1996، وتستطيع أن تتجنب الرادارات وهي محملة بالصوراخ ومدفع 100 ملم.
- طائرات "رافال" دخلت الخدمة سنة 2002، وعددها خمسة وهي من الجيل المتطور للطيران الفرنسي الحربي، ومزودة بسلاح جو أرض يستطيع حمل رؤس نووية."[2]

كما نجد القوات الفرنسية أيضا لها دور في عمليات الناتو حيث "***تشارك سفينة فرنسية في عملية الناتو المسماة "حارس البحر" ، التي تسعى إلى الحفاظ على حرية الملاحة، إلى جانب أهداف أخرى، وتؤدي دورا في "مكافحة الإرهاب البحري" قبالة السواحل الليبية. وانسحبت فرنسا مؤقتا من العملية الأمنية التي شنها حلف شمال الأطلسي (ناتو) في ليبيا بعد خلاف كبير مع تركيا، الدولة العضو في الحلف أيضا وفقا لـ "BBC "في 2 يوليو 2020."***[3]

بالنسبة لألمانيا فعلى الرغم من عدم تواجدها على شواطئ المتوسط، إلا أن الأزمة الليبية، شكلت تحديا أمنيا في المنطقة المتوسطية، وخوفا من أي هجمات ضد المصالح الأوروبية، دفعت ألمانيا في إطار التعاون من أجل

---

[1] فرانس 24" .France 24 / فرنسا تعزز وجودها العسكري في شرق المتوسط وماكرون يدعو اليونان وتركيا إلى الحوار ,13 August ", 2020. https://cutt.us/9PmwL.

[2] فرانس 24" .France 24 / فرنسا تعزز وجودها العسكري في شرق المتوسط وماكرون يدعو اليونان وتركيا إلى الحوار ,13 August ", 2020. https://cutt.us/9PmwL.

[3] 15"معلومة عن القطع العسكرية التي نشرتها فرنسا في شرق المتوسط الخليج الجديد .Accessed October 7, 2021 ". https://cutt.us/iTG7H.

استباب الأمن في المتوسط، وكذلك كعضو في الناتو مشارك في هذه العمليات إلى نشر فرطاقة ""هامبورغ" التابعة للسلاح البحري الألماني، والهدف من ذلك مراقبة سواحل الليبية بعد أن تم حظر تصدير السلاح إلى ليبيا، ومع أن ألمانيا لا تتواجد بكثافة في المتوسط كقوة عسكرية إلا أن الأزمة الليبية شكلت فرصة لها لتشارك في العمليات العسكرية هناك.[1]

جدول 04: يوضح النواحي المتعددة للأمن في البحر المتوسط

	أمن الطاقة	الفضايا الإلكترونية
الدبلوماسية	• شراكات استراتيجية مبنية من خلال استثمارات أجنبية في البنية التحتية للطاقة الوطنية (مثال: قيام روسيا ببناء محطة نووية في مصر) • نزاعات حول استغلال احتياطات النفط والغاز القائمة في البحر	• تنظيم حماية البيانات والخصوصية وتبادل المعلومات في البحر الأبيض المتوسط • اختلافات إقليمية على صعيد القدرات والأخلاقيات على حد سواء
الأمن	• أمن الإمداد للبلدان الغربية • حماية البنية التحتية الحساسة (للطاقة) • أمن العبور لناقلات النفط والغاز الطبيعيّ المسال (Liquid Natural Gas [LNG])	• تحليل وسائل التواصل الاجتماعي للأغراض الاستخباراتية • حرب هجينة، دفاع وأمن إلكترونيان • الراديكالية في الحقبة الرقمية
الشبكات الإجرامية	• الاتجار بالنفط	• الإنترنت المظلم والمجال الإلكتروني كمُمكّنين أو ميسّرين للنشاطات الإجرامية والاتجار.

المصدر:مايكل ج. ماكنيرني وآخرون، مرجع سابق

بالنسبة للبريطانيين مع انهم أبدوا موفقتهم المبدئية في مجلس العموم لإرسال جنود إلى ليبيا بهدف محاربة "تنظيم الدولة الاسلامية" المسمى "داعش"،إلا أنهم تراجعوا عن التواجد بشكل عسكري مباشر، ولكنهم أبقوا على إمكانية المشاركة الجوية ضد أهداف للتنظيم الدولة "داعش"، على الأراضي الليبية، وتم الاتفاق بين الأوربيون على "عملية إيريني"، إذ يموجب هذه العملية يتم "***حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، في البحر الأبيض المتوسط بسفينة حربية فرنسية وطائرة دورية من لوكسمبورغ. وتشارك ألمانيا أيضا في المهمة بعدد من جنودها. ويوجد مقر قيادتها حاليا في روما، وتهدف إلى وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا وبدأت المهمة البحرية بمشاركة البارجة الفرنسية جان بار وطائرة للمراقبة البحرية تتبع لوكسمبورغ***" [2]

ويشهد البحر المتوسط كثافة من ناحية المناورات، فالدول الأوربية نشطة في مجال التسلح وإدراج كل مرة نوع من السلاح في الخدمة لذلك، تنتهز الفرصة في المناورات لتجريبه من جهة، ومن جهة أخرى يعد رسائل تحذيرية

[1] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. "أمن الاتحاد الأوروبي...التواجد العسكري و الأمني في ليبيا .August 23, 2020 ", https://www.europarabct.com/الاتحادالأوروبيحجمالتواجدالعسكري./

[2] ***المرجع نفسه.***

للأتراك الذين هم في خلاف مع اليونان حول جزيرة قبرص، إذ تعتبر اليونان حليفة قريبة للأوربيون خصوصا الفرنسيين وتحضى بدعم واسع من المجموعة الأوربية،[1]لاعتبارات تاريخية من جهة ومن جهة أخرى فاليونان عضو في الاتحاد الأوربي عكس تركيا، التي تعد حليفا عسكريا في الناتو فقط.

فالهدف الذي يأمل الأوربيون تحقيقه في المتوسط حسب "مايكل ج. ماكنيرني" أن يكون بيئة آمنة، وذلك عن طريق مسارين، الأول تحقيق "الأمن البحري الفعال" والذي يتطلب ***فهماً وقدراتٍ وتنسيقاً في مجالات غاية في التنوع على غرار الأمن البحري، ومكافحة القرصنة، ومكافحة، الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود لوطنية، وإدارة الموارد الطبيعية وأمن المرافئ***" والثاني هو ما يطرحه الاتحاد الأوربي من مبادرات للشراكة مع الدول المتوسطية، خصوصا الجنوبية، فالاعتماد على القوة العسكرية وحدها لا يرى فيها الأوربيون حلا دائما ومستديما لمشكلات المتوسط، إذ أن أعباءها كبيرة جدا وتكلف اقتصاداتهم مزيدا من المصاريف التي هم في غنى عنها، لذلك فإن المزاوجة بين قوة صلبة محددة الأهداف وقوة ناعمة متمثلة في المبادرات من شأنه أن يحقق للاتحاد الأوربي مصالحه، وكذلك يخفف الضغط عن دول الضفة الجنوبية،[2]وإذا كانت أهداف الاتحاد محققة في المتوسط، فما المانع حسب الاستراتيجية الأوروبية أن تحقق دول الجنوب تنمية تضمن لها هي أيضا الاستقرار، وتحقق الأمن في المتوسط، فالمسألة من الناحية الفعلية تصب في مصلحة الأوربيون أولا وليست مبادرات وفقط.

المطلب الثالث: سياسات حلف الشمال الأطلسي "ناتو NATO" في حوض المتوسط.

بما أن المتوسط هو من أهم البحار في العالم ويتوسط ثلاث قارات، فلا شك أن حلف الناتو "NATO" الذي تقوده الولايات المتحدة بأسطولها السادس، يعتبر حلقة مهمة في مسار بيئة دولية آمنة، فهو في حال تحقق الأمن فيه سينعكس ذلك حتما على باقي الأقاليم الأخرى، لذلك فحلف الناتو منذ تأسيسه يسعى إلى تحييد التهديدات التي تؤثر على استقرار الاتحاد الأوربي، سواء تلك التي تأتي من دول، أو تلك التي أصبحت ضمن ما يسمى التهديدات غير التقليدية، كالإرهاب، ومنظمات الاجرامية، تجارة السلاح، الهجرة غير شرعية، وغيرها من التهديدات التي

[1]فرانس 24" .France 24 / تدريبات عسكرية أوروبية في شرق المتوسط على خلفية توتر بين أثينا وأنقرة فرانس 24 .August 2020 ", https://cutt.us/9cOwj.

[2]مايكل ج. ماكنيرني وآخرون، "**تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط**" (مؤسسة رند RAND، ب ت ن)، ص ص. 327.

تتطلب كلها استراتيجية شاملة لمواجهتها والعمل على تحييدها، حتى لا تؤثر على أمن المتوسط بشكل عام وامن الأوربيون بشكل خاص.[1]

ولمواجهة هذه التهديدات في المتوسط، فقد عمد الحلف إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها تحقيق الفاعلية في عمله الأمني الدفاعي ونذكر منها:

- العمل على توسيع عضويته التي تضم حاليا 26 دولة.
- إقامة تعاون استراتيجي مع فعل مع روسيا.
- بدئ حوارات مع دول متوسطية وغير متوسطية، (الأردن، وإسرائيل، ومصر، وتونس، والمغرب، والجزائر وموريتانيا).

والهدف من هذا كله أن تكون الشراكات والحوارات الاستراتيجية للناتو مع الدول المتوسطية وغيرها، هو الوصول إلى تغيير لسياسات تلك الدول حتى لا تكون مهددة في وقت من الأوقات للأمن الإقليمي وما يعتبره تهديدا للمنطقة وبالتالي تهديدا للحلف في حد ذاته.[2]

وحسب قانون الحلف الداخلي، فإنه يبذل الجهود لحل الخلافات والنزاعات بالطرق الدبلوماسية والسلمية، وفي حال فشل هذا المسار، فإنه مفوض حسب المادة الخامسة من معاهدة واشطن التي تأسس بموجبها، أن يباشر بعمليات عسكرية ضد الأطراف التي تشكل حسبه تهديدا لعملية السلام، كما أنه قد يحصل على تفويض من الأمم المتحدة يخول له الدخول كطرف مباشر ضد أهداف يعتبرها معادية، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة فإن الحلف نظر للمتوسط، كمجال حيوي يعمل على جعله مستقرا وآمنا، لذلك فكل التهديدات التي يتعرض لها أو يمكن أن يتعرض لها المتوسط كانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، يعمل الحلف على مواجهتها وشن هجمات عليها،[3] وقد تم ذلك في هجموه على نظام الليبي فتر "معمر القذافي" حيث شن أكثر من غارة على ليبيا بدعوى أنها من الدول الممولة للإرهاب.

---

[1] بوراس وفاء، ***الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط***" في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، م 7، ع 2، جويلية 2018، ص ص. 234244.

[2] NATO. "NATO Mediterranean Dialogue." NATO. Accessed October 7, 2021. http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021.htm.

[3] خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، على الموقع www.reefnet.gov.sy/blogbooks projet/fikv/18/15 army.pdf.a:

وقد أكد الحلف في الفقرة الثانية عشر على أهمية المتوسط، ففي معرض حديثه عن المفهوم الجديد للاستراتيجية التي يتبنها جاء ما نصه: ***"إن الحلفاء يتمنون إقامة علاقات سلمية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط غير الأعضاء في الحلف الأطلسي، تقوم هذه العلاقات على التعاون والتشاور الأمني لان هاتين المنطقتين مهمتان لاستقرار حوض المتوسط وبالتالي فهما منطقتان مهمتان لأمن حلف الأطلسي***"، وبهذا فهو يوجد مسوغا "مبدأ التدخل الخارجي"، بعيدا عن أراضيه،[1] فالحلف لم يعد يحيد الهجمات عليه والاكتفاء بالدفاع فقط، وإنما أيضا بتلك الأهداف التي قد تشكل خطرا عليه في المستقبل، وهي في الواقع عقيدة أمريكية تبنتها الإدارة الأمريكية وأعلنت عنها في أكثر من مناسبة.

إن هذا التوجه الجديد في الاستراتيجية الجديدة للحلف كان نتاجا لحرب الخليج الثانية، حيث لم يكن هناك في قانونه الأساسي ما يسمح له بالتدخل خارج أراضيه ومجاله، ولذلك عمل الحلف على تنبني الاستراتيجية الجديدة حتى يتكيف مع الأوضاع الجديدة والتي يمكن تواجهه مثلها في المستقبل،[2] وهو يؤكد في هذه الاستراتيجية على التزامه بحفظ الأمن والسلم، إلا لا يحدد مجالا لنشاطه، وقد ساهم الحلف في إيصال المساعدات الإنسانية لمناطق صراعات في العالم، إلا أنه كان أيضا مساهما في الحرب على أفغانستان 2001، وأيضا في حرب العراق 2003، وكذلك في التدخل بليبيا 2011، فهو تحول إلى منظمة عسكرية وقوة عالمية ***"تسعى لتحقيق هيمنة عالمية مرتكزة على قوسين من الأزمات، القوس الشرقية والقوس الجنوبية وتشمل هذه الأخيرة شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي من المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط***."[3]

لقد بينت وثيقة المفهوم الاستراتيجي المتجدد التي يتبنها في 1999، أن أي إضرار بمصالح الدول الحليفة سيكون مصوغا لتدخل التدخل الخلف كطرف مباشر، إما من خلال الدخول بحرب تقليدية، أو حروب متوسطية لفرض توجهات معينة على الدول المستهدفة، وفي الغالب تكون تحت شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان أو نزع أسلحة الدمار الشامل وغيرها من المبررات التي يتكئ الحلف عليها لتبرير تدخله، وحسب "نزار إسماعيل الحبالي" أن حلف يرى أن التهديدات تأتيه من ***"المنطقة الإسلامية بالدرجة الأولى فبعد نهاية الحرب الباردة باشر حلف***

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] عبد النور بن عنتر، ***"الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"***، في: مجلة شؤون الأوسط، ع 47، بيروت، ديسمبر 1997،ص. 9.

[3] نزار إسماعيل الحيالي، ***دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص. 41.

الشمال الأطلسي في العمل للتوصل إلى صياغة مبادرات لدعم الاستقرار في حوض المتوسط بناء على المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الذي أصبح يربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي.[1]

ومع أن التهديد المباشر، والذي من أجله تأسس الحلف الأطلسي، قد زال إلا أن الحلف، وبقيادة الولايات المتحدة، جدد أهدافه الأمنية وأدرج كل التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تسبب عدم الاستقرار لدوله ضمن أهدافه المحتملة، خصوصا تلك التهديدات التي تأتي من الجنوب المتوسطي، ويلاحظ أن الحلف الأطلسي بالرغم من أنه يعتبر كل ما يخلخل أمن مهددا له، إلا أنه يعتبر المنطقة العربية في مقدمة المناطق التي تأتيه عبرها التهديدات الأمنية،[2]

وعمليا فإن الحلف كي يدير مبادراته وتدخلاته فهو مقسم إلى جهازين رئيسين، الأول جهاز سياسي والثاني جهاز عسكري وكل جهاز له فروع ولجان متعددة،[3] ويمكن الإشارة إلى ذلك كما يلي:

1. مجلس شمال الأطلسي:

وهو الهيئة العليا داخل الحلف وأنشئ بموجب معاهدة شمال الحلف الأطلسي، ويهدف إلى تسهيل التشاور والتعاون بين الحلفاء، ويقع على عاتقه أخذ القرارات في جميع المسائل الأمنية، كما يجتمع مرتين في سنة في جلسة عادية، أو بناء على طلب إحدى الدول العضو في جلسة غير عادية، ويتكون من:

- رئيس المجلس وهو الأمين العام للحلف وهو الناطق الرسمي له/ وزراء الخارجية والدفاع والمالية للدول الأعضاء/ الأمانة العامة وتعمل تحت مسؤولية الأمين العام للحلف وهي بمثابة الإدارة المدنية له.[4]

2. – اللجنة العسكرية:

ودور هذه اللجنة هو التخطيط لسياسات الحلف، وأيضا تقديم الاستشارات اللازمة له فيما يخص الشؤون الدفاعية،[5] وتتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان لكل من الولايات المتحدة وبريطانيتا وفرنسا، وبعد انسحاب فرنسا من قيادة الحلف المشتركة استبدلت بما يمسى الهيئة العسكرية الدولية، ويعمل تحت إشراف هذه اللجنة ثلاث قيادت عسكرية رئيسية وهي:

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 79.

[2] إبراهيم اسعيدي. "المفهوم الإستراتيجي الجديد للناتو وأمن الخليج." مركز الجزيرة للدراسات .AccessedOctober 7, 2021 . http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172113105115615.html.

[3] عبد النور بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص19.

[4] "حلف شمال الأطلسي | منظمات وهياكل | الجزيرة نت.https://cutt.us/uhFQu. Accessed October 7, 2021 ."

[5] ليلي مرسي وأحمد وهبان، ***حلف شمال الأطلنطي*** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2001)، ص. 72.

3. – قيادة القوات المتحالفة في الأطلسي:

حدوها هي من القطب الشمالي إلى غاية مدار السلطان، ومن المياه الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية شواطئ أوروبا الأطلسية حتى البرتغال والجزر البريطانية وكل المسطحات المائية لتلك المنطقة، ودورها هو تأمين المحيط الأطلسي وحماية الطرق البحرية فيه،ويقع مقر هذه القيادة في مدينة نورفيلك بولاية فرجينيا الامريكية.[1]

4. – قيادة القوات المتحالفة في القنال الإنجليزي:

أسطول صغير ومهمته الاشراف على القنال الإنجليزي وبحر الشمال إلى غاية اسكتلندا والدنمارك، ولديه قوات مشاة حدود بحر المانش.[2]

5. – قيادة القوات المتحالفة في أوروبا:

وهي القيادة المهمة لحلف الأطلسي لما لموقعها الاستراتيجي وتتمثل مهماها فيما يلي:

- الدفاع عن المنطقة الممتدة من مملكة النرويج وحتى شمال إفريقيا، ومن ساحل المحيط الأطلسي إلى الحدود التركية الإيرانية.
- الاتصال برؤساء أركان الدول الأعضاء، وكذلك ال وزراء الدفاع، وأيضا رؤساء الحكومات والدول الأعضاء، خصوصا في الظروف الطارئة والمستجدة.

ومقرها بمدينة "أيفر" في بروكسل" ***وكل هذه القيادات يرأسها ضباط أمريكيين، وهذا ما يطرح إشكالية السيطرة الأمريكية على الحلف الأطلسي في المجال الأوروبي. وتتفرع عن هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية وهي:***

- ***قيادة المنطقة الشمالية: مقرها كول ساس في النرويج، يرأسها ضابط بريطاني.***
- ***قيادة المنطقة الوسطي: مقرها برون سوم في هولندا، يرأسها ضابط أمريكي.***
- ***قيادة المنطقة الجنوبية: مقرها نابولي في إيطاليا، يرأسها ضابط أمريكي.***"[3]

6. الانفاق العسكري للحلف الأطلسي:

بلغت ميزانية الحلف في 2020 حوالي 921.5 مليار دولار، وخصص منها 664 مليار دولار للإنفاق العسكري، ويمكن الإشارة إلى الانفاق لأعضاء الحلف على الشكل التالي:

---

[1] أحمد أبو الخير السيد مصطفي، ***النظرية العامة الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010). ص.

[2] ليلي مرسي، ***مرجع سابق***، ص. 75.

[3] أحمد أبو الخير والسيد مصطفي، ***مرجع سابق***، ص. 425.

أولا الولايات المتحدة الامريكية مساهمتها لوحدها بـ 72% من الميزانية للحلف/ ثانيا بريطانيا قدرت مساهمتها بـ 57 مليار دولار./ ثالثا فرنسا مساهمتها قدرت بـ 44.2 مليار دولار/ رابعا ألمانيا مساهمتها قدرت بـ 42 مليار دولار.

لقد استطاعت فقط الولايات المتحدة، وبولندا، واليونان، وبريطانيا وإستونيا 2% من دخلها القومي المخصص لحلف الناتو، في حين تخلفت باقي الدول الأعضاء عن ذلك، علما أن أعضاءه اتفقوا على تخصيص هذه الحصة أي 2% سنة 2014، ويقدر تخصيص ميزانية عسكرية للناتو من الناتج القومي للدول الأعضاء كما يلي:
الولايات المتحدة يقدر بـ: 3.61%. /اليونان يقدر بـ:2.36%./ إستونيا يقدر بـ:2.18%./ وبريطانيا يقدر بـ:2.17%./ بولندا يقدر بـ:2.01%./ تركيا يقدر بـ: 1.69%./ فرنسا يقدر بـ:1.79%./ألمانيا يقدر بـ:1.20%./ إيطاليا 1.11%.[1]

علما أن الدول الأوربية حينما تتخلف عن الانفاق فإن العبء يقع على الولايات المتحدة وتتحمل هي التكاليف العسكرية، ويدرك الأوربيون أن الولايات المتحدة توفر لهم مظلة حماية من التهديدات الروسية لذلك لا يجازفون في توتير العلاقة معها، وخصوصا وأنها تتمتع بكفاءة عالية من ناحية التسليح والتكنلوجيا التي تمتلكها متوفقة على جميع الدول الأوربية والعالم.[2]

المطلب الرابع: /التسلح لدول أخرى فاعلة في حوض المتوسط.

- **بحراً:**

وقعت الجزائر مع الألمان عقدا لاستلام فرطاقتين 2016-2018، وتمتلك منصة هبوط جديدة، وتسعى لبناء حوض بحري لبناء السفن، كما مقرر أن تستلم من الروس غواصتين مابين سنة 2017-2018، قادرة على زرع الألغام.

تمتلك مصر حاملات طائرات عمودية (حاملات هليكوبتر) وطائرات عمودية (هليكوبتر) هجومية بحرية لها قدرات استطلاعية، وأيضا لها قواعد بحرية متنقلة يمكنها ان تواجه أي تهديد داخلي، واستلمت في 2015 فرقاطة فريم فرنسية-إيطالية،لها مهام متعددة، وأيضا تمتلك مصر غواصات من ألمانيا.

- شرعت إيطاليا في إعداد برنامج لاستعراض أسطولها البحري، بما في ذلك الاستثمار في مهبط واحد للطائرات العمودية (الهليكوبتر) وسفينتي دعم وإسناد لوجيستي للقوات الخاصة.
- فرنسا تطور برنامجها في صناعة الغواصات النوويةالهجومية باراكودا [Barracuda]

[1] بهاء الدين غونول طاش. "عقلية ترامب التجارية تلقي بظلالها على الناتو ونفقاته." Accessed October 6, 2021. https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/

[2] ***المرجع نفسه.***

– اليونان تسعى لامتلاك أربع غواصات من طراز تايب.

وأيضا كل الدول المتوسطية لديها مشاريع تسلحية، وهذا على سبيل العرض لا الحصر، فالمتوسط هو ميدان للتنافس الدولي وكل دولة على ضفافه إلا وتسعى لامتلاك سلاح إن لم يكن للهجوم، فهو للدفاع عن نفسها.

- **جواً:**

تحوز الجزائر على أنظمة أس–300 (S–300)الروسية وأيضا نظام صواريخ بوك–أم (Buk–M2)، كما سعت الجزائر لامتلاك 12 طائرة سو–34 الروسية، (لكن الصفقة لم تتم لوجود خطأ فني فيها). واستلم الجيش المصري 2015 24طائرة مقاتلة من نوع رافال (Rafale) من فرنسا، كما تسعى لامتلاك طائرات ميج –MiG 35 –35، كما تطور كل من دول متوسطية (فرنسا، واليونان، وإيطاليا وإسبانيا مع السويد وسويسرا) الطائرات القتالية بدون طيار ذات القدرة على التخفي من طراز نيورون(NEURON) وتعلم على تنفيذ برنامج آخر بالشراكة مع بريطانيا.

وهناك عددا آخر من دول المتوسطية يطور طائرات بدون طيار، منها تركيا وإسرائيل على سبيل المثال لا الحصر، فقد استلمت اسبانيا في 2015 بطاريات صواريخ باتريوت سام (Patriot SAM) من ألمانيا، وتملك إسرائيل ما بين 19 إلى 75 طائرة من طراز إف–35 (F–35)، كما تواصل على تطوير القبة الحديدية، ولإيطاليا 90 طائرة من طراز إف–35 (F–35)، كما تسعى تركيا لامتلاك صواريخ بالستية.[1]

هذا التسلح ومراكمة القوة الذي استعرضه "جميس بلاك" سيكون له تأثيرات متباينة فحسبه "***يؤدي تطوير هذه القدرات العسكرية إلى عدد من التداعيات الاستراتيجية التي قد تؤثر على الأمن الإقليمي الأوسع نطاقاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفضلاً عن أن المشتريات الدفاعية يمكن أن تمثل دفعاً محتملاً لنشوء "سباق تسلح" إقليمي أو نشر نظم أسلحة متطورة على نحو متزايد بما يهدد الوصول الدولي إلى مياه المتوسط، إلا أن لها أيضاً بعداً استراتيجيا وجيوسياسياً ودبلوماسياً. وينعكس ذلك في الروابط التبادلية والاعتماد على الإمدادات المقرر توفيرها بالاتفاق مع البلدان المنتجة للمعدات أو العتاد بالغ الحساسية، كما هي الحال مع العديد من البلدان الشرق أوسطية والشمال أفريقية التي كانت تعتمد تقليدياً على روسيا للتزود بالمعدات التي تعود للحقبة السوفيتية وتطويرها.***".[2]

[1] جيمس بلاك وآخرون، "***مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط***"، في: مؤسسة رند (rand)، ص ص. 1–35.

[2] ***المرجع نفسه.***

الشكل03 : الانفاق الدفاعي في منطقة البحر المتوسط 2012-2019

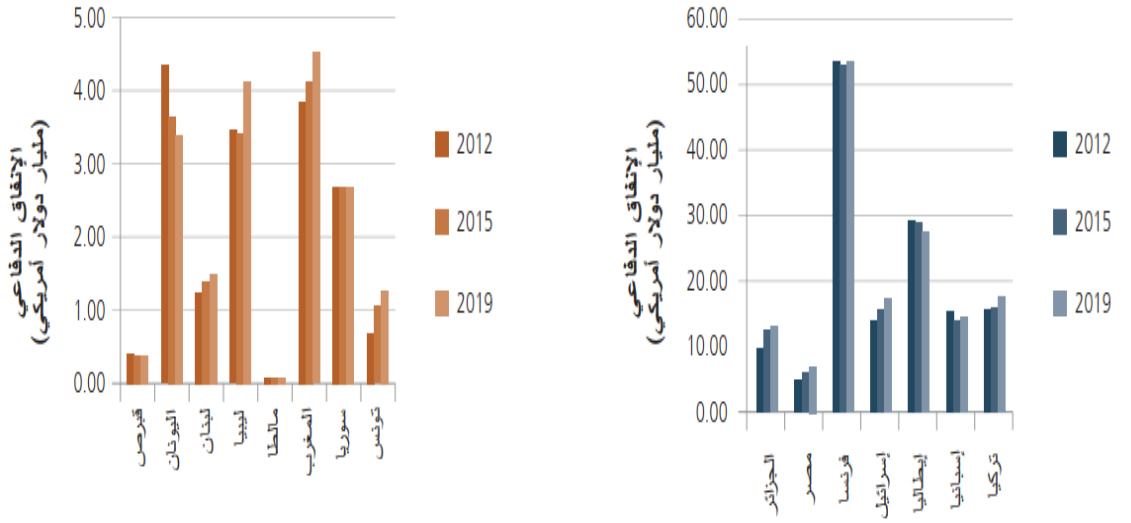

المصدر: جيمس بلاك وآخرون، " مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في: مؤسسة رند (rand)، ص ص. 1-35.

-تركيا:

احتل الجيش التركي المرتبة 11 عالميا حسب تصنيف **globalfairepower** لسنة 2020، وقد خصص للدفاع 141 مليار ليرة تركية وهو ما يعادل 19 مليار دولار.[1]أما من ناحية القوات البحرية فالجيش التركي يمكلك 149 قطعة بحرية، وهو بذلك يحتل المرتبة عشرين عالميا، كما أن المدمرات والفرطقاتالتي يملكها ذات كفاءة عالية وتتميز بسرعة كبيرة، ولها القدرة على تدير أهداف على البحر والجو وكذلك برية.[2]

وفيما يلي استعراض لأهم الأسلحة التي تملكها القوات البحرية التركية:

- الفرقاطات: ويملك الجيش التركي سنة عشر فرطاقة، أربعة منها من فئة "باربروس" مزودة بأحدث التكلوجيا، كما تملك دفاع جوي من نوع seazenith وأيضا صواريخ دفاع جو التي تطلق أفقيا.

[1] "تركيا تتصدر ومصر تتراجع وإيران تتفوق على السعودية وإسرائيل.. قائمة بأقوى جيوش المنطقة للعام 2021." CNN Arabic. Accessed October 7, 2021. https://arabic.cnn.com/middleeast/article/2021/01/21/weaponsexplainermideasttop5militaries.

[2] "القوات البحرية التركية واليونانية.. لمن تميل موازين القوى شرقي المتوسط؟." Accessed October 7, 2021. https://cutt.us/qPVPa.

– الكورفيتCorvettes: وهي سفن حربية أصغر من الفرطاقة، يمتلك منها الجيش التركي عشرة أربعة من فئة "أدا" من صنع محلي، وهي أيضا مجهزة بتقنيات حديثة من المنظومات الالكترونية، أما الباقي أي ستة الأخريات فهي من انتاج فرنسي وقديمة.

– الزوارق الهجومية: يملك الأسطول البحري التركي 19 زورقاً هجومياً، 09 من فئة "قليج" وتعتبر من أحدث الزوارق الهجومية التركية وهي أيضا مزودة بتقنيات حديثة، وليس بها أنظمة دفاع جوي، وأيضا تمتلك زورقين من فئة "يلديز"، وبها نظام دفاع جوي عيار 35 ملم.

– الغواصات: لدى تركيا 12 غواصة آخرها دخلت الخدمة سنة 2007، وهي غواصة ألمانية من فئة "غُر". وعملت على ادخال 06 غواصات من فئة "رئيس" قبل 2021 " محل 4 غواصات من فئة "آي".

– زوارق الدوريات: تمتلك ستة عشر من زوارق الدوريات، ومهمتها ***"تأمين السواحل والموانئ والكشف عن الغواصات ومهاجمتها"***.

– الطائرات والمروحيات: وتمتلك 37 مروحية، و15 طائرة، ولديها أسطول من الطائرات المسيرة، على متن سفنها تابعة للقوات البحرية التركية.[1]

الصناعة وتطوير الأسلحة للقوات التركية:

- شركة "أسلسان" أكبر شركة مصنعة للأسلحة في تركيا، فهي مختصة في التقنية الدفاعية والالكترونيات، ولها اتفاق مع الشركة الأمريكية "رايثيون" لتصنيع جزء من منظومة الدفاع "باتيرروت"، وفي عام 2017 وصلت مبيعاتها إلى مليار دولار.
- شركة الصناعات الجوية التركية (TAI) تأسست 2005، ولها شراكة أمريكية لصناعة طائرات أف 16، وتقدر ميزانيتها بحوالي 790 مليون دولار سنويا.

وهاتان الشركتان لوحدهما يقومان بتصدير ربع السلاح التركي للخارج.[2]

- شركات مشتركة مع بريطانيا، تحت مسمى (FNSS) وهي ملك بنسبة 51% لمجموعة "نورول" التركية وبنسبة 49% لشركة "الصناعات الجوية" البريطانية، تختص في صناعة العربات والمدرعات، وتعمل أيضا على انتاج طائرات مقاتلة بصناعة مشتركة.

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] تركيا العثمانية،. "'الدرع الخاص'.. تركيا وإستراتيجية التصنيع العسكري." تركيا العثمانية,https://cutt.us/IOSM9 .April 7, 2018.

- شراكات تركية بالشراكة مع كويا الجنوبية عبر مشروع "الطاي" مختصة في إنتاج الدبابات.
- شراكات شراكة بين تركيا والكيان الصهيوني في مجال صناعة المركبات ذاتية التحكُّم، وقد استطاعت تركيا صناعة طائرة بدون طيار سنة 2015.[1]
- الشركة العامة للصناعات الجوية والفضائية "توساش"، تنتج مروحية 127؛ وطائرة FX-1، مزودة بردار AESA والذي يمكنه التمشيط الالكتروني، وأيضا تنتج طائرات التدريب HURKUSK، وكذلك مدفع "هاوتزر" 155 ملم ذاتي الحركة ويبلغ مداه 40 كم.[2]
- صنعت تركيا المدرعة البرمائية "إرما" ذات الاستخدامات المتعددة، كما يتم تزويدها بحماية ضد الانفجارات أو الألغامالمزروعة، ويمكن تحميلها بأسلحة ثقيلة ومتوسطة.
- صناعة جهاز التشويش الأرضي (كورال)، وهو جهاز الكتروني يشوش على العدو
- صنعت أيضا أول سلاح ليزري تركي بقوة 20 كيلو واط، ومهمته صد التهديدات والهجمات التي سواء كانت قادمة من البر أو البحر أو الجو، وقد ثبت هذا السلاح على السفن الحربية التركية.
- أنتجت أول سفينة حربية تركية، بتكلفة 260 مليون دولار، في حينن يتم شراء مثل نوعها بـ: 500 مليون دولا أمريكي، وفي عام 2017 سجلت الصادرات التركية ارتفاعا "حيث بلغ نسبة الصادرات خلال هذه الفترة 7.6 مليار دولار، وحلت الولايات المتحدة الامريكية على رأس البلدان المستوردة من تركيا في قطاع الصناعات الدفاعية والجوية، وبلغت ميزانية الدفاع والأمن التركية للعام 2018، 84.6 مليار ليرة تركية (نحو 23 مليار دولار)."[2].

يبلغ عدد الجنود ما يزيد عن 400 ألف،وأيضا تمتلك أكثر من 3700 دبابة، "***وأكثر من عشرة آلاف قطعة حربية أخرى بين آليات مدرعة ومدافع متعددة الأنواع، وتمتلك تركيا أيضا أكثر من ألف طائرة من الأنواع القتالية والقاذفة والاعتراضية، أما القوة البحرية التركية فتضم أكثر من مائة سفينة حربية من أحجام ونوعيات مختلفة***."[3].

إن الإشارة إلى كل هذه الأسلحة والصناعات التركية وبالأخص البحرية، هو لما يمثل المتوسط من بعد جيواستراتيجي للأتراك، وأيضا للصراعات التي يمكن أن تخاض فيه، علما أن الأتراك لا يزالون في خلاف مستديم

[1] RT Arabic، "للمرة الأولى.. تركيا تصنع مقاتلات من الجيل الخامس." RT Arabic. Accessed October 6, 2021. https://cutt.us/QUXvd.

[2] كوكساليلدريم. "تركيا...زيادة في ميزانية الدفاع والأمن لعام 2018 بنسبة 31 بالمئة." Accessed October 6, 2021. https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تركيازيادةفيميزانيةالدفاعوالأمنلعام2018بنسبة31بالمئة/943327.

[3] CNN Arabic. "انفوجرافيك: ما هي قدرات تركيا العسكرية؟ January 22, 2018." https://arabic.cnn.com/middleeast/2018/01/22/infographicturkeymilitaryarmy.

مع اليونان حول جزيرة قبرص، وكثيرا ما تبادل الطرفين الاتهامات والتهديدات، لذلك تم الاتفاق على مجموعة من القوانين في المتوسط حتى يتجنب فيه الصراع، بالإمضاء على اتفاقية البحار سنة 1982 للأمم المتحدة.

من جهة أخرى فإن المشاكل في المتوسط ما تكاد تختفي إلا وتظهر من جديد، فقد أدى التنقيب على الغاز إلى توترات مع قبرص واليونان، وكل مرة تعود الخلافات لأسباب أمنية أو اقتصادية وغيرها مع اليونان، لأنها من الصراعات التي يتقاطع فيها التاريخ والقيم وتختلف فيها التوجهات لكل دولة وأولوياتها، مع أن كلاهما عضوان في حلف الناتو إلا أن صراعتها قد تصل إلى درجة الحرب كما كان ذلك في سبعينيات القرن الماضي.

إن الأتراك يسعون إلى توسيع نشاطهم ونفوذهم في المتوسط وذلك عبر تدخلاتهم المباشرة وغير المباشرة في الدول التي تتقاسم معهم مياهه، وإذا تجاوزنا الحقب التاريخية للدولة التركية في المتوسط للحاضر فإنه يمكن القول أن ان الاستراتيجية التركية أو العقيدة التي تبناها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" فيه منذ سنة 2015 هي التي وضع معالمها الأدميرال التركى "جيم غوردنيز" سنة 2006 وسميت بـ"الوطن الأزرق" وهي تزاوج بين الدبلوماسية والقوة العسكرية لتوسيع النفوذ التركي في البحر الأبيض المتوسط للتمكين للوصل إلى الطاقة والموارد الاقتصادية الأخرى فيه.[1]

تعتمد التجارة التركية على 88% من الملاحة البحرية تصديرا واستيرادا وفي ظل وجود توتر دائم مع اليونان يعمل الأتراك على خلق حالة أمنية تحقق لها حماية مصالحها وفي هذا الاطار يقول "داوود أغلوا" وزير الخارجية ثم رئيس الحكومة السابق أنه ***"إذا أرادت تركيا أن تكون قوة إقليمية بالمعنى الحقيقي، فيجب عليها زيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي على الطرق البحرية، من بحر إيجة إلى الأدرياتيكي ومن قناة السويس عبر البحر الأحمر إلى الخليج العربي، ولابد أن تتبع سياسة فعالة في كل نقطة اتصال بين البحر الأسود وبحر إيجة والبحار المفتوحة."***[2]

أدت موجة ما سمي بـ"الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة أن تغيير تركيا سياستها التي كانت قائمة على تصفير المشاكل والانخراط طوعا أو كرها في الشأن السوري الذي ناصرت فيه الثورة السورية ضد النظام الساسي واستقبلت الملايين من المهاجرين على أراضيها وبذلك بدأ يحل مصطلح "العزلة الثمينة" وكذلك "الدبلوماسية الإنسانية الوقائية"،[3] وأدى في النهاية لتدخل تركيا المباشر في الشمال السوري لفرض منطقة عازلة بغية حماية أمنها، ولم يكن هذا التدخل في سوريا الوحيد لأتراك فقد أمضوا اتفقات مع "الحكومة الليبية" التي يقودها "فاتز السراج" واستطاعوا أن يبعدوا عن طريق الدعم العسكري لحكومة السراج خطر سقوطها في يد "خليفة حفتر" ومن

[1] سياسة تركيا واستفزازتها في البحر المتوسط تشكل مأزقا استراتيجيا للناتو ,DW.COM. Accessed July 26 ."25.07.2020 | DW | 2020. https://cutt.us/2oKGg

[2] أحمد داوود أوغلو، ***العمق الإستراتيجي***، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص. 198199.

[3] عماد يوسف، ***تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة*** (أبو ظبي: مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص. 73.

ثم تسهيل السيطرة على الغرب الليبي من قبل الحكومة المعترف بها دوليا، ما يحققه الأتراك في تدخلهم في كل من سوريا وليبيا هو تأمين ملف تفاوضي جديد مع الأوروبيون والأمريكين وكذلك مع الروس، وفي هذا الصدد يقول الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على تدخل بلاده ***""دافعنا عن حقوق ومصالح أمتنا وبلدنا وأصدقائنا في كل مكان بالبر والبحر والجو"*** وأضاف ***" "رؤيتنا بخصوص تركيا قوية وكبيرة بدأت تتجسد، وتظهر نتائجها الملموسة رويدا رويدا."***.[1]

- الصين:

تحاول الصين أن تكون فاعلا في البحر المتوسط وذلك لعدة اعتبارات فمن جهة يعتبر المتوسط محطتها الأخيرة في طريق الحرير الذي تريد إعادة إحياءه ومن جهة أخرى أدت الاكتشافات الطاقوية في المتوسط إلى زيادة رغبة الصينين في الاستثمار ومن ثم الحصول على مورد طاقة جديد يساهم كبديل ثاني عن الطاقة التي تعتمد عليها من إيران وروسيا، لذلك تسعى أن تجعل المتوسط محورا مهما في سياستها الخارجية بالارتباط باتفاقيات اقتصادية مع الدول المشاطئة له وتكثيف الجهد التعاوني معها، وفي الواقع فإن البحر المتوسط بالنسبة للصينين هو كما يقول الأستاذ "سليم البرصان" أنهم يرون "***مستقبل الجغرافيا السياسية لها هي أورآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا حيث مصالحها الاقتصادية مستلهمة نظرية سبيكمان " من يسيطر على حافة اليابس يسيطر على أورآسيا ومن يسيطر على أورآسيا يسيطر على بقية العالم، وهي الاستراتيجية التي حكمت الصراع الأمريكي – السوفيتي في الحرب الباردة، وأهميتها للصين كقوة كبرى، مصادر الطاقة وطرق التجارة، ولذلك أخذت الصين ببناء طريق الحرير الجديدة لتربط تجارتها عبر آسيا الوسطى إلى أسواق الشرق الأوسط وأوروبا ولأهمية ذلك أخذت القوة البحرية الصينية تطارد القرصنة البحرية في القرن الأفريقي وخليج عدن لحماية خطوط تجارتها ونقل الطاقة إليها***."[2]

لذلك عمدت الصين إلى إجراء عدة خطوات في المتوسط كان من بينها المشاركة في مناورة في المتوسط في ماي سنة 2015 مع الروس وتواجد لأول مرة فرطاقتين صينين في مياه المتوسط "**Linyi** و **Weifang**" كما ساهمت في صيانة موانئ بحرية في مياهه منها ميناء اليونان، ويرى الصينون بتواجدهم في المتوسط أنهم يحمون أمنهم القومي ففي الصين يتواجد حوالي عشرون مليون مسلم والأحداث في المتوسط قد يكون لها رد فعل داخلي مما يهدد الأمن الصيني كون أغلب الصراعات هناك هي في دول مسلمة، فالتواجد الصيني في المتوسط ليس من ناحية اقتصادية وحماية للمصالح وإنما أيضا من ناحية أمنية كذلك.[3]

---

[1] أحوال تركية. "أردوغان يُبدي استعداد بلاده للتفاوض حول أيّ عرض ‘عادل .’" Accessed July 26, 2020. https://ahvalnews.com/ar/ardwghanyubdyastdadbladhlltfawdhwlaywrdadl/altdkhlaltrkyfylybya.

[2] Suliman. "آراء حول الخليج." Araa Journal. Accessed July 24, 2020. https://www.araa.sa/.

[3] المرجع نفسه.

- **إيران:**

لقد سعت إيران هي أيضا أن تجد مكانا في المتوسط على مر التاريخ فمنذ عهد الحضارة الأخمنية ما قبل الميلاد كان الإيرانيون يتواجدون في المتوسط باحتلالهم الدول المشاطئة له حتى لا يتم تهديدهم من المصريين القدماء أو الحضارات الأخرى في تلك الحقب مع أن الفرس جعلوا المتوسط يحضى باهتمام أقل من الخليج في تلك الفترة لاعتبار أن الأخير هو الممر الرئيس لتجارتهم والمهدد الأول لأمنهم، وبقى الاهتمام بالمتوسط يتآكل إلى أن جاءت فترة رضا بهلوي ولم يعد المتوسط ذا أولوية قصوى في السياسات الإيرانية في تلك الفترة.[1]

بعد الثورة سنة 1979 وانطلاقا من فكرة تصدير الثورة التي تبانها الخميني فإن الحضور الإيراني في المتوسط عاد للواجهة، وإن لم يكن عودة مباشرة لكن دعم حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان كان مؤشرا واضحا لهذا النهج الجديد في السياسة الخارجية الإيرانية، وقد ساهم سقوط "صدام حسين" واحتلال العراق من قبل الأمريكيين في تنشيط التواصل بين إيران وحلفائها في سوريا ولبنان عبر جعل العراق جسرا إلى مناطق المتوسط بحيث تدعم أمنها الإقليمي بتوثيق هذه الروابط مع حلفائها في المنطقة بعد التواجد الأمريكي بقربها والعمل على تقويض أي تهديد يشكله الأمريكان على مصالحها وكذلك زيادة الضغط على اسرائيل حليف أمريكا الأبرز في الشرق الأوسط.[2]

بقيام الثورة السورية سنة 2011 زادت إيران من تدخلها في سوريا ولبنان معا كان الهدف من هذا هو حماية حلفائها من السقوط وكذلك هي تعتبر أنها التواجد الفعال في سوريا ولبنان ضروري جدا للحفاظ على الأمن القوي الإيراني، كما أنه يحمل بعدا إيديولوجيا فهذه المناطق يسيطر عليها الشيعة ويسعى الإيرانيون أن يبقوا المساحة الممتدة من أفغانستان مرورا بإيران والعراق وسوريا ولبنان تحت سيطرتهم لذلك عملت على عدة مشاريع تساهم في ربط الجمهورية الإيرانية عمليا بسوريا ما يمكنها من الوصول إلى المتوسط من جهة ومن جهة أخرى تسهيل امداد حزب الله والنظام السوري بالمقاتلين والسلاح.[3]

فعملت على انشاء سكة حديد تربط بين غرب إيران والبصرة جنوب العراق ومن ثم ربطها بعد ذلك بسوريا ما يمكنها من الوصول إلى البحر، كما عملت على استغلال ميناء اللاذقية باتفاق مع سوريا سنة 2019 وفي هذا الصدد يقول "أفرايم كام" في جريدة القدس العربي "***إن بناء الموقع الإيراني في ميناء اللاذقية يعد تطوراً مهماً؛ لأنه يندرج ضمن الجهد الإيراني لربط الخليج الفارسي وغرب إيران بالبحر المتوسط، من خلال سكة الحديد والرواق البري. إن الهدف الأساس***

[1] جانديتيبو. "عودة إيران الى البحر الأبيض المتوسط من الإمبراطورية الأخيمينية الى الجمهورية الإسلامية .November 29, 2018 ". https://orientxxi.info/magazine/article2791.

2المرجع نفسه.

3المرجع نفسه.

هو خلق محور إضافي لنقل وسائل قتالية إلى حزب الله والقوات الإيرانية والشيعية عبر البحر، وإبقاء على وجود إيراني في البحر المتوسط عند الحاجة.".[1]

- **إسرائيل:**

وبالنسبة لإسرائيل فإن صناعة الأسلحة الإسرائيلية هي الأكبر والأكثر تطورا خارج البلدان الصناعية، والتي تعود جذورها، الى ورشات الأسلحة الصغيرة والذخائر في ثلاثينيات وأربعينات القرن الماضي، إلا ان الانطلاقة التصنيعية الفعلية كانت بعد حرب عام 1967، وتصل النفقات العسكرية حاليا، نحو 5 مليار دولار، أي ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي للكيان الصهيوني، أكثر من مليار دولار من هذه النفقات السنوية مخصصة للإنتاج التصنيعي العسكري المحلي، حيث يعمل في القطاع الصناعي التسليحي في الكيان الصهيوني، نحو 60،000، عامل ومختص؛ أي أكثر من خمس قوة العمل الصناعية، موزعين على أكبر الشركات وهي شركة "إياي" ويعمل فيها (20،000 موظف)، وشركة "إيمي" ويعمل فيها (15،000)، وأخيرا شركة "تاديران" (10،000) وهي أكبر ثلاث شركات صناعية في الكيان الصهيوني، وتعد قطاعات المنتجات المعدنية والماكينات والالكترونيات (التي يشكل الإنتاج العسكري جزءا هاما منها) أسرع القطاعات الصناعية نموا في الكيان الصهيوني. فقد وصلت المبيعات العسكرية في الخارج حوالي 1 مليار دولار سنويا.

شكل04 : يوضح الانفاق العسكري بالنسبة للدخل القومي (البنك الدولي)3

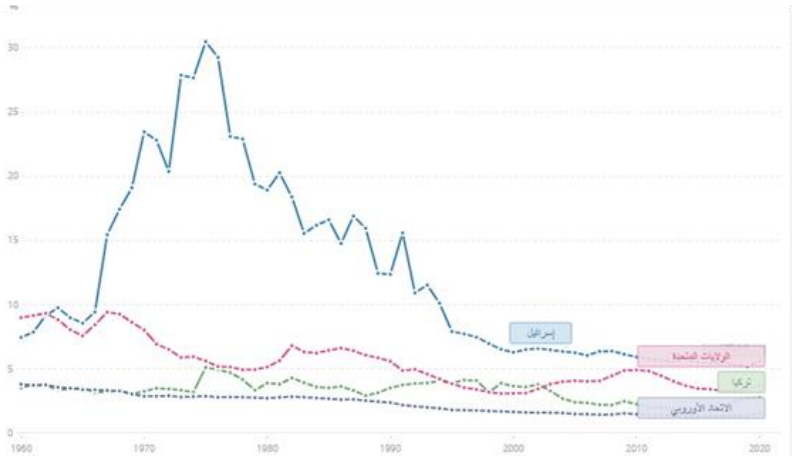

المصدر: "الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) – Israel, Turkey, European Union | Data." Accessed October 6, 2021. https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?contextual=default&end=2020&locations=IL-TR-EU&start=1960&view=chart.

[1] أفرايم كام، القدس العربي. "لماذا تدق إيران أوتادها في سوريا؟ https://www.alquds.co.uk/ October 13, 2019. "

خاتمة الفصل:

إن المتوسط ونظرا لما يمثله من أهمية يشهد حالة من التكدسات للأسلحة سواء تلك التي تتجهز بها دوله، أو الدول الخارجة عن حدوده ولكنها فاعلة فيه، غير أن وجود السلاح فيه بهذه الكثافة يختلف باختلاف مالكيه، فبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية (تدخل أمريكا في ليبيا وكوسوفو) أو روسيا (تدخل روسيا في سوريا) تستخدمه للتدخلات خارج حدودها بهدف حماية مصالحها القومية، في حين تستخدم الدول خاصة الجنوبية السلاح بهدف حماية نفسها وحماية كيانها من الأخطار التي تهددها، فهو بالنسبة لها عامل بقاء وليس عامل تهديد.

لكن في كل الأحوال يبقى عامل القوة العسكري أعلى صوتا في ميدان صنع القرار داخل المتوسط والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في إظهار قوة فاعليتها الدبلوماسية انطلاقا من قدرتها على الهجوم أو الردع خصوصا حينما يتعلق الأمر بالأمن القومي والسيادة الوطنية.

الفصل الرابع:

تحولات النظام الدولي وأثره

على استقرار منطقة المتوسط.

مقدمة الفصل:

يحاول هذا الفصل استعراض التغيرات البنيوية في النظام الدولي، إذ يتطرق في شقه الأول إلى واقع النظام السياسي إبان الحرب الباردة والطابع الذي ميز القطبية في تلك المرحلة، ثم نتناول النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم، ونحاول أيضا أن نستعرض جانبا آخر لتعدد القوى الصاعدة والتي يمكن أن تشكل أقطاب جديدة في ظل التنافس الدولي.

وبما أننا ندارس موضوع المتوسط فكان لابد أن نستعرض علاقة متغير النظام السياسي الدولي مع دول المتوسط وكيف تتفاعل معه القوى التي تقع على ضفافه خصوصا الاتحاد الأوربي وكذلك الحلف الأطلسي الذي تبنى مجموعة من المبادرات في المتوسط سعيا لبناء تحالف فعال في محيطه، ثم نختم الفصل برهانات الحوار المتوسطي للحلف مع البيئة العربية ومتغيراتها الساخنة.

- المبحث الأول: / النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بداية يجب الإشارة إلى أن الحرب العالمية الأولى هزت استقرار توازن القوى الأوروبي، وخلقت آثار سلبية مدمرة على الشعوب والدول، ولكنها دفعت في المقابل بنظام عصبة الأمم المتحدة، وميلاد فكرة الأمن الجماعي.

وكان من الآثار السلبية للحرب العالمية الأولى، عمليات النهب الاستعماري بكل أشكالها التي مارسها النظام الدولي ممثلا في القوة الأوروبية التي كانت بحكم سيطرتها على مفاصل كثيرة من مناطق العالم، عبر صيغ استعمارية متعددة تمثلت في الوصاية، والحماية والانتداب، وكان الهدف من كل هذه السياسيات المنتهجة هو ضمان استمرار السيطرة الاستعمارية على أجزاء كثيرة من مناطق العالم، وتكريس الهيمنة عبر استخدام القوة الصلبة.[1]

أما ما ميز الحرب العالمية الثانية وما خلفته، هو السقوط النهائي لتوازن القوة الأوروبي، الذي كان سائدا قبل وإبان الحرب العالمية الأولى، وكان من النتائج السياسية، والاقتصادية، والعسكرية للحرب العالمية الثانية، بروز نظام عالمي جديد الممثل في القطبية الثنائية، بزعامة قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، شكلا توازنا جديدا للقوى، استقطبت كل قوة منهما عديدا من الدول، سارت في فلكها مما شكل في نهاية المطاف معسكرين، الأول سمي المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي وتدعم بحلف تحت مسمى حلف وارسو، أما الثاني فسمي المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتدعم بحلف تحت مسمى الحلف الأطلسي (الناتو).

وقد سار النظام الدولي تحت إمرة الثنائية القطبية فترى من الزمن امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف عام 1945 وإلى غاية عام 1991، تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك جمهورياته، وقد سميت هذه الفترة بالحرب الباردة.

لقد حصلت تغيرات جوهرية في بنية النظام الدولي بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، أدت بدورها إلى حصول تحولات وتطورات كثيرة في العلاقات الدولية، كان لها الدور الأكبر في تحديد معالم النظام الدولي الذي ساد خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي برمته في نهاية تسعينات القرن الماضي ثم عرف النظام الدولي تحولات أخرى عميقة، خلال العقد

[1] عبد القادر رزق الأحادي، ***الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة*** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2014)، ص. 13.

الأخير من القرن الماضي وإلى غاية عام 2008 من القرن الحادي والعشرين، ليعرف مرحلة ثالثة كانت بداياتها الأولى أزمة جورجيا عام 2008، وهي لا تزال في حالة تشكل إلى غاية الآن.

المطلب الأول: / النظام الدولي خلال الحرب الباردة وبروز الثنائية القطبية.

لعل أبرز تداعيات الحرب العالمية الثانية هو أنها غيرت من توازن القوى في العالم، فقد انهارت دول عظمى مثل ألمانيا واليابان وتدهورت دول أخرى إلى مرتبة أدنى مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا مما فسح المجال واسعا لصعود دول، مثل الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية وأحدثت تغييرا في الخريطة السياسية في وسط وشرق أوروبا في جانبي الاتحاد السوفياتي، الذي استغل هذه الظروف وعزز من قيادته العسكرية وأخذ في انتهاج سياسة توسعية، مما اعتبرته الدول الغربية تهديدا للسلام والأمن الجماعي وقد انتاب الولايات المتحدة الأمريكية نفس الشعور، مما أقدم عليه الاتحاد السوفياتي، حيث بدأ التوتر يتصاعد في العلاقات معه، وفشلت كل المساعي التي أطلقت في هذا الاطار، رغبة في التخفيف من حدة التوتر وكانت نتيجة هذا الفشل أن استمر الاتحاد السوفياتي في سياسته التوسيعية وبدأ عملية الانتشار في القارة الأوروبية.[1]

فقد بدأ الاتحاد السوفياتي توسعه في أوروبا الشرقية بضم أستونيا، ولاتفيا ولتوانيا، كما ضم أجزاء من فنلندا، ورومانيا وبولندا، وشمال شرق ألمانيا، وشرق تشكسلوفاكيا، وقد بلغت المساحة الاجمالية التي ضمها الاتحاد السوفياتي 180.000 ميل مربع، فبالإضافة إلى سياسة التوسع التي انتهجها الاتحاد السوفياتي، مارس ضغوطا سياسية على العديد من الدول، مثل تركيا وإيران، واليونان، وفيتنام، ولاوس وكمبوديا، وتايلاند، والصين، وأندونسيا، وذلك لتحقيق أهدافه السياسية والإيديولوجية، واستمر أيضا الجيش السوفياتي في تعزيز وجوده في دول شرق ووسط أوروبا، فقام بتكوين جبهات شعبية داخل هذه الدول لتنشر الفكر الشيوعي فيها ورعاية مصالحه بها.[2]

لذلك أحست دول أوروبا الغربية بالخطر السوفياتي الداهم، والانتشار الايديولوجي الشيوعي، الذي بدأ يتمدد بشكل رهيب داخل أرضها، فتأسست أحزاب شيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا ولاقت دعما كبيرا من قبل الاتحاد السوفياتي وأصبحت تملك قوة جماهرية كادت أن تصل في مرحلة من المراحل إلى الحكم وتسيطر على البلاد، لذلك سارعت أوروبا إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي وقفت إلى جانبها ماديا وسياسيا، بوصفها قوة عسكرية واقتصادية وتملك نفوذا سياسيا، ولأن أراضيها لم تكن مسرحا للحرب العالمية الثانية وبالتالي

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 19، 20.

[2] "الاتحاد السوفيتي: خمسة أسباب لتفكك هذه الدولة العظمى – BBC News عربي." Accessed March 28, 2024. https://www.bbc.com/arabic/world-59772108.

فقد حافظت على كل مكتسباتها وقوتها، لذلك وعبر ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في ابعاد خطر الشيوعية عن الأوربيون عبر التدرج في الاستراتيجيات التي تحييد من فاعليته، واقصائه من المشهد الأوروبي.[1]

وعليه فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح عدة مبادرات لمساعدة دول أوروبا الغربية ووقف التمدد الشيوعي السوفياتي داخل أراضيها، فكانت المبادرة الأولى التي أقرها الرئيس الأمريكي (هاري ترومان HarryTroman) والتي ترمي إلى مساعدة الشعوب الحرة المقاومة لكل محاولات إخضاعها سواء من خلال العمل العسكري ضدها، أومن خلال الضغط الخارجي، ولتنفيذ مبادرته التي أصبحت تعرف بعقيدة ترومان، قام بإحضار الكونغرس الأمريكي الذي اعتمد مزانية قوامها 400 مليون دولار، قدمت كمساعدة لدولتي تركيا واليونان، لمواجهة الضغط الذي مارسه الاتحاد السوفياتي على هذين البلدين وقد كان ذلك عام 1948، وقد كان الهدف من هذه المساعدة المالية هو إعادة تنظيم اقتصاد اليونان ومساعدة الحكومة في السيطرة على أقاليمها الداخلية، أما بالنسبة لتركيا فقد جرى إعدادها كقاعدة عسكرية، قد تساعد في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وبالرغم من المساعدات التي تلقتها بعض الدول الأوروبية الأخرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، للتغلب أولا على الآثار السلبية التي خلفتها أتون الحرب العالمية الثانية، وثانيا لتجنب سقوطها في شرك الاتحاد السوفياتي إلا أن الأداء الاقتصادي لهذه الدول لم يعرف تحسنا كبيرا، وظهر بعضه على حافة الانهيار.[2]

وقد أقرت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة أخرى، أعلن عنها وزير خارجيتها الجنرال (جورج مارشال Gorge Marshall) تهدف إلى إعداد برنامج إصلاح اقتصادي لأروبا وقد صدر رسميا باسم برنامج الانعاش الأوروبي حيث طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من دول أوروبا إعداد برامج والموافقة عليها لتتمكن بعد ذلك من تقديم مساعداتها لها.[3]

ثم جرى لاحقا توسيع دائرة الدول التي بإمكانها الاستفادة من هذه المعونات الاقتصادية الأمريكية وأصبحت بذلك متاحة للاتحاد السوفياتي ومن يدور في فلكه من الدول، غير أن الاتحاد السوفياتي أبدى رفضا قاطعا لهذه المساعدات الأمريكية على لسان رئيسه (جوزيف ستالين Joseph Staline)، كما قام بالضغط على كل الدول التي سارت في فلكه وأرغمها على اتباع سياسة الامتناع،[4] ولم تستتطع الولايات المتحدة أن تطوق الصين، لكنها تعاونت معها منذ سبعينات القرن الماضي، فق كانت تعول عليها نظرا للإمكانات الاقتصادية الواعدة التي تملكها

[1] كرار أنور البديري. دروب القوة العظمى: الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الامريكية, 2018. https://cutt.ly/Aw3jYE4q.

[2] عبد القادر رزق الأحادي، ***مرجع سابق***، ص 23، 24.

[3] "خريطة الدول المستفيدة من مشروع مارشال | المرسال," المرسال. https://www.almrsal.com/post/1063545. May 10, 2021.

[4] الجزيرة نت. "مجلس التعاون الاقتصادي 'الكوميكون'.. فصل من فصول المواجهة بين المعسكرين الشيوعي والغربي." Accessed March 29, 2024. https://n9.cl/pbj71.

الصين، بالإضافة إلى ثقلها الديمغرافي،[1] كما خسرت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بصراعها ضد النفوذ السوفياتي في وسط وشرق أوروبا، حيث ضغط الاتحاد السوفياتي على دولة تشيك سلوفاكيا التي أبدت موافقتها في بادئ الأمر للاستفادة من مشروع مارشال ثم تراجعت بعد ذلك وقد شكلت هذه الواقعة إنذارا لباقي دول المنطقة، مما جعلها تلتزم بالاصطفاف وراء الاتحاد السوفياتي ولا تخرج من دائرته.[2]

وللرد على المبادرة الأمريكية التي تمثلت في مشروع مارشال، أعلن الرئيس السوفياتي (جوزيف ستالين) في الخامس من أكتوبر عام 1947 إنشاء تكتل تحت مسمى (الكومنفورمKominForm) الهدف منه إقام تعاون اقتصادي بين دوله، كما يعمل على تنسيق النشاطات السياسية للحركات الشيوعية في كل الدول، ونتيجة لهذه التصرفات التي قامت بها هاتان الدولتان إلا وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، عرف النظام الدولي تطورا هيكليا ودخل مرحلة جديدة بدأت بتقسيم أوروبا إلى كتلتين مختلفتين إيديولوجيا وكانت النتيجة الحتمية لهذا التقسيم هو نشوب صراع بينهما عرف باسم الحرب الباردة (la guerre froide)، وقد كان رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" هو أول من نطق بهذه التسمية وقد مثل خطابه الشهير عن الستار الحديدي إعلانا رسميا لها،[3]وحين كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ومع انعقاد مؤتمر يالطا، والذي تمحور حول التخطيط لمصير أوروبا والعالم، بعد أن أخذت القوات الألمانية تخسر الحرب، أصبحت الحرب الباردة رسمية حين أعلن عنها الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" في خطاب السياسة الخارجية أمام الكونغرس الأمريكي وقد كان ذلك في الثاني من مارس عام 1947، واستمرت حتى سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية عام 1989 وأصبحت بحكم المنتهية مع انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991.[4]

وقد وصفت بأنها حرب باردة، لأن كلا الطرفين المتخاصمين، أي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية واللذين يمثلان في ذلك الوقت القوتين العظيمتين، اقتنع بعدم قدرته على خوض حرب ساخنة، فظهور السلاح النووي، غَيَر المشهد السياسي العالمي، ففي السادس من شهر جويلية عام 1945، أمر الولايات المتحدة الأمريكية بتجريب أول تجربة نووية ناجحة، ثم قامت في السادس والسابع من شهر أوت عام 1945، بتفجيرها في مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين وقد كان ذلك ردا على الأسطول الياباني الذي أغرق الأسطول الأمريكي

---

[1] "الثورة الإشتراكية الصينية في عهد ماو – موقع الأستاذ الدكتور عمار بوحوش." https://n9.cl/18gy5 .Accessed March 29, 2024.

[2] القطوري, عبد الناصر محمد صبرى محمد علي. "انقلاب تشيكوسلوفاكيا 1948م." مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربويه 20, no. 20 –الجزء الثانى https://doi.org/10.21608/jwadi.2018.85196 .98–259 :(October 1, 2018).

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 26 28.

[4] موسوعة المقاتل،Al Moqatel" .الحرب الباردة. Accessed October 6, 2021." http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbBareda/sec04.doc_cvt.htm.

ودمره في ميناء "بيل هاربر"، أما الاتحاد السوفياتي فقد قام في الخامس والعشرين من شهر أكتوبر عام 1946، بتفجير أول تجربة نووية ناجحة،وقد أحدث ما قام به الاتحاد السوفياتي توازنا في الرعب بين الطرفين، كما ان مفعول القنبلتين كما ظهر من المشهد المخيف للمدينتين وما لحق بهما من دمار وخراب ما خلف من ضحايا، كان صادما، بحيث أجبر القيادات في المعسكرين على التفكير بوضع استراتيجيات جديدة، والعمل على تطبيقها وهوما سمي بالحرب الباردة اصطلاحا[1] والتي كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية.

وبهذا ظهر نظام القطبية الثنائية، مشكلا توازن قوى جديدا، بديلا عن توازن القوى الأوروبي الذي تم إرساءه بموجب معاهدة واستفاليا عام 1648 بين الدول القوة الأوروبية، وقد قام النظام القطبية الثنائية أساسا، على تجميع واستقطاب معظم القوى الفعالة في النظام الدولي داخل معسكرين، يخضع كل منهما لإحدى القوتين العظيمتين،وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي[2] اللتان لجأتا إلى استخدام كافة الأساليب والسياسات، لكي تبتغي كل واحدة منهما على درجة من القوة، بحيث لا تصبح تحت رحمة القوة القطبية الأخرى،وأنما تبقى في حالة توازن معها.[3]

وفي هذه المرحلة من مراحل توازن القوتين في ظل النظام الدولي القائم، تم إنشاء حلف شمال الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي سنفرد له مبحثا خاصا به لاحقا، نظرا لأهميته، ثم بعد ذلك بمدة قليلة، إنشاء حلف وارسو، بقيادة الاتحاد السوفياتي وقد اتسم الوضع الدولي بعد إنشاء هذين الحلفين بمظهر التنافس بين المعسكرين وسعى كل منهما إلى إضعاف المعسكر الآخر، وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة، كالتحريض والتخريب والتهديد في سباق التسلح،[4] وقد استمر هذا الشكل من أشكال التوازن لحكم النظام الدولي بسبب هيمنة هذين الحلفين الرئيسيين، بصورة تكاد تكون مطلقة ولذلك سمي بالنظام الثنائي القطبية الجامد، الذي يعرفه "دانيال كولار" بقوله:

"تقوم قوتان كبيرتان بقيادة اللعبة، لأن الأطراف الرئيسية تسيطر على منافسيها إلى حد كبير، يجعل كل واحد منها مركز تحالف، ويجبر الأطراف الثانوية على تحديد مواقعها بالنسبة للقوتين، عن طريق الانضمام إلى إحداهما، إذا لم تكن قادرة على الوقوف جانبا، عن طريق بقائها غير منحازة".[5]

---

[1] جليل المقدسي، ***الحرب الباردة الثانية واستراتيجية الدفاع الفلسطينية***"، في مجلة المستقبل العربي، ع 472، جوان 2018، صص.1011

[2] يامن خالد يسوف، ***واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية***، (دمشق: وزارة الثقافة، 2010)، ص. 38.

[3] موسعة المقاتل، الحرب الباردة، ***مرجع سابق.***

[4] يامن خالف يسوف، ***مرجع سابق***، ص 38.

[5] محمود خلف، ***مدخل إلى العلاقات الدولية*** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 39.

غير أنه ومنذ منتصف خمسينات القرن العشرين، بدأت مظاهر التفكك والانقسامات الداخلية، تظهر في كلا المعسكرين، كما حصلت في هذه الفترة الكثير من الدول على استقلالها وبدا تأثيرها واضحا على مجريات الأحداث التي سادت العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى إلى تحول نظام القطبية الثنائية الجامد إلى نظام القطبية المرن، الذي أدى إلى بروز نمو دور الدول المستقلة حديثا وغير المنتمية لأي من المعسكرين والتي أنشأت فيما بينها كتلة سميت بكتلة عدم الانحياز، حيث لعبت دورا من خلال منظمة الأمم المتحدة، تمثل في الدفاع عن استقلال بلدانها وحرية شعوبها والوقوف في وجه التوجيهات الاستعمارية للدول الكبرى ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها واسترداد سيادتها على أراضيها وقد حظي هذا الدور بمساندة القوى والدول الاشتراكية في العالم.[1]

وإذا كان الإعلان عن موت عصبة الأمم التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، هو سبب عدم قدرتها على التعاطي من المتغيرات السياسية الدولية وعدم قدرتها على الاضطلاع بالمهمات التي أنشئت من أجلها، فإن المسالة الأساسية التي تستدعي التحليل والوقوف عندها، هي أن هنالك جدلية ما بين مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

غير أن السلطة الفعلية في إصدار قراراته قد اضطلعت بها دولتان، هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، تزعمهما المعسكرين، الشرقي والغربي، المتنافسين فيما بينهما، وهذا بالرغم من أن مجلس الأمن يشكل من خمس دول دائمة العضوية وتتمتع جميعها بحق النقض (الفيتو) بالإضافة إلى دول أخرى غير دائمة العضوية، لذلك كانت جميع مواقف وسياسات الدول المتمتعة بحق النقض وبالعضوية الدائمة، والأخرى غير الدائمة، خاضعة للسياسة الدولية ولتوازن القوى الذي تتحكم فيه هاتين القوتين العظيمتين، عن طريق التوافقات، والمساومات والضغوط والابتزاز وكل ذلك خدمة للقضايا الحساسة والمصالح الحيوية الخاصة بها.[2]

إن الواقع الفعلي يبين بوضوح بأن هناك فرقا شاسعا ما بين الممارسة السياسية وميثاق الأمم المتحدة، الذي لم يتضمن في محتواه تحديدا واضحا لمفهوم الأمن والسلم الدوليين، لذلك راحت كل قوة من هاتين القوتين العظيمتين، تمدد رؤيتها وتضبط صيغتها لهذا المفهوم وبالشكل الذي يخدم قضاياها ومصالحها الحيوية الشيء الذي تولد عنه تناقضا رهيبا مع الكيفية التي عالج بها ميثاق الأمم المتحدة هذه المسألة.[3]

---

[1] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص. 38.

[2] "ما هو حق النقض الفيتو؟ | مسبار." https://misbar.com/qna/2023/12/12 .Accessed March 29, 2024/ما-هو-حق-النقض-الفيتو.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية*** (مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 68، 69.

ويلاحظ أن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والمادة الأولى منه، تناولت مسألة الأمن والسلم الدوليين في سياق أهداف المنظمة، بينما مركز الفصلين السادس والسابع منه على الدفاع والأمن الجماعي، كما أوكل المجلس الأمني باعتباره أعلى سلطة دولية مهمة تحديد مصادر التهديد، والعدوان، ومن ثم الحق في استخدام القوة، غير أن الممارسات الدولية العديدة خلال سنوات الحرب الباردة في مجال تحديد مصادر التهديد والعدوان، وحسب ما أكده أغلب المختصين في القانون الدولي، قد خضع لسياسات الدول العظمى ومصالحها الاستراتيجية، بالرغم من أن صلاحيات مجلس الأمن فقط، ويؤول إليه حصرا تقدير ما يجب اتخاذه من تدابير.[1]

ويمكننا أن نسوق العديد من الأمثلة، التي تبين بوضوح أن تعديا صارفا وقع على ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما أحكام المادتين 41 و42 منه والمتعلقتان أساسا بحفظ السلم والأمن الدوليين، فما حصل للقضية الفلسطينية يمثل فشلا واضحا للمهمة الأساسية للأمم المتحدة، وقصورا كبيرا في تطبيق نصوص ميثاقها، وكذلك هـ والحال بالنسبة للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956،وعملية خليج الخنازير عام 1961،وكذلك الغزوالسوفياتي لأفغانستان عام 1979،والغزوالصهيوني للبنان عام 1982،وآخرها الغزو الأمريكي لبنما عام 1989، وقد تشكلت هذه الحروب والاعتداءات، تجنيد صارخ لدكتاتورية القوتين العظيمتين، في ظل نظام دولي أسمي بالقطبية الثنائية وحرب باردة كان العالم الثالث ساحة مفتوحة لمبارياتها.

كما أن حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به الدول الخمس دائمة العضوية وفي مجلس الأمن الدولي، قد اتخذ وبطريقة تعسفية، أخذ قرارات كانت موجهة أساسا من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، مما عرض منظومة القيم التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة إلى التجاهل والإهمال، وأخضع مجلس الأمن وكل هياكله لسطوة القوتين العظيمتين، وجعل سياستها الخارجية تناقض تماما ما جاء في هذا الميثاق، حيث استخدمتا القوة في علاقتهما الدولية خلافا للمبدأ الذي يحظر ذلك، كما عملتا على تغيير الأنظمة السياسية بالقوة، واللجوء إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة التدخل الإنساني، كما أعطته تغييرات سياسية لمواد الميثاق وفق ما تنسجم ومتطلبات السياسة الخارجية لهذه القوة العظمى، التي اعتمدت أيضا الانتقائية والازدواجية في تطبيق القرارات الصادرة إزاء القضايا المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين.[2]

[1] Nations, United. "ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل) | الأمم المتحدة ." United Nations. United Nations. Accessed October 6, 2021. https://www.un.org/ar/aboutus/uncharter/fulltext.

[2] موسوعة المقاتل،Al Moqatel" .نظرية توازن القوى وتوازن المصالح .2021 ,6 October Accessed ." http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec09.doc_cvt.htm.

واعتبارا أن مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين تشكل المهمة الجوهرية والأساسية للأمم المتحدة، بكل أجهزتها ومؤسساتها، فإن حصر هذه المهمة في جهاز مجلس الأمن وحده حيث تشكل اعمال حق النقض من قبل الدول الخمس دائمة العضوية أكبر العقبات في تحفيز هذه الرسالة العالمية، خاصة في ظل عدم التوافق الدائم الذي يطبع علاقات القوى الكبرى فيما بينها لاختلاف مصالحها، فإن الضرورة تقتضي إعادة النظر في المنظومة النى تحكم منظمة الأمم المتحدة وبصفة جذرية.[1]

وبناء على ما سبق، فإن مصطلح الحرب الباردة الذي شاع استخدامه في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، يشير وبجلاء، إلى وجود حالة من التناقض الجذري في المصالح، والعداء الواضح في الإيديولوجيا بين القطبين المتصارعين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلا للنظام الليبرالي، والاتحاد السوفياتي ممثلا للنظام الشيوعي، غير أن هذا العداء بين القطبين لم يصل إلى حد الانفجار ولم يؤد إلى حرب عالمية، وبقيت الوسائل والأدوات المستخدمة في إدارة هذا الصراع دون مستوى الحرب الشاملة.[2]

إن المراحل الأولى من تطور النظام الدولي خلال الحرب الباردة بوجود مناخ عالمي، مليء بكل أسباب الصراع العقائدي، والتوتر السياسي، والتهديد الدبلوماسي، والحرب النفسية والدعائية، والضغوط الاقتصادية، وتصاعد وتيرة سباق التسلح، واندلاع العديد من الحروب المحلية وفي نطاق محدود، دون أن يصل مداها إلى مستوى الحروب العامة، وذلك بفعل إدراك القوتين العظيمتين لمخاطر الحرب العالمية في ظل امتلاك كل منهما لأسلحة الدمار الشامل.[3]

كما أن العداء الذي حصل بين القطبين المتصارعين، استراتيجيا، واقتصاديا وعسكريا، وإيديولوجيا، أدخل الخوف في نفوس صانعي القرار لكليهما، وجعل كل طرف يعد العدة لمواجهة الآخر، لذلك صاغت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبادئ، شكلت الأساس الفكري لصراعها مع الاتحاد السوفياتي، وكانت كما يلي:

- تعتبر الشيوعية هي العدو الاستراتيجي للرأسمالية، ولا سبيل لتحقيق السيادة الأمريكية على العالم إلا بمحوها، وتحطيم الاتحاد السوفياتي.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***مرجع سابق***، ص 70، 71.

[2] محمد جبور. "درس العلاقات الدولية من الحرب الباردة الى انهيار الاتحاد السوفياتي – بكالوريا آداب." موسوعة سكوول – بكالوريا آداب: كل ما يخص البكالوريا آداب: العربية، الفلسفة، التاريخ والجغرافيا، الفرنسية Bac Lettres (blog), February 1, 2018. https://mawsoaschool.net/baclettres/cald-war/.

[3] طلال صالح بنان، "***نظام دولي جديد: ردع غير مستقر ومواجهة كونية محتملة***" في: أراء حول الخليج، ع 129، مارس 2018، ص ص. 614.

– تعتبر الشيوعية عقيدة ملحدة معادية للدين المسيحي، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية التهيئة العامة للرأي العام الأمريكي ضد الاتحاد السوفياتي.

أما الاتحاد السوفياتي، وردا على ما أقدمت علية الولايات المتحدة الأمريكية فقد صاغ مبدأين أساسيين، هما:

– تعتبر الشيوعية هي إحدى الخيارات القليلة التي اكتشفها العقل الإنساني لتحرير الانسان على المستوى الفردي، وتحرير المجتمعات الإنسانية على المستوى الجماعي من الاستغلال.

– إن الاتحاد السوفياتي يعد أكثر قربا إلى العالم الثالث بفضل محبته في إشاعة السلام، ورفضه للسياسات الاستعمارية، ودعمه لحركات التحرير في بلدان العالم الثالث، ولكل الشعوب الطامعة في تقرير مصيرها ونيل استقلالها.

وقد تميزت هذه المرحلة من الحرب الباردة، والمتمددة بين 1945 و1955 بالتصلب في المواقف، والمكابرة الحادة والتوتر، وانعدام الثقة المتبادلة، واستخدام سياسة العنف في حل الأزمات الدولية، كما سبقت الإشارة إليه، مثل العدوان الثلاثي على مصر، وأزمة الصواريخ في كوبا والتدخل السوفياتي بتشكوسلوفاكيا وغيرها من الأحداث، ولكن وبرغم كل ذلك فلم يصل الصراع بينهما، كما بينا سابقا لحد إشعال حرب عالمية، بل حال الدافع النووي دون الاصطدام مباشرة مما جعل النظام الدولي يعيش حالة توازن من نوع الثنائية القطبية الجامدة.[1]

غير أن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق الاتحاد السوفياتي عبر سياسات أقرتها كمشروع مارشال واستراتيجية الانتقام الشامل، واستراتيجية الرد المرن، نتج عنها تدهور في الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للاتحاد السوفياتي فبادر إلى طرح سياسة التعايش السلمي، للخروج من المأزق الذي وقع فيه.

والواقع أيضا، أن الدولتين تحتم عليهما انتهاج سياسة الوفاق، ودخول في علاقات أكثر دفئا لعدة أسباب نوردها فيما يلي:

– امتلاك القوتين العظيمتين، القدرة على إنتاج الصواريخ الهجومية ذات الرؤوس النووية المتعددة، مما ولد فكرة توازن الرعب فيما بعد بدل توازن القوى.

– تراجع مقدرات الاقتصاد الأمريكي، بسبب ضخامة النفقات العسكرية التي تحملها الجيش الأمريكي خلال خوضه حرب الفيتنام.

– بروز الصين كقوة نووية جديدة، أصبحت لها القدرة تنافسية كبيرة مثل الصين واليابان، تنافس الاقتصاد الأمريكي.

[1] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 92–93.

وعلى هذا الأساس نسجت اتصالات بين زعيمي القطبين المتصارعين، أفضى إلى الاتفاق على تحديد عدد الدول المسموح لها امتلاك السلاح النووي، وإبقائه سرا من الأسرار العسكرية بينهما، وقد تجسد ذلك من خلال المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين وكان من ضمنها أيضا، العمل بصفة مشتركة على تطويق النزاعات المحلية، التي قد تضفي إلى تحديد الأمن والسلم الدوليين، وعدم التدخل المباشر فيها، وفي الشؤون الداخلية لدولها وكان المبتغى من كل هذه الاتفاقات والمعاهدات هو تنظيم سياسة توازن القوى الشيء الذي نتج عنه تحول في حصار النظام الدولي من الثنائية القطبية الجامدة إلى الثنائية القطبية المرنة.[1]

ومما سبق، يمكن إجمال فيما يلي، أهم ما يميز النظام الدولي خلال الحرب الباردة من سمات، وكان لها الأثر البالغ على توازن القوى في تلك المرحلة.

- اتسم النظام الدولي بالثنائية القطبية بزعامة دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، شكلتا قوتين عظيمتين، يقودان السياسة الدولية، تدور في فلك كل منهما مجموعة من الدول، وقد لوحظ أن عملية استقطابها، كان يتحدد بمعيار الانتماء إلى إيديولوجيا كل من الطرفين فالكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدين بالإيديولوجيا الرأسمالية، بينما كانت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي، تدين بالإيديولوجيا الماركسية، وقد كان الالتزام العقائدي هو أساس الاشتراكية المنتهجة من كلا الطرفين في خدمة مصالحها وتصوراتها، مما زاد في حدة التصلب في علاقتهما، ونتج عن ذلك الكثير من المواقف وسياسات المعارضة.[2]
- إن الصراع وما نتج عنه من مواقف وسياسات متناقضة المنهج من قبل كل طرف لخدمة مصالحه، أدى إلى عدم التوصل إلى تحقيق نظام الأمن الجماعي الذي كان يصبوا إليه المجتمع الدولي، والذي أنشأ لأجله منظمة الأمم المتحدة، وأوكل سلطة تجسيد ذلك لمجلس الأمن، الذي لم يتمكن من أداء مهمته، بسبب عدم اتخاذ تدابير دولية مشتركة، تحول دون القيام بأي عدوان من دولة على أخرى، أو احتلالها، وقد كان العائق الأكبر في سبيل تجسيد أهداف مجلس الأمن، هو الإسراف الواضح في سوء استعمال حق الاعتراض "الفيتو" من طرف الدول دائمة العضوية.[3]

ونتيجة لهذه التصرفات، ظهر مجلس الأمن بمظهر العجز في العديد من المواقف على ممارسة دوره بالقوة المطلوبة، مما شجع القوتين العظيمتين على التوسع التدريجي في إقامة الأحلاف العسكرية واتخاذها أداة رئيسية في

---

[1] موسوعة المقاتل، نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، ***مرجع سابق***.

[2] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 94 97.

[3] دراجي, إبراهيم زهير. "النقض (حق-) الفيتو." الموسوعة العربية. https://arab-ency.com.sy/details/7253 .Accessed March 29, 2024.

الضغط على الطرف الآخر، ونجاحه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياسة الاحتواء التي انتهجتها في مواجهة الكتلة الشيوعية.[1]

– دخول القوتين العظيمتين في تنافس عسكري شديد سواء بشكل مباشر من خلال برامج سباق التسلح، أو بشكل غير مباشر، تمثل في تقديم دعم عسكري كبير للحكومات المتحالفة معها، بغرض مساعدتها في التصدي للمعارضة الداخلية والخارجية التي تواجهها، ومن ثم تعزيز أمنها على جميع المستويات، كما قدم كل طرف الدعم لأعداء الطرف الآخر وقد تجلى ذلك من خلال حربين قاما بهما، فالأولى خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد دولة فيتنام، أما الحرب الثانية فقد خاضها الاتحاد السوفياتي ضد المعارضة الأفغانية المزودة بالأسلحة الأمريكية، وقد أطلق على هذا النوع من الحروب اسم الحرب بالوكالة، علما بأن هذين الحربين تسببنا في خسائر فادحة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والتحاد السوفياتي، وقد حظيتا بهزائم كبيرة.[2]

– لقد عرف النظام الدولي في هذه المرحلة ما سمي بـ"توازن الرعب النووي" سببه السباق الرهيب الذي انتهجته القوتين العظيمتين في مجال امتلاك الأسلحة النووية، والأسلحة الباليستية، والذي ولدتهما فكرة الردع النووي المتبادل، وقد عد ذلك مقوما جديدا في التوازن الدولي في مجال القوى. وقد ساعد ذلك على تجنب حرب عالمية، وكان ذلك إحدى النتائج المهمة التي أحرزتها الحرب الباردة.[3]

– عرفت العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي مرحلتان هما، الثنائية القطبية الجامدة والثنائية القطبية المرنة، مع تحديد مناطق النفوذ لكل منهما في جو من العداء والتوتر، والخوف والشك.

– ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، وازدياد تأثيرها في النظام الدولي بصورة لم تكن معهودة في المراحل السابقة منه، وقد أرفقها زيادة عدد من الدول الأطراف في النظام الدولي، نتيجة يصدرها من قبضة السيطرة الاستعمارية، وقد أصبح لهذا الوضع تأثيرا على ما يتخذ في داخل النظام الدولي من قرارات.

– فقدان الكثير من المبادئ الأساسية التي سادت النظام الدولي إبان المرحلة الأوروبية، كمبدأ السيادة، ومبدأ عدم التدخل، ومبدأ الولاء القومي، وقد كان ذلك تمهيدا لما عرف لاحقا بنظام العولمة.[4]

---

[1] موسوعة المقاتل، نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، ***مرجع سابق.***

[2] الحرب الباردة. الموسوعة العربية, n.d. http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=15077&m=1.

[3] ***مرجع نفسه.***

[4] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 67 ص 9299.

المطلب الثاني: / النظام الدولي بعد الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية.

عرف النظام الدولي تحولا في مساره بعد نهاية الحرب الباردة، وأولى محطات هذا التحول هو زوال القطبية الثنائية، التي اعتمدت كما هو معروف على ثلاث ركائز أساسية هي: الإيديولوجيا، والقوة التدميرية الشاملة للأسلحة النووية والقدرات الاقتصادية،[1] فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين، انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي، باعتباره قوة عظمى كان لها تأثيرها في مجرى الأحداث العالمية في ظل نظام سياسي دولي عرف بالقطبية الثنائية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ذلك النظام الذي أوجد نوعا من توازن القوى العالمي لمدة زمنية، امتدت من عام 1947 إلى غاية عام 1991، أي منذ بداية الحرب الباردة إلى أن دقت ساعة الانهيار، وقد جاءت مقدمات انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي إثر سلسلة من الأحداث والاجراءات والتحولات السياسية، التي شكلت حالة من العجز وعد القدرة للدولة السوفياتية العنيدة أنذاك من الصمود أمام أسباب ودواعي الانهيار والتفكك.[2]

لقد ظل الاتحاد السوفياتي يشكل العدو الأول بالنسبة للزعماء الأمريكيين جميعهم فعندما وصل الرئيس الأمريكي "دونالد ريغان" إلى سدة الحكم خلال الفترة الممتدة من عام 1981 إلى عام 1988، والتي شكلت عهدتان انتخابيتان مثاليتان، تعامل خلالها مع الاتحاد السوفياتي كعدو لدود، بتفوق واستعلاء وغطرسة، واتخذ لذلك العديد من الاجراءات العملية، صعدت درجة المواجهة بينهما، فأخذت ماكنة الصناعة الأمريكية تعد العدة لنوع جديد من الحرب، سميت بحرب النجوم، والتي أعادت الحركة من جديد إلى دواليب الاقتصاد الأمريكي، وانطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قوة عسكرية بما يتناسب والدور العالمي الذي يجب أن تضطلع به، والذي يتطلب زيادة في التسلح واستخدام القوة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع في معدلات الانفاق العسكري مما انعكس على حجم القدرة العسكرية الهائلة التي أضحت ممتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، والمنتشر في كل المحيطات والبحار والخلجان والمضايق، والقواعد الأرضية إضافة إلى عدد كبير من الأقمار الصناعية لدعم القوات الدفاعية والاستطلاع الإخباري، وقد حدث ذلك في فترة كان الاتحاد السوفياتي يعاني فيها من ترهل فترة الحكم، بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابته، وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاج نفس السياسة اتجاه الاتحاد السوفياتي خلال الفترة التي اعتلى فيها "جورش بوش الأب" سدة الحكم فقد حافظ على تتماسك حلف شمال الأطلسي ودعمه، وحسن العلاقات مع الصين.[3]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، ***مرجع سابق***، ص 6566.

[2] محمود سالم السمرائي، ***مرجع سابق***، ص 17.

[3] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 95.

وقد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها، وبلوغ مراميها وصول الزعيم السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف" إلى السلطة عام 1985، الذي قرر التأسيس لمرحلة تاريخية جديدة في حياة الاتحاد السوفياتي، رغبة في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي وجد عليها بلده، وقد كان طموحا في أن يضع برامج مختلفة عما كانت عليه العهود السابقة، وانطلق في وضع أولويات التغيير وقد بدأ بما يسمى بإعادة البناء (البروسترايكا)، ذلك المصطلح الذي شاع تداوله، على أن يشكل ثورة في البناء الجديد للاتحاد السوفياتي، ثم أعقبه بطرح موضوع جديد سماه "غلاسنوست" أي العلانية والمكاشفة والمصارحة، حيث كشف من خلال هذه الإجراءات التي تبناها حقائق مذهلة حول النخب الحاكمة للجمهوريات في الاتحاد السوفياتي، والتي كانت قيادات سدة، شكلت عصابة على رأس أمانة الحزب والدولة في الجمهوريات إلا أن آليات التغيير التي وضعها الزعيم السوفياتي، وأراد من خلالها أن يمسك بقبضة قوية لمقاليد الحكم لم تأت أكلها وكانت نتائجها واضحة عجلت بتفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره، وانهار معه النظام الشيوعي الشمولي الذي امتد لفترة بلغت اثنين وسبعين (72) عاما من السلطة المركزية القائمة على الأمر والطاعة التي تقررها القيادات العليا في الحزب والدولة، لتنفذ على شعوب كل الجمهوريات السوفياتية.[1]

وبالموازاة مع الاجراءات التي اتخذها الزعيم السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف"، أعلن عن تبنيه لسياسة التعاون الدولي، وطرح في سبيل تجسيد ذلك، شعار "توازن المصالح" بدل "توازن القوى"، والمفاوضة بدل "الصراع"، وليثبت حسن نوايا في سبيل تحقيق ما يصبوا إليه، أنهى دعم بلاده لكوبا ثم قام بسحب القوات السوفياتية من أفغانستان، وخفض الانفاق العسكري، وأبرم عدة اتفاقيات خاصة بنزع السلاح للنووي، كما وافق على وحدة ألمانيا، وعلى تنظيم تحالف دولي ضد العراق عام 1991.[2]

يمكن القول أن السياسات التي اتبعها كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب والزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف قد أرست الأسس لإنهاء الحرب الباردة عمليًا. وفي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد بباريس في 10 نوفمبر 1990، أعلن غورباتشوف بشكل رسمي عن نهاية الحرب الباردة، مؤكدًا على عدم خوض بلاده أي نوع من الحروب ضد الولايات المتحدة الأمريكية فيما أكد "بوش" على الشراكة بين الدولتين، والتي ستكون طريق التعاون بين الشرق والغرب.[3]

[1] محمود سالم السمرائي، ***مرجع سابق***، ص 17، 18.

[2] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 95.

[3] العربية. "بهذه القمة.. أعلن عن نهاية الحرب الباردة," https://n9.cl/t092f. June 18, 2023.

وهكذا كان الرئيس "غورباتشوف" يأمل بتأسيس نظام دولي جديد يقوده الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية معا كشركاء، ولكل أزمة الخليج الثنائية سنة 1990، كانت قد كشفت عن عجز الاتحاد السوفياتي، وعدم قدرته على وضع القرارات الفاعلة في الأحداث الدولية.

وعندما حسمت الحرب العراقية – الكويتية –كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي تقود حلفاءها، بل تعمدت أن تتعامل مع المبادرات السوفياتية باستخفاف، ومن هنا بدأت مرحلة تفكك الاتحاد السوفياتي تلوح في الأفق، فبعدما اعتاد العالم في إطار العلاقات الدولية على التعامل مع معادلة توازن دولية قائمة على ثنائية القطبين أو القوتين، لفترة دامت أكثر من أربعين عاما، أدت الأحداث المتلاحقة التي وقعت على تغيير المشهد الدولي تماما، فقد انهار جدار برلين الذي أحدث زلزالا مدويا، نجم عنه انهيار نظم سياسية، وتفكك أكبر حلف عسكري، ألا وهو حلف وارسو، في 1991/07/01 وبالنتيجة كانت تفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي في غضون أشهر معدودة ونهاية الحرب الباردة، وعليه بدأ الحديث عن ولادة نظام دولي جديد يدخل الإنسانية في عهد جديد، يسوده الرخاء والتكافل والديمقراطية، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الجانب المنتصر عن ظهور نظام دولي جديد، خال من الإرهاب، وقادر على تحقيق العدالة والسلام، وهو عصر تستطيع من خلاله دول العالم العيش بازدهار وتآلف،[1] ما اعتبره الكثيرون انتصارا للقيم الغربية وقد عبر عنه المفكر "فكو ياما" في كتابه بـ"نهاية التاريخ".

– 1/ أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في ظل القطبية الأحادية:

لقد تم انتقال نظام العلاقات الدولية من نظام الاستقطاب الثنائي إلى نظام القطب الواحد، وهو يعني تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الشؤون الدولية وفقا لمصلحتها ومخططاتها، وبهذا اختل التوازن بين القوى وفقد محتواه الذي كان قائما في ظل النظام القديم، حيث اعتبرت نفسها القائد الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي ومصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم، والضامن لها، بوصفها أكبر قوة اقتصادية، مدنية، وعسكرية، والقوة العظمى الوحيدة في هذا العالم، وعلى هذا الأساس، أصبح العالم أمام نظام جديد، والذي سيميزه الكتل والاقتصادية، والمالية، والتكنومعلوماتية الفائقة التطور، لكن في ظل الهيمنة الأمريكية المطلقة.

وقد كان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أول من أعلن هذا النظام الدولي الجديد، الذي، ويقوم على فكرة سيطرة قطب واحد على الساحة السياسية الدولية، عنه في خضم أحداث غزو القوات العراقية للكويت، حيث تولت الإدارة

[1] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 95–99.

الامريكية إصدار قرارات بصدد هذه الأزمة، لم يعهدها مجلس الأمن الدولي من قبل، وقد بدا بالفعل أن النظام الدولي الجديد كان شعارا مصمما لإعطاء شرعية دولية لأفضليات السياسة الأمريكية.[1]

ويبدو أن حرب الخليج الثانية، كانت الفرصة التي أعدت لها الولايات المتحدة الأمريكية، كل جهودها وإمكاناتها لتظفر بأنها القوة الوحيدة والمنفردة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بعد أن سجل تراجع دور الأمم المتحدة لحساب دور الولايات المتحدة الأمريكية، وبغرض تحقيق النظام الدولي الجديد، اعتمدت سياسة أمريكا الخارجية بعض الآليات، نوردها فيمما يلي:

- النظر إلى النظام الدولي والصراعات والمشاكل المالية المختلفة من منطلق التصادم بين قوة الخير والشر، وهوما أفرزته أطروحات صراع الحضارات وكذلك الأفكار السياسية التي انطلق منها جورج بوش الإبن في مكافحة الإرهاب.

- الحرب والاحتواء، وهما الأساس التي تنطلق منها الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة أعدائها.

- القوة العسكرية هي القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع.

- ضرورة استخدام القوة العسكرية، من أجل حماية المصالح الأمريكية، ومن أجل إسقاط أي نظام أوحركة معادية.

- تشجيع الأنظمة على انتهاج الطرق المؤدية إلى التحالف مع الولايات متحدة الأمريكية، ومساندة الحركات التي تبني وجهة نظر السياسة الأمريكية.

- محاربة الأفكار والسياسات التي تدعو إلى السلم العالمي أو التعاون الدولي، وهوما اتضح من السياسة التي انتهجتها واشنطن خلال دور الأمم المتحدة، ومحاولة تهميشها في تسوية الصراعات والأزمات الإقليمية، وضرب عرض الحائط المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي.

[1] جزيرة.نت، "جورج بوش (الأب).. النظام العالمي الجديد. Accessed October 6, 2021." https://www.aljazeera.net/2004/10/03/جورجبوشالأبالنظامالعالميالجديد.

ويجب التأكيد على أن هذه الأفكار والأطروحات، قد وجدت طريقها نحو التطبيق الفعلي في محيط العلاقات الدولية، وكان تدمير العراق في حرب الخليج الثانية الفعل المؤسس لهذا النظام الدولي الجديد، حيث تغيرت المعادلات والتوازنات الدولية، وبرز إلى سطح الأحداث منطلق استخدام القوة والخضوع لها.[1]

لقد كانت المحطة الأولى لسيادة القطب الواحد، هو الغزو الأمريكي لبنما وإلقاء القبض على حاكمها "نوريقا" وقد شكل ذلك الغزو بداية انهيار مفهوم السيادة بمعناها التقليدي "وفق معاهدة وستفاليا"، ولم تمض أشهر معدودة حتى بدأت بوادر حرب جديدة تلوح في منطقة الخليج العربي التي خرجت لتكوين أكبر حرب طاحنة بين العراق وإيران، حصدت الأخضر واليابس.[2]

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها الإستراتيجية العليا اتجاه العالم والتي ترتكز على مبدأ السيادة المطلقة، وفي ظل هذه الرؤية، أخذ التنظيم يتجه نحو البعد الاستراتيجي في الفكر السياسي الأمريكي، في وضع أولوية لعالم ما بعد الاتحاد السوفياتي، فقد تبنت الإدارة الأمريكية رؤية اتجاه روسيا الوريثة، وما ينبغي أن تكون عليه، لكي يكون لها دور حقيقي، وكان الخيار الوحيد الجيوستراتيجي يقوم على ضرورة ارتباط روسيا الاتحادية مع أوروبا عبر الأطلسي، وإلا ستكون في عزلة جيوبولتيكية.[3]

إن الهدف الذي سطرته الولايات المتحدة الأمريكية بقي شاخصا في مراكزها الأمنية والعسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، هو ضمان بقائها قوة عظمى وحيدة في العالم، لذلك عمل المحافظون الجدد قبل تسلمهم مقاليد الحكم في البيت الأبيض والبنتاجون على إعادة صياغة رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها وللعالم على وقع انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، فقد دارت هذه الرؤية حول إقامة «مشروع من أجل قرن أمريكي جديد»، بقيادة عدد من رموز المحافظين الجدد ممن تولوا مواقع متقدمة في المسؤولية في إدارة بوش الإبن، مثل بولولوفيبتر، وريتشارد ودوغلاس فايت وجون بولتن وغيرهم، وقد أصدر هذا الفريق منذ سنة 1997 (أواخر حقبة بيل كلينتون) وثيقة التأسيسية التي تضمن رؤيته الجديدة في مجالي السياسة الدفاعية والخارجية الأمريكية، ومما ورد في هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة العظمى والوحيدة في العالم، ويتوجب عليها أن تتصرف على ضوء هذه الحقيقة الجديدة وبالتالي فإنه لا بد أن تعمل على صياغة نظام عالمي جديد، تحكمه علاقات دولية تكون في النهاية تخدم مصالحها.[4]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***مرجع سابق***، ص 112، 113.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 101، 102.

[3] طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز حمورابي، 2012)، ص. 32-42.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 99.

لقد تبنى المحافظون الجدد نهج القوة في العلاقات الدولية وعبروا عن ذلك من خلال العديد من المنابر الفكرية بتوجهاتهم، وفي هذا الاطار يقول رفيق عبد السلام أن قراءتهم ***للوضع الدولي ملخصها أن الولايات المتحدة الأمريكية وقد أضحت القوة العظمى (...) عليها أن تعيد تأسيس الوضع الدولي بما يعكس حجمها ودائرة مصالحها الخاصة، دون إشراك الآخرين أو التعاون معهم.***"،[1] وعلى هذا الأساس، فقد تقرر إعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية، والرفع من ميزانية التسلح، لمواجهة ما سمي بالمخاطر الجديدة، مع تبني سياسة خارجية هجومية لمجابهة أي قوّة جديدة يمكن أن تنافس القيادة الأمريكية أو تقف في وجهها، وحرصا من المحافظين الجدد في البيت الأبيض على ترسيخ أفكارهم وتجسيد رؤيتهم، عمدوا في هذا السياق على تضخيم المخاطر المتأتية من منطقة الشرق الأوسط وتعظيمها، بعد أن زال الخطر الشيوعي وتبدد، ولم يعد بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية التذرع بما يشكله من تهديد على الأمن والسلم العالميين، لذلك أرهبوا العالم بما يشكله الفلسطينيون – وعلى رأسهم الرئيس الراحل ياسر عرفات – من خطر على أمن واستقرار الشرق الأوسط برمته، كما بدأوا في تسويق أسباب ودواعي شن حرب ضد نضام صدام حسين في العراق، لما يملكه من ترسانة نووية تهدد أمن العالم أجمع، كما حذروا من الخطر الأولي الإيراني.[2]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن رؤية المحافظين الجدد بينت على جملة من العناصر أهمها:

– الشعور العميق الذي ترسخ لدى أغلب القادة الأمريكيين، بعد نهاية الحرب الباردة، والمتمثل في أهمية المواجهة الشاملة بشقيها العسكري والإيديولوجي لكل المخاطر المهددة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويدلّلون على صحة رؤيتهم بأنه لولا إستراتيجية المواجهة التي انتهجتها القيادات الأمريكية المتعاقبة وبالأخص في فترة حكم الرئيس "ريغان" لما كان بالإمكان دحر الخطر الشيوعي وانهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك معسكره، ومن ثم انتصار المعسكر الليبرالي.

– أقرّت القيادة الأمريكية بأن ضعفا وتراخيا في الدفاع عن مصالحها الحيوية قد أصابها وخاصة في الفترة التي تولّى فيها الحكم الرئيس كلينتون، الذي بدا ضعيفا إلى درجة أنه كان يبحث عن ترضية القوى الدولية الأخرى، أكثر من خدمة المصالح الأمريكية، إذ كان يتوجب على القيادة الأمريكية، فرض شروطها على الجميع بعد أن أصبحت القوة العظمى في العالم.

– إن مواطن الخطر الجديدة التي عرفتها البيئة الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، يتطلب الأمر حشد القوة الأمريكية لمواجهتها بكل حزم قبل استفحالها، ومن هنا بدأت تتشكل المعالم الأولى لنظرية

[1] رفيق عبد السلام، ***مرجع سابق***، ص. 78.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 78.

الضربات الاستباقية في إطار الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي، التي تبنت فيما بعد رؤية المحافظين الجدد بكل تفاصيلها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد الكلي على القوة العسكرية بمفهومها التقليدي في كل تحركاتها.[1]

إن إستراتيجية الأمن القومي إذًا، وبعد أن صادق عليها الكونغرس الأمريكي في شهر سبتمبر من عام 2002، وجاءت موافقة تماما لرؤية المحافظين الجدد، قد انعكس مضمونها على نظام العلاقات الدولية، وأصبح مطبقا واقعيا في مجال السياسة الخارجية الأمريكية.

إجمالا نخلص إلى أن السياسة الأمريكية ومنذ تولي "جورج بوش" وفريق المحافظين الجدد مقاليد الحكم، قد عوّلت كثيرًا على القوة العسكرية والتهديد المستمر باستخدامها أي التعويل على القوة الصلبة، إذ أن كل المؤشرات تفيد بأن القوة العسكرية ستبقى العنصر الأساسي والهام لحماية مصالح الدول، وفرض هيمنتها على من هو أضعف منها.

وأصبح من المسلمات لصناع القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي أن ديمومة القوة الأمريكية، تتم من خلال التصدي لأي محاولة ظهور مراكز قوة عظمى أخرى، أينما كان في العالم، وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية الأمريكية وضعت هدفا هو إقناع من قد يظهر من المنافسين مستقبلا بعدم التطلع إلى ممارسة دور كبير ولا حتى الرغبة في ممارسة دور إقليمي، وامتناع العالم بعدم جدوى اقتحام النظام الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي وتحدي السادة الأمريكية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود قوة عسكرية أمريكية في أي مكان قد تتعرض فيه الهيمنة الأمريكية إلى التهديد، وعلى هذا الأساس، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواتها العسكرية في كثير من مناطق العالم، من سهول أوروبا الشمالية إلى خطوط المواجهة في شرقي آسيا.

ومن هنا يبدو أن الزمن كان يعمل لصالح فكرة السيادة المطلقة، أي السيطرة الأمريكية على العالم، للقرن القادم، أي القرن الواحد والعشرون، والتي ليست بالضرورة عسكرية، بل ثقافية، واقتصادية، وسياسية، وتقنية، فضلا عن العامل العسكري الذي ينبغي أن يكون جاهزا في كل لحظة تستوجب فيها الأوضاع، إلزامية التدخل.[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل أن تعطي لهيمنتها الصفة الشرعية لجأت إلى تفسير وتأويل قواعد القانون الدولي، والمواثيق الدولية بالشكل الذي يبرر سياستها الخارجية، وإذا ما اصطدمت بجدار المعارضة، فإنها

[1]Nye Jr, Joseph S. "The decline of America's soft powerWhy Washington should worry." *Foreign Aff.* 83 (2004): 16.

[2] محمود سالم السمرائي، ***مرجع سابق***، ص 41.

تعمل على تعطيل هذه المبادئ الدولية، وهذا ما جسده إعلان المبادئ الذي نشرته الإدارة الأمريكية عام 1997 تحت عنوان: " القرن الأمريكي الجديد " الذي تضمن المبادئ التالية:

- إحكام السيطرة على العالم، وتصدير القيم الأمريكية له.
- حرمان القوى الكبرى من ممارسة أي دور إقليمي أو دولي.
- تجاوز المؤسسات أو المنظمات الدولية في حال ما إذا وقفت عائقا أمام تحقيق الطموحات الأمريكية.

وهي الأسس التي أسستها الإدارة الامريكية، واستندت إليها كقوة أحادية الجانب في بسط سلطة قرارها السياسي دوليا، ومن دون هذه الأسس لا يمكن لأمريكا أن تأخذ طريقها الشمولي الكوني، ولا يمكن لها أن تحقق بكل آلياتها ومضامينها الأمن من خلال القوة العظمى، وتأسيسا على كل ما سبق، واستنادا إلى ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات وما رسمته من سياسات فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولا بنيويا في الشؤون الدولية، فلأول مرة في التاريخ تبرز قوة غير أوراسية بصفة المتحكم الرئيسي في علاقات الأوراسية بصفتها القوة العالمية الوحيدة والأولى، وقد كانت أوروبا في ما مضى هي قطعة الشطرنج الكبرى التي تدور عليه المعركة المستمرة في الحصول على الزعامة السياسية العالمية والتي عدت منطقة القلب.[1]

ومن أجل الاحتفاظ بموقع القيادة لأكبر قوة عسكرية في إطار هيكل القوة العالمي والقوة الوحيدة والمتفردة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير وإعادة صياغة استراتيجيتها الأمنية وصناعاتها العسكرية، من أجل ضمان أداء دور المحور العالمي في السياسة الدولية، واتجاه مناطق التوتر والاستقرار في العالم، وفي حل الأزمات والتوترات وفق ما تراه منسجما مع هذه المكانة والرؤية وتفسيرها للمواثيق وقواعد القانون الدولي، غير أن الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تحققت بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط، قلب الأزمات وخزان احتياطاتها البترولية التي لا تنتضب من القرن الحادي والعشرين معتبرة من يسيطر على النفط والغاز يسيطر على العالم.

- 2/ البيئة الدولية في ظل نظام القطب الواحد.

وفي ضوء ما تم التطرق إليه آنفا، فإن النظام الدولي وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تحول من نظام ثنائي القطبية، تحكمه اعتبارات توازن القوى بين القطبين المتصارعين إلى نظام القطب الواحد تحت مسمى النظام الدولي

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***مرجع سابق***، ص 106.

الجديد، جعل بيئة العلاقات الدولية مختلفة تماما عن البيئة التي كانت سائدة خلال مرحلة الحرب الباردة، ويكمن إجمال أهم مظاهر البيئة الدولية بعد الحرب الباردة فيما يلي:

- تغير جذري في طبيعة النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

- غزو أمريكي واسع ومتعدد الأشكال أغلبه عبر وكالة الاستخبارات المركزية التي أثارت الفوضى ودبرت الانقلابات ومولتها في كثير من مناطق العالم.

- خوض الولايات المتحدة الأمريكية حروبا خارج إطار الشرعية الدولية فقد اجتاحت أفغانستان عام 2001، واحتلت العراق عام 2003، بالرغم من المعارضة الشديدة التي أيدتها الأمم المتحدة، ومعظم الدول الكبرى لهذه الحرب، وهذا ما لم تستطع فعله في ظل الثنائي القطبية.

- لجوء الولايات المتحدة إلى إنشاء هيئتين ماليتين، اللتان تأسستا قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية (1944)، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واستغلالهما للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل تعود فيه الهيمنة إلى الإدارة الأمريكية وإلى جماعات الضغط الأمريكية.

- تهميش لدور الأمم المتحدة ووظائفها، لصالح تفرد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم، الذي شهد ضعفا كبيرا أصاب الأمم المتحدة بعد أن تحدت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن، وكل دول العالم وأعلنت حربها على العراق واحتلته دون شرعية دولية.[1]

وما يؤكد ضعف منظمة الأمم المتحدة، ومنعها من لعب أي دور سياسي أو اقتصادي هو فشل الامم المتحدة لحقوق الانسان، والدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن وحتى الدول دائمة العضوية في إلزام إسرائيل بتاريخ 25 جانفي 2008 برفع الحصار المطبق على قطاع غزة، وبالسماح للفلسطينيين بتوريد الوقود اللازم لتوليد الكهرباء وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية للتوصية الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الإطار كما أثبتت الأمم المتحدة وكافة أجهزتها فشلها في وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة برا وبحرا وجوا، والذي استمر من 27 ديسمبر 2008 إلى غاية 18 جانفي 2009. [2]

[1] يامن خالد يسوق، ***مرجع سابق***، ص 101، 102.

[2] الجزيرة نت. "حروب إسرائيل على غزة.. بعضها بدأ باغتيالات وإحداها شن فيها الاحتلال أكثر من 60 ألف غارة." Accessed March 29, 2024. https://2u.pw/Zrxpws.

– التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى للسيطرة على الشرق الأوسط باعتباره منطقة حيوية هامة بالنسبة للنفط العالمي، الذي يشكل احتياطية نسبة 70 % من النفط العالمي.

– ازدياد عدد الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بشكل كبير، وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تراجعا كبيرا في التفكير للقيام بتنفيذ عملي للحد من هذه الأسلحة، أو التخلص منها.

وقد عرفت قارات آسيا وأوروبا وأمريكا ولادة برامج نووية جديدة، وانتشرت بسرعة فائقة، ويكفي أن ندلل على ذلك بما تملكه إسرائيل وحدها، والتي وصلت إلى أكثر من 300 رأس نووي (جدول 04) وبتقنية استراتيجية وتكتيكية، فضلا عن امتلاكها غواصات نووية، كما تمتلك مجموعة أخرى من الدول هذا النوع من السلاح، منها: كازاخستان، وأوكرانيا، والهند، وباكستان، وكوريا الشمالية.

– لقد اتجه المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة نحو نزع السلاح الشامل وإقامة رقابة عن التسلح، والحيلولة دون نشوء سباق تسليح جديد.

وفي هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات للحد من أسلحة الدمار الشامل، بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأولى هذه الاتفاقيات كانت عام 1987 حول إزالة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى من أوروبا، وفي عام 1990 وقع الطرفان اتفاقا ثنائيا للتثبيت من تنفيذ بنود معاهدة حضر التجارب النووية، وفي جوان من عام 1991 وقع الطرفان على معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية، وقد سميت Start 1 وهي معاهدة خاصة بخفض عدد الرؤوس النووية من أحد عشر ألف إلى ستة آلاف وخمسمائة رأس بالنسبة للاتحاد السوفياتي وبالمقابل تعاهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض ما تمتلكه من رؤوس نووية من عشر آلاف إلى ثمانية آلاف بحلول عام 2000، وقد أصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول بالنسبة إلى الدولتين في ديسمبر 1994.[1]

وبموجب بروتوكول لشبونة عام 1992، والذي دخل حيز التنفيذ في 1994 تحملت بييلاروسيا، وكازاخستان وأوكرانيا التزامات الاتحاد السوفياتي التي قام بإبرامها مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل تفككه، وقد تم التوقيع على اتفاقية Start 2 في ديسمبر 1993 خلال الفترة التي كان فيها الاتحاد السوفياتي مفككا، والتي التزم بمقتضاها

[1] يامن خالد يسوق، ***مرجع سابق***، ص 102. 103

خفض مخزونه من الرؤوس النووية، إلى ثلاثة آلاف رأس نووي ومخزون الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة آلاف وخمس مئة رأس نووي، وقد حدد موعد أقصاه عام 2003 لتنفيذ ما اتفق عليه.[1]

غير أن كل الاتفاقيات والمعاهدات المشار إليها أعلاه وأخرى كثيرة أبرمت في هذه الشأن، فإن أيا منها لم يطبق على أرض الواقع بل على العكس من ذلك، فإن إحصائيات عام 2006 تشير إلى أن ثماني دول تمتلك نحو 12100 سلاح نووي عملياتي.

إن الجدول المبين أدناه يوضح ما تمتلكه أكبر القوى النووية العالمية بسبب الرؤوس النووية المستوردة إلى غاية عام 2006 [2]

جدول04: القوى النووية العالمية لغاية 2006.رسم توضيحي 4جدول02: القوى النووية العالمية لغاية 2006.

البلد	الرؤوس النووية الاستراتيجية	الرؤوس النووية غير استراتيجية	العدد الإجمالي للرؤوس النووية
الولايات المتحدة الأمريكية	5021	500	5521
روسيا الاتحادية	3352	2330	5682
المملكة المتحدة	185	–	185
فرنسا	348	–	348
الصين	130	–	130

[1] عودة إلى معاهدة (ستارت) لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية | دراسات | AR. "عودة إلى معاهدة (ستارت) لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية | دراسات | AR." Accessed March 29, 2024. https://2u.pw/xPaPLKja.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 104105.

الهند	–	–	50
باكستان	–	–	60
إسرائيل	–	–	200-100
المجموع		–	12100
المصدر:، يامن خالد يسوق، ***مرجع سابق***، ص 104-105.			

بناءً على ما سبق، نستخلص أن المجتمع الدولي في ظل النظام الدولي الجديد سيبقى يعاني من القضايا الكبرى التي عان منها في ظل نظام الثنائية القطبية، ويتجلى ذلك في عدم وجود معايير موحدة ومقبولة من الجميع للحد من انتشار الأسلحة ونزعها.

– تغير مدلول القوة وأدوات قياسها، فبعد أن كانت قوة الدول تقاس بما لديها من قوة عسكرية، أي بما تملكه من جنود وطائرات وخرسانه صاروخية ونووية، أصبحت قوة الدول تقاس بما تملكه من تكنولوجيا واقتصاد ودبلوماسية إضافة إلى القوة العسكرية.

– لقد عرف النظام الدولي مرحلة جديدة بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الثنائية القطبية، تميزت ببروز قوى دولية مؤثرة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا الاتحادية، الصين، سيتم التعرض لاحقا ضمن هذه الدراسة إلى روسيا فقط وإلى الاتحاد الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي.

– تغير مفهوم السيادة الوطنية، فالتطور الذي حصل في مجال الاتصالات ونقل المعلومات عبر الأقمار الصناعية أحدثت تغيرا في مفهوم السيادة فأصبحت الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة تتحقق بقدر ما تحوزه الدولة من إمكانات يوفرها التقدم العلمي في شتى المجلات، لذلك أضحت الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة كاملة لدى بعض الدول، في حين كانت محدودة لدى البعض الآخر.[1]

[1] ***المرجع نفسه***، ص 106، 107.

ومما يميز المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا والتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، بات مجتمعا فوضويا بامتياز، وقد تجلت ملامح الفوضى والعنف في ظل النظام الدولي الحالي.

إذ بعد سقوط جدار برلين عام 1989 م، وتحقيق الوحدة الألمانية تم تفكك الاتحاد السوفياتي وحل حلف وارسو العسكري عام 1991، الذي كان يمثل الدعامة العسكرية، للمعسكر الشرقي في وجه حلف الشمال الأطلسي وحين كان الحلفان يهددان الجنس البشري بين الحين والآخر بالزوال، اعتقد المحللون والباحثون والمهتمون بالعلاقات الدولية أن العالم سيشهد نظاما تسوده العدالة والاستقرار والرفاه، وسيكون باستطاعته أن يمحو من ذاكرة الشعوب ويلات ومآسي الحروب التي خاضوها، وتحل بذلك جميع النزعات.

ومما جعل أصحاب هذا الاتجاه يؤيدون ما ذهبوا إليه وبصفة يقينية هو نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها للتحالف الدولي لمنع العراق من احتلال الكويت عام 1991، وإعلانها بأنها باتت القوة الوحيدة والعظمى في العالم، وأن نظاما دوليا جديدا تعيشه الدول والشعوب، ملؤه النعيم والتنظيم والاستقرار، غير أن ماهية النظام الدولي الجديد الذي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قيامه، قد كرس هيمنة دولة واحدة، وأفضى إلى انتهاء التوازن الذي قام بين الدول الكبرى، وكان باستطاعة الدول الصغرى في ظله أن تحافظ على ذاتها.[1]

لذلك فقد ظهر النظام الدولي الجديد وكأنه قرين للفوضى والحرب، عمت هاتان الظاهرتان مناطق عديدة من القارات الخمس، وازداد معها الخلف والفقر، وانتشرت القوة والعنف.

وتتنثل ملامح الفوضى والعنف التي سادت في ظل النظام الدولي الحالي فيما يلي :

- شهد العالم منذ انتهاء الحرب الباردة تدخلات كبرى للولايات المتحدة الأمريكية وبطريقة عسكرية عنيفة، وقد بررت تدخلها في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها الوطنية، بداعي نشر الديمقراطية، وإرساء دعائم الحرية والسلام.

وأهم التدخلات التي نفذتها الإدارة الأمريكية، كانت حرب الخليج الثانية عام 1991، وحرب كوسوفو عام 1999، ثم حرب أفغانستان عام 2001، وتلتها حرب الخليج الثالثة عام 2003، وما ميز هذه الحروب كلها، أنها

[1] "Al Moqatel – نظرية توازن القوى وتوازن المصالح." .Accessed March 29, 2024 .http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec12.doc_cvt.htm.

نفذت خارج الشرعية الدولية،[1] وقد ختمت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للدول، وبدون مبرر أيضا وخارج الشرعية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، بخرقها الأجواء السورية في أكتوبر 2008م، وتنفيذها لعمليات قصف بواسطة الطائرات العسكرية، مما تسبب في فتل العديد من المواطنين المدنيين.

– تعدد النزاعات الداخلية والعرقية، بسبب تضخم ظاهرة التطرف العقائدي، مما انجر عنه فوضى عارمة، أدت إلى سفك دماء الأبرياء.

– توجه الولايات المتحدة الأمريكية، للسيطرة على إفريقيا، عن طريق كد المعارضة بكافة أشكال الدعم، وخاصة المستعمرات الفرنسية مثل الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا وساحل العاج، وكينيا.

– ازدياد عدد الصراعات الإقليمية، بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث وصل عدد الصراعات الكبرى في إفريقيا، في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2005 إلى تسعة عشر صراعا، في سبع عشرة دولة، ووصل عدد الصراعات في آسيا في الفترة ذاتها إلى خمسة عشر صراعا مسلحا كبيرا، أما الأمريكيتان فقد شهدا ستة صراعات كبرى في نفس الفترة أيضا، في حين شهدت أروبا سبعة صراعات مسلحة كبرى،[2]

– تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر وأضخم الأسلحة المدمرة، وتستعملها للتدخل في شؤون الدول والشعوب.

– إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استعمال القوة في أي منطقة من العالم ترى فيها تهديدا لمصالحها، دون الرجوع إلى الشرعية الدولية الممثلة في مجلس الأمن أو غيره من أجهزة الأمم المتحدة، وهذا ما طبقته على أرض الواقع في أفغانستان عام 2001، بحجة محاربتها للإرهاب، ومرة أخرى في العراق عام 2003 بحجة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

– الانقسامات والاختلافات في الوطن العربي، بسبب السياسات والمشاريع الأمريكية المنتهجة في المنطقة، والتي تهدف إلى إضعافها وإعادة تقسيمها وتجزيئها بما يتناسب ومصالحها، ولعل أخطر هذه السياسات هي سياسة " الفوضى الخلاقة " ومن أخطر المشاريع المطروحة هو" الشرق الأوسط الكبير " [3]

---

[1] جزيرة.نت. "التدخل الأميركي العسكري في العالم.. سرد تاريخي .2021 ,6 October AccessedOctober ." https://www.aljazeera.net/2004/10/03/التدخلالأميركيالعسكريفيالعالمسرد.

[2] يامن خالد يسوق، ***مرجع سابق***، ص 176.

[3] جعفر حسن عترسين، ***فوضوية العالم و ميزان القوى***(بيروت: دار المهجة البيضاء 2003 م)، ص. 269.

– التراجع عن سياسة خفض الانفاق العسكري، خلال العشرة أعوام الأولى التي تلت الحرب الباردة، أي في الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1999م.

إلا أن الانفاق العسكري العالمي أخذ بالازدياد بعد عام 1999، نتيجة التطور في التطور في الثقافة العسكرية من جهة، واتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات جديدة بهدف إلى بقائها كقوة وحيدة وعظمة في العالم من جهة أخرى.

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وبهدف محاربة الإرهاب لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الميزانية العسكرية بشكل كبير ما جعل انفاقها العسكري يرتفع بسرعة ليصل عام 2005 إلى نسبة 48 % من الانفاق العسكري العالمي، وكانت نتيجة هذه الزيادة في الانفاق العسكري مزيدا من الحروب والفوضى والعنف.[1]

– فشل دول العالم في سياسة نزع السلاح النووي، أو حتى تخفيضه، فقد كان من المتوقع بعد نهاية الحرب الباردة خفض أسلحة الدمار الشامل، إلا أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية جعلت هذه الطموحات مجرد أحلام، بل لقد ازداد عدد الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل، وازدادت معه الفوضى والعنف.

فعلى الرغم من الاتفاق الذي وقع على مستوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما تبنى مجلس محافظي الوكالة في عام 2005، خطة للأمن النووي تغطي الفترة الممتدة من عام 2005، إلى عام 2009، إلا أنه وبعد عقد مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار عام 2005، فضح زيف الاتفاق السابق، مما أدى إلى بروز خلاف مستحكم بين الدول النووية والدول الغير نووية حول طبيعة معاهدة حظر الانتشار وغايتها.

ونستخلص من كل ما سبق أن الواقع الدولي بعد الحرب الباردة لم يعرف سلاما ولا حرية، بل عرف الفوضى وعدم الاستقرار، بحيث كثرت الصراعات المحلية والاقليمية والدولية.

[1] ماركوس كويسر، "***الميزانية العسكرية الامنية الأمريكية لعام 2006 ومدلولاتها***"، في: المحرر العربي، بيروت، ع 499، ماي 2005، ص. 14.

المطلب الثالث: / واقع التعددية في النظام الدولي الحالي.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية حرب الخليج الثانية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن ولادة نظام دولي جديد، خلال فترة حصلت فيها تغيرات عميقة وجوهرية في العلاقات الدولية.

فقد برزت مجموعة من المستجدات لم تكن موجودة من قبل، كصعود قوى اقتصادية جديدة منافسة للتفرد الأمريكي، تزايدت فيما بينها حدة المنافسات التجارية والاقتصادية العالمية وأخذت تحل محل الصراعات السياسية والايديولوجية والإقليمية التقليدية أفضت إلى بروز تكتلات تجارية واقتصادية بديلا عن التكتلات السياسية والعسكرية التي كانت من أهم معالم النظام الدولي القديم، وفي سياق ما ذكر أعلاه، كان الإعلان الرسمي على ولادة نظام دولي جديد مثار جدل ونقاش وقد أدى ذلك إلى إثارة مواقف وردود أفعال متباينة وتساؤلات حول طبيعة وحقيقة هذا النظام الجديد.

والذي غلب على سيماته الأحداث السياسية المتناقضة والنزاعات الاقتصادية الخفية والحروب البشرية الفتاكة، الأمر الذي يصعب فيه القول بوجود نظام دولي جديد مستقر، بل نحن نعيش في كتف نظام دولي سمته الأولى الفوضى وعدم الاستقرار، ولم نصل إلى نظام دولي جديد ذو ملامح واضحة وذلك بالنظر إلى حجم التغيرات التي تحدث في العالم وسرعتها وتلاحقها، بعد أن كان النظام الدولي القديم قائما على الثنائية القطبية وبعد انهيار معالمه، أصبح يعيش في ظل يمكن تسميته بالقطبية الأحادية.[1]

وفي الواقع يمكن القول أن هذا النظام الجديد هو تفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعد هيمنتها على العالم وفرض سياساتها بالقوة في كثير من الأحيان، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وضعف منظمة الأمم المتحدة وتحولها إلى مؤسسة سياسية وأمنية مقيدة تدور في فلك الولايات المتحدة مما يخدم مصالحها، مستغلة في ذلك موقعها المتميز في مجلس الأمن، باعتبارها من الدول الخمس الكبرى، المتمتعة بحق النقض.[2]

إن ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من ولادة نظام دولي جديد، تسوده الحياة الآمنة المستقرة والخالية من الحروب وأسلحة الدمار الشامل، هو في حقيقة الأمر للاستهلاك الاعلامي من جهة، ومن جهة أخرى لتغطية سياستها المنتهجة في كثير من مناطق العالم، التي شهدت حروبا فرضت عليها لم تكن موجودة سابقا.

---

[1] ياسر أبو شبانة،***النظام العالمي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي*** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 1998)، ص. 18.

[2] وليام وولفوث، ***استقرار عالم القطب الواحد*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 124.

فأحداث 11 سبتمبر 2001، كانت بداية مرحلة جديدة عرفها مسار العلاقات الدولية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال القوة وأول تجسيد لهذه القوة الديكتاتورية الوحيدة في العالم تمثل في استصدار القرار الدولي رقم 1373 في شهر سبتمبر عام 2001، ثم في إعادة تفسير مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، بما يخدم مصالحها وسياستها الخارجية وكان أول إجراء اتخذ في هذا الشأن، هو إعادة صياغة المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة وتفسيره بالشكل الذي يخولها من الحرب، وفق المبدأ الذي أقرته الإدارة الأمريكية تحت مسمى الحرب الاستباقية.[1]

إن القرار رقم 1368 الصادر في 12 سبتمبر 2001، قد أعطى الولايات المتحدة الأمريكية الحق في الدفاع عن نفسها ضد كل ما من شأنه أن يشكل خطرا وتهديدا لأمنها القومي،[2]وعلى هذا الأساس، راسلت إدارة البيت الأبيض الأمريكي في 08 أكتوبر 2001 مجلس الأمن وأبلغته من خلالها بأنها أعلنت حربا طويلة واسعة على الإرهاب الدولي وان يكون تدخلا مباشرا من قبل قواتها دون أي اضطرار إلى الموافقة ولا التفويض منه، مما يستشف بأن المعايير الأمريكية هي العامل الوحيد في تحديد الإرهاب ومصاد تهديده، من دون تبليغ مجلس الأمن عنها وهي التي تحدد كيفية الدفاع عن نفسها.[3]

فقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية دولا لم تقم بأي هجوم أو أي عمل عدائي ضدها، ويدخل في صلب الفصل السابع من متناول الأمم المتحدة والتي تجد مبررا لذاك التدخل من خلال أجهزتها في ضوء فكرة الأمن والدفاع الجماعي وليس من خلال قوة دكتاتورية تحتكر سلطة اتخاذ القرار الدولي وما ينسجم ومصالحها الاستراتيجية وقدرتها على حسم الصراعات والأزمات وفق الأطروحات والأفكار التي تعبر عن سياستها الخارجية وحريتها الفكرية التي تؤكد الهيمنة على المنظومة الدولية.[4]

إن المرجعية الفكرية والسياسية للخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي قد استندت إلى أطروحات وأفكار تؤكد ضرورة وجود العدو، الذي تتطلبه ظاهرة الهيمنة واحتكارها في إطار المركزية الغربية، حيث بؤرتها الأمريكية الحاضنة للغرب كله وتبرير استخدام القوة، واتجاهه ما تجسده أطروحتي صراع الحضارات ونهاية التاريخ.

---

[1] العربي, المركز الديمقراطي. "استراتيجية الحرب الاستباقية وتأثيرها في العلاقات الدولية – دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية (2001 – 2020)." المركز الديمقراطي العربي (blog), December 3, 2021. https://democraticac.de/?p=78965.

[2] هنري كيسنجر، ***هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 20.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، ***مرجع سابق***، ص 77.

[4] مايكل جاي مازار وآخرون، ***خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي***(مؤسسة رند RAND، 2016)، ص. 89.

فقد ألقى الرئيس الأمريكي "جورش بوش" في شهر جوان 2002، خطابا أمام الكليات الحربية، شدد فيه على أن مبادئ الحرب الباردة القائمة على الردع والاحتواء لن تعد كافية للولايات المتحدة، لذا فإنه يجب من الآن فصاعدا أن تنتقل المعركة إلى أرض العدو، وتجهض خططه وتواجه أسوأ التهديدات قبل أت تغطى، وبمعنى آخر يجب شن الحرب ضد الدول الأخرى وبشكل وقائي، أي الحرب الاستباقية.[1]

ومما يلاحظ من معطيات الأحداث التي أعقبت 11 سبتمبر 2001، هو أن الرد الأمريكي في غزو أفغانستان، بعد الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي "جورش بوش" إلى مجلس الأمن والتي لم تعلق عليها هيئة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها، قد جاء مخالفا لميثاقها ولمبادئ صياغة الأمن والسلم الدوليين، كما أن دولة أفغانستان لم تكن طرفا في تفجير برجي التجارة العالمي، وإنما تنظيم إرهابي لا ينتمي إلى دولة بعينها، لذلك فإن ما حصل لا يمكن اعتباره عدوانا مسلحا يقتضي رده استنادا إلى حق الدفاع المشروع ويكون الرد عليه هو الحصول على ذخيرة قانونية من مجلس الأمن وطقا للفصل السابع ويبتغي في الإطار المحدد من طرف القانون الدولي، مع مراعاة أن يكون الرد متزامنا مع العدوان ومنسجما مع حجمه.[2]

لذلك فإن التدخل الأمريكي في أفغانستان تحت مسمى عملية عناء الحرية لا يمثل حال الدفاع المشروع بالمعنى التقليدي وهي تعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية نفذت بعيدا عن وصاية وسلطة الأمم المتحدة، ونفس الشيء حدث عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق، حيث اتبعت نفس النهج وطبقت نفس الممارسة.

وإذا كان المعتاد في نهاية كل حرب تشن بموجب قرار من مجلس الأمن أن يتم الإعلان عن وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات غير أن مثل ذلك لم يحصل على إثر انتهاء حرب الخليج الثانية التي شنت بموجب القرار رقم 678 لتنفيذ القرار رقم 660 الصادر عام 1990، حيث بقي الوضع مفتوحا لعودة الحرب واللجوء إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن تعاون معها في إجبار العراق على الامتثال للقرارات الدولية وخصوصا فيما يتعلق بنزع الأسلحة ذات التدمير الشامل، لذلك فإن مجلس الأمن لم يستطع التحرك وتلبية طلبيات العراق التي تدعوا أن مبررات فرض القرارات السابقة وخصوصا القرار رقم 678 قد زالت، لكن مع ذلك بقى العراق محاصرا إلى غاية احتلاله سنة 2003.[3]

---

[1] [1] العربي, المركز الديمقراطي. "استراتيجية الحرب الاستباقية وتأثيرها في العلاقات الدولية، مرجع سابق.

[2] بن صغير عبد العظيم، ***تداعيات الحرب على الارهاب بعد 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها على حماية الحقوق والحريات***"،في: مجلة الحقيقة، الجزائر،ع 3، ديسمبر 2003، صص. 108.

[3] أرشد الغريري،***الاتفاقيات الأمنية و العسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي***(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي)، ص. 64.

في الواقع، إن الذي يسترعي الانتباه والدراسة المعمقة في محيط العلاقات الدولية هو أن طي صفحة الحرب الباردة قد جاءت على يد إدارة اليمين الديني المحافظ في الحرب الحزب الجمهوري برئاسة جورش بوش الأب، كما دشنت الولايات المتحدة الأمريكية زعامتها وهيمنتها على العالم في بداية القرن الواحد والعشرين على يد إدارة يمنية دينية محافظة أخرى في الحزب الجمهوري برئاسة جورش بوش الإبن، لذلك فإن الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، لم تعرف تغيرا جذريا في المبادئ التي حكمت مسارات هذه السياسة.[1]

غير أن هناك بعض التغيرات عرفتها المؤسسة العسكرية والأمنية في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة، وكذلك ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، جعلها تعد القوة الوحيدة المهيمنة، التي حولت القرن الواحد والعشرين قرنا أمريكيا خالصا، الأمر الذي جعل من عقد التسعينات الفترة التمهيدية لبناء أسس هذا القرن الأمريكي، الذي يجب أن يحظى ليس فقط بالشرعية الدولية وإنما بإجبار القوى الأخرى المنافسة على الاعتراف بهذا الواقع الدولي الجديد.[2]

وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، لتعطي لهذه الأفكار والسياسات المجسدة لها قوة دفع كبيرة، إلى درجة أن قامت الإدارة الأمريكية بالتنصل من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبدتها سابقا، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو، ومعاهدة الحد من الصواريخ البالسيتية، إذ أن الهدف الاستراتيجي للمشروع هو تحقيق السيطرة العالمية المنفردة لأمريكا من خلال الخطوات التالية:

- استعمال القوة العسكرية الأمريكية للسيطرة على الدول التي تشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي
- ضرورة تغلب الولايات المتحدة الأمريكية على كل التهديدات، بصورة حاسمة وبفرض تحقيق الانتصار على القوة المعادية.
- العمل على بناء قوة عسكرية أمريكية تفوق القوة العالمية.
- العمل على إضعاف الدول الكبرى المقاومة لها، وتغيير نظام الحكم فيها.
- المضي قدما في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.
- بناء نظام دولي جديد يقوم على القيادة الأمريكية له، ويهدف إلى ردع الأنظمة المارقة والخطيرة.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 65.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 67.

وقد شهدت الإدارة الأمريكية على أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها صلاحية استخدام قرارات الأمم المتحدة لاتخاذ الخطوات الضرورية بما فيها القوة العسكرية لحماية مصالحها الحيوية.[1]

من دون شك فإن ما حصل قد أسس لمدخلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية قائمة على القوة المنفردة، إلى درجة أن القوانين المحلية التي يصدرها الكونغرس الأمريكي أصبحت قوانين لها قوة تنفيذ دولية أقوى من تلك القرارات التي يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

إذن فهذه الأحادية الأمريكية المبنية على الانفراد في تقرير مستقبل السياسات الدولية، قد أدت بحسب العديد من المراقبين إلى إنهاء نموذج الأمن المتبادل الذي كان قائما إبان الحرب الباردة وبدلا من ذلك فأمن الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف أمنها القومي بصورة أحادية.[2]

وفي الواقع، إن أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت الفرصة التاريخية الثانية بعد حرب الخليج الثانية، لتؤكد من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد الأمريكي على امتداد العالم وتحكمها في سلطة القرار السياسي الدولي، بل إجبار المنظمة الدولية ومجلس أمنها على اتخاذ القرارات التي منحتها الغطاء الشرعي والسياسي لعملياتها العسكرية في أي منطقة من العالم، حيث أكدت الإدارة الأمريكية صراحة على انه ليس هناك من حدود فاصلة لأمها القومي، بل ليس هناك فرق بين تصرف أمريكا في دحض كل المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي وبين أي عمل داخلي وعمل خارج، فالعالم كله أصبح موقع أمن أمريكي.[3]

وبهذه التصرفات وهذه المنهجية، فرضت الإدارة الأمريكية مفاهيم جديدة في السياسة الدولية وأعلنت صراحة أنه من ليس معها فهو ضدها.

لهذه الأسباب، واجهت الإدارة الأمريكية انتقادا أوروبيا شديدا، حيث طالبت قادة الإتحاد الأوروبي من أمريكا عدم الانسياق وراء المقاربة الأحادية الجانب لحل مشكلات العالم، مع ضرورة اعتماد مقاربة متعددة الجوانب وعدم اللجوء إلى الوسائل العسكرية وحدها من أجل تسوية هذه المشاكل العالقة، التي تحتاج قبل كل شيء الحوار السياسي والدبلوماسي وإلى تعاون المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلات بعيدا عن الانفراد والتعسف في استخدام القوة الغير المسموحة.

---

[1] أحمد تابت، ***النزعة الامبراطورية الأمريكية و إعادة هيكلة الوطن العربي***"، في: شؤون عربية،ع 123، 2005، ص ص. 60.

[2] غسان العزي، ***11 سبتمبر 2001 و النظام الدولي: تغيرات مفهومية محتملة***، في: شؤون الأوسط، ع 105، 2005، ص ص. 33.

[3] شفيق المصري، ***الإرهاب في ميزان القانون الدولي***"، في: شؤون الأوسط، ع 105، شتاء 2002، صص. 50.

ويبدو أن الأوروبيين وجدوا أفق أحداث 11 سبتمبر 2001، الفرصة المناسبة التي تتيح لهم الاصرار على أن عالم متعدد الأقطاب، بدلا من الأحادية المنفردة، يمثل عالما جديدا قائما على الاستقرار والسلام، ومن خلال التزام قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما تفطن الأوروبيون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من الشعور بالتضامن الذي جاء من أعلى المستويات السياسية الأوروبية عشية أحداث 11 سبتمبر 2001 تحاول دائما القيام بتهميش الدور الأوروبي وإزاحته من كثير من المواقع الحساسة في العالم، في إطار تضارب المصالح، مما دفعهم إلى البحث عن الفرص التي من خلالها يحافظون على مصالحهم ومواقعهم الاستراتيجية، للتعويض عما فقدوه بسبب المنافسة الأمريكية الشيء الذي ولد الرغبة القوية لدى الأوروبيين في احتلال الموقع السياسي الدولي الذي يتناسب مع حجمهم،[1] فالإتحاد الأوروبي يملك الكثير من المقومات الديموغرافية والاقتصاد والعسكرية والتكنولوجية والثقافية، فالناتج القومي الأوروبي يوازن مثيله الأمريكي كما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري في التجارة الدولية، كما أن العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" لها دور أساسي في تحديد شكل التوازن الدولي في المرحلة القادمة، كون الاقتصاد أصبح يوازي القوة العسكرية في تحديد قوة الدولة.

أما في المجال العسكري، فإن الاتحاد الأوروبي مجتمعا، ينتق 280 مليار دولار على الدفاع، أي أكثر من نصف ما تنفقه الولايات المتحدة، ويرى المحللون في مجال العلاقات الدولية، أنه إذا ما نجحت أوروبا في تحقيق ما بداته في مجال بناء قوة دفاعية أوروبية، منفصلة عن حلف شمال الأطلسي، فإن ذلك سيسرع من دخولها نادي الاقطاب الدولية القادرة على إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن عرش قطبيها.[2]

أما روسيا الاتحادية، فإن مستقبلها ينبع من المزايا التي تتمتع بها، فمساحتها الشاسعة وامتلاكها للثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية الهائلة والموانع الطبيعية التي تتمتع بها من ناحية العمق الجغرافي وغيرها من المزايا التي ساعدت روسيا الاتحادية على النهوض بسرعة من أزمتها الاقتصادية التي رافقتها عقب انتهاء الحرب الباردة لسنوات وعلى سداد كافة ديونها وإعلان رغبتها في المشاركة في الخيارات الدولية الرئيسية ورفضها النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] وليد سليم عبد الحي وآخرون، ***آفاق التحولات الدولية المعاصرة*** (عمان: دار الشروق، 2002) ص. 106.

[2] ***مرجع نفسه***. ص.

[3] يامن خالد يسوف،***مرجع سابق***، ص 320.

وقد حاولت العودة كقوة إلى الساحة الدولية، بوصفها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، عمدت لتحقيق ذلك إلى اتباع استراتيجية شاملة ونوعية خططت لها عناصر قيادية مخلصة لوطنها، تتمتع بالقدرة والاقتدار، فوظفت الإمكانات المتاحة لدعمها في إعادة بعث دولة روسية، ولدت من رغم تداعيات وأنقاض دولة عتيدة كانت تشكل فيما مضى قطبا دوليا مؤثرا في القضايا العالمية ألا وهو الاتحاد السوفياتي.

ومن مؤشرات تعاظم الدور الروسي على الصعيد الدولي سعيها إلى تحقيق رغبتها المعلنة في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، من خلال اتباعها لاستراتيجية جديدة تقوم على جذب جميع الدول القائمة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تجمعها روابط اقتصادية قوية بها ولا مصالح كبيرة وإقامة علاقات وثيقة معها ودعمها في كافة المجالات على أمل الوصول إلى تحالف معها يحد من هيمنة الولايات المتحدة المنفردة على العالم، حيث عملت على كسب ود الكثير من الدول وفي مختلف القارات، وقد وقعت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بهدف تعزيز العلاقات معها، كما دعت بعض الدول للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وهي تسعى من خلال هذه السياسة إلى مواجهة التفرد الأمريكي بطريقة شرعية، عبر إدخال دول صديقة لها إلى مجلس الأمن كأعضاء دائمين، بهدف شل حركة الولايات المتحدة الأمريكية ودبلوماسيتها، أو الحد من التفرد الأمريكي داخل المجلس على أقل تقدير.[1]

أما على الصعيد العسكري، فقد أعلنت روسيا الإتحاد عن قرب امتلاكها لأنظمة أسلحة نووية جديدة غير مسبوقة، وذلك لتذكير الجميع بأن روسيا قوة لا يستهان بها، ولا يجب اخراج العامل النووي من المعادلة أثناء التعامل معها وقد أشارت القيادة العسكرية الروسية بأن هناك مسائل ملحة يجب الاهتمام بها، بخصوص تطوير القوات المسلحة الروسية، كما أن أشارت في الوقت ذاته إلى استعدادها للتعامل مع الأسلحة النووية كأسلحة هجومية، مع إمكانية قيامها بضربات وقائية ضد أعدائها خارج روسيا، وفي نفس السياق تم توجيه تحذير لحلف شمال الأطلس من أن روسيا قد تعيد النظر في عقيدتها العسكرية، وخصوصا في مجال الأسلحة النووية، إذا ما استمر الحلف في تبنيه للعقيدة التي تعود لفترة الحرب الباردة.[2]

[1] نصيف حتى،. "حرب باردة فى شكل جديد.. وبقضايا جديدة ناصيف حتى بوابة الشروق." AccessedOctober 5, 2021. https://cutt.us/jT7Pt.

[2] العقيدة النووية الروسية، الحدود والمؤثرات | دراسات | AR. "العقيدة النووية الروسية، الحدود والمؤثرات | دراسات | AR." Accessed March 29, 2024. https://2h.ae/Ecqc.

إن كل ما سبق ذكره، يدل على أن روسيا اليوم غير روسيا الأمس، فنشاطها السياسي والدبلوماسي الكبيران، إلى جانب قوتها النووية الهائلة يجعلها حسب المحللين والمختصين، قطبا دوليا بارزا، ويتوقعون حدوث ذلك في الثلث الأول من القرن الحادي والعشرين.[1]

إن نهضة روسيا الاتحادية جاءت باستراتيجية نوعية، تتقسم بالرؤية المتزنة من حيث التصرف والسلوك إزاء الاشكاليات الداخلية والخارجية وقد أسست عودة روسيا إلى الساحة الدولية لبداية مرحلة تاريخية جديدة على المستوى العالمي، كانت أولى معالمها هي نهاية نظام القطبية الأحادية، وبداية نهاية الهيمنة الأمريكية في الشؤون العالمية، انطلاقا من أزمة جورجيا عام 2008 ثم أزمة شبه جزيرة القدم عام 2014، وأخيرا الأزمة السورية عام 2015 التي شاركت فيها روسيا بشكل عسكري واسع أمام أنظار العالم، كانت نقطة انطلاق في التأسيس لمرحلة تاريخية جديدة سيعرفها النظام الدولي وستكون منعطفا حاسما لتغيير مساره. [2]

أما بالنسبة لليابان، فقد استطاعت التأقلم مع الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي فرضت عليها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتمكنت من استغلال هذه الظروف لصالحها، لتصبح دولة عظمى اقتصاديا فهي حاليا أكبر مساهم في البنك الآسيوي للتنمية، وثاني أهم المساهمين بالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي من أهم دول العالم من حيث الأرصدة النقدية والاستمارات الخارجية، والمساعدات الإنمائية، فالنجاحات الاقتصادية التي حققها اليابان، دفعت الحكومة إلى التفكير في امتلاك السلاح النووي القادر على حماية نموها الاقتصادي، والتكنولوجي والاجتماعي، وحسب أي عدد من المختصين في الشأن الياباني، فإذا ما استطاعت اليابان التخلص من القبضة الأمريكية في المجال العسكري، وبناء قوة عسكرية ونووية خاصة بها تتناسب وحجمها الاقتصادي الدولي، فإنها تستطيع تحقيق قطبيتها بسرعة أكبر.[3]

- علاقة الولايات المتحدة والقوى الصاعدة:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن المتبع لسياستها الخارجية، يدرك بأنها قد بدأت تعترف بوجود قوى كبرى على الساحة الدولية، وللمحافظة على توازنها وعلى فطبيتها الدولية، اتبعت استراتيجية جديدة تقوم على إعطاء دور لهذه الدول الصاعدة على الساحة الدولية، بالتزامن مع قيامها بتنفيذ كل ما من شأنه الحد من زيادة قوة هذه

[1] ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، لماذا يكره العالم أمريكا؟، تر: معين الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2006)، ص. 301.

[2] محمود سالم السامرائي، ***مرجع سابق***، ص 78.

[3] يامن خالد يسوف، ***مرجع سابق***، ص 324.

الدول، وافشال كل التحالفات التي تصب في مصلحتها كقطب دولي وحيد في العالم، ويمكن تلخيص علاقاتها مع هذه القوى كما يلي:

- على صعيد علاقتها مع الصين، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية دفع الصين لمشاركتها في حمل الأعباء الدولية، وفي هذا الشأن أعلنت الإدارة الأمريكية حاجتها لأن تكون الصين شريكا مسؤولا في النظام الدولي الجديد، ولتجسيد ذلك من القضايا المشتركة، مثل التعاون في مجال الطاقة، وزيادة حجم التبادل النقدي، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الصين على المشاركة بشكل دوري في اجتماعات مجموعة الثماني المالية، ومحافظي البنوك المركزية، والهدف من كل هذه الإجراءات هو الاعتراف بالأهمية المتزايدة للصين في عالم السياسة والاقتصاد، ولإعطاء المزيد من النفوذ للصين، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير حصص التصويت في صندوق النقد الدولي وإعطائها صوتا أكبر لإعطائها شعورا أكبر بالمسؤولية داخل المؤسسة.[1]
- أما على صعيد العلاقات مع الهند فقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تسعينيات القرن العشرين بقضية الصراع الهندي-الباكستاني حول إقليم كشمير وعملت على تهدئة الأوضاع تجنبا لنشوب أزمات نووية محتملة، أما من الجانب الاقتصادي، فقد أوفدت الإدارة الأمريكية بعثة اقتصادية رفيقة المستوى إلى الهند بهدف توسيع الحوار التجاري بين الدولتين، كما تم عقد اتفاق ثنائي بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية، وهوما يعني الاعتراف الضمني من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالهند كقوة نووية.
- وبالنسبة لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي باعتباره حليفها الأقوى الذي يساندها في قضايا محورية، مثل حقوق الإنسان، وتعزيز الديموقراطية فهي تعمل دائما وأبدا على إبقاء العلاقة وطيدة بينهما.

وفي مقابل هذا الاعتراف الأمريكي بالقوى الدولية الصاعدة، تعمل دائما على اتباع سياسة افشال مخطط كل دولة تسعى إلى إضعاف الدور الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، يقول "جوزيف ناي" عن الاستراتيجية الأمريكية بشكل عام ***"استراتيجية أمريكية كبرى، تتمتع منافسة القوى العظمى بميزة التركيز على التهديدات الرئيسية لأمن أمريكا واقتصادها وقيمها."*** [2]

---

[1] عادل مسعود، ***الفشل الأمني في العراق*** " في: السياسة الدولية، مركز الإعدام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، ع 167، جانفي 2007، ص 177.

[2] ,جوزيف ناي" .استراتيجية أمريكا اتجاه القوة العظمى الجديدة .2021 ,Project Syndicate, August 3" .Joseph S. Nye, Jr | by https://www.projectsyndicate.org/commentary/uschinanewgreatpowerstrategybyjosephsnye202108/arabic.

ونورد في هذا الإطار مثالا على ذلك، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اظهار روسيا الإتحادية الدولة الراغبة في القطبية الدولية، على أنها غير قادرة حتى على حماية مصالحها الحيوية، وكان ذلك من خلال احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، التي كانت حتى وقت قريب خطا أحمر بالنسبة للأمن القومي الروسي، كما دعمت استقلال كوسوفو عن الصرب، رغم المعارضة الروسية الشديدة، وهناك سعي من الولايات المتحدة الأمريكية لضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي.

وبالرغم من النجاحات العديدة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في احباط محاولات إضعافها، إلا أن كثيرا من الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية، يرون أن العالم سيشهد مرحلة التعدد القطبي، وذلك لعد أسباب، منها:

- إن بروز كثير من التحديات والتهديدات على أكثر من صعيد في الوقت الراهن، يجعل انفراد دولة واحدة وتحكمها في مصير العالم، ومجابهة كل الصعاب هوأمر يستحيل تحقيقه، مهما كانت قوة هذه الدولة وتتعب علاقاتها واستخدامها الأقصى والأمثل لكافة إمكاناتها.
- تعارض مصالح القوى الدولية الصاعدة بدرجات مختلفة وفي أزمنة متباينة مع المصالح الأمريكية، أو المستقبلية، وأحسن مثالين على ذلك، التعارض الذي ظهر بشكل واضح أثناء الغزو الأمريكي للعراق، وكذلك التعارض في الآراء والمواقف حول ملف إيران النووي.
- رفض بعض القوى الدولية محاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرتها وتنفيذ أجندتها في بعض مناطق العالم، ومثال ذلك، مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذلك الأمر بالنسبة للسياسة الأمريكية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والصين، وكوريا الشمالية، وإيران،[1]

وقد ظهر هذا الرفض بشكل واضح، في استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من بعض لجان المنظمات الدولية، مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي استبعدت منها عام 2001، كما فشلت في المشاركة في بعض اللقاءات الدولية المهمة مثل القمة الأولى لدول الآسيان وأوروبا عام 1996، كما فرضت عليها عزلة قاسية في مؤتمر "دوربان" بجنوب إفريقيا للمنظمات غير الحكومية عام 2002، وفي نفس السياق فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط المجتمع الدولي بما فيها حلفاءها الغربيين إلى تأجيل تنفيذ قانون "هولمز يبرتون" وقانون "أماتو" اللذين أدرتهما كتشديد الحصار على كوبا، وتوقيع عقوبات على كل من إيران وليبيا.

[1] سعيد اللاوندي، ***أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة*** (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003)، ص 203،205.

- ظهور قوى دولية قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية كالاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، وروسيا الإتحادية.[1]
- التخبط الأمريكي في العراق وأفغانستان، بحيث لم تتمكن الإدارة الأمريكية من حسم ما وعدت بتحقيقه في المجال الأمني، على الرغم من التفوق الأمريكي في مجال التسلح والمساندة العسكرية الأطلسية في أفغانستان، والبريطانية في العراق.

وفي الخلاصة، يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل في الوقت الراهن الأحادية القطبية، إلا أنها تشكل فقرة انتقالية فقط، وأن العالم في طريقه للعيش في ظل توازن دولي أساسه التعددية القطبية، حيث سيكون من أبرز القوى فيه، الإتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وروسيا الإتحادية، بالإضافة طبعا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه الفترة الانتقالية قد تطول بالنظر إلى ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من أسباب القوة وعدم اكتمال كافة مقومات القطبية الدولية في القوى الدولية الصاعدة في الوقت الحاضر، وعجزها عن ردم القوة الفاصلة بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية قبل مضي وقت ليس بالقصير.[2]

- المبحث الثاني: التحولات الدولية وأثرها على استقرار المتوسط.

نحاول في هذا المبحث تتبع التحولات الدولية، وكيف أثرت على الاستقرار في المتوسط بحيث يمكن القول أن التحولات خلقت تحالفات وكيانات، كحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي، واللذان عملا على تصدير مشاريع في المتوسط لكل الدول المشاطئة له.

- المطلب الأول: تحولات النظام الدولي والدور الأوروبي.

بعد انتهاء الحرب الباردة، تلاشى النظام الثنائي القطبية وأصبحت الولايات المتحدة القوة القائدة عالميًا، على الرغم من قوة أوروبا الاقتصادية، والترسانة النووية الروسية، والنمو العسكري والاقتصادي للصين والهند، وتقدم اليابان، لا تزال الهيمنة الأمريكية بلا منازع، لكن النظام العالمي لم يستقر على أحادية القطبية صريحة بسبب التغيرات البنيوية والجيوسياسية، فالدول الكبرى تحافظ على سيادتها رغم العولمة، بينما تواجه دول العالم الثالث والديمقراطيات الضعيفة تحديات أكبر، وقد ظهرت قوى جديدة مثل التكتلات الإقليمية والحركات الاجتماعية تلعب دورًا عالميًا، مما يزيد تعقيد العلاقات الدولية. وأخيرًا، تشهد الجيوسياسية تحولًا مع صعود الصين واليابان وتحول الاقتصاد العالمي نحو المحيط الهادئ.

---

[1] خالد الفيتاوي، ***الحركة العالمية لمنهاضه العولمة: تحديات ما بعد 11 سبتمبر*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2003)، ص 87، 89.

[2] جوزيفناي، ***مفارقة القوة الأمريكية***، تر: محمد توفيق البحيري (الرياض: مكتبة العبيكان، 203)، ص.209211.

لقد أصبحت العلاقات الدولية والنظام العالمي معقدة للغاية بسبب التحول في طبيعة الصراعات، التي كانت في السابق تتمحور حول الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، حيث ظهرت أنماط جديدة من الصراعات مع ظهور فاعلين دوليين غير حكوميين، مما جعل استخدام القوة لم يعد مقتصرًا على الدول السيادية وحدها.[1]

يعد الاتحاد الأوروبي من الفاعلين الرئيسيين على الساحة الدولية، وقد استطاع تحقيق إنجازات بارزة من خلال الاعتماد على القوة الناعمة، التي استخدمها لدعم وحدته وتجاوز الحلول العسكرية في حل الخلافات. على الرغم من ذلك، لم يهمل الاتحاد الأوروبي تعزيز قدراته العسكرية، كما يتضح من اتفاق سان يالو في 1998. ومع أن الاتحاد الأوروبي يمتلك خصائص فاعل دولي ويساهم في تشكيل قواعد النظام الدولي الجديد، إلا أن طبيعته كمنظمة دولية أكثر من كونه دولة، وافتقاره لقوة عسكرية مماثلة للقوة العظمى الرئيسية، قد حدّ من قدرته على فرض شروطه في الدور العالمي والقيادة، خاصةً فيما يتعلق بعملية السلام.

هنالك تكهنات حول مستقبل النظام الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، مع ظهور نظريات مثل "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما وتوقعات بإمكانية تطور نظام دولي متعدد الأقطاب بسبب التنوع في أشكال القوة وبروز تكتلات اقتصادية وسياسية جديدة.ثم إن النظام الدولي لا يزال في طور التشكل، والعلاقات بين القوى الكبرى والتكتلات الإقليمية تخضع لعملية تشكيل مستمرة مثل العلاقات الأوروبية الأمريكية، التي تأثرت بالخلافات الناجمة عن الحرب في العراق، حيث تشهد محاولات لتقليص الخلافات لكن التوترات ما زالت قائمة. والخلافات لا تزال مستمرة بسبب الاختلافات في مصالح الأطراف وتصوراتهم للعلاقات الدولية.[2]

يكما أن الخلاف أكبر من أن يُحل بمجرد التصريحات الدبلوماسية أو اللقاءات الودية، ويُنظر إليه على أنه ذو جذور بنيوية وفلسفية عميقة، وفقًا لهنري كسينجر.[3]

حيث يشير هذا الرأي إلى أن الدولة القومية في أوروبا، التي كانت محور السياسة الدولية والولاءات السياسية، تعاني من تحلل وتآكل يقلل من قدرتها على التأثير بسبب غياب قوتها العسكرية والدفاعية. يرى "كيسنجر" أن موقف أوروبا من الحرب وإصرارها على قرار من مجلس الأمن جعلها عائقًا في نظر الولايات المتحدة، مما أضعف الشراكة بينهما، خاصة مع تنامي الشعور بغياب المصير المشترك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. تبني أوروبا لمنهج مستقل في سياستها وتهميش أمريكا لها يعكسان توجهات نحو دور مستقل، مما يؤثر على فرص أوروبا في

[1] جوني عاصي، ***الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية متعددة الأطراف*** (القدس: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية،2004)، ص. 2004.

[2] هوبير فيدرين، حوار أجرته سوسن حسين للقاء العدد في مجلة السياسة الدولية، ع:157 (يوليو 2004): 136

[3] هنري كيسنجر، *"بؤر وسياقات جديدة لمسارات الشؤون الدولية"*، صحيفة الأيام عن الشرق الأوسط، 2004/7/9

الاضطلاع بدور في العمليات التي يرعاها الطرف الآخر. هذا الخلاف يتزامن مع اهتمام أمريكي متزايد بالقوى الكبرى في آسيا، التي تُقدر القوة الأمريكية وتتعامل على أساس توازن القوى.

إن تطور الدور الأوروبي في المنطقة قبل بدء عملية السلام كان تحت تأثير التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وظل بشكل عام دورًا ثانويًا ضمن إطار الحلف الغربي، مع بعض المواقف الداعمة للفلسطينيين التي ميزته عن الدور الأمريكي. ومنذ التسعينيات، يشهد النظام الدولي توترات خفية بين الولايات المتحدة وأوروبا.[1]

ومع بداية القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد الحرب الأمريكية–البريطانية على العراق، تسارعت التغيرات التي من شأنها تحديد ملامح النظام الدولي الجديد. الحرب على العراق، التي أُعلن عنها كحملة ضد أسلحة الدمار الشامل، كانت في جوهرها محاولة لتغيير النظام العراقي وإعادة تشكيل البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية العالمية، بما في ذلك تأثيرها على مناطق ذات مصالح أوروبية مثل الشرق الأوسط.

وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة، تبنت الولايات المتحدة رؤية للعالم تسعى من خلالها للهيمنة والتفرد بصنع القرار الدولي، معتمدة على نهج تكتيكي في تعاملها مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.[2]

تأتي هذه المرحلة في سياق انتقال النظام الدولي من شكل إلى آخر. وعي أوروبا ودولها بهذه التحولات هو ما دفع فرنسا وألمانيا لقيادة المعارضة للحرب. الأزمة بين أمريكا وأوروبا تتجاوز الوقت الراهن إلى المستقبل، حيث يُتوقع أن يشهد النظام الدولي بعد الحرب هيمنة أمريكية وإقصاء للاتحاد الأوروبي من المشاورات الجوهرية.[3]

وفي التسعينيات، أدى غياب قوة دولية موازية إلى تقليص تأثير القوى الثانوية، التي كانت تلعب دورًا أكبر في نظام دولي متعدد الأقطاب يعتمد على نظرية الاحتواء، أما في النظام الدولي الأحادي، أو "العقد الأمريكي"، استطاعت الولايات المتحدة وحدها تحديد قواعد التدخل العالمي، بما في ذلك توجيه عملية السلام في الشرق الأوسط وتحديد مسارها.

لذلك تسعى أوروبا لنظام دولي متعدد الأقطاب يتيح لها لعب دور بارز، باعتبارها قوة كبرى اقتصادية وسياسية. و مع تطورات الحرب على العراق وتداعياتها عمقت الفجوة بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث ترى

---

[1] عاطف الغمري،"الفجوة المتسعة بين أميركا وأوروبا," جريدة الوطن–https://www.al , June 30, 2017, watan.com/article/85004/NEWS/عاطف–الغمري–الفجوة–المتسعة–بين–أميركا–وأوروبا.

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] ياسر قطيشات – الحصان الأمريكي يجر عربة أوروبا: العلاقات الامريكية – الاوروبية بعد الحرب الباردة 1990م – 2004م ", accessedSeptember 30, 2022, https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=258781.

أوروبا في الاستراتيجية الأمريكية القائمة على القوة تحديًا لقدراتها العسكرية والدفاعية. ما جعل الاتحاد الأوروبي يسرع خطواته نحو تطوير سياسته الدفاعية وفقًا لقرار هلنسكي، بينما تصر واشنطن على أن يظل ذلك ضمن إطار حلف الأطلسي، معتبرة أن دور الاتحاد الأوروبي ينبغي ألا يتعدى كونه جزءًا سياسيًا من الحلف.[1]

– المطلب الثاني: الحوار الأطلسي المتوسطي في ظل النظام الدولي الجديد.

انتبهت الولايات المتحدة للاهتمام المتزايد للدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط بالمنطقة، وعليه، بادرت بتقديم مقترحات لعقد علاقات أمنية مع دول غير عضوة في الحلف الأطلسي. من جانبها، كانت دول جنوب أوروبا، وخاصة إيطاليا وإسبانيا، هي المحرك الرئيسي لمبادرة الحلف المتوسطية، التي دعت إلى بدء حوار مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ودافعت هذه الدول عن فكرة شراكة من أجل السلام في المنطقة، تشمل التدريبات العسكرية المشتركة. وقد أثمرت جهودها في إطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي، رغم الصعوبات التي واجهتها، بما في ذلك استبعاد الجانب العسكري الفعلي من البرنامج، حيث لم يتم تبني الاقتراح البرتغالي لإنشاء برنامج شراكة من أجل السلام يشمل المغرب العربي.[2]

و منذ نهاية الحرب الباردة، ازداد تركيز حلف الأطلسي على منطقة المتوسط لأهميتها في تعزيز أمن أوروبا وعلى ضرورة التواصل مع دول الضفة الجنوبية. في مؤتمر بروكسل عام 1994، عبر قادة الحلف عن رغبتهم في تطوير مبادرة لدعم الاستقرار في المتوسط، استنادًا إلى المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يعتبر الأمن المتوسطي جزءًا لا يتجزأ من الأمن الأطلسي.[3]

وفي اجتماع لمجلس الحلف الأطلسي بإسطنبول في يونيو 1994، تمت مناقشة إنشاء حوار أمني مع الدول المتوسطية. وفي ديسمبر من نفس العام، دعا وزراء الدفاع خلال اجتماع المجلس إلى بدء حوار مع الدول المتوسطية غير الأعضاء لتعزيز استقرار المنطقة. بعد الاجتماع، تم تكليف المجلس بتطوير مشروع الحوار والتواصل مع دول جنوب المتوسط. اختيار إسبانيا وإيطاليا لتطوير مشروع الحوار مع الدول غير الأعضاء يعود إلى رغبتهما في الحفاظ على علاقتهما بالحلف وأهميتهما الاستراتيجية في المتوسط، بينما تقف فرنسا ضد المشاركة في المناورات العسكرية لقوات الحلف في المنطقة.

---

[1] جميل مطر، "حرب كلامية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي"، الأيام عن الخليج، 2003/7/4

[2] هاني خلاف، ***نحن... وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل*** (القاهرة: وكالة الأهرام للنشر، 1998)، ص. 166.

[3] نزار اسماعيل الحيالي، ***دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص. 85.

لقد أصبحت العلاقة بين الأمن في منطقة الأطلسي والمتوسط مترابطة، كما هو الحال بين الأمن الأوروبي والمتوسطي، وبالتالي ترابط الأمن الأطلسي بالأمن الأوروبي. السبب وراء ذلك هو أن الشراكة الأمنية التي اقترحتها الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا) تم تفسيرها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تخدم بالدرجة الأولى مصالح هذه القوى الأوروبية، وقد تثير قلق الولايات المتحدة في المنطقة. لذلك، وجدت الولايات المتحدة أن من مصلحتها الاستراتيجية أن يقيم الحلف الأطلسي علاقات أمنية مع دول حوض البحر المتوسط غير الأعضاء من خلال شراكة مع الحلف.[1]

إن الاهتمام المتزايد للحلف الأطلسي بمنطقة المتوسط يعود جزئيًا إلى الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا حول الجهة التي يجب أن تتولى قيادة الأمن الإقليمي، وهو ما يكتسب أهمية مضاعفة في سياق الأمن العالمي. يُعزى ذلك إلى الموقع الاستراتيجي الفريد للمنطقة ومواردها الطبيعية القيمة، مثل النفط في الجزائر وليبيا والفوسفات في المغرب.[2]

في شهر أبريل لعام 1995، انطلقت مباحثات الأمن الأطلسي–المتوسطي مع دول مصر، إسرائيل، المغرب، وتونس، ولاحقًا انضمت الأردن وموريتانيا إلى هذا الحوار. بينما اختارت الجزائر عدم المشاركة، ويُعزى ذلك إلى سببين رئيسيين.

العامل الأول يرتبط بالوضع الداخلي المتأزم الذي كانت تمر به الجزائر، حيث اجتنبت الحكومة الجزائرية في ذلك الوقت الدخول في مفاوضات مع الناتو خشية أن يُنظر إليها على أنها تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد. أما **العامل الثاني**، فيتعلق بالاختلافات بين أعضاء الحلف بشأن تقييم الأزمة الجزائرية، مما أعاق تبني موقف موحد تجاهها. وتشير بعض الدلائل إلى أن الاقتراب الذي حدث بين الجزائر والحلف كان بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

حيث أنه في تلك الفترة، كانت هنالك تحفظات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشاركة الجزائر في الحوار. وبالمثل، لم تكن الحكومة الجزائرية والقوى السياسية موافقة على إقامة علاقات مع الناتو. وفي عام 1998، عبرت الأحزاب السياسية الجزائرية عن تحفظاتها بشكل علني حول الحوار مع الحلف. لكن مع تغير موقف الولايات

[1] أحمد وهبان، ***العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة*** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص، 296.

[2] المرجع نفسه، ص. 300.

[3] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري...، ***مرجع سابق***، ص.166.

المتحدة الأمريكية إزاء الأزمة الداخلية الجزائرية عبرت عن استعدادها للتعاون مع الحكومة الجزائرية ضمن إطار الأطلسي[1]

لقد تعاملت الحكومة الجزائرية مع موقف الحلف الأطلسي والولايات المتحدة بسيادة كاملة وحذر، متجنبة الانسياق وراء العروض الأطلسية. وبشكل عام، يمكن الإشارة إلى أن بعض الدول المتوسطية كان لديها تحفظات بشأن إقامة علاقات عسكرية معمقة مع الحلف الأطلسي في البداية، نظرًا لاعتقادها بأن مثل هذه الشراكة قد تؤثر سلبًا على أمنها وسيادتها.[2]

إن قضية الانضمام للحوار الأمني أثارت جدلاً بين أعضاء الحلف الأطلسي، حيث دعمت إسبانيا انضمام موريتانيا، بينما أصرت الولايات المتحدة على ضم إسرائيل ولاحقًا الأردن. على الرغم من هذه الخلافات، تم استبعاد سوريا وليبيا بسبب اتهامات بدعم الإرهاب. بالنسبة للجزائر، رأت إسبانيا، كعضو في الحوار المتوسطي للاتحاد الأوروبي الغربي، أن من الضروري إشراك الجزائر في أي حوار جاد حول الأمن المتوسطي نظرًا لمكانتها كأكبر دولة في المغرب العربي وأحد أهم مصدري الغاز لأوروبا. وقد أدركت الولايات المتحدة هذه النقطة فيما بعد، مما أدى إلى تغيير موقفها تجاه الجزائر.

يُشار إلى أن قرار الحلف الأطلسي باختيار بعض الدول المتوسطية للانضمام إليه واستثناء أخرى يحمل دلالات سياسية. يُعتبر هذا القرار جزءًا من جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء شبكة علاقات تجارية واقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل، شريطة أن تعترف الدول العربية المتوسطية بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية كجزء من عملية السلام. وقد اتخذت بعض الدول العربية المتوسطية هذه الخطوة للاستفادة من الخبرات العسكرية والأمنية للحلف، مستفيدة من تقدمها في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل.[3]

بعد تحقيق الجزائر تقدمًا في مكافحة الإرهاب وإجراء انتخابات رئاسية متعددة، وما تبع ذلك من نشاط دبلوماسي، بدأ الأمريكيون والأوروبيون في السعي لتعزيز العلاقات مع الجزائر، مما أدى إلى دعوتها للمشاركة في الحوار الأطلسي–المتوسطي في مارس 2000. وقد انضمت ليبيا أيضًا بعد حل خلافاتها مع الغرب بشأن قضية لوكاربي، بينما ظلت سوريا ولبنان خارج الحوار، حيث كان انضمامهما معلقًا على تطورات العملية السلمية، أو

---

[1] **المجرع نفسه.**

[2] هشام القروي, "الحلف الاطلسي يسعى لكسب الدول العربية ," accessedSeptember 30, 2022, https://bader59.com/hisham_text.htm.

[3] "Al Moqatel – منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization NATO." Accessed March 29, 2024. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec07.doc_cvt.htm.

على الأقل تقدم الموقف السوري بشأن الإرهاب من وجهة نظر الولايات المتحدة، وكذلك قضية الأسلحة الكيماوية في المنطقة. وفي النهاية، يتناول الحوار الأطلسي–المتوسطي أيضًا العلاقات المستقبلية والقضايا الكبرى في الشرق الأوسط، مثل مصير العملية السلمية، مستقبل العراق وإيران، والخلاف السوري–اللبناني.

وفي قمة مدريد التي عُقدت في أبريل 1997، اتخذ الحلف الأطلسي قرارًا بتفعيل الحوار من خلال تأسيس مجموعة التعاون المتوسطي المنوط بها دفع الحوار إلى الأمام. وبناءً على قرارات قمة واشنطن في أبريل 1999، أصبح الحوار جزءًا أساسيًا من سياسة الحلف، وتم تضمينه ضمن نهج التعاون الجديد الذي تبناه الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي عُرف باسم المفهوم الاستراتيجي.[1]

أما في قمة براغ التي انعقدت في نوفمبر 2002، جددت دول الحلف الأطلسي التأكيد على الصلة الوثيقة بين أمن أوروبا والاستقرار في منطقة المتوسط. واتخذت القمة قرارات لتعزيز الجوانب السياسية والتنفيذية للحوار المتوسطي بشكل فعّال، وكذلك تقوية التعاون العملي، خاصةً في الموضوعات الأمنية ذات الاهتمام المشترك، ومن ضمنها مكافحة الإرهاب. هذا التقدم في النهج كان استجابة لتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

لقد جرى الحوار الأطلسي–المتوسطي وفقًا لبرنامج عمل سنوي تم تبنيه عقب قمة الحلف في مدريد عام 1997، ويشمل مجالات التعاون الآتية: التعاون العسكري، وذلك بمشاركة ممثلين من دول الحوار في دورات تدريبية بالمؤسسات العسكرية للحلف ومراقبة أو المشاركة في المناورات العسكرية الأطلسية، بالإضافة إلى التعاون في مجالات العلوم والبيئة، الأنشطة الاستخباراتية، إدارة الأزمات، سياسات الدفاع والاستراتيجية، مكافحة الأسلحة الخفيفة، ومحاربة الألغام والانتشار. وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة تُحدد وفقًا لمبدأ التمايز الذاتي بناءً على الوضع الخاص لكل دولة مشاركة واحتياجاتها ورغباتها، فإن التعاون في القضايا الأمنية الهامة مثل مكافحة الإرهاب يظل محور اهتمام جميع الأطراف المشاركة في الحوار.[3]

ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، سعى الحلف الأطلسي لتبني سلسلة من الإجراءات بهدف تعزيز التعاون مع دول الحوار. تضمنت هذه الإجراءات تنظيم مشاورات أكثر فعالية وتطوير نهج مناسب للتعاون، بالإضافة إلى البحث عن أنشطة محددة تشمل تعزيز قدرات جيوش دول الحوار للمشاركة في العمليات التي يقودها الحلف،

---

[1] عبد النور بن عنتر، " ***الحوار الأمني المتوسطي: الشراكة الأمريكية الجزائري*** "، في مجلة شؤون الأوسط لندن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 83، (ماي 1999)، ص. 51.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، ***مرجع سابق***، ص. 168.

[3] ***مرجع سابق***.

وإصلاح السياسات الدفاعية والاقتصادية المتعلقة بالدفاع، والتشاور بشأن أمن الحدود، وإدارة الكوارث الطبيعية. [1] وفي جوان 2001، حدد الأمين العام للحلف، لورد روبرتسون، خمس مجالات رئيسية للحوار المتوسطي تشمل: مكافحة الإرهاب، محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، إدارة الأزمات، إصلاح الدفاع، وتعزيز التعاون العسكري.[2]

وفي هذا الإطار، عقد الحلف الأطلسي سلسلة من الاجتماعات الأطلسية–المتوسطية، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، بما في ذلك اللقاءات البرلمانية. تمت أيضًا الاتصالات المباشرة بين القيادات العسكرية للدول الأعضاء وقيادات جيوش دول الحوار. بدأت القوات البحرية الأطلسية بزيارة موانئ دول الحوار بشكل دوري، وشارك ممثلوها كمراقبين في التدريبات العسكرية، وحضروا الندوات وزاروا مقرات القيادات العسكرية للحلف. بعض دول الحوار شاركت أيضًا في الأنشطة العسكرية التي ينظمها الحلف ضمن مبادرة الشراكة من أجل السلام، والتي تشمل مراقبة عمليات البحث والإنقاذ والأمن البحري، وتمارين دعم السلام. وعلى صعيد التعاون الدولي، أسهمت مصر والأردن والمغرب في قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة تحت القيادة الأطلسية. وفي سياق تعزيز التقاليد الديمقراطية للحوار، تم تبادل الزيارات بين وفود الجمعية البرلمانية للحلف ووفود برلمانية من دول الحوار.[3]

من خلال مشاركتها في مهام حفظ السلام، شهدت الدول الأوروبية ونظيراتها المتوسطية تطورًا في مستوى التعاون المتبادل. يُنظر إلى هذا التعاون، من منظور أوروبي وأطلسي، كأداة فعّالة للغاية تسمح بالعمل المشترك بين القوات الأطلسية والمتوسطية، مما يؤدي إلى دمج القوات من خارج الحلف في هيكلها التنظيمي. يُعد تحقيق تناغم في القيادة بين قوات من ثقافات متنوعة، مع توفير آليات اتصال فعالة واستخبارات استراتيجية، من الأهداف الرئيسية التي يسعى الحلف لتحقيقها في إطار التعاون العسكري مع الدول المتوسطية. وقد أسهم هذا النهج في تعزيز قدرات جيوش الدول المتوسطية للتعاون بشكل أوثق مع القوات الأطلسية.[4]

ولم تقتصر جهود الحلف على الإجراءات السابقة للتشاور والتنسيق والتعاون العسكري مع شركائه في منطقة المتوسط، بل تعدتها في قمة براغ إلى تعميق الجوانب السياسية والعملية للحوار وتقوية التعاون الفعلي، خصوصًا في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل مكافحة الإرهاب. وقد حددت القمة مجالات التعاون المحتملة بين الحلف ودول الحوار المتوسطي، وأولويتها مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إمكانية دمج الشركاء المتوسطيين في خطة تشمل

---

[1] ديفيد ماكيي، " عملية الجهود والنشاط لحلف الناتو توفر الحماية لمنطقة البحر المتوسط"، في الموقعhttp://usinfo.state.gov/arabi

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، ***مرجع سابق***.

[3] "منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic TreatyOrganization NATO," accessedSeptember 30, 2022, http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec08.doc_cvt.htm.

[4] ***المرجع نفسه.***

تبادل المعلومات، تقديم الدعم التقني، وتوفير وسائل لتعزيز مراقبة الحدود مثل تحليل الصور الفضائية، وذلك ضمن إطار التعاون بين مجلس الشراكة الأوروأطلسي ومبادرة الشراكة من أجل السلام المتوسطي لمكافحة الإرهاب.[1]

استنادًا إلى وثيقة براغ التي تدعو إلى تعزيز الحوار المتوسطي، تُظهر الوثيقة التزامًا بمواصلة الاتصالات على مستوى عالٍ وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية، بما في ذلك الحوار الأمني الأورو–متوسطي وحوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. حددت الوثيقة عدة مجالات للتعاون المحتمل لدعم الحوار، بما في ذلك مشاركة كبار المسؤولين من الدول الشريكة في اجتماعات الحلف المتخصصة، التعاون ضمن إطار مجلس الشراكة الأورو–أطلسي والشراكة من أجل السلام، الاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكة من أجل السلام لصالح الحوار، تطوير وتدريب وبناء عقائد عسكرية لتلبية الاحتياجات التشغيلية وتمكين الدول المتوسطية من التكيف مع مصطلحات ومناهج الحلف، إجراء تمارين عسكرية وأنشطة تدريبية متنوعة مثل الأمن البحري، الإنقاذ الإنساني، وعمليات دعم السلام، حيث يمكن أن تسهم المشاركة في هذه الأنشطة في تحسين التنسيق التشغيلي المتبادل ودمج قوات الدول المتوسطية. كما يمكن الاستفادة من التعاون في مجالات الدفاع واقتصاد الدفاع، التشاور حول الإرهاب، الأمن الحدودي، التخطيط لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، الأنشطة العلمية، وتعزيز جهود الإعلام من قبل الحلف لتوضيح سياساته بشكل أفضل للمجتمع المدني في الدول المتوسطية المشاركة في الحوار.[2]

يُعد هذا البرنامج ذو طموح عالٍ، وإذا ما تم تطبيقه بشكل مناسب، فإنه من شأنه أن يُسهم في تذليل الشكوك بين الدول المتوسطية ونظيراتها الأطلسية، ويعزز من بناء الثقة والتقارب بينها، ويُحسّن من مستوى الحوار المتوسطي ليجعل من منطقة المتوسط مجالًا حقيقيًا للتعاون والتشاور والتنمية.

على الرغم من الخلافات بين الدول الغربية حول الغزو الأمريكي للعراق وما تبعه من مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة كوسيلة لتبرير الحرب وجذب الدعم الدولي لها، إلا أن هذا لم يحول دون تنظيم الحلف لاجتماع تاريخي في ديسمبر 2004 على مستوى وزراء الخارجية، حيث شدد الحلفاء على أهمية تعزيز الحوار وتطويره ليصبح أكثر شمولاً وعمقاً، وقد اعتمدوا في هذا السياق وثيقة تحمل عنوان "أجندة لحوار المتوسطي أوسع نطاقاً وأكبر طموحاً". تضمنت هذه الوثيقة، إلى جانب ما جاء في إعلانات القمم السابقة، دعوة لتحويل الحوار إلى شراكة فعلية تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وتقوية الجهود الدولية من خلال

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري...، ***مرجع سابق***، ص170.

[2] المرجع السابق، ص، 172.

التوافق مع دول المنتدى المتوسطي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن) بناءً على تقييم كل حالة بمفردها.[1]

تعكس هذه الوثيقة تصورات دول الناتو حول الأمن والاستقرار في أوروبا، مؤكدةً على الرابط الوثيق بين أمن أوروبا والاستقرار السياسي والعسكري في دول جنوب البحر المتوسط. كما تبرز الوثيقة وجهة نظر الولايات المتحدة تجاه مناطق نفوذها الاستراتيجية في العالم ما بعد الحرب الباردة، مثل الشرق الأوسط الكبير والساحل الإفريقي. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، يُعتبر إعادة تموضع قوات الناتو وتكامل الجيوش المحلية ضمن استراتيجية عسكرية موحدة عبر اتفاقية شراكة طويلة الأمد، تستند إلى خمسة مبادئ أساسية، أمراً ضرورياً ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الانفتاح: تُعد الاتفاقية مفتوحة من حيث إمكانية انضمام شركاء جدد عند استيفاء الشروط المطلوبة، وكذلك من حيث تطور المحتوى بشكل تدريجي.
2. الثنائية والتعددية: تعمل الاتفاقية على مستويين؛ كشراكة ثنائية بين الناتو وشريك معين، وفي الوقت نفسه كاتفاقية متعددة الأطراف تشمل الناتو وسبعة شركاء.
3. البرنامج الموحد: تقوم الشراكة على أساس برنامج الناتو الثابت وتتبع مبدأ "عدم التمييز"، مما يسمح للشركاء باختيار مستوى ونوع التعاون مع الحلف، بما في ذلك إقامة برامج ثنائية للتعاون العسكري.
4. التكاملية: تُعد الاتفاقية مكملة وتشاورية بالنسبة للاتفاقيات الدولية الأخرى مثل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومبادرة الأمن والتعاون المتوسطي.(OSCE)
5. التمويل الذاتي: تتطلب الاتفاقية تمويل الأنشطة ذاتيًا، مع إمكانية أن ينظر أعضاء الحلف في طلبات الدعم المالي من الشركاء لتسهيل مشاركتهم في أنشطة الحلف. وقد قام الحلف بعدة خطوات، بما في ذلك مراجعة سياسته التمويلية نحو تمويل كامل لنفقات المشاركة في الأنشطة العسكرية وتوسيع آليات التمويل الخاصة لتشمل الشركاء.[2]

حاولت الولايات المتحدة دمج الدول العربية المطلة على البحر المتوسط في قمة إسطنبول كشركاء، ولكن الأوضاع المتأزمة في العراق وفلسطين – التي شهدت تدهورًا في العملية السلمية وتصاعدًا في النزاعات – حالت دون ذلك. ونتيجة لهذه الظروف، كان من الضروري للدول العربية أن تتخذ موقفًا منتظرًا وحذرًا تجاه المبادرة الأمريكية، خاصةً في ظل إعلانها عن الشراكة الشرق أوسطية بالتوازي مع الشراكة المتوسطية.

---

[1] المهدي بن بركة، "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، في الموقع www.ahewer.org/show.art.asp?aid=9207538k

[2] ***المرجع نفسه.***

تقدم مبادرة الشراكة الأمنية الأطلسية–الشرق أوسطية، التي يطرحها حلف الأطلسي، فرصة لدول الشرق الأوسط المحددة للمشاركة في أنشطة تعاون أمنية تهدف إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بكفاءة. تستند هذه المبادرة إلى رؤية الولايات المتحدة للمنطقة، والتي تم التأكيد عليها بالتدخل في العراق. على الرغم من ذلك، قدمت مبادرة إسطنبول لدول مختارة فرصًا للتعاون الأمني في مجالات متنوعة مثل مكافحة الإرهاب، الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة التهريب والتجارة غير الشرعية بالأسلحة. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرات الدول المشاركة في التصدي للتحديات والتهديدات المشتركة بالتعاون مع الحلف. كما توفر المبادرة للدول المعنية الدعم العملي في مواجهة التهديدات الإرهابية، المساعدة في إصلاح الدفاع، وغيرها من جوانب التعاون العسكري، بالإضافة إلى التعاون السياسي في قضايا ذات اهتمام مشترك وفي مجالات الأمن البيئي والإنساني، مع توفير الترتيبات القانونية اللازمة لتفعيل الشراكة الشرق أوسطية على غرار ما يتم مع الشركاء المتوسطيين.[1]

يعتقد بعض المحللين أن مبادرة إسطنبول تنتهج نهجًا تصاعديًا في المنطقة، مشيرةً إلى دول الخليج كالمعنيين الرئيسيين بالأمن، ومن ثم تضع إيران كهدف أساسي في سياستها. ويرون أن هذه السياسة لا تشمل الأسلحة النووية الإسرائيلية، مما يعكس انتقائية في التطبيق.[2]

يُلاحظ في سياق إطلاق الحلف لمبادرته الشراكية مع الدول العربية وجود اختلافات بين الغربيين حول الرؤى وتحديد الأولويات في المنطقة. بينما تسعى الولايات المتحدة لضمان استمرارية وجودها في العراق وتطلب الدعم الأطلسي لنشر قواتها هناك لتعزيز هيمنتها، تفضل بعض الدول الأوروبية التركيز على توسيع الحوار الأطلسي–المتوسطي وإيجاد حل للنزاع العربي–الإسرائيلي كوسيلة لتأمين نفوذها في المنطقة المتوسطية، مع الاكتفاء بتقديم تدريب محدود للقوات العراقية من قبل الحلف،[3] وهذا التقارب له مجموعة من المحددات منها:

1 .الحوار الذي نشأ على أساس اتفاقيات مدريد للسلام في عام 1991 يظل متأثرًا بتقلبات وتطورات العملية السلمية. ومن الواضح أن الجمود الحالي في هذه العملية يعيق الحوار الأمني بين الأطلسي والمتوسط، على الرغم من جهود الولايات المتحدة لتوحيد الدول حول مكافحة ما تسميه الإرهاب.

2. بينما يركز الحوار الأطلسي–المتوسطي على الأمن العسكري في المنطقة المتوسطية، فإن القضايا ذات الأولوية للدول العربية المتوسطية تتمثل في التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي قد تتجاوز قدرات

---

[1] نتولا ناصر، "حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير"، في الموقع http:alpss.ghtal.otg.eg

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] ***المرجع نفسه.***

الحلف على التعامل معها. في هذا السياق، تظهر الشراكة الأورو–متوسطية كأكثر اطلاعًا على قضايا دول جنوب المتوسط، وذلك على الرغم من التقدم الذي أحرزه الحلف من خلال عملية بناء الثقة والشفافية في مجال الأمن والدفاع في حواره مع الدول المتوسطية، وخاصةً مع وجود قوات الحلف البحرية بشكل دائم في المتوسط، والتي كانت محل شكوك من قبل الدول المتوسطية، إلى جانب الأعمال المشتركة في مجالات التعاون العسكري الميداني بين الطرفين.[1]

تُظهر العلاقات العسكرية بين الحلف ودول شمال أفريقيا تعاونًا ملحوظًا، حيث أجرى الحلف تدريبات مشتركة في البحر المتوسط، بالتعاون مع القوات الأمريكية والفرنسية ودول كتونس والجزائر والمغرب. على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة دعمًا لتونس بين عامي 1993 و1998 بقيمة 300 مليون دولار، شملت تجهيزات عسكرية مثل دبابات M60 وطائرات F5 وC130، بالإضافة إلى تدريب 70 عسكري تونسي سنويًا في المؤسسات الأمريكية،[2] ومن جهة أخرى، منح الجيش الأمريكي أولوية استخدام الأراضي التونسية، بما في ذلك الشواطئ في تبرقة وبنزرت، لتدريب قواته المتمركزة في أوروبا. وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في تونس يمكنها استخدامها عند الحاجة.[3]

أما المغرب، فله علاقة طويلة الأمد مع حلف الناتو تسبق اتفاقية الشراكة المعلنة في إسطنبول عام 2004، حيث تلقى تسهيلات من الغرب منذ عام 1960 مقابل تعاونه مع الطلبات الأمريكية. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شارك المغرب في العمليات العسكرية للحلف في مضيق جبل طارق ضمن جهود مكافحة الإرهاب ومراقبة المرور البحري. وفي عام 2004، تم تصنيف المغرب كـ"حليف استراتيجي" للناتو. بعد رفض الجزائر إقامة قاعدة عسكرية للحلف على أراضيها، عرض المغرب استضافة القاعدة في منطقة طانطان بالجنوب.[4]

بدأت الجزائر في تعزيز علاقاتها العسكرية مع حلف الناتو منذ عام 1997، حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية القيمة الاستراتيجية للجزائر. تمثلت هذه العلاقة في تبادل الزيارات العسكرية بين البلدين ضمن إطار

[1] NATO. "NATO's Mediterranean Dialogue & Istanbul Cooperation Initiative – Questions & Answers." NATO. Accessed March 29, 2024. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_59419.htm.

[2] إبان ليسر، ***"دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"***، في مجلة انتقالية واستشفاف، الجزائر المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة مارس 2001)، ص، 08.

[3] ***المرجع نفسه.***

[4] المهدي بن بركة، ***مرجع سابق.***

التعاون المشترك، إدراكا لمكانة الجزائر إقليميًا وأكد على دور جيشها البارز في حل النزاعات، المشاركة في المهام الإنسانية، وتحقيق الأمن الإقليمي.[1]

تُمثل هذه الخطوة بادرة أولى نحو التعاون الأمني في شمال إفريقيا من جانب الولايات المتحدة، والتي تجني منها الجزائر فوائد ملموسة. تُعتبر هذه الخطوة أساسًا للتنسيق الأمني في إطار دول المغرب العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الجزائر الفعّال في الحفاظ على استقلالية المنطقة.[2]

كما أن الولايات المتحدة أن ضمّ الجزائر إلى جانبها سيحد من قدرة فرنسا على الحفاظ على تأثيرها في المنطقة، والسيطرة على الأسواق الأفريقية والعقود العسكرية.[3] نظرا لاستقلال القرار الجزائري والقدرة التي تمتلكها دبلوماسيا وعسكريا في القارة الإفريقية، وفي سياق جهود مكافحة الإرهاب، تعاونت الولايات المتحدة مع الجزائر من خلال برامج تدريبية عسكرية لضباط الجيش الشعبي الوطني في مراكز القيادة الأمريكية بأوروبا ومؤسسات الناتو في إيطاليا وألمانيا. هذا التعاون شمل أيضًا بيع معدات عسكرية وتبادل معلومات حول أنشطة الشبكات الإرهابية حبث استجابت الولايات المتحدة لطلب الجزائر بتوفير أسلحة ضمن إطار مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تجهيزات مثل نظارات الرؤية الليلية وطائرات المراقبة بدون طيار.[4]

إن وثيقة براغ تنصّ على إمكانية منح الحلف مساعدات مالية استثنائية لكل حالة على حدة لدعم مشاركة شركاء المتوسط في الحوار. لكن، التمويل يبقى مشكلة في الحوار المتوسطي نظرًا لأساسه المعتمد على التمويل الذاتي، مما يقلل من مشاركة الدول المشتركة. الحلف يعزو عدم تقديمه للدعم المالي الكافي إلى توسع نطاق اهتماماته والحاجة إلى موارد مالية أكبر، وهذا لا يبرر الدعم المستمر والكبير لأوروبا الشرقية لإقامة شراكة حقيقية معها، بينما يُهمل المنطقة المتوسطية إلا في حال تقديم تنازلات من الدول العربية المتوسطية لصالح المصالح الغربية. في المقابل، إسرائيل تتمتع بمزايا داخل الحلف لم تُمنح لأي دولة أخرى، بما في ذلك حضورها لجميع الأعمال السرية والعلنية للحلف دون أن تكون عضوًا كاملاً فيه.[5]

---

[1] أنيس رحماني، "التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري"، في جريدة الخبر، عدد 2843، الصادرة بتاريخ 2000/04/23

[2] حفيظ، " واشنطن تدرس طلب لتزويد الجزائر بأسلحة"، في جريدة الخبر، عدد 3504، الصادرة بتاريخ في جوان 2002.

[3] أمين،" ***قراءة في جولة بوش الإفريقية***"، في مجلة آفاق إفريقية، الهيئة الهامة للكتاب، القاهرة، عدد15 (2003)، ص77.

[4] ***المرجع نفسه.***

[5] الفلسطينية, وكالة الرأي, and atyaf.co. "الحوار المتوسطي بوابةُ إسرائيل إلى العالم العربي." https://alray.ps/ar. Accessed March 29, 2024. https://alray.ps/ar/post/130374.

ثم إن وثيقة إسطنبول تسعى لإرساء آليات مؤسسية دقيقة لتعزيز الشراكة وتأمين الاستقرار عبر حوار أطلسي متوسطي. ورغم بدء تنفيذ اتفاقات أمنية مع دول المتوسط، فإن عدم ثباتها بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف يشير إلى نقص الثقة بين الحلف وشركائه المتوسطيين، ويعكس التحديات في حل النزاع العربي–الإسرائيلي. لذا تجد الدول العربية صعوبة في الانخراط بترتيبات أمنية إقليمية، حتى تحت مظلة الأطلسي، دون تحقيق سلام شامل بالمنطقة.[1]

وبذلك يمكن استنتاج أن السياسة الأمريكية المتجهة نحو الجنوب المتوسطي تنطوي على محاولة لإحباط أهداف مشروع برشلونة، الذي يُعتبر بمثابة مبادرة أوروبية متوسطية تهدف إلى تقييد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. وتظهر الرغبة الأمريكية أيضًا في السيطرة على توجهات الدول الأوروبية المتوسطية كفرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، التي تميل للعمل بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى سعي أمريكا لتعزيز مشاريعها في العالم العربي وضمان أمن إسرائيل.

– المطلب الثالث: رهانات الحوار المتوسطي في ظل البيئة الأمنية العربية.

إن الحوار الذي بادر به حلف الناتو كمؤسسة للأمن والدفاع يهدف إلى تعزيز الثقة عبر المتوسط وحماية الأمن الأوروبي–الأطلسي من خطر التهديدات الجنوبية، ضمن إطار تعاوني أمني شامل. وقد سعى الحلف إلى دعم هذا الحوار بشكل مستمر، بالتوازي مع تطور رؤيته الاستراتيجية، من خلال مبادرات مثل مبادرة إسطنبول للتعاون، وكذلك مبادرات أخرى اعتمدتها جهات فاعلة إقليمية ودولية مثل الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الثماني.[2]

وفي ظل الوضع الأمني العربي الحالي، يُعتبر الحوار الذي يقوده حلف الناتو كأداة لبناء الثقة ومواجهة التحديات في المنطقة تحديًا كبيرًا. خاصة مع توجه الحلف نحو استخدام القوة العسكرية والتدخلات العسكرية لإدارة الأزمات، كما حدث في ليبيا. هذا الأمر يأتي في سياق موجة الثورات التي شهدتها الدول العربية، والتي تطورت من ثورات شعبية إلى حالات من الفوضى والحروب الأهلية بعد مواجهتها بالقوة من قبل الأنظمة الحاكمة.

إن حلف الناتو، المفوض بإدارة الأزمات وفقًا للقانون الدولي وخارج حدوده، في حال واجه تهديدات قد تؤثر مباشرةً على أمن أعضائه وأراضيهم أو تمتد آثارها إلى المنطقة الأورو–أطلسية، ويحظى الحلف بدعم الأمم المتحدة

[1] "التطبيع قد يبث حياة جديدة في 'مبادرة السلام العربية' | The Washington Institute." Accessed March 29, 2024. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alttby-qd-ybth-hyat-jdydt-fy-mbadrt-alslam-alrbyt.

[2] AbdennourBenantar, NATO, Maghreb and Europe. *MediterraneanPolitics*, 2006, 11.2: 167-188.

ومجلس الأمن، اللذين شرعا تدخلاته العسكرية بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الحلف والأمم المتحدة في عام 2008،والتي تسمح بالتعاون العملي في إدارة الأزمات العالمية.[1]

مثل التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا، ضمن استراتيجيته الشاملة لإدارة الأزمات، ما قد يؤثر على مستقبل الحوار المتوسطي والمبادرات الأطلسية في العالم العربي. هذه المبادرات تواجه تحديات بسبب الانطباعات السلبية لدى الرأي العام العربي، حيث يُنظر إلى "الحوار المتوسطي" على أنه وسيلة للغرب لمواجهة تحديات العصر الجديد.[2]

وفي ظل هذا التناقض الملحوظ، يُطرح السؤال حول مستقبل الحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمبادرات الأخرى لحلف الأطلسي، وذلك بسبب استخدام القوة العسكرية الذي يُعد معضلة لبناء الثقة وتصحيح المفاهيم الخاطئة. تُثار الشكوك حول تأثير هذه الأفعال على النهج التعاوني الذي تنتهجه الجماعة الأورو–أطلسية، خصوصًا أن الحوار، رغم تعزيزه بمبادرة اسطنبول للتعاون وتحويله إلى شراكة منذ عام 2004، لم يُسهم بشكل فعّال في بناء الثقة أو تحسين العلاقات بين الشركاء، ولا في تطوير التعاون بين الحلف ودول المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن تحقيق هذه الأهداف كان يتطلب جهودًا مُضنية.

كما يُعتبر توسيع نطاق الحوار ليشمل جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك ليبيا، سوريا، لبنان، والسلطة الفلسطينية، خطوة ضرورية لتجاوز الانتقائية التي مارسها حلف الأطلسي في اختيار الأعضاء. هذه الانتقائية أدت إلى تعميق الشكوك وفقدان الثقة، لا سيما من جانب الدول التي تم استبعادها، بشأن الأهداف الحقيقية والاستراتيجية للمبادرات الأطلسية. وقد زادت هذه الشكوك بعد إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون، حيث أصر الحلف على فرض شروط معينة للانضمام يجب أن تحظى بموافقة مجلس الحلف.[3]

ومن المهم أيضا تكثيف الاجتماعات ضمن إطار متعدد الأطراف لتحسين المشاورات بشأن القضايا الأمنية المشتركة، وذلك لأن الأمن في المنطقة يتسم بالترابط الوثيق بحيث أن المعالجة ضمن إطارات ثنائية لن تؤدي إلى النتائج المأمولة.

[1]Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence …2010, op.cit.

[2]Stephen Larrabee, Jerrold Green, Ian O. Lesser and Michael Zanizi, NATO Mediterranean Initiative, op.cit., p.59.

[3]«La méditerranée, espace de sécurité pour l'union européenne», op.cit., p.23.

ثم إنه من الضروري توسيع مجالات التعاون لتشمل الأمن الناعم، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والتحديات التي تواجهها دول المنطقة، بدلاً من التركيز حصريًا على الأمن القوي والتعاون العملي المقتصر على المجال العسكري حيث أنه من الأهمية بماكان توسيع دائرة التعاون لتضم فاعلين جدد مثل المجتمع المدني على كلا ضفتي المتوسط، وكذلك التنسيق مع المبادرات القائمة لمنع التداخل والإهدار في الجهود، بالإضافة إلى الانفتاح على الهياكل والتجمعات الإقليمية بهدف تعزيزها ودعمها، مثل الاتحاد المغاربي، مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية.

كما أدت كثير من العوامل إلى تحديد نطاق الحوار، والتركيز على التعاون في المجالات العملية والعسكرية وتعزيز الإطار الثنائي للتعاون بمبادرات فردية وتوسيع التعاون ليشمل الأطر الغربية، مع إهمال إمكانية التعاون جنوب–جنوب، قد ساهم في هذا القصور. بالإضافة إلى ذلك، لجأ الحلف إلى استخدام القوة العسكرية، مما يعكس استعداد المنظمة الأطلسية للعودة إلى استخدام القوة الصلبة وفقًا لمفهومها الاستراتيجي الجديد، على الرغم من تبنيها لمقاربة تعاونية.

كما تم استخدام جميع الأدوات السياسية والعسكرية للمساهمة في تسوية الأزمات التي قد تؤثر على أمن الحلف قبل تطورها إلى صراعات. مثل استعمال القوة العسكرية من قبل الحلف ضد دولة متوسطية، حتى وإن لم تكن جزءًا من المبادرات الأمنية الأورو–أطلسية، يُعد عاملاً مؤثرًا في الحوار. هذا الأمر، إلى جانب عوامل أخرى أدت إلى فشل الحوار، قد يُشكل تحديات للحوار، خاصةً مع احتمالية ربط هذه الأزمات بالمخاطر والتهديدات التي قد تنجم عنها تحديات في المستقبل. يجب النظر في كيفية تأثير هذه الأزمات على مصير الحوار في ظل المقاربة التعاونية الشاملة والأطلسية لإدارة الأزمات، ومدى تأثيرها على علاقات التعاون العملي على ضفتي المتوسط، وكذلك تأثير هذا التوجه الجديد للحلف على مستقبل العلاقات جنوب–جنوب.

ويمكن حصر مجموعة من التحديات الرئيسية للحوار في سياق الوضع الأمني العربي الحالي، والتي يسعى الحلف معالجتها من خلال الحوار وبالتعاون والتنسيق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، حيث يُمنح الحلف صلاحية إدارة الأزمات في جميع مراحلها: قبل الأزمة، أثناءها، وبعدها، وكذلك إدارة العواقب وفقًا للمفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يُمكّن الحلف من استخدام مجموعة فريدة من القدرات السياسية والعسكرية للتعامل مع مختلف الأزمات في جميع مراحلها، والمساهمة في تحقيق الاستقرار بعد الصراعات إذا كان ذلك يخدم الأمن الأورو–أطلسي.[1]

[1] Ibid

أولا/ إنّ إدراج ليبيا في الحوار يُمثل تحديًا ليس فقط للحوار نفسه ولكن أيضًا للحلف بشكل أوسع، حيث يُعد ضم ليبيا خطوة نحو استكمال النظام الأطلسي في العالم العربي. يُعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا كجسر بين شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك دورها في ربط مبادرتي الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون. يُعتبر ضم ليبيا أيضًا بمثابة بوابة لإشراك دول أخرى في الشرق الأوسط مثل سوريا ولبنان، وقد يؤدي إلى تغيير موقف المملكة العربية السعودية من العزلة إلى الانخراط في المبادرات الإقليمية. هذا التحدي قد يكون له تأثيرات بعيدة المدى على الدول العربية، خصوصًا أنه لا ينبع فقط من تطورات الربيع العربي، بل يُعد جزءًا من رؤية أمريكية لإعادة تشكيل الأمن في المنطقة من خلال دمج ليبيا في مشروع الشراكة الشرق أوسطية.[1]

وعلى الرغم من تعثر مشروع الشرق الأوسط الأمريكي، لا تزال الجهود الأمريكية مستمرة من خلال المنظمة الأطلسية، وهو ما يُبرر تقوية المبادرات الأطلسية في المنطقة. هذا يشمل العمل مع مبادرات غربية أخرى تضم الوجود الأمريكي، مثل مجموعة الثمانية، والسعي لتوسيع نطاق الحوار ليشمل كامل المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).[2]

ثانيا/ يسعى الحلف إلى تعزيز ونشر التقدم السياسي والأمني الذي يحققه من خلال شراكاته مع الدول والهيئات الدولية، ويسهم في مهام مراقبة التسلح وتقليصه وإزالته وكبح جماح انتشاره. وبهذا الصدد، يولي الحلف اهتمامًا خاصًا بالديمقراطيات الغربية وشركاء مبادرة الشراكة من أجل السلام، وشركاء الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤكدًا على الأمن التعاوني. وتظل عضوية الحلف متاحة للديمقراطيات الأوروبية التي تلبي معايير الحلف.[3]

إن محاولات توسيع الحوار من خلال مبادرات التعاون الثنائية، والتي شملت دول مبادرة اسطنبول للتعاون في مجالات مثل إصلاح الدفاع واقتصاده، كخطوة أولية نحو دمج المعايير الديمقراطية في أنشطة التعاون بشكل تدريجي، من التعاون العسكري إلى الأمني، لكن توسيع نطاق التعاون ليشمل الأمن التعاوني يظلّ هدفًا صعب المنال في الأمد القريب أو حتى المتوسط، وذلك يعتمد على الوضع الأمني الذي ستخلقه الثورات، والذي لا يزال غير واضح المعالم في الوقت الحالي.

---

[1] Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», art.cit., p.170.

[2] Eric R. Terzuolo, op.cit., p.3.

[3] Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence …2010, op.cit.

ثالثا/ يهدف الحلف، من خلال تعزيز التعاون الدولي، إلى تحسين الأمن الأوروبي–الأطلسي. ويسعى، عبر شراكاته المتنوعة، إلى دعم قيم الحلف ومشاركة مصالحه، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الدولية القائمة على السلام من خلال الحوار والتعاون مع الشركاء.[1]

يسعى لتطوير الحوار السياسي والتعاون العملي، ومنفتحًا للتشاور مع دول الحوار حول موضوعات ذات اهتمام مشترك. ومع ذلك، لا تمنح هذه المبادرات، مثل الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون، الحق في المشاركة بصياغة الاستراتيجيات أو القرارات الخاصة بالحلف، وهو ما يتوقف على المساهمات المالية لهذه الدول. هذا يختلف عن شراكات الحلف الأخرى على المستوى الأورو–أطلسي، مثل الشراكة من أجل السلام والشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، يظل احتمال تكامل المبادرات الأطلسية في إطار التعاون جنوب–جنوب، الذي يعاني من الضعف والتفكك، ضئيلًا أو ربما معدومًا. كما يقتصر تكامل المبادرات الأطلسية شمال–جنوب على الإطار الثنائي ويتجلى بشكل أكبر في مبادرات التعاون الفردية.

[1]Abdennour Benantar, op cit.

خاتمة الفصل:

إذا كان النظام الدولي لا يعرف الاستقرار والتغيرات هي الميزة التي يتسم بها، فإنه من الضروري القول أن الهيمنة الأمريكية ستشاهد على المدى المنظور فواعل جديدة قادرة على منافستها وتقاسم ريادة العالم معها، خصوصا تلك التي تراهن على الاقتصاد كمدخل ناعم لبناء تحالفات فعالة مثل الصين، وكذلك لا يمكن تجاهل العودة الروسية القوية للساحة الدولية وسعيها الحثيث لإنهاء القطبية الأمريكية.

من جهة أخرى فإن الدول التي لا يخدمها الوضع القائم أو تلك التي تشهد تحولات في أنظمتها السياسية، قد يكون التغير في النظام الدولي فرصة لإعادة توازنها وبناء التحالفات تمكنها من فرض إرادتها السياسية أو على الأقل احترامها.

الفصل الخامس

اختلاف ميزان القوى العسكري

وتحديات الاستقرار في المتوسط

مقدمة الفصل

يتناول هذا الفصل مظاهر التنافس الأمريكي الأوروبي وذلك بالتطرق لواقع العلاقات الأمريكية الأوربية، والتحديات التي تواجه هذا التحالف ثم نتطرق إلى انعكاس هذا التنافس على المنطقة المتوسطية باعتبار كليهما له دور فعال فيها، ثم نتاول أيضا التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط، وأيضا العمليات العسكرية والأمنية التي يشهدها المتوسط وأثر ذلك على الاستقرار والأمن فيه، وكان لازما التطرق إلى ما تشكله إسرائيل من تهديد للسلام في المتوسط في ظل سعيها المحموم نحو امتلاك أحدث الأسلحة الحربية، وكذلك نستعرض النزعات المستديمة والطارئة والتي كلها قد تكون سببا مباشر في تقويض الأمن في المتوسط.

ونتطرق في المبحث الأخير من هذا الفصل السيناريوهات المستقبلية للمتوسط، وأول هذه السيناريوهات هو التعاون والتكامل بين دول المتوسط والوصول إلى تفاهمات وتحالفات تؤسس للتعاون البناء بين دوله في ظل سلام عادل للجميع، والسيناريو الثاني هو استفحال ظاهرة النزاع واحتدام التنافس الدولي والذي يمكن أن يقوض السلم والأمن العالميين ليس في منطقة المتوسط وفقط بل في كل العالم.

المبحث الأول: انعكاسات التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المتوسط.

يعالج هذا المبحث التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة المتوسط، على الرغم للطابع العام للعلاقة الأوروبية الأمريكية من تحالفات معلنة إلا أن المصلحة القومية لكل طرف تجعله منافسا ولو في الخفاء للطرف الثاني.

المطلب الأول: قراءة في واقع العلاقات الأمريكية الأوروبية.

بعد نهاية الحرب الباردة، تطورت العلاقات بين أوروبا وأمريكا لتشمل عناصر من التعاون والمنافسة. تُحدد هذه العلاقات بالمصالح المشتركة، القرب الجغرافي، والروابط التاريخية. في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، تسعى أوروبا لتعزيز نفوذها في المنطقة، بينما ترى الولايات المتحدة جنوب المتوسط كفراغ استراتيجي يجب ملؤه، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، مما يعكس رغبتها في الهيمنة والقيادة العالمية في العصر الذي تلا الحرب الباردة. هذا المنظور يساعدنا على فهم ديناميكيات التفاعل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط.

ومع انتهاء الحرب الباردة، أصبح مستقبل أوروبا مرتبطًا بشكل وثيق بتطورات الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على روابط إستراتيجية مع الولايات المتحدة عبر الناتو. تُعتبر وثيقة برشلونة لعام 1995 الأساس لتحليل السياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط، معبرةً عن نهج شامل يجمع بين وجهات نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويأخذ بعين الاعتبار المواقف الأمنية والسياسية للدول والمنظمات الأوروبية الأخرى حيال المتوسط.[1]

حيث يكتسي البحر المتوسط أهمية بالغة في السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك في استراتيجية حلف الأطلسي خلال الحرب الباردة خاصة ما تعلق بالدفاع العسكري ضد أي تهديد سوفيتي محتمل، وكان نطاقها يقتصر جغرافيًا على أوروبا، أو بالأحرى على السواحل الشمالية للمتوسط. وظل جنوب المتوسط خارج حدود عمليات الحلف حتى نهاية الحرب الباردة، مع الإقرار بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة بأكملها، شرقًا وغربًا، شمالًا وجنوبًا، للولايات المتحدة في الحفاظ على هيمنتها ومصالحها الأمنية خلال وبعد الحرب الباردة.[2]

على الرغم من سعي الجماعة الأوروبية لتحقيق مستوى متقدم من التكامل الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن السياسة الخارجية والأمنية ظلت لثلاثة عقود تحت سيطرة التعاون بين الدول الأعضاء بدلاً من الاندماج الكامل، نظرًا لتباين مصالحها القومية. وقد أدى توقيع معاهدة ماستريخت، التي أسست الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، إلى تعزيز هذا التوجه، حيث دعت المعاهدة اتحاد غرب أوروبا، كجزء لا يتجزأ من الاتحاد، للمشاركة في تشكيل القرارات الأمنية. هذا يشير إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، رغم اختلاف وجهات نظرها،

[1] "اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها | UNEPMAP." Accessed March 29, 2024. https://www.unep.org/unepmap/ar/who-we-are/barcelona-convention-and-protocols.

[2] المرهون, عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط." الجزيرة نت. Accessed March 29, 2024. https://2h.ae/ADIZ.

قد دُعيت للتوافق على مفهوم موحد للأمن الأوروبي ينفصل عن الأمن العام للدول الغربية كما يُمليه حلف الأطلسي.[1]

وتحتّم التطورات الأمنية في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان التنسيق بين أوروبا والولايات المتحدة، مما أدى إلى توسعة دور الحلف الأطلسي نحو الشرق. هذا التوسع يهدف إلى بناء علاقات مؤسسية مع دول شرق أوروبا استعدادًا لضمها إلى الاتحاد الأوروبي. الوثائق من الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا تشير إلى أن الهوية الأمنية الأوروبية تكمل السياسة الأمريكية، وليست مختلفة عنها جوهريًا. وأكد جاك سانتير، رئيس المفوضية الأوروبية، أن فعالية الاتحاد الأوروبي في الشؤون الأمنية تعتمد بشكل كبير على القوة العسكرية الأمريكية.[2].

خلال اجتماع مجلس الوزراء للحلف الأطلسي في برلين في يونيو 1996، تم الاعتراف رسميًا بالهوية الأمنية الأوروبية من خلال إنشاء وحدات عسكرية خاصة ضمن الحلف. ومع ذلك، يتطلب الاعتراف بـ "الهوية الأمنية الأوروبية" استخدام وحدات عسكرية تابعة للحلف الأطلسي بموافقة مسبقة من جميع الدول الأعضاء، مما يمنح الولايات المتحدة القدرة على تعطيل أو حتى منع هذا الترخيص. يُظهر هذا أن "الهوية الأمنية الأوروبية" لا تمثل تناقضًا أو تنافسًا مع الولايات المتحدة، بل هي تعبير عن تناغم المصالح والتنسيق في العمل وتقسيم الأدوار بين الحلف الأطلسي، اتحاد غرب أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تم تأكيد هذا من قبل الاتحاد الأوروبي في معاهدة أمستردام التي وُقعت في 8 يونيو 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مايو 1999.[3]

وفي قمة واشنطن التي عُقدت في أبريل 1999، تم الاتفاق على دعم الاتحاد الأوروبي في تطوير هوية أمنية ودفاعية ضمن إطار الحلف الأطلسي، وليس كهوية مستقلة. وافق الحلف على توفير إمكانياته وقدراته للعمليات العسكرية التي ينفذها الاتحاد الأوروبي عبر منظمة اتحاد غرب أوروبا، التي تعتبر الدعامة الأوروبية للحلف. قمة الاتحاد الأوروبي في كولونيا في سبتمبر 1999 رحبت بقرارات الحلف بخصوص السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مؤكدةً على أهمية تعزيز القدرات العسكرية لاتحاد غرب أوروبا لتمكين الاتحاد الأوروبي من استخدامها بفعالية على الساحة الدولية، مع التأكيد على أن الحلف الأطلسي يظل الأساس للأمن والدفاع في القارة الأوروبية، سواء داخل نطاقه الجغرافي أو خارجه.[4]

---

[1] محمد السيد سليم، " ***المشاركة الأوروبية المتوسطية: رؤية عربية بميثاق السلام والاستقرار*** "، في مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدرسات الاستثنائية والاستراتيجية القاهرة، عدد المجلد العاشر، 2000، ص، 39.

[2] عماد جاد، ***الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الأمنية المشتركة*** (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2001)، ص197.

[3] ***المرجع نفسه.***

[4] ***المرجع نفسه.***

يُعتبر البعد المتوسطي جزءًا لا يتجزأ من الأمن الأوروبي ولا يمكن فصله عن استراتيجية الحلف الأطلسي في المنطقة، قد يكون الأوربيون مستقلون نظريًا عن الحلف الأطلسي، لكنهم عمليًا لا تزالون مرتبطون بقدراته، من جهة أخرى فدول جنوب المتوسط أظهرت معارضة أو تحفظات تجاه الكثير من الأنشطة الأوروبية في المتوسط مخافة ان تكون سبيلا لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية الأوروبية فقط. شأنها شان الولايات المتحدة المتواجدة بقوة في المتوسط،[1] ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن العلاقات الأمريكية الأوروبية في المتوسط هو هدف استراتيجي لتعزيز المصالح القومية المشتركة بين الطرفين.

ثم إن ضمان استمرارية تدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية عبر المتوسط أمرًا حيويًا، بالإضافة إلى منع أي قوة إقليمية من الهيمنة على الإنتاج بما يمكنها من التحكم في هذه الأسواق. كما يُعد تحقيق الاستقرار في المنطقة من الأولويات الرئيسية. ولضمان هذه المصالح المشتركة، يجب على الأطراف المعنية العمل معًا من خلال شبكة واسعة من المؤسسات ضمن إطارات متنوعة مثل مجموعة الثماني، العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية وأمريكا، والحوارات العابرة للأطلسي، وغيرها.[2]

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وزوال النظام العالمي ثنائي القطبية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة على الساحة العالمية، مع استمرار دعم أوروبا التي كانت تحت مظلتها الأمنية والاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لعبت أمريكا دورًا محوريًا في تأمين مسارات النفط القادمة من الخليج وشمال أفريقيا عبر البحر المتوسط بفضل وجودها البحري القوي في المنطقة، مما جعلها الحامي الرئيسي للمنطقة المتوسطية والمسؤولة عن القضايا الأمنية والدفاعية في مواجهة التهديدات المختلفة.[3]

تسعى الولايات المتحدة لتأمين المنطقة المتوسطية الجنوبية كمسار حيوي للطاقة من الخليج العربي، معتبرةً إياها نقطة استراتيجية لمصالحها الحالية، وتركز على مراقبة جنوب أوروبا لحماية هذه المصالح. في المقابل، تسعى أوروبا لتعزيز وجودها الإقليمي والدولي، محاولةً تشكيل قوات ردع أوروبية لتقليل الاعتماد على الأمن الأمريكي وتحقيق توازن في القوى، مما يُظهر عناصر التنافس بين الطرفين.[4]

أما في الجانب العسكري والأمني، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رائدة عالميًا بفضل تراكمها الرأسمالي الضخم في الاستثمارات الأوروبية، الأسيوية، والعربية، وتطورها التكنولوجي المتقدم في مجال الاتصالات، المعلومات، والأقمار الصناعية. تُعزز قدراتها العسكرية والتكنولوجية، إلى جانب مواردها البشرية المؤهلة، مكانتها

---

[1] يوسف عنتار. "عوامل تكريس المعضلة الأمنية في حوض المتوسط." Mediterranean Center (blog), May 8, 2023. https://mediterraneancss.uk/2023/05/08/the-security-dilemma-in-the-mediterranean-basin/.

[2] عبد المنعم سعيد، ***أمريكا والعالم، الحرب الباردة... وبعدها*** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص، 174.

[3] سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ***مرجع سابق***، ص، 87.

[4] ***المرجع نفسه.***

الدولية. تستفيد أيضًا من العناصر البشرية من دول الجنوب التي تنضم للجيش الأمريكي، وتمتلك أسطولًا بحريًا متناميًا، صواريخ عابرة للقارات، قنابل ذكية، وشبكات صواريخ دفاعية. تنتشر حاملات الطائرات الأمريكية في البحار العالمية، مما يمنحها القدرة على الهيمنة كقوة نووية، عسكرية، اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية، وتُمكنها من التكيف والتوسع لمواجهة التحديات العالمية الجديدة، بتكليف أساطيلها العسكرية بمهام جديدة لتنفيذ السياسات الأمريكية المتغيرة وفقًا لمصالحها الاستراتيجية المتباينة.[1]

حيث تتولى السياسة الأمنية المعاصرة في البحر المتوسط مسؤولية الأسطول السادس الأمريكي بالتعاون مع حلف الأطلسي، بهدف صون المصالح المتبادلة لكل من أمريكا وأوروبا. يُعد الأسطول السادس القوة العسكرية الرئيسية للدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو تطور عن دوره السابق خلال الحرب الباردة، حيث كان يركز على حماية أوروبا من التهديدات الشيوعية وضمان أمن إسرائيل.[2]

وأدت التحولات العالمية الحديثة إلى دفع بعض الدول الأوروبية، وخصوصًا فرنسا، إلى المطالبة بمزيد من الاستقلالية الأمنية والعسكرية في ضوء تنامي الوجود البحري الأمريكي في البحر المتوسط. تعتقد هذه الدول أن الحاجة إلى الحماية الأمنية الأمريكية قد تقلصت، نظرًا لوجود قوى إقليمية قادرة على ضمان أمن المنطقة بشكل مستقل.[3]

وعليه أعلنت بعض الدول الأوروبية، بما في ذلك فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، عن نية تأسيس قوات تدخل سريع، وفي مايو 2003، أشار الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع في روسيا إلى تكوين قوة عسكرية أوروبية. هذا الإعلان اعتبرته الولايات المتحدة تحديًا محتملًا لمصالحها، مما دفعها لتعزيز مواقعها الاستراتيجية في البحر المتوسط وتقوية أسطولها السادس، الذي يعتمد عليه في حماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. يُكلف الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط بمهام متعددة، منها:

–ضمان سلامة المرور للسفن التجارية والناقلات النفطية والسياحية، وحمايتها من الهجمات الإرهابية، مع التركيز على أهمية النفط كمورد اقتصادي رئيسي بتكلفة إنتاج وتكرير أقل من الولايات المتحدة.

– مراقبة الأنشطة الأوروبية والروسية، خاصةً مع تطورات الوحدة الأوروبية.[4]

---

[1] "Global Firepower – 2024 World Military Strength Rankings." Accessed March 31, 2024. https://www.globalfirepower.com/.

[2] يوسف عنتار. "عوامل تكريس المعضلة الأمنية في حوض المتوسط."، ***مرجع سابق***.

[3] عبد الإله بلقزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي، من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،في مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 259 (30 سبتمبر/أيلول 2000)، ص ص. 41–49.

[4] ***المرجع نفسه.***

وترى بعض الدول الأوروبية أن التغيرات في النظام الدولي تمنحها فرصة لتعزيز دورها العسكري في البحر المتوسط، مثل فرنسا التي قدمت دعمًا كاملًا لأسطولها هناك لمواجهة أي تهديدات لمصالحها الرئيسية. وعلى هذا الأساس، حاولت الدول الأوربية السعي لتأسيس قوة أوربيية مستقلة لكن "**دعوات الدول الأوروبية المتوسطية لتأسيس نظام أمني متوسطي يتشكل من قوات للرد والتدخل السريع، وهو ما يؤثر على الرغبة الأمريكية في محاولة السيطرة على الحوض المتوسطي، وتحييد إمكانية قيام نظام أمني أوروبي يستقل عن الرؤية الأمريكية الإستراتيجية للمتوسط**".[1]

ومع بداية الألفية الجديدة، دخلت حاملة الطائرات الفرنسية النووية "شارل ديغول" الخدمة في البحر المتوسط. وأعلنت فرنسا عن إجراء مناورات بحرية مهمة في المتوسط بالتعاون مع إسبانيا وإيطاليا، وهو ما فسرته الولايات المتحدة كإشارة سياسية تعكس قدرة فرنسا على استعادة دورها العسكري التقليدي في المنطقة.

لذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية التوجهات الأوروبية الجديدة تشكل تحديًا لمصالحها التقليدية المتحدة مع أوروبا، وتدرك أن الدول الأوروبية لا تزال قادرة على تأمين دورها الاستراتيجي في ضمان أمن أوروبا، وهو أمر تعتبره ضروريًا حاليًا. هذا الإدراك يأتي في ظل الشكوك حول روسيا وإصرارها على عدم الكشف عن برامجها النووية، وتأكيد قادتها على أهمية تعزيز الدور الروسي وقدراته العسكرية في البحر الأسود، والذي يُعد بوابة استراتيجية للبحر المتوسط وضرورة الحفاظ عليه كموقع استراتيجي لروسيا.[2]

وفي ظل هذه التحديات، وجهت القوات البحرية الأمريكية أسطولها السادس في البحر المتوسط باليقظة والاستعداد لمراقبة أي نشاطات غير معتادة. وذلك لأن روسيا لا تزال تحتفظ بسفن حربية وغواصات نووية تعمل على تحديثها باستمرار، ما يشكل خطرًا على المصالح الأمريكية. وقد استجابت الولايات المتحدة بتحديث أسطولها السادس بأحدث التقنيات التكنولوجية، وتجهيزه بأنظمة التجسس والمراقبة، ومحطات الإنذار المبكر المرتبطة بالأقمار الصناعية، ما جعل الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط تدرك أنها لا تمتلك القدرة على منافسة الأسطول السادس الأمريكي، ما دفعها للتنسيق السياسي والعسكري المشترك لسد هذا الفراغ. وقد أصّرت هذه الدول، خلال اجتماعات حلف الأطلسي، على ضرورة تقليل عدد السفن الحربية الأمريكية في المتوسط.[3]

مثل نشر أجهزة الإنذار المبكر والمراقبة في البحر المتوسط لمتابعة الأنشطة على السواحل المغاربية وتحديثات الأنظمة العسكرية وحركة الأساطيل. حيث ترصد الولايات المتحدة أي تطورات نووية محتملة بدول جنوب المتوسط، كما حدث مع ليبيا ومحاولتها امتلاك أسلحة كيميائية أو نووية، مما أدى إلى فرض عقوبات دولية ودفع ليبيا

---

[1] آسية بلخير. "التواجد العسكري الأجنبي في حوض المتوسط." Mediterranean Center (blog), December 14, 2023. https://mediterraneancss.uk/2023/12/14/foreign-_military-_presence/.

[2] عماد عبد المحسن منسى، مجلة السياسة الدولية. "انقضاء الهيمنة الأمريكية على العالم!" Accessed March 29, 2024. http://www.siyassa.org.eg/News/18560.aspx.

[3] آسية بلخير. "التواجد العسكري الأجنبي في حوض المتوسط، ***مرجع سابق***.

للكشف عن برامجها العسكرية. تبرر الدول الأوروبية إنشاء قوات التدخل السريع بوجود تهديدات أمنية جنوبية، بينما ترى الولايات المتحدة في التوسع الأوروبي نحو الجنوب تحديًا لمصالحها، مما يدفعها لتعزيز دور الحلف الأطلسي في المنطقة. تتنافس القوى على السيطرة على أمن المتوسط، الذي يكتسب أهمية إستراتيجية بسبب موارده الطبيعية كالنفط والفوسفات، وتعتبر أمريكا أن للحلف الأولوية في ضمان أمن أوروبا.[1]

وترى الولايات المتحدة في توجهها نحو الجنوب إستراتيجية لإحباط أهداف مشروع برشلونة، الذي يُعد مبادرة أوروبية تهدف إلى دمج المصالح الأمريكية في جنوب البحر المتوسط، تحت ذريعة التصدي للتهديدات القادمة من الجنوب كما تعمل الولايات المتحدة عبر حلف الأطلسي على تقييد النظام الأمني المتوسطي الذي أعلنته فرنسا، والذي يهدف إلى تحقيق درجة من الاستقلال عن الحلف.[2]

من خلال التحليل السابق، يمكن الاستنتاج بأن التنافس العسكري بين أوروبا والولايات المتحدة في البحر المتوسط، والذي يتجلى في امتلاك كل منهما لأساطيل متنوعة ومتقدمة، بما في ذلك حاملات الطائرات والغواصات النووية، وسعيهما لإجراء مناورات بحرية، يشكل خطرًا على الأمن الإقليمي للدول العربية المطلة على البحر المتوسط، خصوصًا دول المغرب العربي.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي – الأوروبي وانعكاسه على المتوسط.

إن التوافق في الأهداف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن منطقة جنوب المتوسط، مع اختلاف طفيف في مستوى النفوذ الذي يسعى كل طرف لتحقيقه حيث تشترك الدول الغربية في التزامها بالنظام الرأسمالي وتروج لاقتصاد السوق كنموذج عالمي، خاصةً بعد انهيار النظام الاشتراكي وتتفق أيضًا على نشر القيم الليبرالية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقًا للمعايير الغربية، ومكافحة الإرهاب كتهديد جديد يستهدف الاستقرار العالمي والمصالح الغربية، بما في ذلك بعض الدول العربية المتوسطية التي يُنظر إليها على أنها متعاونة مع الغرب.

إن بعض الفروقات بين الولايات المتحدة وأوروبا، وتحديدًا فرنسا، فيما يخص المصالح الاقتصادية، خصوصًا النفط حيث يسعى كل طرف لتعزيز نفوذه في المنطقة العربية المتوسطية بأساليب متنوعة، بما في ذلك ترسيخ خصائصه الفريدة، مثل النفاذ اللغوي لتعزيز النمط الاستهلاكي الخاص به، سواء كان فرنسيًا أو أمريكيًا، رغم أن كليهما يمثلان أسلوب حياة غربي.[3] ويحاول كل طرف الضغط على الأنظمة العربية المتوسطية لضمان الدعم السياسي.

---

[1] المرهون، عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط." الجزيرة نت. https://n9.cl/vhazf2 .Accessed March 31, 2024.

[2] "نظرة تحليلية للعلاقات الفرنسية – الاميركية | الموقع الرسمي للجيش اللبناني." https://n9.cl/3jo7f .Accessed March 31, 2024.

[3] "أبعاد الصراع الفرنسي الأميركي،" https://www.albayan.ae/paths/books/2012-02-26-1.1599722 .February 25, 2012.

ثم إن تقييم المبادرات الأوروبية المتوسطية من الاتحاد الأوروبي والبرامج الأمريكية في جنوب المتوسط، يُلاحظ تأثيرات متوقعة نتيجة للشراكات مع المنطقة، والتي يمكن شرحها كما في النقاط التالية:

1 – تمثل المبادرات المقدمة في الساحة المتوسطية نوعًا من التنافس الضمني وغير المعلن بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك بين الدول الأوروبية ذاتها، للهيمنة على الأحداث في المنطقة. يمكن تحليل هذه المشروعات الأوروبية والأمريكية وتأثيرها على دول جنوب المتوسط كجزء من عملية تنافسية، خصوصًا في الجانب الاقتصادي والمصالح المشتركة، حيث تعد المنطقة سوقًا للمنتجات الأوروبية والأمريكية، ومصدرًا للطاقة والمواد الأولية، وفرصة للاستثمار.

2 – تُعد الشراكة الأورو–متوسطية آلية تستخدمها أوروبا لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتعزيز موقعها كقوة منافسة للولايات المتحدة وغيرها من القوى العالمية. تهدف أوروبا من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق درجة من الاستقلال في مواجهة النفوذ الأمريكي، وتعزيز قدرتها على التأثير في الساحة الدولية. تسعى أوروبا للمساهمة في تشكيل النظام العالمي الجديد، من خلال إنشاء نظم إقليمية في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لها، كالمنطقة العربية المتوسطية.

3 – تُظهر الوثائق الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة في البحر المتوسط أنها لا تلبي بالفعل الشروط الأساسية للتعاون المتكافئ بين الجانبين العربي والأوروبي. وعلى الرغم من الاعتراف بالنظام الإقليمي العربي وتشجيع الوحدة العربية، فإن المفاوضات تُجرى بشكل فردي مع كل دولة عربية، دون الأخذ بعين الاعتبار التنسيق الإقليمي، مما يحد من قوة التفاوض للدول العربية. كما أن تقسيم أوروبا للتعامل مع الدول العربية إلى قسمين، شرقي وغربي، يعيق جهود توحيد المصالح العربية.

4 – ترى الدول العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط أن مبادرة الشراكة الأورومتوسطية قد تكون مناسبة لها، وتعتقد أن هذه الشراكة يمكن أن تعمل ضمن النظام الدولي الجديد الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. تأمل هذه الدول في أن توفر الشراكة دعمًا دوليًا يمكن الاعتماد عليه خلال عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن تساهم في خلق توازن استراتيجي خلال المفاوضات بين العرب وإسرائيل، خاصةً بعد الدعم المتواصل الذي تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة. وتظن هذه الدول أيضًا أن الشراكة ستعود عليها بالنفع في معالجة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعد تلقيها وعودًا من الجانب الأوروبي بتقديم المساعدة لتتمكن من التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية.[1]

[1] أحمد وهبان، ***مرجع سابق***، ص. 164.

إن ما اقترحه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يرتكز على مبدأ حرية التجارة وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية في المنطقة العربية المتوسطية. ومع ذلك، أظهرت التجارب أن هذا النهج ليس فعالًا في تحقيق التنمية بالدول النامية، حيث تتطلب هذه الدول تدخلًا من الدولة في الاقتصاد لضمان زيادة الإنتاج والتجارة. ويمكن أن يتحقق ذلك حاليًا من خلال التكامل بين القطاعات المغاربية والعربية.[1]

يعي الاتحاد الأوروبي هذه الحقيقة، وقد اكتفى بتقديم دعم مالي محدود للدول المعنية، وذلك في إطار تسهيل عملية ضم المنطقة المتوسطية وفرض السيطرة الأوروبية عليها من خلال الشراكة. ومع ذلك، إذا نجح في جعل هذه الدول تحت تبعيته سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، فسيكون ذلك تحقيقًا لأهدافه.

حيث تمتلك المنطقة العربية أسواقًا حيوية بالنسبة للاقتصاد الأوروبي، ولذلك تسعى الدول الأوروبية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة للمنتجات المصنعة بحلول عام 2010، خاصةً مع الدول التي تعتبرها مفيدة لمصالحها بشكل مباشر. هذا الاهتمام يظهر رغبة الاتحاد الأوروبي في السيطرة على الأسواق العربية المتوسطية لمواجهة التوسع الأمريكي في المنطقة، والذي يتجلى من خلال مبادرة إيزينستات التي تقدم حوافز أكبر للدول العربية المتوسطية مقارنةً بمبادرة الشراكة الأورو–متوسطية الاقتصادية. هذا قد يفسر الجهود الأوروبية المتكررة لتجديد الحوار الأورو–متوسطي خشية فقدان نفوذها في الأسواق العربية المتوسطية.[2]

أما في الساحة السياسية، تتجنب الدول الأوروبية إعطاء الأولوية للسياسة على الرغم من أن وثيقة برشلونة تمنحها الحق في المساهمة في نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، معتبرةً أن أمنها مرتبط بأمن منطقة جنوب المتوسط. وعلى الرغم من الضغوط العربية، لم تتخذ الدول الأوروبية خطوات جادة نحو هذه المبادرة، بل اكتفت بإجراءات تخدم مصالحها الذاتية، متجاهلةً الأهمية الكبرى للمشاركة العربية الجماعية ومتفاديةً الالتزام بتنفيذ الوعود التي قطعتها، وخاصةً دعم حل القضية الشرق أوسطية بشكل عادل. كما تركز على مصالحها من خلال مبادرات لحل النزاعات التي تهدد أمنها مباشرةً، كالنزاع في كوسوفو، وتطالب الدول المغاربية باتخاذ تدابير ضد ما تراه تهديدات، مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

وبالنسبة لقضية الحد من التسلح في المنطقة، فقد تجاهل الاتحاد الأوروبي إدراجها ضمن الاتفاقيات مع الدول العربية المتوسطية. وعلى الرغم من دعواته المستمرة ضمن إطار الشراكة لتجنب تطوير قدرات عسكرية تفوق الحاجات الدفاعية المشروعة، إلا أنه لم يحدد معايير واضحة تمنع الخوض في موضوع التسلح النووي الإسرائيلي والفرنسي.

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] عبد الفتاح الرشدان، ***العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير*** "، في مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 2(1998)، ص، 35.

إذ يشترط الاتحاد الأوروبي على الدول العربية خفض نفقاتها العسكرية والإفصاح عن ترسانتها العسكرية بالكامل إذا كانت ترغب في الحصول على المساعدات المالية والاقتصادية. هذه الشروط قد تؤثر سلبًا على المصالح العسكرية للدول العربية، التي تعاني بالفعل من تفوق عسكري إسرائيلي مدعوم من الولايات المتحدة وأوروبا، والذي يمكن لإسرائيل استخدامه لفرض مصالحها العسكرية، خاصة في ظل إصرارها على عدم تنفيذ اتفاقات السلام مع الدول العربية.[1]

كما تستفيد الدول الأوروبية من مشروعاتها العسكرية والأمنية استنادًا إلى وثيقة برشلونة، التي تمنحها، كما تعتقد، الحق في التدخل في شؤون المنطقة العربية المتوسطية عند حدوث أزمات داخلية. يبدو أن هذه الدول قد تستخدم قضايا حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها الخاصة ونشر القيم الغربية في المنطقة، ومن المتوقع أن تواصل الدول العربية رفض هذه المشروعات حفاظًا على سيادتها الوطنية، معتبرةً أن قضايا حقوق الإنسان هي شأن داخلي يجب أن يُعالج محليًا.[2]

تسعى الدول الأوروبية من خلال مشروع الشراكة إلى توسيع نفوذها في المنطقة العربية المتوسطية، وتشير توجهاتها إلى أنها تعتبر المنطقة جزءًا من نطاق نفوذها المباشر. هذا السلوك يوحي بأنها لا تزال تتبع منهجيات العصر الاستعماري في التنافس على النفوذ العالمي. كما تكشف الخلافات بين القوى الأوروبية حول تقسيم الأدوار العسكرية عن وجود تباين في مصالحها العسكرية وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة المتوسطية.[3]

مثل إيطاليا التي تولي اهتمامًا خاصًا بمنطقة البلقان، نظرًا للمخاطر التي قد تنشأ هناك وتؤثر على أمنها الوطني، خصوصًا إذا امتد النزاع إلى أراضيها. من ناحية أخرى، تحرص على تعزيز قدراتها العسكرية على طول حدودها المتوسطية، وقد أدى تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة إلى زيادة شعورها بالقلق تجاه أمنها الداخلي.[4]

كما تسعى إسبانيا لتأمين موقع سياسي مستقل في منطقة البحر المتوسط يمنحها القدرة على التحرك بشكل ذاتي داخل أوروبا، وتطمح للحصول على حق الإشراف على المناطق التي تعتبرها ضمن مصالحها الإستراتيجية. لهذا الغرض، تقوم بتعزيز علاقاتها مع فرنسا والمشاركة في مبادراتها الأمنية، مثل مشروع هيليوس للمراقبة في المتوسط، بهدف تعزيز موقفها أمام الولايات المتحدة في المنطقة وتأمين الإشراف الأمني على مناطقها الحيوية،

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] خالد عبد اللطيف، ***مرجع سابق***، ص، 250.

[3] يوسف عتار، ***مرجع سابق.***

[4] عيسى الأيوبي، "***مشروع هيليوس للتجسس يفتح جدلا مع واشنطن حول الولاء الأطلسي***"، في جريدة الخليج، الإمارات العربية، العدد 8092، جويلية 2002)، ص 21.

خصوصًا تلك القريبة من مضيق جبل طارق، وذلك بدعم من المغرب وبريطانيا اللذين يشاركان في الإشراف على المضيق.[1]

ويُعتقد أن دعم إسبانيا للمغرب في هدنته مع جبهة البوليساريو يأتي لمنع توسع الخلافات إلى الأراضي الإسبانية، خاصةً حول سبتة ومليلة المتنازع عليهما. وقد نشب نزاع بين الطرفين حول جزيرة ليلى عندما سعى المغرب لإنشاء مواقع عسكرية هناك، معتبرًا إياها ضمن مياهه الإقليمية، وهو ما اعتبرته إسبانيا تهديدًا لأمنها، مما دفعها للتحرك عسكريًا والسيطرة على الجزيرة بالقوة لمنع أي تحركات أمنية أو عسكرية مغربية مستقبلية.[2]

تحرص إسبانيا، في ظل الإعدادات الأمنية الراهنة بمنطقة البحر المتوسط والتنافس بين أوروبا وأمريكا على الهيمنة الأمنية بالمتوسط، على تأسيس وجود عسكري قرب سبتة ومليلة، وهما منطقتان لم تشملهما بعد خطط الناتو العسكرية. تلقى إسبانيا دعمًا من فرنسا التي تعتبر المنطقة جزءًا من نفوذها التاريخي، مما يسمح بإجراء مناورات عسكرية وتدريبات مشتركة. ومن المتوقع أن تؤثر هذه الإجراءات على الأمن في الدول المغاربية نظرًا للقرب الجغرافي وتوسع الناتو العسكري، بالإضافة إلى تقارب إسبانيا وفرنسا من المنطقة العربية، مما يعرض المنطقة لمخاطر النفوذ الأطلسي–الأوروبي، كما يتضح من التوترات العسكرية بين إسبانيا والمغرب حول جزيرة ليلى.[3]

وتعمل فرنسا على تعزيز دورها الأمني ومكانتها في المنطقة الأوروبية المتوسطية، مستندةً إلى التحالف مع إسبانيا وإيطاليا، بهدف تقوية موقفها في مواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي. تركز فرنسا على إدارة الأمن المتوسطي الأوروبي وتسعى للحد من تأثير الولايات المتحدة في هذا الإطار، معتبرةً المنطقة الحيوية لمصالحها الاستراتيجية. من جانبهما، تشارك إيطاليا وإسبانيا في المبادرات الفرنسية،[4] لكنهما تحافظان على موقف تنافسي مع فرنسا لضمان حصتهما من المصالح في السوق المغاربية.

من هذا المنطلق، يتضح أن المنافسة الأمنية في المنطقة المغاربية من المتوقع أن تشهد توسعًا مستقبليًا بالتزامن مع تزايد الأهمية الاقتصادية للمنطقة. حيث تسعى كل من القوى الأوروبية وغيرها، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى تعزيز علاقاتها مع الدول المغاربية، مستخدمةً مجموعة متنوعة من الأساليب التي تتراوح بين القوة والردع إلى الدبلوماسية والإغراء.[5]

---

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] مصطفى الخلفي, "جزيرة ليلى.. الأزمة وآثارها على العلاقات المغربية الإسبانية ,accessedOctober 1, 2022, ", https://cutt.us/2lY0M.

[3] "جزيرة ليلى.. الأزمة وآثارها على العلاقات المغربية الإسبانية." الجزيرة نت. https://n9.cl/hfpjx .Accessed March 31, 2024.

[4] "فرنسا وإسبانيا توقّعان 'معاهدة صداقة وتعاون' | الشرق للأخبار." https://2u.pw/tzL4ly3P .Asharq News, January 19, 2023.

[5] عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم، الحرب الباردة وبعدها، ***مرجع سابق***، ص. 175.

ثم إن التنافس بين الدّول الأوروبية المتوسّطية يظهر تأثيرًا سلبيًا على إمكانية تأسيس شراكة أمنية متينة في المتوسط، لأن السياسة الأمنية الأوروبية لا تزال متأثرة بالخلافات التاريخية والصّراع على النفوذ. إذ يبدو أن الوصول إلى تناغم في العلاقات الأوروبية المتوسطية ليس قريب المنال في الوقت الحالي. ويمكن القول إن المبادرات الأوروبية تجاه المنطقة العربية المتوسطية تشكل جزءًا من المشكلة، حيث أن هذه المبادرات تسهم في تقويض الأمن المتوسطي من خلال التنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وإسرائيل، كلٌ يسعى لفرض رؤيته الخاصة للسيطرة على الأمن في المتوسط.

إن التمدد العسكري لحلف الأطلسي نحو الجنوب المتوسطي، وتشكيل قوات التدخل السريع والدفاع الأوروبي، يُعد تحركًا يستهدف الأمن العربي المتوسطي، خصوصًا مع قربه من المياه الإقليمية العربية. هذه التحركات والمناورات البحرية، التي ازدادت بالقرب من الأراضي العربية، تُظهر منافسة بين الأطراف الأوروبية والأمريكية. وعلى الرغم من محاولات الدول الأوروبية المتوسطية تصوير هذه المناورات كإجراءات لتقييم الكفاءة العسكرية، فإنها في الواقع تُرسل إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة بأهمية واهتمام هذه الدول بالمنطقة المتوسطية.[1]

ويُعزى التقارب الأمني العسكري الأوروبي مع منطقة جنوب المتوسط إلى عدة عوامل، منها التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه أوروبا في المنطقة، والتي تشمل الانتقال إلى اقتصاد السوق والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة، مثل زيادة الهجرة نحو أوروبا وعدم الاستقرار في بعض الدول. وهناك محاولات من بعض الدول الجنوبية والشمالية لاستغلال الأزمات الداخلية لتحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية. على سبيل المثال، خلال التسعينيات، راهن المغرب على استمرار الأزمة الأمنية في الجزائر لتحقيق مصالحه، والتي تتمثل في إضعاف موقف الجزائر بشأن قضية الصحراء الغربية وتقليل مشاركتها في الترتيبات الأمنية بمنطقة البحر المتوسط، لكن ضبطت باحترافية عالية أوضاعها الأمنية لتجنب تقديم أي مبررات للتدخل الدولي. وقد اتخذت مسارات لتجنب أزمتها الداخلية من خلال تبني سياسة المصالحة الوطنية، وخارجيًا وسعت شبكة علاقاتها الدولية، خصوصًا في الشؤون الأمنية، حيث عملت على بناء جسور التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستغلة الظروف الراهنة لمكافحة الإرهاب لتعزيز مصالحها الأمنية ودعم قدراتها الدفاعية. ومن الجدير بالذكر أن الجزائر بدأت تستفيد من العروض الأمريكية الجذابة لتزويدها بمعدات عسكرية متقدمة، وكذلك من فرنسا التي تسعى لتعديل موقفها وتقديم عروض قد تلقى قبولًا من الجزائر.[2]

[1] "الاتحاد الأوروبي يعلن تشكيل قوة عسكرية موحدة للتدخل السريع – DW – 2022/3/21." Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/tmrgt.

[2] يومية الخبر، الصادرة في 23 جوان 2008.

لذلك فالشراكة المقترحة لا ترتكز على معايير قد تضمن نجاحها كمشروع شامل يشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. بل تبدو كأساس لنهج جديد في العلاقات الاقتصادية بين أوروبا ودول البحر المتوسط، يستند إلى اعتبارات أمنية وسياسية تعكس القيم الغربية، بدلاً من الاعتماد على المبادئ الأساسية للعلاقات المتأصلة في الجوار والتاريخ المشترك، كما تنصّ عليه وثيقة برشلونة.

إذا كانت الدول الأوروبية الصادقة في رغبتها بإنشاء شراكة حقيقية مع دول الجنوب، من الضروري أن تسهم في تطوير نظم التعليم الفني والجامعي وبرامج إعادة التأهيل في هذه الدول، مع الأخذ في الاعتبار خصائصها الثقافية، ويجب أيضًا الاعتراف بإنجازات أجهزة التعاون الاقتصادي العربي تحت مظلّة الجامعة العربية والسعي لتحقيق التكامل بين المشاريع المتفق عليها ضمن إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية والمبادرات التي تقرها مؤسسات العمل العربي المشترك.

لذلك تتطلّب ضفتي المتوسط تبنّي رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف، وإقامة سياسة حوار جديدة تضمن المشاركة وتحترم المصالح المتبادلة، وتتصدى للتحديات من خلال مشاريع متوافق عليها. إذا استمرت الدول الأوروبية في التمسك بنهجها التقليدي، فمن المحتمل أن تفشل مبادراتها كما حدث في الماضي. لم تحقق الدول العربية المتوسطية الفائدة المرجوة من مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، والذي كانت تعول عليه كثيرًا في دعم مشاركتها في الترتيبات الأمنية الدولية، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي. بدلاً من ذلك، تحققت فقط بعض المشاريع الاقتصادية المحدودة من خلال اتفاقات فردية مع الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى أن مشروع الشراكة لم يتطور بعد إلى مساحة متوسطية تسهم في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة.[1]

حيث تواجه المنطقة العربية المتوسطية تأثيرات متعددة نتيجة للشراكة الأطلسية–المتوسطية، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة للشراكة تضم دول المتوسط والشرق الأوسط، بهدف إرساء نظام شرق أوسطي جديد بقيادة إسرائيل وإشراف أمريكي. هذا يضع الدول العربية المتوسطية أمام تحديات جديدة، تتمثل في الضغوط للانخراط في نظام اقتصادي وأمني يتجاوز الإطار العربي التقليدي، وذلك في ظل استمرار النزاعات في الشرق الأوسط.[2]

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إرساء نظام شرق أوسطي جديد يهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بما يتوافق مع رؤيتها ورؤية إسرائيل، مستلهمةً من نموذج التكامل الأوروبي. بدأت معالم هذا المشروع تتضح من خلال اتفاقات تجارية بين إسرائيل، الأردن، ومصر، وقد تنضم دول عربية متوسطية أخرى إذا نجحت

---

[1] آسية بلخير، ***مرجع سابق.***

[2] Admin . "إسرائيل وأمريكا من الرصيد إلى العبء الاستراتيجي." Mediterranean Center (blog), December 19, 2023. https://mediterraneancss.uk/2023/12/19/israeli_american_–relations/.

الولايات المتحدة في إقناعها بتنفيذ اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة في جهودها مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.[1]

ويُتوقع أن يؤدي المشروع الشرق أوسطي إلى تعزيز مكانة إسرائيل كركيزة رئيسية في المنطقة، بفضل الدعم الاقتصادي والمالي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة وأوروبا. من جانب آخر، سيخدم المشروع المصالح الاقتصادية والتجارية والمائية لإسرائيل ويوسع نطاق اقتصادها وتجارتها في العالم العربي. هذا بدوره سيضمن مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في المنطقة ويجعل من الصعب عودة النزاعات، في ظل تداخل المصالح بين الأطراف العربية والإسرائيلية.[2]

ومع استمرار النزاع وعدم تحقيق أي من الأطراف لأهدافها، وفي ظل تحول العالم نحو تقدير أكبر للعوامل الاقتصادية، بدأت الولايات المتحدة تدرك أن مصالحها الاستراتيجية قد تُخدم بشكل أفضل من خلال التدخلات الاقتصادية والمقاربات التي تتجاوز النتائج الصفرية في الصراع العربي–الإسرائيلي. ونظرًا للتفوق العسكري الذي حققته إسرائيل، والذي يتضمن امتلاكها لترسانة نووية كبيرة، تزداد الحاجة إلى مقاربات جديدة تجنب المنطقة خطر التصعيد النووي.[3]

تواجه الرؤية الأمريكية لتحويل الدور العسكري الإسرائيلي إلى دور اقتصادي في الشرق الأوسط، كراعٍ للسلام، تحديات متعددة. منها تحفظات إسرائيل حول إعادة تنظيم الأمن الإقليمي على أساس اقتصادي بدلاً من الأمني السياسي، خشية من أن تستمر الدول العربية في طرح قضايا اقتصادية مثل مشكلة المياه والتلوث البيئي، والعودة إلى القضايا السياسية. وعلى الرغم من معارضة بعض الأحزاب الإسرائيلية للعملية السلمية، تسعى الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للعودة إلى مسار السلام، وفي الوقت نفسه، تزيد من الضغط على الأنظمة العربية للتعاون مع إسرائيل ومكافحة المقاومة بإلصاق تهمة الإرهاب، وذلك كله في إطار تعزيز مصالحها الإقليمية في ظل العولمة.[4]

وفي القسم الجنوبي الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط، ترتبط الشراكة الأمريكية–المغاربية بتطور العلاقات بين الجزائر والمغرب. تعتبر الولايات المتحدة أن تحقيق التوازن الإقليمي في المغرب العربي أمر ضروري، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تقارب سلمي بين الجزائر والمغرب بشأن الصحراء الغربية. على الرغم من أن الجزائر تعتبر نفسها منفصلة عن هذا النزاع وترى فيه قضية تحت إشراف الأمم المتحدة، فإن لها موقفًا واضحًا ضد

---

[1] وحيد عبد المجيد و آخرون، ***التقرير الإستراتيجي العربي 1999*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2002)، ص، 43.

[2] ماجد كيالي، ***"التفكير السياسي الجديد في إسرائيل"***، في مجلة الشؤون الأوسط، العدد 17 مارس 1993 ص

[3] ***المرجع نفسه.***

[4] Al Moqatel" – اتفاقيات التعاون العسكري، بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية." Accessed March 31, 2024. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec02.doc_cvt.htm.

الاستعمار وتعارض الاقتراح الذي قدمه جيمس بيكر تحت ضغط مغربي–أمريكي، والذي ينص على منح الصحراويين شكلًا من أشكال الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، مع بقاء السلطات الأمنية والدفاعية والسياسة الخارجية تحت إدارة المغرب.[1] وترى الجزائر أن المشروع المقترح يخالف اتفاقيات هيوستن للسلام لعام 1999، التي تنص على ضرورة إجراء استفتاء لتسوية النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب.

إن التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة، يؤثر سلبًا على مصالح الدول العربية الواقعة على ضفة البحر المتوسط. فالخلافات بين القوتين الغربيتين قد تكون محدودة وتتعلق بمدى النفوذ في المنطقة، لكن الدول العربية تواجه تحديات أكبر تتمثل في محاولات الغرب للسيطرة على المنطقة اقتصاديًا وضمان الوصول إلى موارد النفط. تتميز أوروبا بمراقبة أشد مقارنةً بالولايات المتحدة، التي تسعى لفرض هيمنتها عالميًا. وفي هذا السياق، تستغل إسرائيل الفرصة لخدمة مصالحها الخاصة، متجاهلةً مصالح الدول العربية، وذلك بهدف الحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية تستفيد من الأسواق العربية ومن الاستقرار الذي يمكن أن ينجم عن مشروع الشرق الأوسط.[2].

إنّ فرنسا، باعتبارها ممثلة لأوروبا، تحاول توزيع النفوذ مع الولايات المتحدة بحيث تحتفظ بالمغرب العربي كمجال نفوذها الخاص، في مقابل تجنب التدخل في شؤون الشرق الأوسط بمبادرات تجذب الدول العربية. ومع ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة ترفض هذا التقسيم، معتبرة نفسها القوة العظمى الوحيدة التي تهيمن على العالم، وتسعى للحفاظ على هذه الهيمنة من خلال مشاريع تهدف إلى إنشاء إطار مؤسساتي تديره بمفردها، مما يضطر أوروبا للتنسيق معها في القضايا ذات الاهتمام المشترك.[3]

من خلال إطلاقها لمشروعها العسكري الجديد المعروف بـ "الذراع الصاروخي الأمريكي"، أثارت الولايات المتحدة الأمريكية دهشة الدول الأوروبية، التي تلقت المشروع على أنه تحدٍ لتماسكها ولمبادراتها الإقليمية، معتبرةً إياه أولوية في التأثير على أوروبا قبل أن يكون موجهًا ضد روسيا أو الدول النووية الأخرى التي تُعتبر مارقة، وفقًا لما تعلنه الولايات المتحدة عبر وسائل الإعلام.[4]

تعكس المبادرات الأمنية الأمريكية في المنطقة المتوسطية رسالة واضحة من الولايات المتحدة مفادها أنها لن تتيح المجال لأوروبا أو أي طرف آخر للمضي قدمًا في تطوير مشاريع عسكرية دون التنسيق معها، مؤكدةً على دورها كحامي للأمن الأوروبي والمتوسطي.

---

[1] توفيق المديني، "***مشروع بيكر: الخلفيات والأبعاد***"، في جريدة البيان، الصادرة في فيفري 2002.

[2] محمد الأطرش، ***مرجع سابق***، ص، 06.

[3] سمعان بطرس فرجلة، ***مصر والدائرة المتوسطية، الواقع والمستقبل حتى عام*** 2020 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 143

[4] ***المرجع نفسه.***

يُعتقد أن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي قد أثار معارضة فرنسا وألمانيا، وذلك لمخاوف من إمكانية أن يقود هذا المشروع إلى تصعيد جديد يشبه الحرب الباردة.[1] من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى لتعزيز دورها القيادي عالميًا في مواجهة القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا، وكذلك للحفاظ على تفوقها العسكري. روسيا، من جانبها، قد تبحث عن تعاون أمني وعسكري مع دول عربية متوسطية مثل سوريا والجزائر، استنادًا إلى علاقاتها التاريخية مع الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما قد يفسر سعي الحلف الأطلسي لتعزيز الحوار مع دول الجنوب المتوسطي لمنع توسع النفوذ الروسي في المنطقة.[2]

أمّا بالنسبة للسياسة الأطلسية في جنوب المتوسط، يبدو أن الحلف الأطلسي يعتزم تكثيف اهتمامه بالمنطقة لأسباب متعددة، والتي يمكن تلخيص الاهتمامات الأطلسية في النقاط التالية:

تسعى الدول ضمن الحلف الأطلسي لتعزيز مصالحها العسكرية والاقتصادية في المنطقة، حيث تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في سباق مستمر للحصول على الحصة الأكبر من الصفقات العسكرية مع الجزائر.[3]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجانب الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط منطقة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام الأمني والمراقبة الدقيقة للأحداث للحفاظ على استقرار المنطقة المغاربية. هذا يشمل التصدي لمناطق النزاع مثل الانتفاضة في شمال مالي وأنشطة تنظيم القاعدة في المغرب العربي والساحل. ولتحقيق هذه الغاية، اجتمع خبراء من المغرب العربي ومن المجتمع الدولي في الجزائر لوضع خطة استراتيجية للحد من نفوذ القاعدة في شمال أفريقيا.[4]

يهدف الحلف الأطلسي، من خلال تعاونه الأمني مع دول المتوسط غير الأعضاء، إلى تحقيق استراتيجية بعيدة المدى تشمل دمج الدول المغاربية والدول المكونة للنظام الشرق أوسطي الجديد في شبكة أمنية موسعة. وفي هذا السياق، تأتي إسرائيل كنقطة محورية؛ حيث إن نجاح الولايات المتحدة في إحياء عملية السلام وتحقيق اعتراف عام بإسرائيل سيمهد الطريق لإقامة علاقات أمنية تحت رعاية الحلف الأطلسي، تُعزز فيها إسرائيل مصالحها الخاصة ومصالح الولايات المتحدة في العالم العربي.[5]

---

[1] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، ***مرجع سابق***.

[2] زبيجينبو بر جينيسكي، ***"الشراكة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا"***، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد119، (1995)، ص، 160.

[3] عبد النور بن عنتر، "الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي: الشراكة الامريكية الجزائرية، ***مرجع سابق***، ص، 51.

[4] حميد ياسين، "صفقة طائرات ميغ 29" تعود إلى الواجهة، في يومية الخبر الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2008، ص3.

[5] ***المرجع نفسه***

من الضروري أن تحدد الدول العربية المتوسطية المشاركة في الجهود الأطلسية مفهوم "الإرهاب الدولي" و"الأصولية الإسلامية" بوضوح قبل تخصيص الموارد لمكافحتها. الافتراض بأن الإسلام يمثل تهديدًا إرهابيًا لأوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة يظهر عدم فهم لجوهر الدين الإسلامي الذي يدعو إلى التسامح والعدالة والأخوة. يُنظر إلى الإرهاب الدولي، كما يُمثله تنظيم القاعدة، على أنه نتاج للتدخلات الغربية والأمريكية، خاصةً خلال الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي سابقًا، والذي بات يشكل تحديًا للولايات المتحدة نفسها، خصوصًا في ظل سعيها للحفاظ على نفوذها العالمي وتأثيرها في المنطقة العربية المتوسطية.

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطًا على دول المغرب العربي لتبني التغيرات العالمية الجديدة، من خلال تشجيع أو فرض مبادئ الانفتاح السياسي والديمقراطية، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والتداول الديمقراطي للسلطة. ومن المتوقع أن يرتبط هذا التوجه بالتفاعل مع الأسواق العالمية واعتماد القيم الغربية وفق تفسيراتها الخاصة، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية للشعوب في جنوب المتوسط.

تظهر الأنظمة العربية الحالية استعدادًا لتقديم تنازلات لأوروبا أو الولايات المتحدة بناءً على الدعم الذي تتلقاه للبقاء في السلطة، دون الإشارة إلى أي مشاكل داخلية قد تؤثر على الاستقرار. من ناحية أخرى، يبدو أن الغرب يسعى لتغيير هذه الأنظمة لتسريع تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهو أمر قد لا يتحقق مع الأنظمة الحالية التي تبدو مترددة في تلبية تطلعات الغرب.[1]

يتباين الغرب في أساليبه مع الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، متذبذبًا بين استخدام القوة والإكراه أحيانًا، والمرونة والجاذبية أحيانًا أخرى، لكن جميع هذه الأساليب تهدف إلى غايات مشتركة تسعى الدول الراغبة في السيطرة إلى تحقيقها من خلال نشر نموذج ديمقراطيتها الشاملة. هذه الأساليب تعد صورًا معاصرة للاستعمار تُمارس ضد الدول العربية الناشئة على البحر المتوسط، في سياق الدفاع عن ترسيخ أسس النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون.[2]

من الضروري أن توحد الدول العربية المطلة على البحر المتوسط جهودها، وأن تحدد بوضوح مصالحها الحيوية المشتركة، وأن تسعى جاهدة للدفاع عنها بأكثر الطرق فعالية، كي تتمكن من الاستفادة من المبادرات الغربية بشكل عام.[3]

---

[1] كمال شاتيلا، "الاصلاح العربي المطلوب والتخريب الاستعماري المرفوض"، في الموقع
http://www.alwatan.com/graphics/2004/03mars/503/dialxhtm/news8.ht

[2] محمد سليمان أبو رومان، "البعد الثقافي في شمروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكيين"، في الموقع http://www.almukthar.org/issuesdisplaycfm?id=69

[3] عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم، الحرب الباردة ... ومابعدها، ***مرجع سابق***، ص.176.

المبحث الثاني: تحدّيات الاستقرار البحر المتوسط.

نستعرض في هذا المطلب التنافس بين القوى الكبرى في المتوسط والتي يمكن أن تشكل تهديدا لاستقراره، وكذلك النزاعات المستديمة والطارئة التي تعرفها بعض دوله، كما نشير إلى إسرائيل وتهديدها المستمر للسلم في المتوسط.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة المتوسطية.

تميزت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بالتنافس والتحدي، وهو ما كان واضحًا خلال الحرب الباردة. لقد أثرت الصعوبات الاقتصادية على روسيا، مما أدى إلى تراجع دورها العالمي أمام الولايات المتحدة، خصوصًا في منطقة شرق البحر المتوسط التي شهدت تزايد النفوذ الأمريكي. على الرغم من استخدام الدولتين لأساليب متعددة في التنافس، إلا أن شرق المتوسط يظل محورًا حيويًا لكليهما، حيث ترى روسيا فيه فرصة لتعزيز مكانتها الإقليمية، بينما تعتبره الولايات المتحدة مجالًا استراتيجيًا. ونظرًا لموقع روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن، فإنها تُعد منافسًا رئيسيًا للولايات المتحدة في هذه المنطقة. وبالنظر إلى الاختلافات السياسية بين البلدين، فإن روسيا تسعى لتحقيق مكانة عبر استغلال قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، في حين تركز الولايات المتحدة على تعزيز مصالحها العالمية، مستفيدة من نفوذها وسلطتها.[1]

يُعبّر بوتين عن وجهة نظر تفيد بأن الولايات المتحدة تتخذ إجراءات منفردة في السياسة الدولية، دون الأخذ بعين الاعتبار لموقف روسيا أو مصالحها، مؤكدًا على هذا الموقف بقوله: " ***لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عن مصالحها، مشيرا إلى أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين***".[2]

تشكّل منطقة شرق البحر المتوسط مسرحًا للمنافسة الإستراتيجية في مجال الأمن بين روسيا والولايات المتحدة. الأسطول السادس الأمريكي، الذي يقود القيادة الجنوبية لحلف الناتو والذي تم تعزيزه منذ عام 2001، حيث ينشط بشكل مستمر في البحر الأبيض المتوسط ويقوم بتنفيذ مناورات مشتركة.[3]

كما أن الأحداث الحالية والتاريخية تشير إلى أن الوجود البحري الروسي في البحر الأبيض المتوسط يأتي كرد فعل على التواجد الأمريكي في المنطقة، والذي يتجلى في:

---

[1] هالة خالد حميد، "العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام) "2001تم تصفح في:01أفريل (. 2016 http://www.jaja.net /lasj ?fune searchquery = au uilanguage =en.:

[2] أنس الطراونة، دراسة : "الربيع العربي في ظل التناغم والاختلاف بين أريكا وروسيا: مصر وسوريا نموذجا"،(المركز الديمقراطي العربي)تم التصفح في: 02أفريل (http://democraticas.de/?p=256612016.

[3] 47حوض البحر الأبيض المتوسط: الساحة الإقليمية لهجمات الليبيرالية الجديدة "،)مجموعة المتوسط،جوان (2005تم التصفح في : 02أفريل 2016 http://www.liban.attac.org

إن تواجد الأسطول الأمريكي الخامس الذي يعدّ جزءًا من القوات البحرية الأمريكية ويُنظر إليه من قبل الخبراء الأمريكيين على أنه واحد من أكثر الأساطيل استراتيجية. يتألف هذا الأسطول من حاملة طائرات، غواصات هجومية، مدمرات بحرية، وأكثر من سبعين طائرة مقاتلة، قاذفات قنابل، مقاتلات تكتيكية، وطائرات للتزود بالوقود.

أمّا بالنسبة للأسطول السادس، فهو يُمثل القوة الضاربة للولايات المتحدة في منطقة البحر المتوسط، حيث ينتشر في قواعد متعددة بدول المنطقة ويتمركز بشكل أساسي في وسط وشرق البحر المتوسط. يتكون من حوالي أربعين قطعة بحرية يديرها حوالي 21 ألف فرد عسكري، ويضم حاملة طائرات أو اثنتين تبعًا للتطورات العسكرية والسياسية، بالإضافة إلى ثلاث غواصات نووية وحوالي 170 طائرة. يُسيطر على مداخل البحر المتوسط ولديه القدرة على التحرك في أي منطقة وتنفيذ عمليات إنزال جوية وبرية.[1]

لذلك أدى التنافس الاستراتيجي إلى دفع روسيا لنشر قواتها البحرية، بما في ذلك الغواصات، السفن الحربية، حاملات الطائرات، والقوات المسلحة المزودة بأسلحة متقدمة من أسطول البحر الأسود، إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط. وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الأهمية الاستراتيجية لوجود البحرية الروسية بصفة مستمرة في البحر المتوسط، مشيرًا إلى الأهداف الاستراتيجية الروسية في المنطقة، بقوله: "***هذه المنطقة الهامة وتضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الإتحادية***"، وقد أكد على أن روسيا تعتزم إنشاء البيئة الملائمة لتواجد قواتها البحرية بشكل دائم في البحر الأبيض المتوسط.[2]

حيث ظهر اهتمام روسيا بمنطقة شرق البحر المتوسط في القرن التاسع عشر، خلال العهد القيصري وهي من الدول القليلة التي دخلت في صراع ومنافسة مع بريطانيا على نفوذ في هذه المنطقة.[3]

وقد عادت روسيا لتأخذ مكانها على الساحة الدولية، ساعيةً لإعادة التوازن في العلاقات العالمية، خاصةً بعد تراجع نفوذها في مناطق عدة، منها شرق المتوسط. وقد بادرت روسيا إلى إعادة تنظيم وتحديث قواتها العسكرية، مزودةً إياها بأحدث التكنولوجيا العسكرية، وهو ما يظهر جليًا في تواجدها البحري بشرق المتوسط. تُظهر روسيا حرصًا على حماية مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة، والتي تحظى بأهمية كبيرة لأمنها القومي، بالإضافة إلى أن الأوضاع في سوريا تُعد محورًا لصراع النفوذ والمصالح الروسية.[4]

إن منطقة شرق البحر المتوسط مسرحًا لتحولات ثورية معاصرة، تُشكل واقعًا جديدًا ومعقدًا على الصعيدين العالمي والإقليمي. تُعد هذه المنطقة محورًا للتنافس بين القوى الكبرى التي تسعى لحماية مصالحها الاستراتيجية،

---

[1] سميحة عبد الحليم، "الصراع الروسي الأمريكي في المتوسط"،)تم التصفح في 25فيفري 2016 http://wwwarabicmilitarycom/topic

[2] ***المرجع نفسه.***

[3] فتحي أحمد،" الشرق الأوسط وأهميته والجيوبوليتيكية"،1سبتمبر، 2010 تم تصفح في: 2 أفريل، http//www.arabtimes.com/portallartticle.display.cfm.particleID202632016)

[4] محمد الخليفي، "***سر الموقف الروسي من الأزمة السورية***"، في القدس العربي: (28مارس2013).

وتشهد تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا، خصوصًا في سوريا. تسعى هذه القوى للتصدي للتحديات التي تؤثر على أمنها القومي، بما في ذلك محاولات احتواء التهديدات الأمنية، وتلعب دورًا نشطًا في السعي لتحقيق أهدافها الإقليمية، بما في ذلك الدفاع عن إيران ضد العقوبات الدولية والسعي لتجديد عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل.[1]

إنّ روسيا تسعى لإيجاد الظروف الملائمة لتمركز قواتها البحرية في شرق البحر المتوسط، وتعمل على تحديث أسطولها الحربي بإضافة سفن وأسلحة حديثة. في الوقت نفسه، تبني روسيا شراكات مع دول المنطقة المتوسطية على أسس الود والتعاون، بهدف إحداث توازن في العلاقات الدولية. يُظهر الوجود الروسي المستمر في شرق المتوسط التزامها بتعزيز وحماية مصالحها هناك، ردًا على النفوذ الأمريكي. ويعتقد البعض أن هذا الوجود الروسي يسهم في استقرار المنطقة، خاصةً فيما يتعلق بحماية حقول الغاز،وتشعر روسيا بالقلق إزاء احتمال فقدان نفوذها في سوريا، وبالأخص إمكانية خسارة قاعدتها البحرية في طرطوس نتيجة للنزاع المستمر في البلاد. لذلك، تبذل روسيا جهودًا حثيثة لتأمين موقع بديل في شرق البحر المتوسط يضمن لها استمرارية وجودها العسكري. كما تولي اهتمامًا خاصًا للموقع الاستراتيجي لجزيرة قبرص، وتسعى للاستفادة من مشاريع استخراج الغاز الطبيعي في الجزيرة.[2]

كما أنّ الولايات المتحدة تعمل على دعم الأفضلية الإستراتيجية لإسرائيل في منطقة شرق البحر المتوسط، نظرًا لكون إسرائيل تشكل لها عنصرًا استراتيجيًا هامًا في المنطقة. وترى الإدارة الأمريكية أن القدرة العسكرية تلعب دورًا رئيسيًا في قيادة التدخلات الدولية وتحقيق نفوذ كبير، وهذا ما يمنحها القدرة على التحرك السريع، مما يحفزها على تطوير وتوسيع مهام حلف الناتو،[3]حيث تحرص الولايات المتحدة على معالجة مسائل شرق المتوسط بشكل مستقل، متجنبة تدخل أي قوى أخرى، سواء كانت على الصعيد الدولي أو الإقليمي، معتبرة أن هذا قد يعقد الأمور ويغير ديناميكيات الصراع. ومع ذلك، فإن التجارب التي مرت بها المنطقة، بدءًا من مؤتمر مدريد في عام 1991، تظهر أن السيطرة الأمريكية لم تعد مطلقة. بعد أحداث 11 سبتمبر، برزت رغبة أمريكية في حل القضايا المتعلقة بشرق المتوسط، وانضمت روسيا إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب، وعملت أمريكا على بناء توافق دولي بشأن البرنامج النووي الإيراني في المنطقة.[4]

---

[1]معين تسفي، "***روسيا في مقابل نتائج الربيع العربي***"،في القدس العربي، 1نوفمبر .(2012).

[2]محمد قاياتي، " الموقف الروسي من الأزمة السورية ") تم التصفح 02أفريل .http://anntv/new/showubject.aspx?id=74885=vuww92/mjkg2016)

[3]فتحي أحمد، ***مرجع سابق***.

[4]حسن الطوالبة، دراسة: " حلف الناتو ... مهمات خارج الإقليمالأردن،30سبتمبر،2015، تم التصفح في:02أفريل . 2016 http : www.almohrer.net /moh261/tawalbeh261d.htm

المطلب الثاني: العمليات العسكرية وأثرها على الاستقرار والأمن في المتوسط.

إلى جانب العمليات العسكرية المستمرة في سوريا، هناك مجموعة من العمليات التعاونية التي تقوم بها المنظمات الدولية للدفاع لتحسين الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي قمة وارسو لعام 2016، أطلق حلف شمال الأطلسي (الناتو) مهمة "عملية حماية الملاحة البحرية" لتعزيز الوعي الأمني ومكافحة الإرهاب والاتجار، ودعم حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط. تأتي هذه المهمة في إطار جهود الناتو المستمرة منذ "عملية السعي الحثيث" التي بدأت بعد هجمات 11 سبتمبر، حيث تعمل قوات الناتو على مراقبة الشحن البحري وتفتيش السفن المشتبه بها لضمان أمن التجارة، بمشاركة دول خارج الناتو منذ عام 2004.[1]

مثل : "عملية صوفيا" هي مبادرة عسكرية بحرية للاتحاد الأوروبي تنفذ في القسم الجنوبي الوسطي من البحر الأبيض المتوسط، وتهدف إلى إعاقة مسارات تهريب البشر. تضم العملية أسطولًا يشمل حاملة الطائرات الإيطالية "آي تي أس كافور" وثماني فرقاطات أوروبية، بالإضافة إلى سفن الدعم والدوريات.

– عملية تريتون" هي مبادرة تنفذها وكالة فرونتكس الأوروبية لإدارة التعاون الحدودي بين دول الاتحاد الأوروبي، وقد جاءت كخلف لعملية "ماري نوستروم" التي كانت تديرها إيطاليا.

وفي عام 2014، نفذت وكالة فرونتكس الأوروبية عملية تجمع المعلومات الاستخباراتية الأمنية على الحدود وتقوم بالتحقق من المهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر. هذه العملية، التي تحظى بدعم من 16 دولة أوروبية بقيادة إيطاليا، تعتمد على طائرتين للمراقبة وعدة سفن حربية، بالإضافة إلى حاملة طائرات هليكوبتر بريطانية.

كما يتم أيضًا تطبيق العديد من المبادرات الثنائية والمتعددة الجوانب بهدف دعم التعاون الإقليمي وتنمية قدرات الفاعلين المحليين في الدول الأقل استقرارًا أو الصغيرة الحجم. وتشمل هذه المبادرات:

تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالتعاون مع شركائها الإقليميين، بما في ذلك أعضاء الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون، الذين ليسوا أعضاء في الناتو، من خلال عدة آليات تشمل الوفود السياسية والتقنية، التمويل، التدريب، وتبادل المعلومات.

ضمن جهوده لتعزيز الأمن الإقليمي، يشارك الاتحاد الأوروبي في عدة بعثات، منها:

– بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي (EUBAM) لتحسين أمن الحدود في ليبيا.[2].

---

[1] جيمس بلاك وآخرون، " ***مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط***"، في: مؤسسة رند (rand)، ص ص. 135.

[2] "نبذة عن بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا – يوبام | https://n9.cl/c0no5 .EEAS." Accessed March 31, 2024.

– البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية (EUPOL COPPS) لدعم الأمن وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية.[1]

وفي إطار مجموعة حوار 5+5 بغرب المتوسط، تتعاون خمس دول أوروبية هي فرنسا، إيطاليا، مالطا، البرتغال، وإسبانيا، مع خمس دول شمال أفريقية وهي الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، وتونس. يتم عقد لقاءات دورية على مستوى وزراء الدفاع لتنسيق الجهود في الشؤون البحرية والملاحية وتعزيز التعاون الدفاعي.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تتم التعاونات الثنائية بين الدول من خلال برامج التدريب والتبادل العسكري، وكذلك عبر تقديم مساعدات عسكرية أمريكية شاملة للمنطقة.

لقد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط تنظيم عدة تدريبات عسكرية مشتركة كبرى مؤخرًا، بهدف تحسين التنسيق بين القوات المتحالفة وإظهار القدرات العسكرية كوسيلة للردع. على سبيل المثال، في نوفمبر 2015، أجرى أكثر من 30 دولة من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلفاء آخرين مناورة "منعطف ترايدنت"، التي تعتبر أضخم تمرين عسكري للناتو خلال العقد، حيث شارك فيها 36,000 جندي، و140 طائرة، و60 سفينة، وتضمنت سلسلة من التمارين التي أُجريت في إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، وعبر البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك عمليات الإنزال البرمائي والهجمات الجوية.[3]

ونظرًا للتحديات الأمنية المعروفة، قامت دول حوض البحر الأبيض المتوسط بتخصيص استثمارات كبيرة في القدرات العسكرية عبر التاريخ. حيث تخصص فرنسا 59.3 مليار دولار وإيطاليا 37 مليار دولار وهما معًا يشكلان أكثر من نصف الإنفاق الإقليمي.[4] كما تعتبر المنطقة موطنًا لدول ذات قوة متوسطة مثل الولايات المتحدة، وحليفتها إسرائيل، إسبانيا، وتركيا. وتبرز الجزائر كأعلى الدول إنفاقًا على الدفاع في أفريقيا، بينما تواصل مصر تعزيز استثماراتها الدفاعية حتى عام 2019.[5] في المقابل، تجد الدول الأخرى في المنطقة، خاصةً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قيودًا في مواردها المالية، مما يحد من قدرتها على تطوير قدرات جديدة.

بينما تظل ميزانيات الدفاع للقوى الأوروبية الكبرى أعلى من نظيراتها الإقليمية، وقد أقر الاتحاد الأوروبي مجموعة من الخطوات التي تساهم في زيادة الانفاق العسكري، وذلك من خلال حزمة مؤلفة "***من ثلاث ركائز أساسية***

---

[1] "بعثة الاتحاد الاوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون | حول البعثة." بعثة الاتحاد الاوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون. https://n9.cl/4uqqn. Accessed March 31, 2024.

[2] تونس، رشيد خشانة. "اتفاق أوروبي مغاربي على تفعيل مجموعة 5 زائد 5 واختلاف على مضمونه." SWI swissinfo.ch (blog), September 9, 2010. https://www.swissinfo.ch/ara/سياسة-فدرالية/اتفاق-أوروبي-مغاربي-على-تفعيل-مجموعة-5-زائد-5-واختلاف-على-مضمونه/28286048.

[3] "الناتو يطلق مناورات 'منعطف ترايدنت' – DW – 2015/10/3." Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/awkqq.

[4] المرهون، عبد الجليل زيد. "الإنفاق العسكري العالمي." الجزيرة نت. https://2u.pw/YkfhjnJp. Accessed March 31, 2024.

[5] "الإنفاق العسكري العالمي.. أكثر 10 دول | الحرة. https://2u.pw/mfNHw. Accessed March 31, 2024."

هي: أهداف وطموحات سياسية جديدة للأوروبيين لتحمل مسؤولية أكبر عن أمنهم ودفاعهم، وأدوات مالية جديدة لمساعدة الدول الأعضاء وقطاع الدفاع الأوروبي على تطوير قدرات دفاعية"[1] في المقابل، تشهد دول خارج الاتحاد الأوروبي والناتو زيادة في استثماراتها الدفاعية، وقد ارتفعت ميزانيات الدفاع حسب إحصاءات (2017) بحيث بلغ 6,2 بالمئة في الجزائر وفي تونس 2,3 بالمئة، وفي مصر 1,7 بالمئة. كما بلغ 5,4 بالمئة في الكيان الصهيوني.[2] هذا التوجه يعكس المخاوف المستمرة لدى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التهديدات الأمنية الداخلية والإقليمية، والحاجة إلى تحديث الأسلحة القديمة، إن زيادة التركيز الأوروبي على تعزيز الدفاع الجماعي، يبقى التنافس العسكري في زيادة طردية ويساهم في زيادة التسلح في المنطقة المتوسطية.

في حين قد تؤدي التغيرات الكبيرة في ميزانيات الدفاع إلى تأثيرات بعيدة المدى على ميزان القوى العسكرية بالبحر الأبيض المتوسط. لكن الأولوية العاجلة للمخططين الاستراتيجيين تتمثل في مواجهة التحديات الناشئة عن تطوير واكتساب قدرات عسكرية متقدمة. من الضروري الانتباه إلى البرامج العسكرية الجديدة التي قد تُحدث تغييرات جذرية في التوازن العسكري بالمنطقة، ويرى موقع الجيش اللبناني أن "***شركات صناعة السلاح هي شركات تبغي الربح، وهي تنتج لتبيع وتربح، ولكي تبيع تحتاج للأسواق، والأسواق تحتاج لأزمات وحروب، وتأثير في سياسات الدول الخارجية***."[3]

هذه المشتريات الدفاعية لا تقتصر على إمكانية إحداث سباق تسلح إقليمي أو توزيع أنظمة أسلحة متقدمة تهدد الوصول الدولي للمتوسط فحسب، بل تشمل أيضًا جوانب استراتيجية، جيوسياسية، ودبلوماسية. تتجلى هذه الأبعاد في العلاقات التجارية والاعتماد على الإمدادات العسكرية المتفق عليها مع الدول المصنعة للمعدات الحساسة، كما في حالة العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد على روسيا للحصول على معدات العسكرية.[4]

أمّا في الآونة الأخيرة، فقد بدأت بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط في تنويع مصادر "إمدادات الأمن" لتحقيق استقلالية أكبر. الجزائر، على سبيل المثال، تسعى لاقتناء أنظمة دفاعية من مصادر متعددة،[5] بينما مصر، التي كانت تعتمد تقليديًا على الصناعات العسكرية الروسية والأمريكية، بدأت في توطيد علاقاتها مع فرنسا

[1] "حزمة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع | EEAS." Accessed March 31, 2024. https://www.eeas.europa.eu/node/16693_ar.

[2] النجار, أحمد السيد. "الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي (*)." مركز دراسات الوحدة العربية (blog), May 31, 2021. https://caus.org.lb/military-spending-armaments/.

[3] الموقع الرسمي للجيش اللبناني. "ميزانيات الدفاع في العالم : بين الأمن والتجارة." https://n9.cl/yh2zlb. Accessed March 31, 2024.

[4] الدويري, فايز. "صفقات السلاح والعودة الروسية إلى العالم العربي." الجزيرة نت. https://n9.cl/ffvun. Accessed March 31, 2024.

[5] محمد قشقوش. "الجزائر، على سبيل المثال، تسعى لاقتناء أنظمة دفاعية من مصادر متعددة." Araa Journal. Accessed March 31, 2024. https://www.araa.sa/.

منذ عام 2015، متضمنة شراء معدات عسكرية متقدمة مثل الطائرات المقاتلة من طراز رافال وحاملات الطائرات الهجومية البرمائية من فئة ميسترال، إضافة إلى الصواريخ والطائرات الدورية بدون طيار وغيرها من المعدات.[1]

من جهة أخرى، يشكل انتقال الأسلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بُعدًا استراتيجيًا يتمثل في خطر وصول الأسلحة والمعدات العسكرية إلى أيدي الجماعات غير الحكومية والإرهابية. هذا الأمر يُعد مصدر قلق خصوصًا في مناطق النزاعات مثل سوريا وليبيا، وفي الدول والمناطق الأكثر هشاشة، وكذلك في المؤسسات العسكرية التي تعاني من قدرات إدارية محدودة لتتبع الأسلحة وضوابط ضعيفة على المخزونات العسكرية. منذ عام 2011، شهدت بعض الدول المتوسطية تغيرات جذرية كتبدل الأنظمة والتمرد والحروب الأهلية ضمن ما يُعرف بالربيع العربي، مما أدى إلى حالة من عدم الأمن وهذا يُضعف الآليات الوقائية التي تحول دون سقوط الترسانات العسكرية في أيدي غير الحكومات.[2]

إنّ تدخل القوى الخارجية، مثل روسيا والولايات المتحدة، في شؤون دول البحر الأبيض المتوسط تُمثل عاملًا في الكثير من الحيان غير مساعد للاستقرار وغالبًا ما ينعكس تنافسها على الواقع الجيوسياسي في البحر الأبيض المتوسط، مما قد يؤدي إلى تحويل المناطق المتأزمة إلى ساحات للصراعات بالوكالة بدلًا من أن تكون مراكز للعمل البنّاء. [3] أما النقاشات والحوارات فلا تزال تبحث عن كيفية التعاون الأمثل بين أعضاء المجتمع الدولي، سواءً تلك التي تدار على مستوى إقليمي أو الدولي لمواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية وتحقيق منافع متبادلة، لكن النتائج على الأرض لا تزال بعيدة عن الطموحات.

كما تشهد تقلصا تدريجيًا الفوارق في الإمكانيات الدفاعية بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، مما قد يؤثر على المدى البعيد السياسات الدولية خصوصا الغربية، إذ باكتساب الدول التي كانت أقل تقدمًا في تقنيات دفاعية متطورة. قد يُعيد تشكيل الافتراضات السائدة حول التعامل مع هذه الدول فعندما تزداد قوتها العسكرية، قد يكون مجالا لخلق فرصًا جديدة للتعاون قائم على التكافئ بين جميع الأطراف وليس مركز ومحيط.

المطلب الثالث: أثر التهديد الإسرائيلي والنزعات الأخرى على أمن المتوسط.

من الآثار السلبية المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على الوطن العربي وشعوبه، هو إنشاء دولة جديدة على جزء من الأراضي العربية الفلسطينية، سميت بإسرائيل، وقد كان لهذا الكيان الغريب الذي غرس في الجسم العربي آثارا سلبية عميقة، دمرت دولة فلسطين وهجرت شعبها، وجعلته يعيش في الشتات فاقد الهوية، ومن

[1] فرانس 24 / France 24. "مصر تتصدر قائمة مستوردي الأسلحة الفرنسية في عام 2021," https://n9.cl/06a41. September 27, 2022.

[2] دنّ, بيري كاماك, ميشيل. "إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران." Carnegie Middle East Center. Accessed March 31, 2024. https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168.

[3] ***الموجع نفسه.***

بقى منه في الداخل مهضوم الحقوق، مسلوب الحرية، تكالبت عليه القوى الدولية الكبرى، التي كانت في الماضي سببا في مآساته، ولا تزال إلى اليوم، في ظل الدعم الكامل الذي يتلقاه الكيان الصهيوني في جميع المجالات.

إن الصراع العربي الإسرائيلي، ومنذ اندلاعه عام 1948 لا يزال إلى اليوم، يلقى بضلاله على مجريات الأحداث في البحر الأبيض المتوسط خصوصا وفي العالم عموما.

- **القدرات العسكرية الإسرائيلية:**

تم إنشاء القوات البحرية الاسرائلية منذ يناير 1948 بمسمى "أسطول الدوريات الساحلي،" وهو واحد من أهم القوات التي يعتمد عليها الكيان الصهيوني في الدفاعوالهجوم أيضا، ويحتوي أسطولها على الغواصات والزوارق البحرية، وقد كان هدفه إبان انشائه تسهيل الهجرة لليهود إلى فلسطين، وعمل الإسرائيليون على تطوير هذا الأسطول وايكال مهمة الدفاع عن الحدود البحرية له، حيث يكون الغطاء الأول لأي عملية تقوم بها، ويرى اللواء "طلعت مسلم" أن إسرائيل مستمرة دوما في الجهوزية وتنتظر "***وحدات القوات الخاصة البحرية فينتظر أن تستمر في نشاطها إذ إن لديها حجما كبيرا من الخبرة والمعلومات عن الدول العربية المجاورة، بما يعني أنه ينتظر أن تلعب دورا نشطا في أي صراع مسلح ينشب في المستقبل، بل وأن تقوم بأعمال من النوع الذي خططت له في حرب لبنان في عمق الدول العربية بدون نشاط قتالي واضح، وبغض النظر عن علاقة إسرائيل بتلك الدول.***"[1]

ويعمل هذا الأسطول متظافرا مع القوات الأخرى، حيث تعمل إسرائيل أن يبقى في جهوزية لمهاجمة الهداف المحتملة،[2] والتي هي في الغالب دولا عربيا، ولا أدل على هجماته التي لم تكد تنقطع على سوريا ولبنان، وأيضا الاعتداء المتواصل على قطاع غزة والذي تشارك فيه الوحدات البحرية، بالإضافة إلى حصارها لقطاع غزة من جهة البحر وهذه المهمة موكلة للقوات البحرية الصهيونة.

وبالحديث عن الأسطول البحري فإنه مكون من قيادة وفروع ومنها ما يلي:

- القيادة الخاصة لوحدات اللنشات الصواريخ رقم 03.
- القيادة الخاصة لوحدات القوات الخاصة البرية رقم 13.
- القيادة الخاصة لوحدات الغواصات.

---

[1] مسلم, طلعت. "البحرية الإسرائيلية بعد حرب لبنان 2021. Accessed October 7, ." https://www.aljazeera.net/opinions/2007/11/14/البحريةالإسرائيليةبعدحربلبنان2.

[2] دلال محمود والسيد سليم، ***الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيليةدراسة مقارنة لما بعد حرب أكتوبر 1973 ويوليو 2006***، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ج1، 2000)، ص. 370.

- سرية الأمن الروتيني.
- وحدة أمن الميناء.
- وحدة المهام تحت الماء.
- وحدة القيادة المحيطة.

وقد لعب سلاح البحرية دورا ها في نقل مختلف المعدات الحربية من وإلى إسرائيل، وأيضا يعتمد عليه الجيش من الناحية الاستخباراتية في مراقبة الدول التي تعبرها معادية لها، وقد تتدخل في أي لحظة لحسم لضرب أهداف تراها معادية، نظرا لما يمتلكه من كفاءة في التسلح،[1] ويضم الأسطول البحري الصهيوني مجموعة من القطع منها ما يلي:

- حوالي 66 قطعة بحرية بين سفن وغواصات، وتعد الأخيرة من أهم القطع في القوات البحرية الإسرائيلية، إذ تحتل مرتبة متقدمة في المنطقة.
- يضم حوالي 6000 فرد بينهم 800 ضابط و3000 من أفراد القوات الخاصة البحرية، مما يتيح هذا السلاح للكيان توجيه ضربات عسكرية قد يصل مداها إلى 6000 كلم.
- يملك حوالي 12 سفينة صاروخية، 09 منها من طراز ساعد4.5 و03 من طراز ساعد5 والتي وهي سفن متطورة وتستطيع السيطرة على دائرة قتالية حوالي 650كلم^{2}وتحتوي على صواريخ بحر–بحر وصواريخ بحر–جو وأيضا طوربيدات ومدافع ورادارات من طراز أدبر ومروحية الخفاش.[2]

ونظرا لاعتبار إسرائيل مهددا أمنيا للمتوسط، إذ تقوم عقيدها العسكرية على التفوق فإن من الضروري التفصيل فيما تملكه من قطع بحرية وهي كما يلي:

1. الغواصات:

تمتلك ست غواصات: ثلاثة من نوع دلفينDelphine، وثلاثة من نوع سوبر دلفين Super adolphine، وهذه الغواصات من إنتاج مجمع هوفالديشتفيركدويتش الألماني،[3] ويبلغ كلفة غواصة الدلفين حوالي 500 مليون يورو، كما يبلغ طولها 57 متر، تزن حوالي 19000 طن، في حين فإن كلفة الغواصة سوبر دلفين، 700 مليون يورو، وطولها 68 متر، ووزنها حوالي 23000 طن، وهذا السلاح نظرا لخطورته لا يسمح الصهاينة لمن يمتلكون

[1] المعرفة. "البحرية الإسرائيلية.https://cutt.us/3Pw15 Accessed October 7, 2021. ".

[2]"تقرير اسرائيلي / لمحة إلى القوات البحرية الإسرائيلية .Accessed October 7, 2021 ." https://www.arabarmy.com/t118557topic.

[3]"Dolphin Class Patrol Submarine | MilitaryToday.Com." Accessed October 7, 2021. http://www.militarytoday.com/navy/dolphin_class.htm.

جنسية مزدوجة بالعمل عليه وقيادته، ومن ميزات هذه الغواصات أنها يمكن أن تبقى تحت الماء لمدة 80 يوما، وأن تقطع 19300كلم^2 دون أن تتزود بالوقود، إن الغواصات تعتبر من الأسلحة الضاربة في الترسانة الإسرائيلية، والتي تحقق له مزايا عسكرية بسبب حداثتها وقوتها، مما قد يوفر لإسرائيل عوامل قادرة على تحقيق أهداف تخدم العقيدة الأمنية التي تتبناها.[1]

2. السفن:

وتملك إسرائيل سفن حربية متطورة من نوع دبورا Deborah حيث تستطيع المناورة بكفاءة العالية، وقد عملت على تجديدها كل فترة، وهي تملك منها الجيل الثالث سوبردبورا3Super Deborah، كما أنها مصنعة محليا ويعتبرها الجيش الاسرائيلي أفضل وسيلة للرد على التهديدات التي يتعرض لها،[2]كما عزز الصهاينة أسطولهم البحري بسفن من نوع شدلاغذات السرعة الفائقة، و"**مهمتها الأساسية حماية المياه الإقليمية من أي تهديد أي توفير جزء من الوقاية، كما تعمل هذه السفن داخل نطاق هذه المياه أي تأخذ طابعا إقليميا ومما عزز من مكانتها هو أنها يمكن أن توجه ضربات بحرية نحو الشاطئ إضافة إلى تأمين المنشآت البحرية الهامة كحقول النفط والموانئ.**".[3]

3. الأساطيل البحرية الإسرائيلية:

تملك مجموعة من الأساطيل نذكر أبرزها وهي الاتي:

- **الأسطول الأول:** يتواجد به مجموعات من القوات الخاصة ووحدات المغاوير.
- **الأسطول الثالث:** موجود في قاعدة حيفا، لديه منظومة زوارق الصواريخ Missile Boat، ومهمته حماية السفن التجارية من عمليات القرصنة، أو حصار موانئ إسرائيل.
- **الأسطول السابع:** وبه الغواصات الدلفين، وهو اسطول هجومي واستخباراتي، ويحدد الأهداف التي تسعى إسرائيل لمهاجمتها.[4]

---

[1] "SSK Dolphin Class Submarine Naval Technology." Accessed October 7, 2021. https://www.navaltechnology.com/projects/dolphin/.

[2] "إسرائيل تدخل سفينة جديدة للخدمة في سواحل إسرائيل"، جريدة الشرق الأوسط، ليوم الأربعاء 10جمادي الثانية 1425 الموافق لـ28 يوليو 2004، العدد 9374.

[3] محمد وازن، ***مرجع سابق***. ص 122.

[4] ***المرجع نفسه.***

الشكل 05: هيكلة سلاح البحرية الإسرائيلي

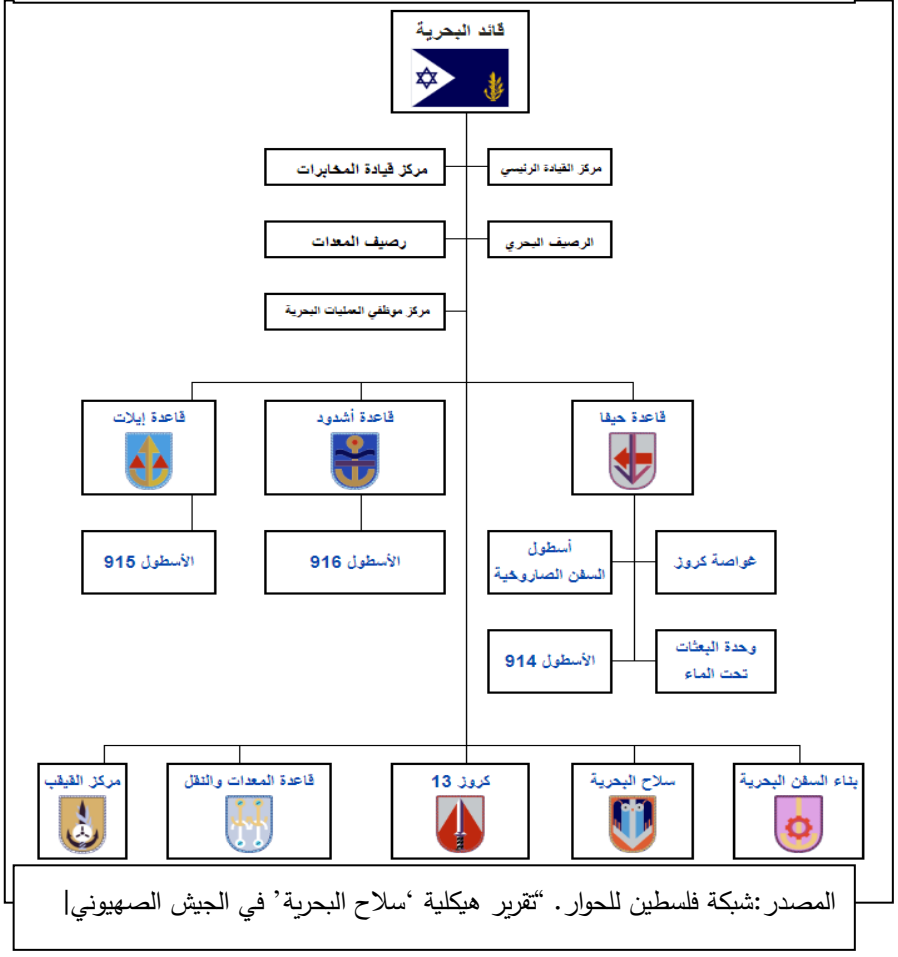

المصدر :شبكة فلسطين للحوار. "تقرير هيكلية 'سلاح البحرية' في الجيش الصهيوني|

4. المنظومة الصاروخية:

تمتلك البحرية الإسرائيلية عدد نوعي من الصواريخ ومنها:

- صاروخ بوباي Popeye Turboمحمول على ظهر غواصة الدلفين، كما يمكن استخدامه في السفن الحربية، ويبلغ مداه حوالي 1500كلم^2.
- صواريخ هاربون Harpoon UGM-84من صنع أمريكي، وهي مضادة للسفن ومداها 130 كلم^2 وتوجه بالأقمار الصناعية.
- صاروخ باراك Barack ويعمل كمضاد للصواريخ، محلي الصنع، طورته مجموعة رفائيلRafaelكما يبلغ مداها 10كلم^2 ويستخدم لحماية المنشآت البحرية.[1]

[1] بدر عقيلي، ***الموساد الشاباك أمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية*** (بيروت: دار الجيل للنشر والدراسا1، 2009)، ص. 210.

وهذه المنظومة من الصواريخ والسفن والغواصات المتطورة، تجعل إسرائيل على درجة عالية من التسلح وقوة تهديد في المتوسط خصوصا على الأمن القومي العربي الذي تعتبره عودها الأول.[1]

5. المنظومات الدفاعية:

- منظومة بلنكس: مهمتها حماية السفن من الصواريخ المضادة، بها مدفع فولكانVulcan، وتطلق 100 قذيفة في الثانية.
- منظومة الجوسسة: تقوم بتوفير المعلومات وكذلك مهتما تدخل ضمن ما يسمى الحرب الالكترونية، ضف إلى ذلك فالغواصات الصهيونية تحمل أنظمة تنصت توفرها للوحدة 8200 التي تعمل على الشاطئ لرصد أي تحركات أو تهديدات.[2]
- الاستخبارات البحرية:مهتمها جمع المعلومات وتحليلها ومن ثم نقلها إلى مركز القيادة الرئيسي.

6. القواعد البحرية الإسرائيلية:

تمتلك مجموعة من القواعد العسكرية البحرية منتشرة عبر حدودها، تساعد في إضفاء المرونة على تحركاتها في حالة الدفاع والهجوم، ونذكر منها ما يلي:

- قاعدة حيفا: هي من اهم القواعد البحرية، يتواجد بها أسطول من زوارق البحرية المحمل بالصواريخ وكذاكأسطول من غواصات، يوجد بها وحدات قوارب الدورية رقم 914.
- قاعدة أتليت: موجودة على شواطي البحر المتوسط جنوب حيفا وبها وحدات خاصة من الكومندوس الجيش الاسرائيلي.
- قاعدة أشدود: هي أيضا على شواطئ المتوسط، وتقع جنوب تل أبيب وبها وحدات القوارب الدورية رقم 913.
- قاعدة إيلات: تقع في خليج العقبة، وبها وحدة من قوارب الدورية رقم 915.
- قاعدة مامتام: وهي عبارة عن وحدة لأنظمة الإلكترونية وبها نظام من الحواسيب والاتصالات تعمل على ضبط نظام استراتيجي متكامل للقوات البحرية.[3]
- المركز الرئيسي:يضم القيادات الرئيسية للفرع القوات البحرية، ومهمته التخطيط على الرد عن أي هجوم أو الهجوم على أهداف معينة.[4]

---

[1] دلال محمود السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 361.

[2] "بروفايل| القوات البحرية.. اليد الباطشة لإسرائيل.https://cutt.us/B6VyV. Accessed October 7, 2021. "

[3] دوت مصر. "قواعد إسرائيل البحرية.. وابات الحماية على 'المتوسط' و"العقبة.https://cutt.us/89QXC. April 11, 2015. "

[4] دوت مصر. "قواعد إسرائيل البحرية.. وابات الحماية على 'المتوسط' و"العقبة.https://cutt.us/89QXC. April 11, 2015. "

ما يمكن استنتاجه بعد هذا العرض فإن إسرائيل تعمل بشكل دؤوب على تطوير ترسانتها البحرية، ليكون أسطولها البحري، بحيث تجهزه بأحدث الأجهزة والتقنيات،[1] وبطبيعة الحال فإنها تسعى لأن يكون متوفقا على بقية الدول الإقليمية، خصوصا العربي التي تعتبرها تهديد وجودي لها.

- أثر استراتيجية الحوت على الأمن القومي العربي:

وهي استراتيجية تعتمد فيها القوات الصهيونية على خطة الهجوم والدفاع في الوقت نفسه، وقد تبنتها لما تعانيه من عزلة في محيطها الإقليمي،[2] وقد اعترضت عليها الكثير من دول العالم لما لهذه الاستراتيجية العدوانية من تهديد على السلم في المنطقة، خصوصا ضد الدول العربية المساندة للقضية الفلسطينية، فعبر هذه الاستراتيجية تسعى أن تكون إسرائيل متواجدة قرب الدول التي تعتبرها معادية، وتشكل بذلك ضغطا على أنظمتها، لذلك طلبت من الولايات المتحدة أن تزودها بحاملة طائرات لتوظفها في ترسانتها وتحركاتها الإقليمية.[3]

إن وجود هذه الترسانة وبهذه القدرة والفعالية، لا يمكن فقط كما يقول الصهاينة أنه لمجرد الحماية، بل يمكن اعتبار ذلك أنها سياسة توسعية تهديد لكل دول المنطقة، حيث تعمل على نشر قواتها بالقرب من السواحل العربية وهي بهذا الشكل تهديد حقيقي لهم، لذلك، ***"إن استراتيجية الحوت تعني في داخلها أي الهدف الخفي من ورائها هو بسط السيطرة التامة والكاملة على النقاط الحساسة لأجل تهديد الدول العربية مما قد يؤدي –احتمالا– إلى انسحاب الدول من الدائرة الجديدة أو حيز المواجهة مع إسرائيل."***.[4]

لقد عبر بن غوريون عن المشكلة الأمنية في إسرائيل، وذلك في خطابه الذي ألقاه أمام الكنست يوم 02 نوفمبر 1955، حينما قدم أعضاء حكومة إلى المجلس، بقوله: ***"تأخذ قضية الأمن موضعا رئيسيا في أفكارنا، ولا يوجد قضية مشابهة لهذه القضية في أي دولة أخرى، لأن الأمن في إسرائيل ليس قضية حماية استقلالنا أو أراضينا أو جدودنا أو سيادتنا فحسب، إنما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية، لا يمكننا أن نغمض أعيننا إمام الحقيقة بأن اعداءنا لا يهددون استقلالنا فقط، بل يهددون عن كثب استمرار بقائنا الفيزيائي هذا هو المعنى الرهيب لمشكلة أمننا"***.[5]

---

[1] حلمي عبد الكريم الزعبي. "إيران وإسرائيل إستراتيجيتان بحريتان في مواجهة بعضهما البعض .. إستراتيجية الحوت مقابل إستراتيجية معادية ". *Strategy* (blog). Accessed October 7, 2021. http://strategy.unblog.fr/2013/12/22/.

[2] "سلاح البحرية الإسرائيلي.https://www.arabarmy.com/t32533topic. Accessed October 7, 2021 ."

[3] صقر أسود، ***مرجع سابق***، ص.

[4] حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي في اسرائيل في ضوء الثورات العربية، موقع احتلال، https://www.ehtelalnews.com/

[5] هيثم الكيلاني، ***دراسة في العسكرية الإسرائيلي*** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969)، ص101-102.

وكان بن غوريون قد أوضح مفهوم الأمن والدفاع عن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حينما قال:

"إن مشكلتنا بالحرف الواحد مشكلة استمرار بقائنا الفيزيولوجي، وأن استمرار بقاء الشعب اليهودي، بتعلق باستمرار دولة إسرائيل، ولذلك تكون حاجاتنا الدفاعية أكبر من حاجات أي دولة أخرى، علينا أن نعرف بأن هناك فارقا فاصلا بيننا وبين أعدائنا فهم يعتقدون أن باستطاعتهم حل مشكلة إسرائيل نهائيا، وذلك بإبادتنا التامة فلا نستطيع إذن تحت هذه الظروف من تحقيق أمننا إلا عن طريق انتصارات عسكرية".[1]

إن التمعن في مضمون هذا المفهوم الذي جاء به "بن غوريون" يبين مدى أهمية البعد العسكري في تحقيق الأمن الإسرائيلي، والمتمثل في ضمان حماية بقاء واستمرار الشعب اليهودي، المشروط باستمرار وبقاء دولة إسرائيل، وبالتالي فأن الخيار العسكري يبدو حتمية لا مفر منها، وفق التصور الإسرائيلي لحل المشكلة الأمنية التي تعانيها إسرائيل، ومن هنا نستنتج أن مفهوم الأمن الإسرائيلي، يقوم على مجموعة من الافتراضات الأساسية، التي سيطرت على العقلية الأمنية الإسرائيلية، ولقيت قبولا واسعا داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي بمثابة العمود الفقري للنظرية الأمنية الإسرائيلية،[2] نوردها فيما يلي:

- الافتراض الأول، يقوم على فكرة الاعتماد على القدرات الذاتية لإسرائيل تنقسم إلى ثلاثة أجزاء منفصلة: الاعتماد على النفس فيما يتعلق بالطاقة البشرية، الاعتماد على الذات في التدريب والنظرية، ثم الاعتماد على الذات في السلاح.
- الافتراض الثاني، يقوم على أساس فكرة أن إسرائيل مضطرة إلى العيش في بيئة عدائية بشكل مستمر ودائم، ومن ثم فإنها لا تملك سوى بديل واحد، وهو الاعتماد على القوة العسكرية للحفاظ على أمنها ووجودها، مدعومة بأسلحة متطورة تساعد على أداء وظيفتها الدفاعية.[3]
- الافتراض الثالث، نذهب إلى أن إسرائيل تفتقر إلى "العمق الاستراتيجي" وهو أحد العناصر الرئيسية في السياسة الأمنية الإسرائيلية، حيث يعتقد معظم الاسرائيليين بأن الأرض تمثل مكرنا رئيسيا للأمن، ولذلك تم إعمال فكرة " الحدود الآمنة".

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 101102.

[2] حسن البراري، أمن إسرائيل، صراعات الأيديولوجية و السياسة (سلسلة دراسات استراتيجية)، العدد 143، سبتمبر 2004، قي موقع: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/a1book20.htm.

[3] ***المرجع نفسه***.

- الافتراض الرابع، يقوم على أساس أن دول المنطقة وخاصة العرب، يمتلكون تفوقا كميا على إسرائيل، فيما يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية، ولذلك تبنت إسرائيل عددا من المبادئ لمواجهة هذا الافتراض، وفي مقدمتها مفهوم الردع، والهدف منه منع الدول العربية من مهاجمة إسرائيل.
- الافتراض الخامس، يتضمن انشاء "حدود آمنة" قابلة للدفاع عنها، من اجل تصحيح الضعف الاستراتيجي الذي تعانيه إسرائيل، والمتمثل في فقدان العمق الاستراتيجي.[1]

إن هذه الافتراضات الخمسة التي حاول القادة الاسرائيليون بناء نظرتهم الأمنية عليها وجدت طريقها إلى التطبيق طوال المراحل التي مرت بها إسرائيل منذ نشأتها إلى اليوم.

نستنتج مما سبق ذكره، أن مفهوم الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي، يشكل بصورة تعتمد على تفوق قدرته العسكرية في المنطقة، الأمر الذي يفرز حالة من عدم التفكير من قبل دول الجوار، في محاولة اختراق هذا التفوق، والتسليم بالأمر الواقع، واتخاذ خطوات وقائية، بدلا من التفكير في حشد القوات العسكرية لاختراق ذلك التفوق العسكري الإسرائيلي، الذي يشكل قوة ردع ضاربة في المنطقة بأسرها، ولترسيخ هذا الاعتقاد لدى دول الجوار فإن إسرائيل تسعى وبصفة مستمرة إلى تطوير وحيازة السلاح النووي منذ احتلالها لأرض فلسطين، وتعمل من جهة أخرى على ضمان عدم امتلاك أي من الدول الإقليمية لهذه التكنولوجيا، وحتى لوكانت لأغراض سلمية.[2]

ولتجسيد ذلك فإن الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي للمنطقة حددت كما يلي:

- الأمن الإسرائيلي.
- الشرعية السياسية.
- الهيمنة الإقليمية.

1.الأمن الإسرائيلي: يلاحظ أن الأمن الإسرائيلي ينطلق من فرضية لا تعرفها غالب المجتمعات، وهي ضرورة التأكيد على تأمين الوجود في حد ذاته لمطلب حيوي أوّلي يتميز بخاصيتين:

- أولهما، إنه يسعى إلى المحافظة على الشخصية اليهودية النقية للدولة، وثانيهما، أنه وجود ديناميكي ممتد تحت ضغط الهجرة المتزايدة التي تأتي إعمالا للوعد الإلهي وفكرة الأرض الميعاد، وقد استتبع كل ذلك عدّة توجهات أساسية، من ناحية ضرورة التأكيد على استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل إعمالا للفكرة الصهيونية، ومن ناحية ثانية ضرورة التوسع الإقليمي للاستجابة للمتغيرات الديموغرافية 'الهجرة الدائمة) والإيديولوجية

---

[1] ***المرجع نفسه***

[2] ربيع حامد، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية (القاهرة: دار الوفاء، 1995)، ص 24.

(أرض الميعاد)، من ناحية ثالثة ضرورة التفوق العسكري الكمي والنوعي على دول الجوار مجتمعة، وخاصة الدول العربية، وتصبح القوة بمثابة هدف أساسي فضلا عن كونها وسيلة رئيسية للردع المادي والمعنوي. ومن ناحية رابعة، ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوفير متطلبات القوة، بمعنى خلق اقتصاد قومي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال في مواجهة الضغوط الخارجية أي الاكتفاء الذاتي كشرط أساسي لتحقيق شروط الأمن القومي.[1]

2.الشرعية السياسية: إذا كان الوجود الإسرائيلي محل منازعة جدرية، وهوما يعني التشكيك في مقومات شرعية، فإن مطلب اكتساب عناصر هذه الشرعية خاصة الشرعية السياسية الواقعية التي تتجاوز مجرد الاعتراف القانوني، يصبح في مقدمة أهداف السياسة الإسرائيلية، إذا لم نقل أنه يمثل جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية، ويمكن هنا التمييز بين مصدرين من مصادر الشرعية. أولها، الشرعية الدولية بمعنى تأمين وضمان الوجود، وهو ما يحقق بالاعتراف الدولي بنشأة إسرائيل، من ناحية، فضلا عن ضمان السلاح ومختلف وسائل الدعم. من ناحية ثانية وأخيرا ضمان التأييد السياسي لحركة وتوجهات هذا الوجود بصفة خاصة. من ناحية ثالثة وثانيهما الشرعية المحلية، بمعنى الاعتراف القانوني الواقعي بالوجود والأمن الاسرائيلي في المنطقة، وفقا لمفهوم الأمر الواقع.[2]

3.الهيمنة الإقليمية: إن الأمن والشرعية هي مقدمات ضرورة لا غنى عنها ليتبلور الهدف الأساسي طويل المدى، ليس فقط للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وإنما في الأساس للوجود الإسرائيلي، من حيث النشأة والوظيفة والدور المنتظر، وهوما يمكن تلخيصه في مطلب الهيمنة على الإقليم باعتباره يمثل المجال الحيوي للوجود الإسرائيلي من ناحية، ولضمان التجاوز في نموه وتوجهاته حدّا يعرض المصالح الغربية فيه لخطر أو تهديد جدّي من ناحية أخرى، وهوما يتطلب تأمين متطلبات هذا الوجود، ومنها:

- تأمين متطلبات النمو الاقتصادي: باعتبار أن النمو الدائم هو الذي يغطي الاحتياجات الايدولوجية للوجود الإسرائيلي، وهو الذي يكفل المتطلبات الاستراتيجية المتمثلة في الأمن كما أنه هو الذي يعطي للهيمنة بعدها الحقيقي.
- تأمين متطلبات النمو الإقليمي: ويكون ذلك وفقا لفكرة المجال الحيوي، ويشمل ذلك عناصر الهجرة الدائمة، الشرعية الدولية، والتفوق العسكري.

[1] حسام سويلم، "الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها .Accessed October 6, 2021 ." https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/الأهدافالقوميةالإسرائيلية.

[2] ***المرجع نفسه.***

إن بعد الأمن القومي عن إسرائيل قضية وجود شامل، يمس صميم الوجود المادي وقد أكد ذلك، اللواء (إسرائيل طال) بقوله: ***"إن القوة الكاملة لعبارة أمن في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموما، فاستراتيجيتنا لا تقرر من نسب القوى والحدود القوة بل أيضا الأهداف القومية التي تستطيع إسرائيل رسمها لنفسها، وفوق كل شيء لدينا الحافز، فقوة الحافز تتناسب طرديا مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية***".[1]

وفي هذا الشأن، فإن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي وضعها قادة إسرائيل منذ أكثر من خمسين سنة، أرادت أن تجيب على سؤال مصيري لإسرائيل، وهو كيفية تحقيق الأمن لشعب قليل العدد، يواجه بيئة إقليمية معادية، من الأخذ في الحسبان قلة سكان إسرائيل مقارنة بديموغرافية شبان المنطقة، بالإضافة إلى ضيق المساحة وقلة الوارد المادية، وهوما دفع بإسرائيل إلى اعتماد مبدأين أساسين يشكلان ركائز نظرية الأمن القومي، وهما أن كل الشعب هو جيش مسلح، ونقل الحرب إلى أرض العدوفي ظل طابع العداء الذي يغلف العلاقات الدولية التي تعتمد في ظلها كل دولة في علاقاتها الخارجية من أجل تحقيق مصالحها القومية واخضاع الأطراف الأخرى لإرادتها إلى وسيلتين أو أسلوبين وهما أسلوب السلم وأسلوب الحرب، ولكل من هذين الأسلوبين أداته فالديبلوماسية أداة السلم، والإستراتيجية هي أداة الحرب.[2]

وبما أن الإستراتيجية هي أداة الحرب، فإن دولة إسرائيل قامت ببناء قوة وانتهت بذلك من مرحلة التنظيم العسكري، وقد كان ذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1949 إلى عام 1956، ثم انطلق قادة إسرائيل بعدها، في انشاء وبناء نظرية الأمن الإسرائيلي، وقد أسسوا لذلك العديد من الركائز والجوانب، معتمدين على الدعم الأوروبي لبناء القدرة الدفاعية الإسرائيلية، لذلك فإن العقيدة العسكرية الإسرائيلية هي الجزء الأساس من مكونات النظرية الأمنية الاسرائيلية، التي اعتمدت أساسا على نظريتين هما، نظرية اللعبة في الأس الإسرائيلي، ونظرية الردع النووي.[3]

1.دور نظرية اللعبة في الأمن الإسرائيلي: تعرف نظرية اللعبة على أنها الدراسة المنهجية للصراع والتعاون، بحيث تقوم بدراسة وتحليل تصرفات صناع القرار في حالات الصراع المختلفة، وتحديد الكيفية التي يتصرف بها صانع القرار لانتهاج الخيارات الرشيدة في الو=مواقف الصراعية، والتي تحقق له أكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتجنبه قدر الإمكان الخسائر. وبعبارة أعم، هي دراسة الإستراتيجية التي يتبناها الأطراف في مواقف النزاع، ويكون هدفها تحسين الاختيار من البدائل القرارية المختلفة الناتجة عن

[1] اسرائيل تال، ***الأمن القومي الأقلية مقابل الأكثرية*** (بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1998)، ص. 70.

[2] عبد الهادي جمال، ***قراءة في فكر علماء الإستراتيجية*** (دمشق: دار الوفاء، 2007)، ص. 54.

[3] رزوق أسعد، ***إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر القومي الصهيوني*** (بيروت: مركز الأبحاث، 1968)، ص. 634.

مواقف الصراعة، وهي بذلك تعتبر أداة لتحليل تنطبق على كافة الصراعات السياسية، وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة.[1]

وقد استخدمت دولة إسرائيل نظرية اللعبة في صراعها مع الطرف العرب]، مستعينة في ذلك بطرف ثالث، ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف كلاعب مساعد سواء بالدعم المالي أو بالسلاح، أو بالوقوف بجانبها في المحافل الدولية، وذلك بمنع صدور أي قرار أممي يدينها أو يضر مصالحها، فقد كان هدف إسرائيل دائما وأبدا، هو الحفاظ على كيان الدولة بوصفها دولة يهودية والحفاظ على أمنها القومي وسيادتها، وذلك بإعمال مبدأ الأمن الإسرائيلي الذي يقوم على أساس الردع، وإنهاك الدول المجاورة، وجعلها تصل مرحلة اليأس من إمكانية إزالة دولة إسرائيل، لذلك فإن إسرائيل لا تقلل من جهدها في ضمان مصالحها وتستخدم دائما المباريات التنافسية ذات الطبيعة الصراعية، مع دول الجوار، وتبتعد في كثير من الأحيان المباريات التعاونية.[2]

2.نظرية الردع النووي الإسرائيلية: ركزت إسرائيل على اعتماد نظرية الردع في المنطقة، وهو جزء مهم في بنيان الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

وقد طورت إسرائيل جيشها بالأسلحة الحديثة والتكنولوجيا بحجة أنها دولة محاطة بالإعداء ولهذا فإن الجيش في إسرائيل يحتل مرتبة خاصة من حيث أنه يسيطر على كل القضايا المهمة. ولذلك عدّ الجيش الإسرائيلي هو المنظمة العسكرية الوحيدة في العالم التي تسيطر سيطرة كاملة على القضايا الإستراتيجية والتكتيكية، كما أن إسرائيل لم تتنازل عن إستراتيجية الردع في أي مرحلة من مراحل تطور نظريتها الأمنية، وكان الخيار النووي أحد مرتكزات هذه النظرية، كما تبنى القادة الإسرائيليون سياسة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي نظرا لأهميته إذ يشكل رادعا للآخرين، ويخفف من العبء الاقتصادي المتعلق بالأمن، ذلك أن السلاح النووي أقل كلفة اقتصادية من الاحتفاظ بقوات تقليدية، كما أنه دافع لتعزيز السلام الذي تريده إسرائيل في ظل الحفاظ على فجوة كبيرة بين إسرائيل ودول الجوار، فيما يتعلق بالقوة العسكرية، وباختصار يمكننا القول إن إسرائيل تسعى إلى أن تبقى متفوقة عسكريا بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط ككل، من خلال امتلاكها للسلاح النووي واقتصاديا من خلال سيطرتها على ثروات وخيرات المنطقة.[3]

---

[1] حقي سعد ***توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية*** (بغداد: جامعة بغداد، 2001)، ص. 192198.

[2] بشير محمد النجاب، ***الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على الاستقرار*** **الأمني** (ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي، 2018)، ص. 3436.

[3] Brechiri Michel, Decisons in israel foreign policy, oxford university press, london, 1974, p 318.

وتهدف إسرائيل من وراء نفوقها العسكري إلى تحقيق أهدافها المختلفة العديدة ولذلك فهي تحاول جاهدة إلى عدم التوصل إلى توازن القوى والرعب مع دول الجوار عموما ودول شرق البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، وحجتها في ذلك أن إسرائيل بلد صغير الحجم ويعيش في محيط من البلدان المعادية، وبسبب حالة العداء المستمر، فإن مثل هذا الوضع ونعني به التوازن، يحد من قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وبالتالي ينظر الإسرائيليون بحذر شديد لمثل هذا التوازن، لأن من شأنه أن تكون نتائجه مأساوية على إسرائيل. ولهذا فإن إسرائيل عندما تيقنت بأن العراق أخذ يبني مفاعلا نوويا، قامت بقصفه عام 1981، وهذا ما عبر عنه آربيل شارون بقوله: "***علينا تدمير المفاعل النووي العراقي بكل ما أوتينا من قوة، إنها مسألة حيوية بالنسبة لإسرائيل***".[1]

وبناء على ما تمت الإشارة إليه مسبقا، من أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية هي جزء أساسي من مكونات النظرية الأنية الإسرائيلية، التي اعتمدت أساسا على نظريتين هي نظرية اللعبة في الأمن الإسرائيلي، ونظرية الردع النووي، نخلص إلى أن قادة إسرائيل توصلوا إلى قناعة راسخة مفادها أن القوة النووية هي التي تحل المشكلة الأمنية، لذلك أسسوا إستراتيجية نووية إسرائيلية.

لقد ولدت فكرة إقامة قوة نووية في إسرائيل، قبل إقامة الدولة نفسها، فقد بدأت الفكرة تراود "ديفيد بن غوريون" وهوأول رئيس وزراء لإسرائيل منذ عام 1947، ولكنها لم تتحقق إلا في منتصف الخمسينات، فخلال الأربعينات من القرن الماضي كان ديفيد بن غوريون رئيسا للوكالة اليهودية في ذلك الوقت، وكان لديه اهتمام خاص بالطاقة النووية، ومن هنا كان إصراره على أن تؤسس إسرائيل أمنها على العلم والتكنولوجيا، وقد كان هذا دليل قاطع على التخطيط المبكر للحاضر والمستقبل، وبأن العلم هو الوسيلة الأنسب للردع من أجل البقاء.[2]

ويمكن تلخيص ملامح التطور النووي الإسرائيلي فيما يلي:

لقد عملت إسرائيل على ما يسمى بدورة الوقود النووي، وتوفير الكوادر العلمية، والعملية اللازمة وتوقيع الاتفاقيات، خاصة مع الدول الأكثر خبرة في هذا المجال، وعلى رأسها فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعمل مسح لمصادر المعادن في صحراء النقب ووضع الخطوط الأولى لعمل برنامج نووي،[3]

[1] آربيل شارون، ***مذكرات شارون***، تر: أنطوان عبيد (بيروت: دار الجليل بيسان للنشر والتوزيع) ص. 501503.

[2] القصاب عبد الوهاب، "***التأثير الجيواستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية***"، في: مركز الدراسات الدولية ع 08، جامعة بغداد، ص صص.

[3] الجزيرة نت. "صحراء النقب.. موطن المشاريع العسكرية والأمنية الإستراتيجية لإسرائيل." https://n9.cl/s40hj .Accessed March 31, 2024.

وإرسال العلماء في بعثات للخارج، ومن ثم انطلقت اسرائيل نحو انتاج السلاح النووي في إطار وثيق مع الدول الصديقة، وعلى رأسها جنوب إفريقيا.[1]

ويحتمل أن تكون إسرائيل قد اتخذت القرار السياسي لإنتاج الأسلحة النووية عقب حرب جوان 1967 مباشرة، لأن الوضع الديبلوماسي والعسكري الذي أعقب تلك الجرب، ترك لدى القادة الاسرائيليين إحساسا عميقا بعدم الأمان، وأدى ذلك إلى حدوث تغير غير مسبوق في العقلية الأمنية الإسرائيلية، وجعلهم يطويون عقيدتهم الأمنية،[2] ولذلك بات تفكير الأمن الإسرائيلي يتجه إلى تعزيز قدراته الدفاعية في مواجهة أسلحة الدمار الشامل.

إن اعتماد إسرائيل إذن على إستراتيجية الردع النووي من أجل البقاء، هودافعه الضروري لتحقيق الاستقرار النفسي لدى الإسرائيليين لما ينتابهم من شعور بالقوة، وهذا بمنزلة تحد لدول الجوار، فالردع النووي العلني له أربع ميزات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن الردع يمنح صدقا أكثر لتهديدات الردع الإسرائيلي.
- يوفر إمكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووي، ويعلل احتمال استعمال غير صحيح لهذا السلاح.
- يوفر إمكانية البدء بجوار إستراتيجي بين أطراف النزاع، حوارا يؤدي إلى التفاهم ويجعل العدو، يدرك أي خطوات يجب الامتناع عن القيام بها، حتى يوفر على نفسه تلقي ضربة نووية.
- يوفر إمكانية تعليم الطبقات المتزعمة في المنطقة، وتكييفها مع واقع الحياة في محيط نووي ومع القيود التي يفرضها هذا السلاح، على تحديد الأهداف السياسية، وعلى إمكانية تحقيقها.

إن هذا المنطق يوضح اتجاه إسرائيل إلى الخيار النووي، كآلية تخدم مطامعها لأي إطار الصراع الدائر في المنطقة، من أجل تقوية مركزها الأمني والإستراتيجي لردع كل التدخلات بالمنطقة، كما أن اللجوء إلى الرادع النووي يمنحها استقلالا عن أي استعانة بقوى خارجية.[3]

وعلى ضوء ما سبق، فإن الزوبعة التي أثارها امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كان من ورائها أبعاد هذه الإستراتيجية وآثارها في شرق البحر الأبيض المتوسط خصوصا، والشرق الأوسط عموما، بوصفها منطقة معرضة للانفجار في أي لحظة، ولذلك يوجد في الرؤية الإسرائيلية تغير في المجال الإستراتيجي حسب خصوصيات كل مرحلة، ولذلك فإن المتغيرات العالمية التي أعقبت الحرب الباردة وخاصة في مراحلها الأولى، زادت الضغوط في

[1] الجزيرة نت. "تجربة نووية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بالسبعينيات." Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/wm6cza.

[2] فهد ناظر، "***على واشنطن أن تختار بين الشراكة مع السعودية أو التقارب مع إيران***"، في: مجلة شؤون خليجية، ع 42، 2015، ص ص.

[3] خليل إبراهيم حجاج وآخرون، ***أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (19902010)***، في: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 40، ع 2، 2013، ص ص. 379393.

مجال التسليح، ومن أهم المظاهر التي يمكن ذكرها في هذا الإطار اتفاقية التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى ضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكري.[1]

إن الرؤية الإسرائيلية للأمن والمقاربة الإستراتيجية التي رسمتها، قد تغيرت، وذلك بالنظر إلى ما حدث في المنطقة من تغير ان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خصوصا، والشرق الأوسط عموما، تمر بمرحلة تاريخية تنطوي على تغيرات عنيفة ودرامية للأسس ومقومات هذه المنطقة. خاصة منذ فشل ما يسمى "ثورات الربيع العربي" في بناء نظم ديموقراطية، وإقامة قواعد للعدالة، والتنمية المستدامة، مع حدوث تغييرات واسعة النطاق في ملامح المنطقة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا وقد بات من شبه المؤكد في ظل هذه الظروف أن الحدود السياسية لعدد من دول المنطقة، أصبحت قابلة للتعديل مع ما يجري من حرب أهلية في بعض الدول، وانهيار بعضها الآخر، وزيادة حجم وفاعلية التفوق الإقليمي لبعض الدول في التفاعلات الداخلية في المنطقة، ووجود الولايات المتحدة الأمريكية كقيادة عملية بقوة الأمر الواقع لعمليات التدخل العسكري المباشر على المستوى الإقليمي.

لقد أدخلت إسرائيل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في مداها الأمني استنادا إلى الأوضاع الجيوسياسية لهذه المنطقة.[2]

فالرؤية الأمنية الإسرائيلية تذهب إلى تأمين ضمانات قوية وضرورية لأمن إسرائيل، فالعقيدة الأمنية الإسرائيلية تعكس قناعات ثابتة، وهي أن الأمن ما هوإلا تعبير عن تلك الحالة التي تشكل قوة الدولة، من خلال بعض الركائز نوردها فيما يلي:

- **توازن القوى من الناحيتين الكمية والنوعية:** يتم معالجة معضلة توازن القوى من خلال معالجة بعض القضايا، ولعل أهمها تعبئة القوى البشرية من أجل ضمان قوة الاحتياط الإسرائيلي والموارد المالية والعامل التكنولوجي.
- **فالعامل** التكنولوجي يعد من أهم العوامل، ويجعل الإستراتيجية الإسرائيلية تتفوق على جميع دول المنطقة، ويمنحها جاهزية قتالية في ساحة المعركة.
- **العمق الإستراتيجي الأمني:** لقد تبنت إسرائيل منذ عام 1948 مفهوم نقل الحرب إلى أرض الخصم، وذلك بالقيام بمبادرة العمل الهجومي الاستباقي، وقد عملت على تطوير هذا المفهوم بعد عام 1967.

---

[1] بيتر براي، ***ترسانة إسرائيل النووية*** (بيروت: دار البيان للنشر والتوزيع، 1989)، ص. 190.

[2] حيدر عزيز، ***"القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف"***، محلية الدراسات الفلسطينية، ع 36، 1998، ص 133.

وتؤكد رؤية الأمنية الإسرائيلية أن إسرائيل يجب أن تكون في حالة استعداد للحرب ضد أي طرف يفكر بنية عدائية للجانب الإسرائيلي، لذلك فإن التركيز ينصب على ضرورة وجود عسكري لها في جميع المناطق، مما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية. [1]

ويمكن القول أن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تهدف أساسا إلى بناء قوة عسكرية تكون أساس الأمن للكيان الإسرائيلي، عبر أحداث تفوق حاسم في ميزان القوى في المنطقة، وعلى هذا الأساس، فإن مفهوم الأمن الإسرائيلي يتسع ويضيق وفق إستراتيجية تهدف إلى حيازة أكبر هدف يمكن من وسائل وأشكال السيطرة الإقليمية بالمفهوم الواسع والشامل للكلمة.

ويتبين هذا المفهوم للأمن الإسرائيلي من خلال حرص إسرائيل على إدامة نفوقها العسكري في ميدان الأسلحة التقليدية والإستراتيجية وإصرارها على وضع قيود أمنية على دول الجوار، كما نلاحظ بأن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تركز خياراتها المستقبلية على أهمية التفوق النوعي والتكنولوجي لمنظومة أسلحتها،[2] حيث يلعب المتغير التكنولوجي دورا رئيسيا في معادلة التوازن الإستراتيجي، لأنه يعتبر ضمانا قويا لتحقيق النفوق، لذلك ركزت إسرائيل جهودها العسكرية على جملة من الموضوعات أهمها:

- إنشاء نظام صاروخي مضاد للصواريخ الباليستية لدول المنطقة، وذلك بدعم وتمويل أمريكي.
- تطوير أسلحة الطاقة الحركية، مثل الأسلحة المشغلة بنظام الأشعة الليزرية.
- إطلاق القمر الاصطناعي (عامونس 201) الذي يصل مدى ارتفاعه 36 ألف كلم، لأغراض جمع المعلومات والاتصالات مع تجهيزها بسلاح ليزري يتعقب ويراقب الأجهزة والأهداف المعادية له، ومن ثم يقوم بتدميرها.
- تحسين نوعية الطائرات بدون طيار، والعمل على رفع مستوى أدائها في عمليات الرصد والتوجيه بعيد المدى.
- تطوير الصواريخ الموجهة والمضادة للدبابات، وإضافة شعاع ليزري لها ذو مدى 5 كلم ويمكن تركيبها على الطائرات.
- إنتاج وتطوير أجهزة الكشف الرادارى في ظروف الحرب الإلكترونية المضادة.
- تطوير وسائل وأنظمة الرؤية الليلية للطيران من طراز (Helo) مع مضاد لطيران العدو.

---

[1] فايز سارة، ***الجيش الإسرائيلي الخلفية، الواقع والمستقبل*** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص.

[2] هيثم الكيلاني، ***الميزان العسكري العربي الإسرائيلي في إطار المتغيرات الراهنة***"، في: مجلة شؤون عربية، عدد 242، 1993، ص 42.

– تطوير قدرة الطائرات ذات الصنف (هيل) الهجومية، وتزويدها بأنظمة قتال جو/أرض إلكترونية ومتنوعة، لا سيما التطور الحديث الذي قامت به إسرائيل في مجال تكنولوجيا القضاء، من خلال وكالة القضاء الإسرائيلية التي أنجزت عدة أعمال نبينها فيما يلي:

– تطوير القدرة الإسرائيلية لبناء أجهزة التجارب في مجال الأقمار الصناعية وسفن الفضاء.

– البحوث والدراسات والتجارب البحثية التي أثبتت أن العقيدة الإسرائيلية ترتكز على جملة من العناصر منها:

– إعادة هيكلة الجيش الإسرائيلي وتطوير الجاهزية للقوات المسلحة، مع العمل على استحداث القدرات الاستخبارية وأنظمة الإنذار المضاد وأجهزة المراقبة.

– تحسين الأداء القتالي للقوات المسلحة بشكل كبير من خلال حفظ التوازن العسكري المرتكز على التفوق الكيفي والنوعي التكنولوجي لصالح الجيش الإسرائيلي.

– تعدد الأدوار بكل الوحدات في جميع أنماط القتال مع التركيز على تدريب فريق وحدات الإسناد والاقتحام.

– الربط والتجمع السريع لكل الوحدات القتالية على كل الأصعدة بمرونة وقابلية التكيف مع طبيعة المعركة.

– التطوير والحصول على كفاية دفاعية للتصدي لأي هجمات برية، ورفع الكفاءة العسكرية وتطويرها من خلال تحويلها من مدافع إلى مهاجم.

– ربط الجيش الإسرائيلي بأكمله بأحدث الإنجازات التكنولوجية من أجل استمرار سيادة المبدأ الإستراتيجي المتمثل في أن قدرة الجيش الإسرائيلي الشاملة أكبر من مجموع قدرات الجيوش التابعة لدول الجوار مجتمعة.

– بناء القوة البحرية وتطوير أدائها القتالي بكل ما يلتزمه ذلك من نظام تحسين نظام الذخائر دقيقة التصويب، باعتبار أن سلاح الجويعد الوسيلة الأكثر فاعلية سواء من ناحية تنفيذ أعمال الانتقام على مسافات بعيدة نسبيا، ومن ناحية أخرى حسم المستوى الإستراتيجي لتغيير مسار المعارك وتحديد نتائجها الميدانية.[1]

وعلى ضوء ما سبق نخلص إلى أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تدفع باتجاه بناء برامج البناء العسكري في إطار مبدأ التخطيط الاقتصادي، بقصد تعظيم أوجه وأشكال الاستفادة من الموارد المتاحة، على الرغم من انخفاض القوة البشرية. التي تم تعويضها من خلال التركيز على الزيادة النوعية، مما أدى إلى رفع الكفاءة القتالية للجيش الإسرائيلي، ومنحه النفوق العسكري على كثير من جيوش المنطقة.[2]

[1] بشير محمد النجاب، ***مرجع سابق***، ص 7475.

[2] العاجز طائب مصباح، ***نظرية الأمن الإسرائيلي*** (عمان: مؤسسة الفيروز، 1989)، ص. 159.

ويُمكن الإشارة إلى وجود توافق عربي عام حول كون دولة إسرائيل تشكل عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي العربي، وتظل التحديات قائمة في مسار التعاون معها على الرغم من التباين في المواقف بين الدول العربية. وتتلخص السياسة العسكرية الإسرائيلية تجاه العالم العربي في النقاط التالية:

- السعي للحصول على تفوق عسكري وتكنولوجي شامل على الدول العربية.
- العمل على تفتيت النسيج العربي بناءً على خطوط طائفية وعرقية ودينية. [1]
- وأيضا إقامة علاقات استخباراتية مع بعض الدول العربية بهدف دعم الاستقرار السياسي فيها، مما قد يؤثر على استقرار دول عربية أخرى.

إنّ إسرائيل تسعى لتوسيع نفوذها في الوطن العربي من خلال التأثير على دول الجوار مثل إريتريا، إثيوبيا، تركيا، موريتانيا، ودول الساحل الإفريقي، بهدف الضغط على الدول العربية والسيطرة عليها. وفي ظل التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم إسرائيل ثلاث استراتيجيات رئيسية في تعاملها مع العالم العربي، والتي تم تحديدها من قبل الخارجية الأمريكية كالآتي:

- الحيلولة دون أي مساعي عربية نحو الوحدة.
- إعاقة أي تأثير أو سياسات قد تهدد المصالح الأمريكية والإسرائيلية.
- التدخل في شؤون أي دولة عربية تحيد عن الخطط الموضوعة للمنطقة[2].

كان للنّزاع العربي الإسرائيلي تأثير في تصاعد سباق التسلح بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تطورات تكنولوجية في الأسلحة البحرية. تمتلك إسرائيل ترسانة من الصواريخ البحرية التي تشمل صواريخ من البحر إلى البر والعكس، بالإضافة إلى زوارق مجهزة بالصواريخ وغواصات قادرة على تهديد الشواطئ العربية. وتُعد إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على المعاهدات الدولية الرامية لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ولم تلتزم بمعايير ضبط التسلح.[3]

- نزاعات مهددة للاستقرار المتوسط:

إنّ الصّراع في قبرص ينطوي على مواجهة بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وتظل الجزيرة منقسمة حتى الآن. الاتحاد الأوروبي يعترف بالجزء اليوناني من قبرص، في حين أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تعترف بالجزء

[1] الزيتونة, مركز. "دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي." مركز الزيتونة للدراسات, August 23, 2010. https://www.alzaytouna.net/2010/08/23/دور-إسرائيل-في-تفتيت-الوطن-العربي/.

[2] محمود محمد علي، الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت الوطن وتقسيم العربي (القاهرة: دار الوفا للطباعة والنشر، 2018)، ص. 8-13.

[3] "مطالبة عربية بضم إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية." https://www.aa.com.tr/ar/الأردن/مطالبة-عربية-بضم-إسرائيل-لمعاهدة-عدم-انتشار-الأسلحة-النووية/2651133. Accessed March 31, 2024.

التركي. كما تلعب تركيا واليونان دورًا في النزاع المستمر حول جزر بحر إيجة، وهو نزاع تاريخي معقد لم يُحل حتى الآن، ويُعد من الصراعات الناتجة عن التعقيدات الجغرافية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتعتير قضية الصحراء الغربية واحدة من تداعيات الجغرافيا الأورومتوسطية وإرث الاستعمار الإسباني. بعد انسحاب إسبانيا، قام المغرب باحتلال المنطقة، مما أشعل فتيل النزاع في الصحراء الغربية. جبهة البوليساريو قاومت محليًا من أجل استقلال الصحراء الغربية. هذه القضية تلقي بظلالها على الاستقرار الجغرافي للمنطقة بأكملها.

كما أنّ مدينتي سبتة ومليلية تعتبرهما إسبانيا جزءا من أراضيها، في حين يطالب المغرب بالسيادة عليهما كجزء من ترابه الوطني. تسبب هذا الخلاف في نشوب نزاع بين البلدين، خاصة بعد محاولة المغرب السيطرة على جزيرة ليلى. من جهة أخرى، تسعى إسبانيا لاستعادة سيادتها على إقليم جبل طارق من المملكة المتحدة، وقدمت لهذا الغرض مقترحات وامتيازات متعددة. في المقابل، تحرص بريطانيا على الاحتفاظ بالإقليم، محاولةً إيجاد أساس قانوني وإداري يسمح بإدراجه ضمن الاتحاد الأوروبي وسياساته.[1]

المبحث الثالث: مستقبل التفاعلات الدولية في المتوسط.

في سياق تحليل تاريخ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، ومع تطور هذه العلاقات في ظل منافسة أمريكية متزايدة النفوذ في المنطقة، تثار التساؤلات حول ما يحمله المستقبل لهذه المنطقة. من المحتمل أن تتجه السيناريوهات نحو تأثير أكبر للغرب وزيادة تبعية الدول العربية المتوسطية له.

المطلب الأول: التعاون والتكامل في المتوسط.

كان التعاون الأورومتوسطي بخصائص ثنائية، حيث سعت مبادرة برشلونة لمنحه طابعًا شاملًا ومتعدد الأطراف، لكنها مع ذلك ظلت تحافظ على نهج الثنائية. الاتحاد الأوروبي يمثل أحد الأطراف في هذه العلاقة، بينما الطرف الآخر هو كل دولة متوسطية بشكل منفرد أو مجموعات من الدول. الشراكات والاتفاقيات والمشاريع المنفذة تستهدف كل دولة على حدة، مع الحفاظ على اتجاه عمودي من مؤسسات الاتحاد الأوروبي نحو هذه الدول.[2]

هذا النهج قد يُعتبر نقطة ضعف في العلاقات الأورومتوسطية ووقد حاول الأوربيون استدراكه في مبادرة برشلونة، بتوسيع مجالات التعاون من خلال تبني أهداف جماعية وتقديم مساعدات لدول الجنوب على شكل مشروطية لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأيضا السعي للوصول إلى إنشاء منطقة تجارة حرة جماعية في

[1] "R.EU.m : أهم النزاعات في المتوسط:," accessed July 20, 2022, https://cte.univsetif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=3028.

[2] توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004)، ص . 123-124.

المنطقة المتوسطية، إذ الهدف هو تخطي التحديات المشتركة الناجمة عن المشاركة الجغرافية والمخاطر والتهديدات، بالإضافة إلى التفاعل الدائم بين الدول المتوسطية لما لها من مصالح مشتركة، هذا ما يدفع نحو الاهتمام بتعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء هياكل مؤسساتية للتعاون الإقليمي.[1] وعلى الرغم من الأهمية السياسية لهذا البعد الإقليمي، فإن عدم التوازن بين الأعضاء المشاركين والميزانيات المحدودة مقابل التحديات الكبيرة، قد حال دون تحقيق تقدم ملموس في مسار التعاون الأورومتوسطي بشكل عام.

كما سعى مسار برشلونة لإحداث تغيير في المنهج التقليدي الذي كان يطبع علاقات المجموعة الأوروبية بدول الضفة الجنوبية، والتي كانت تعتمد بشكل أساسي على الشراكات الثنائية. وقد أصبحت القضايا المشتركة ذات أهمية متزايدة، حيث تدخلت فيها عوامل استراتيجية متأثرة بالنظام الدولي المرن والحاجة إلى معالجة المشكلات والمخاطر المشتركة وتعظيم المصالح المتبادلة. هذه العوامل دفعت الاتحاد الأوروبي لتبني مشاريع في قطاعات حيوية، ومع ذلك، ظل البعد الثنائي يلعب دورًا مركزيًا في تشكيل العلاقات الأورومتوسطية.[2]

يتطلب التعاون الدولي متعدد الأطراف تبني منظور جديد يتجاوز الهيمنة الثقافية والسياسية الأوروبية والأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالمناطق الجيوثقافية مثل المتوسط. يجب على جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط أن تعتبر نفسها جزءًا من هذا الوضع وأن تطور سياسات وبرامج تعكس ذلك. التعاون متعدد الأطراف يأتي كنتيجة لتنسيق هذه السياسات المتنوعة. بعد الحرب الباردة، أولت الدول الأوروبية اهتمامًا بهذا النوع من التعاون الذي يتماشى مع تصور جديد للحدود الدولية والجيواقتصادية، وبالتالي، أصبح البحر الأبيض المتوسط مساحة تعاون متعددة الأبعاد.[3]

لقد تطورت استراتيجيات تعتمد على التشاور حول قضايا مشتركة من خلال الدبلوماسية القائمة على المؤتمرات والقمم الجماعية، وهو ما يتجلى في حوار 5+5 والمنتدى الأورومتوسطي اللذين بدأ فور انتهاء الحرب الباردة. وقد عزز مسار برشلونة هذا النهج، متجاوزًا الأهداف المشتركة من خلال العمل الجماعي، بما في ذلك تأسيس منطقة تجارة حرة، والتعامل مع القضايا الأمنية المشتركة، وتعزيز الحوار الثقافي والإنساني. وقد شهدت منطقة البحر

[1] Stefania Panebianco, ***A New Euro Mediterranean Cultural Identity***,(London: Frank Cass Publishers, 2003),p.30.

[2] Ibid.

[3] "البحر الأبيض المتوسط و مستقبل أوروبا." https://www.juragentium.org/topics/med/ar/benoist.htm .Accessed March 31, 2024.

الأبيض المتوسط تنوعًا في أشكال التعاون التي تربط بين مختلف المكونات الجيوسياسية والدول المتوسطية بالاتحاد الأوروبي، وأحيانًا مع قوى دولية أخرى، مما أدى إلى تنوع في المبادرات والأوضاع.[1]

لقد تم انشاء آليات مهمة، لكنها في الواقع لم تتمتع بفعالية عملية ملموسة وظلت في أغلب الأحيان ذات دور استشاري، مثل البرلمان الأورومتوسطي الذي ينعقد بانتظام، وأيضا المؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات فقد اقتصر دورها على الأنشطة المدنية بتقديم المساعدات والتواصل بين الفاعلين المدنيين، لكن لم يتم إنشاء آلية مالية مشتركة كبنك متوسطي كما كان مقترحًا في العديد من المناسبات، وبدلاً من ذلك، تم إنشاء التسهيل الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة كآلية مالية يسيطر عليها الاتحاد الأوروبي عبر البنك الأوروبي للاستثمار. لم تنجح القمم الدورية التي أطلقها الاتحاد من أجل المتوسط في تحقيق أهدافها بعد سنوات من العمل منذ العام 2008، وكذلك تعثر نظام الأمانة العامة في برشلونة بسبب نقص الديناميكية في آليات العمل الأورومتوسطي. هذه العناصر الجماعية كشفت عن نواقص في تكوينها، وأظهرت الصعوبات التي تواجهها في الظهور دون وجود ديناميكية كافية في الشراكة والعمل المنتظم في القطاعات الحيوية بين الشركاء، وأبرزت التحديات الناجمة عن السياسات التنافسية الحادة التي تتبعها بعض الدول في مقابل ربط الاستراتيجيات بالأولويات الأوروأطلسية.[2]

إنّ قمة باريس التي عُقدت في 13 يوليو/تموز 2008 لم تخصص أية أموال إضافية لتعزيز التعاون الدولي. وفقًا لإعلان باريس، يتطلب تمويل المشاريع الإقليمية والدولية تعاونًا متعدد الأطراف يشمل مساهمات من الاتحاد الأوروبي، الدول الأعضاء، وشركاء آخرين، بالإضافة إلى مؤسسات مالية ودولية وكيانات إقليمية. يُشار إلى آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية، وأدوات الحوار والتعاون الأوروبية كمصادر تمويل محتملة. مع تخصيص بعض الأموال لدول جنوب المتوسط في إطار التنسيق مع عدة أطراف. هذا التمويل لا يرتبط بالاستثمار في مشاريع أورومتوسطية، ولكنه يشبه الدعم الذي قُدم في قمة مجموعة الثماني في دوفيل عام 2011، حيث تم تخصيص حوالي 40 مليار دولار لتونس ومصر، بمساهمة كبيرة من البنك الأوروبي للاستثمار.[3]

---

[1]Erwan Lannon, Bilateraldynamics…, op. cit., p. 14. delkhaleqBerramdan, Introductions in AbdelkhaleqBerramdan (s, d), partenariat euroméditerranéen à l'heure du cinquième élargissement de ion européenne, Edition Karthals, Paris, 2005, pp. 212

[2]wan Lannon and Ivan Martin, Report on the euromediterraneanerschip status and progress 2009, documentsIEMed, IEMed, celona, November 2009, pp. 2124.

[3] تونس, رشيد خشانة-. "حوافز لتعزيز الديمقراطية بدل 'الإتحاد من أجل المتوسط.'" SWI swissinfo.ch (blog), August 2, 2012. https://www.swissinfo.ch/ara/سياسة-فدرالية/حوافز-لتعزيز-الديمقراطية-بدل-الإتحاد-من-أجل-المتوسط/33217222.

هذه المعلومات تشير إلى استمرارية استخدام الأساليب المالية الحالية في إدارة المشاريع، وذلك بالاعتماد على الأنظمة التمويلية المعتمدة من قبل الشراكات القائمة. على سبيل المثال، يتم الاستفادة من الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة، التي يدعمها البنك الأوروبي للاستثمار، والتي جاءت كبديل لبرنامجي ميدا الأول والثاني، بالإضافة إلى آلية تسهيل الاستثمار من أجل الجوار (FIV)، وهي جزء من السياسة الأوروبية للجوار. تُعد هذه الآليات جزءًا أساسيًا من البرامج والتوجهات الخاصة ضمن إطار سياسات التعاون المتاحة.[1]

يمكن تصنيف هذه المشاريع جغرافياً إلى نوعين: مشاريع قومية تخص دولة بعينها، ومشاريع إقليمية تشمل عدة دول من الجنوب أو الشرق أو الشمال. وقد ركز إعلان باريس على المشاريع الإقليمية، موجهاً اهتمامه نحو المشاريع التي تعتبر استثماراً استراتيجياً للمستقبل، والتي تتعلق بمخاوف إقليمية وعالمية مثل الطاقة، والتدهور البيئي، والأمن المناخي، ومستقبل الموارد المائية. يشير "إيفان مارتين" إلى ثلاث تحديات رئيسية تتطلب تعاوناً في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الطاقة، والتغير المناخي وما يتضمنه من تأمين المياه والأمن الغذائي والتوظيف، في ظل عدم كفاية السياسات الحالية للاتحاد الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية.[2]

إن مواجهة التحديات الإقليمية التي أشار إليها "إيان مارتن" تظهر حاجات متنامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، مع تداعيات متشابكة. هذه النتائج تربط بين الأمن الإنساني والمبادرات الإقليمية التي تستجيب للمطالب المتزايدة. الهجرة على سبيل المثال، تعتبر مشكلة في كل من الجنوب والشمال، ناجمة عن عدم الاستقرار والتنمية والتحديات التي تشهدها دول الجنوب خصوصا بعد ما سمي بالربيع العربي، وهي أيضا تشكل مشكلة للأوربيين.[3]

وتسلط هذه التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد، التي تؤثر على منطقة الأورومتوسط، الضوء على عدم كفاية الجهود الفردية في إدارة القضايا الاجتماعية المشتركة. ترتبط هذه القضايا بتبادل تاريخي للموارد، وهو ما ينطبق أيضًا على الغذاء، حيث تعتمد دول المنطقة بشكل كبير على استيراد الغذاء من الخارج. يواجه القطاع الزراعي في المنطقة تحديات مثل التصحر ونقص مياه الري. كما تُعد الطاقة جزءًا من معضلة جيوسياسية وأمنية ذات أبعاد

[1] الموجع نفسه.

[2] Ivan Martin, «Perspectives financières 20142020: Quels instruments financiers pour la méditerranée», in Europe méditerranée. Enjeux.... op. cit., p. 49.

[3] ما يكل ج ماكنيرني وآخرون، تحدّيات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، متوفر على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE222/RAND_PE222z1.arabic.pdf

متنوعة، ومع ذلك لا تشمل هذه القضايا الثلاث – الغذاء والتصحر والطاقة – بالإضافة إلى تحديات أخرى، أي برامج تعاون إقليمي ملموسة وقوية على الرغم من ظهور بعض المشاريع التي تعبر عن هذه الاتجاهات.[1]

التمويل المرصود لمبادرات التعاون الإقليمي غير كافٍ بشكل كبير، على الرغم من الأهمية المتزايدة لهذا النوع من التعاون. على سبيل المثال، يُشكل فقط 5% من الميزانية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي ضمن الآلية الأوروبية للحوار والشراكة للتعاون الإقليمي أو الثنائي.[2]

لم يكن الاتحاد من أجل المتوسط، الذي اعتمد على تمويلات جديدة لدعم الشراكات الإقليمية، قد أولى الأهمية الكافية للمشاريع الاستراتيجية، والتي كانت من بين العوامل التي أثرت على هذا المسار وجعلته جزءًا من مسار أوسع بدأ منذ عام 1995. في 10 يوليو/تموز 2009، تدخلت اللجنة الأوروبية عقب الأزمة المالية التي شهدتها العلاقات الأورومتوسطية، بمساهمة قدرها 72 مليون يورو للفترة من 2009 إلى 2010، دعمًا لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط ذات الأولوية. ولم تزد المساهمة الأوروبية عن 90 مليون يورو للفترة من يوليو/تموز 2008 حتى نهاية 2010، وهو مبلغ ضئيل بالنظر إلى الأهمية الحيوية لهذه المشاريع وتكلفتها الباهظة. وقد كانت هذه التمويلات نقطة البداية للعمل الرسمي على هذه المشاريع، مثل إجراء الدراسات الخاصة بالمخطط الشمسي الذي تقدر تكلفته الإجمالية بـ570 مليار دولار، بمشاركة عدة هيئات مالية.[3].

صاغ الاتحاد الأوروبي أهداف سياسته للحوار الأوروبي بغية "نقل منافع توسع الاتحاد في عام 2004 إلى الدول المجاورة لتعزيز الاستقرار والأمان والرخاء للشعوب المعنية". وتظل هذه الشراكة ركيزة أساسية تحكم جميع تفاعلات وتصرفات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط.[4] من المهم الإشارة إلى أن سياسة الحوار الأوروبية تعكس التغيرات الجغرافية وإعادة تشكيل الحدود الإقليمية، وقد شملت هذه السياسة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من عدم وجود تغييرات جوهرية في الحدود باستثناء انضمام قبرص ومالطا للاتحاد الأوروبي في عام 2004، فإن الواقع كان سيظهر تناقضًا أوروبيًا في تشكيل سياسة الجوار الشرقي التي تشمل القوقاز، مقارنةً بالحوارات الجنوبية والشرقية في المنطقة المتوسطية.[5]

[1] "تغيرات مناخية وبيئية تهدد بلدان المتوسط." https://aawsat.com/node/3036621. Accessed March 31, 2024.

[2] Ivan Martin op cit, p.51, 50.

[3] Pierre Verluise, op. cit.

[4] le plan d'action UE Maroc adopté par le conseil européen le 17 décembre 2005 dans le cadre de la politique européenne de voisinage., p. 3.

[5]

وكخلاصة يمكن القول أن التعاون والشراكة طرح في مؤتمر برشلونة عام 1995، طُرحت فكرة بين الدول الأوروبية والجنوبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومع انها تبدو الفكرة جذابة، حيث تهدف إلى تحقيق تحول من حالة اقتصادية متباينة إلى حالة متماثلة ومتعاونة. ومع ذلك، ليس الأمر بهذه البساطة والسهولة، فالاقتصاد الأوروبي في المنطقة يتمتع بالقوة والتماسك، ويقوده مؤسسات متناغمة مع مصالح الدول الأعضاء. وفي المقابل، تعاني الأنظمة الاقتصادية في أغلب دول الجنوب من هشاشة وعدم المأسسة، وتفتقر إلى القدرة على المنافسة كما يتم التعاون مع هذه الأنظمة بشكل انتقائي في قضايا التصدير والاستيراد. على سبيل المثال، ولا يُسمح للمنتجات الزراعية بالدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي وطرحها هناك، من جهة أخرى يحتكر الاتحاد الأوروبي التكنولوجيا التي تساهم في تنويع الاقتصاديات دول الجنوب وجعله أكثر تنافسية وفاعلية.

وإذا ما أضفنا عليه التنافس في مجال التسلح كما مر في التحليلات السابقة فإن المنطقة كما هي مؤهلة لتكون مسرحا للتعاون والشراكة، قد تكون مؤهلة للصدام خصوصا في ظل تباين الرؤى وأيضا وجود تهديدات الإرهابية المتنامية في ظل انتشار الأسلحة بعد موجة ما سمي بالربيع العربي.

المطلب الثاني: التنافس والصراعات في المتوسط.

تتنافس القوى العالمية على تأمين مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى الصين لتأمين طريق تجاري إلى أوروبا، وتركز روسيا على تعزيز علاقاتها الثنائية ومصالحها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة. يشير المراقبون إلى أن التنافس بين الغرب وروسيا يدور حول الوصول إلى موارد الطاقة والأسواق العسكرية، وأن الأبعاد الاقتصادية تطغى على الجوانب العسكرية. تولي روسيا اهتمامًا خاصًا بأمن الملاحة في البحر الأسود والمتوسط، لكن تجارة الأسلحة في جنوب المتوسط قد تؤدي إلى تصاعد التوترات. تتحمل القوى الكبرى في مجلس الأمن مسؤولية جزئية عن استمرار النزاعات إذ حسب غالب دلاي "***يمكن لمنافسات القوى العظمى أن تؤدي أيضاً إلى التشرذم الإقليمي***".[1]

هذه المنافسة تحفز القوى الأوروبية، وخاصة الإقليمية منها، على صياغة سياسات جديدة والدفاع عن مصالحها في المنطقة. تتبنى هذه السياسات نهجًا شاملاً يدمج بين الأمن الناعم والأمن الصلب، مع التنسيق بين القطاعين المدني والعسكري. كما أدت إلى ظهور نظريات تشير إلى أن هناك تحولًا جوهريًا في تصور الأمن الإقليمي بالبحر المتوسط، يتجه نحو تقليل الاعتماد على الجانب العسكري للأمن، مع التركيز على الأمن الاقتصادي والبيئي. ومع ذلك، يظل هذا التوجه محدودًا، فحتى مع التزام الأوروبيين بالعلاقات الأمنية الإقليمية

[1] غالب دلاي. "منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط: سباق من دون رؤية؟." Middle East Council on Global Affairs (blog). Accessed March 31, 2024. https://mecouncil.org/publication/منافسة-القوى-العظمى-في-الشرق-الأوسط-سب/?lang=ar.

غير العسكرية ضمن السياسة الأورومتوسطية، لا تزال العلاقة الأورو-أطلسية والروابط الاقتصادية والعسكرية الثنائية، مثل تجارة الأسلحة، تحتفظ بأهميتها.[1]

تتأثر الإستراتيجية في المتوسط بثلاثة عناصر رئيسية: البنى العسكرية، التسلح والمذاهب العسكرية، وتحديد الخصم جغرافياً. هذه العناصر تتداخل مع الأمن الدفاعي وشبكات العلاقات الدولية. الدول الأوروبية المطلة على المتوسط مرتبطة بمعاهدة دفاعية جماعية ضمن حلف الناتو، بينما قد تكون دول جنوب المتوسط معرضة لهجوم من الناتو في حال نشوب صراع، وعلى الرغم من أن هذا الاحتمال ضئيل، إلا أنه يظل موجودًا ضمن الإستراتيجيات العسكرية.[2]

لا تنظر الدول الأعضاء بريبة إلى القدرات النووية الفرنسية أو قدراتها العسكرية مقارنة بدول مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا. وفي ظل الفجوة الكبيرة التسلح بين الدول في المتوسط مع وجود ترسانة لنووية إسرائيلية، يظل الوضع في المتوسط الآخر قلقا واستراتيجيًا. وتبقى التساؤلات قائمة حول ما إذا كان الناتو سيطور أو يقدم خطة جديدة في المتوسط عقب الانتفاضات التي شهدتها المنطقة، وكيف سيتمكن من التوفيق بين مكانة إسرائيل والدول الأخرى في أي خطة تعاون أو حوار.

-إعادة صياغة النقطة الأولى: لا يوجد توافق واضح حول ماهية دور حلف الناتو في تأمين منطقة البحر المتوسط، وهناك صعوبة في الاتفاق على تعريف موحد للأمن في هذه المنطقة والتحديات والمخاطر التي تواجهه.

- إعادة صياغة النقطة الثانية: لم تشمل المحادثات الأولية كافة الأطراف في منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك سوريا ولبنان وغيرها من الدول. تعتقد معظم الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط أن أي دور محتمل لحلف الناتو قد يكون موجهًا نحو مواجهة التهديدات الصاروخية العربية ضد إسرائيل، بينما يتجاهل الأسلحة النووية والتقليدية الكبيرة التي تمتلكها إسرائيل.[3].

---

[1]Basil Germond and Eric Growe, Maritime security in the mediterrannen: European and transatlantic approaches, meditteranean Paper series 2010; the German Marschall Fund of the Limited StatesIstitutoAffariInternazionali IAI, Rome, 2010, p. 17.

[2] غالب دلاي، مرجع سابق.

[3]موسى أحمد القلاب، مذكور في محمد حسون،" ***الإستراتيجية التوسعية للناتو وأثرها على الأمن القومي العربي***"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 العدد الثاني، دمشق،2010 ، ص، 353 .

بالرغم من الأهمية البارزة لهذه الملاحظات، إلا أنها لا تكشف عن الجوانب الأساسية للحوار بين الأطلسي والمتوسط. من غير الواضح إذا كان هذا الحوار مجرد تبادل روتيني أو خطوة نحو تعقيدات أكبر. وعلى الرغم من سيادة الشكوك، فإن السياسات على أرض الواقع تتبع مسارًا مختلفًا، حتى وإن كانت نادرة ومحدودة. يواجه الناتو تحديًا معقدًا مع إسرائيل، حيث تعيق هذه العلاقة توسع نشاطه، بما في ذلك مسألة عرض العضوية. من الصعب توحيد إسرائيل ودول جنوب وشرق المتوسط تحت عقيدة عسكرية موحدة، نظرًا للحدود الأمنية الصارمة التي تفصل بينها.[1]

تتمثل السياسة الأمريكية في المنطقة بإضافة تحالفات جديدة إلى جانب الناتو، مثل التعاون الثنائي والسياسات المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن ضمنها الشراكة لمكافحة الإرهاب في الصحراء التي تضم دول شمال غرب إفريقيا. هذا التنوع في الشراكات يوفر للدول المحلية خيارات متعددة للتعاون الجيوإستراتيجي، لكنه يفتقر إلى استراتيجيات شاملة ومتجذرة تبدأ من أساس إقليمي. لذلك، تفضل دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط التعاون الثنائي، سواء في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي أو مع الولايات المتحدة، كما هو الحال بين المغرب وإسبانيا، وتونس وإيطاليا في قضايا الهجرة، وبين تركيا وسوريا في التعامل مع القضية الكردية... إلخ.[2]

أخيرا يمكن القول تؤدي التحديات المختلفة إلى دفع الدول نحو تبني سياسات أمنية وعسكرية تنافسية، حيث تفضل هذه السياسات بدلاً من التعاون بسبب عدم القدرة على تطبيق استراتيجية تعاونية فعّالة. على سبيل المثال، يساهم النزاع العربي الإسرائيلي في تشكيل سياسات عسكرية متنافسة في الشرق الأوسط، ويحافظ نزاع قبرص على مستوى من الحذر المتبادل بين اليونان وتركيا، بينما يستمر نزاع الصحراء الغربية في خلق توتر مستمر في غرب البحر المتوسط. وتظل قضايا مثل الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والتغير المناخي، التي تتطلب تنسيقًا استخباراتيًا وميدانيًا وتتميز بطابعها العابر للحدود.

[1] NATO. "NATO's Mediterranean Dialogue & Istanbul Cooperation Initiative – Questions & Answers." NATO. Accessed April 1, 2024. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_59419.htm.

[2] swissinfo.ch, S. W. I . "اتفاقات اقتصادية من دون قيم سياسية مشتركة." SWI swissinfo.ch (blog), January 2, 2006. https://www.swissinfo.ch/ara/اتفاقات-اقتصادية-من-دون-قيم-سياسية-مشتركة/4932634.

خاتمة الفصل:

وبالنظر إلى الوضع الجيوسياسي، وجدت الدول العربية المطلة على البحر المتوسط نفسها مضطرة للتحالف مع إحدى القوتين العظميين، الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. في النهاية، بدا أن هذه الدول تفضل الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب عدم تحقيق الاتحاد الأوروبي للوعود التي قُطعت خلال مؤتمر برشلونة، سواء فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي والتجاري الفوري لتنشيط اقتصاداتها، أو في تسوية النزاعات السياسية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية الإسرائيلية. لهذا السبب، رأت الدول العربية أن مصلحتها تكمن في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة لحل مشاكلها العالقة.

هذا يدل على أن الدولة لا تعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي كشريك سياسي في عملية السلام بالشرق الأوسط. ومع ذلك، تسعى للحفاظ على علاقة جيدة معه في الأمور الاقتصادية والسياسية، مع الأخذ في الاعتبار أن دوره أصبح محدودًا بعد أن باتت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور رئيسي في المنطقة من خلال ما تصفه بمكافحة الإرهاب الدولي، وهو ما يتبعه معظم دول العالم. ومن خلال تحليل مسار العلاقات المستقبلية في منطقة البحر المتوسط، يبدو واضحًا أن هذا التوجه الخاص لا يخدم المصالح العربية بقدر ما يجعل المنطقة تحت تأثير المصالح الغربية، وعلى رأسها المصالح الأمريكية.

خاتمة

شهدت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في بنية العلاقات الدولية، مما أدى إلى تغييرات جيوسياسية بارزة أفضت إلى تشكيل بيئة عالمية جديدة. هذه التغييرات أحدثت تمايزًا واضحًا في منطق التفاعل بين مكوناتها مقارنة بالفترة التي سبقت نهاية الحرب الباردة، مما يمثل منعطفًا جيوستراتيجيًا هامًا. ونتيجة لذلك، أصبحت العلاقات بين الدول والمناطق الإقليمية وسائر مكونات النظام العالمي، سواء القديمة منها أو الجديدة، تخضع لترتيبات جديدة تستند إلى معيار موازين القوى العسكرية والسلمية.

كما هو الحال مع دول العالم الأخرى، لا تقف المنطقة المتوسطية بمنأى عن التأثيرات البيئية العالمية، وخاصة تلك الناتجة عن العولمة والتي أحدثت تفاعلات على المستوى الإقليمي. دول حوض البحر المتوسط، شأنها شأن الدول الأخرى، قد تأثرت بهذه التغيرات. لا يمكن لدول شمال وجنوب البحر المتوسط، كإقليم، أن تنعزل عن هذه التحولات العالمية الكبرى التي أوجدت بيئة جديدة لها. هذا الواقع دفع كل من الضفتين، الشمالية والجنوبية، إلى التفاعل مع التحديات والتغيرات العالمية الجديدة، بطريقة تؤثر وتتأثر بها، وتتجلى هذه التفاعلات وفقًا لمدى قدرة وإمكانيات كل ضفة على التكيف والاستجابة في سياق العلاقات الدولية.

1 .التدرج التاريخي: تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من هذه المتغيرات لم تظهر بشكل مفاجئ، بل نمت تدريجياً على مدار سنوات، مما يدل على وجود أسس ومقدمات تاريخية لها.

2 .مرحلة التطور: هذه المتغيرات لا تزال في طور التطور ولم تصل بعد إلى مرحلتها النهائية، مما يعني أن النتائج النهائية لا تزال قيد التشكيل والتحديد.

3. الترابط والتأثير المتبادل: تتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من الترابط والتداخل، حيث تؤثر بعضها على بعض في شكل متبادل، ولها تأثيرات واسعة النطاق ليس فقط على الدول التي شهدت هذه التغيرات، بل على العالم أجمع.

تُظهر الأحداث العالمية الجديدة أهمية المنطقة المتوسطية جيوستراتيجيًا، مما يجعلها محورية في خطط القوى الكبرى. هذا الوعي بأهميتها يؤدي إلى منافسة حادة بين هذه الدول لتأمين مصالحها وتعزيز وجودها في المنطقة، مما يدفعها لإنشاء قواعد عسكرية فيها أو بالقرب منها، مما يعكس تقديرها للموقع الجيوستراتيجي للمتوسط.

بالإضافة إلى موقعه الجغرافي المميز، يتمتع البحر المتوسط بأهمية جيوسياسية كبيرة نظرًا لاحتوائه على موارد إستراتيجية ضرورية لاقتصاديات الدول الصناعية الغربية. هذه الموارد تشمل بشكل أساسي النفط والغاز، اللذان تشتهر بهما مناطق المغرب العربي – خاصة ليبيا والجزائر – بالإضافة إلى الخليج العربي – العراق ودول مجلس التعاون الخليجي – ومنطقة بحر قزوين التي تضم إيران، أذربيجان، تركمنستان، وكزاخستان. يلعب البحر المتوسط دورًا حيويًا كممر رئيسي لناقلات النفط والأنابيب النفطية والغازية التي تتجه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة،

مرورًا بقناة السويس ومضيق جبل طارق، مما يجعله محورًا للربط بين المحيطات العالمية الثلاثة: الأطلسي، الهندي، والهادئ. وبذلك، يُعد البحر المتوسط شريانًا أساسيًا للتجارة الدولية.

نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، قامت الولايات المتحدة، التي تُعتبر القوة الرائدة عالميًا، بتعزيز وجودها العسكري في البحر الأبيض المتوسط. وقد نجحت في توسيع نطاق قوتها الأمريكية في المنطقة بما يتماشى مع التطورات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية، والتي من أبرزها تطوير القدرات الصاروخية المتقدمة تكنولوجيًا والصواريخ الباليستية. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تواجد الأسطول السادس الأمريكي وقيادته لحلف الناتو في المنطقة المتوسطية دليلًا على سعي الولايات المتحدة لزيادة قوتها، حتى لو كان ذلك على حساب دول أخرى. تؤكد الوقائع على تدخلات عسكرية أمريكية خارج حدودها الإقليمية، كما حدث في جنوب شرق آسيا والخليج وليبيا، ولم يعد هذا التدخل محصورًا في فترة الحرب الباردة فحسب، بل تجاوزه إلى النظام الدولي الحالي ضمن ما يُعرف بـ"الحدود الأمنية الأمريكية". لذا، تلوح الولايات المتحدة بالتهديد بشن ضربات عسكرية ضد الدول التي لا تستجيب لمطالبها المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب، في إطار ما تُسميه الحرب الوقائية أو الاستباقية. وعلى الرغم من تراجع دور المتغيرات العسكرية بعد الحرب الباردة، إلا أن أهميتها لا تزال قائمة في الرؤية الأمنية الأمريكية، حيث تساهم هذه الجوانب العسكرية في تعزيز الأبعاد الأخرى للأمن.

تسعى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُعتبر شريكًا استراتيجيًا، بما يتجاوز الشؤون الاقتصادية ليشمل الجوانب العسكرية والأمنية. هذا التوجه يأتي في ظل وجود قوات الناتو في المنطقة المتوسطية وإجرائها لمناورات عسكرية تحت إشراف أمريكي. تُعد هذه الخطوات حساسة بالنظر إلى تأثيرها المحتمل على موازين القوى في المنافسة الإقليمية، خصوصًا مع تنامي دور الصين وروسيا، الأخيرة التي عادت للعب دور بارز اقتصاديًا وأمنيًا في المنطقة.

بالرغم من السياسات الاستراتيجية للدول الجنوبية، فإن الولايات المتحدة والدول الغربية لديها القدرة على معرفة الإمكانيات العسكرية لهذه الدول من خلال أجهزة الاستخبارات وكذلك من خلال علاقاتها التجارية المستمرة في مجال بيع الأسلحة وتقديم المساعدات في مختلف القطاعات. يرتبط التركيز على الجوانب العسكرية بمشكلات النزاعات التي قد تتطور إلى حروب في المنطقة. تُعد النزاعات في منطقة البحر المتوسط مؤشراً على توازن القوى الثنائي أو الإقليمي، ولذلك يُعتبر التسلح عنصراً رئيسياً في ميزانيات العديد من الدول الجنوبية، وبشكل خاص في إسرائيل.

يمكن القول بأن الحلف الأطلسي، الذي لم يطرح خطة استراتيجية شاملة تجاه منطقة المتوسط، يعتمد بشكل أساسي على وجوده في المنطقة لتعزيز العلاقات مع دول جنوب وشرق المتوسط. وبدلاً من تقديم تصور إقليمي

محدد للمنطقة، يظل الحوار المتوسطي مجرد أداة للتعاون وليس سياسة متماسكة لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة والضغوط الاستراتيجية الناجمة عن التنافس الإقليمي المستمر والمتوقع ازدياده.

تعتبر هذه الحالة من الأمثلة على تناقضات الحلف فيما يخص النزاعات بالبحر الأبيض المتوسط، حيث يظهر أن الحلف، على الرغم من كونه ليس جهة مختصة بحل النزاعات، قد شهد تغييرات وتوسعات في رؤيته الاستراتيجية، وبالأخص فيما يتعلق بتحوله نحو الأمن الجماعي بدلاً من الاقتصار على الدفاع الجماعي. ومع ذلك، يبدو أن الحلف يتبع سياسة تتنافى مع هذا التوجه، حيث يمتنع عن التدخل في النزاعات ويفضل ممارسة الضغوط واتخاذ إجراءات قد تزيد من التوترات. وبدلاً من السعي لحل الصراعات، يبدو أن الحلف يفضل تبني نهج براغماتي، مع تشجيع أعضائه على اتباع سياسات متباينة تجاه النزاعات، خاصة تلك التي تحدث في الشرق الأوسط. تشهد المنطقة استمرار سياسات التسلح وتزايد الفجوات بين الأطراف، وعلى الرغم من ذلك، يبدو الحلف غير قادر على إجراء حوار فعال حول النزاعات، مما يعد دليلاً على نقاط ضعفه في المنطقة. ويظهر تدخل الحلف السريع في الأزمة الليبية عام 2011 اهتمامه بالمشاكل التي تجذب التنافس الدولي وتخلق بيئة غير مستقرة في البحر الأبيض المتوسط، في حين يتجاهل النزاعات الأخرى التي قد تؤدي إلى نشوب حروب دولية جديدة.

لا يزالل البحر الأبيض المتوسط مركزًا استراتيجيًا لتوظيف القوة وتحقيق المكاسب، وللمحافظة على مواقع رائدة في نظام عالمي يُتوقع أن يكون متعدد الأقطاب أو غير قطبي، في ظل التحولات العالمية الراهنة، كما تواجه الدول تحديات تهدد استقرارها. لذا، يتجه العديد منها نحو بناء تكتلات إقليمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إطارات مؤسسية مثل المنظمات الإقليمية في مجالات متنوعة، أو عبر إقامة علاقات تعاونية من خلال اتفاقيات أمنية أو شراكات. على سبيل المثال، شهدت أوروبا تطورات اندماجية بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة في مجال التنسيق الأمني. هذه العملية المزدوجة من التعميق والتوسيع أعطت البناء الأوروبي هوية جديدة وساهمت في توسيع نطاقه نحو الشرق والجنوب.

أما في الجانب الجنوبي، تحرص دول المغرب العربي على تنشيط التجمع الإقليمي وإقامة شراكات مع دول الشمال، لاسيما تلك التي تشترك معها في مصالح متنوعة تشمل الأمن، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، الجيش، البيئة وغيرها. في المقابل، تظل مبادرات التعاون الإقليمي محدودة، خصوصًا في الإطار المؤسسي مثل منظمة اتحاد المغرب العربي.

وعليه وبناء على مؤشرات واقعية وتاريخية وفي ظل التحديات والتحالفات القائمة حول البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تسير الأمور في اتجاهين:

–الأول: يمكن أن يؤدي التنافس إلى تعزيز التعاون والاستثمارات، وأن يسهم ميزان القوى في تأمين الاستقرار والأمان، بدلاً من التركيز على الجوانب العسكرية فقط. يُنظر إلى ميزان القوى كوسيلة لتحقيق التعاون في المنطقة المتوسطية، بهدف إقامة منطقة آمنة ومستقرة تساهم في الرخاء الإقليمي والعالمي.

– الثاني: يمكن أن يعيق التنافس الدولي التعاون، خاصةً مع توجه القوى الكبرى نحو تطوير الأسلحة النووية والقوات العسكرية بتقنيات متقدمة تُعرف بأسلحة "الدمار الشامل"، والتي تتميز بهجماتها ذات التكلفة المنخفضة ضد أهداف حساسة، مما يخلق جواً من الخوف بسبب احتمالية الهجوم من أي جهة دولية تمتلك هذه التقنية، دون النظر إلى الشرعية في امتلاكها وتطويرها، ويكفي وقت قصير لتحقيق خسائر بشرية ومادية كبيرة.

خاتما يمكن القول أنه في عالم يفتقر إلى عدو واضح ويتسم بالتعقيد، تبرز الحاجة إلى استراتيجية محددة للحد من تطوير الأسلحة العسكرية، خصوصًا النووية، على الصعيد الدولي، وفي غياب هذه الاستراتيجية يزيد من مخاطر الوضع العالمي وبشكل أكثر تحديدًا في منطقة البحر المتوسط، التي تعتبر ساحة مثالية للمنافسة وتداخل المصالح بينها وبين دول أخرى خارج المتوسط لما يمثله موقعها من استراتيجية حساسة؛ تؤدي التحالفات غير الواضحة إلى نقص الثقة بين الدول ويجعل التوازن العسكري، رغم أهميته للأمن والسيادة، يشكل أيضًا تهديدًا لآفاق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

قائمة الجداول والأشكال

- الجداول:

جدول 01 مراحل تطور مفهوم القوة الناعمة.....65
جدول 02: الانفاق العسكري منذ 2003.....103
جدول 03: النواحي المتعددة للأمن 123
جدول 04: القوى النووية العالمية لغاية 2006.....162

- الأشكال:

الشكل 01: ممرات خطوط الغاز في المتوسط.....89
الشكل 02: القواعد العسكرية في أوروبا.....107
الشكل 03: الانفاق العسكري بالنسبة لدول المتوسط.....131
شكل 04: يوضح الانفاق العسكري بالنسبة للدخل القومي (البنك الدولي).....137
الشكل 05: هيكلة سلاح البحرية الإسرائيلي 225

قائمة المراجع

- مراجع بالعربية:

1. أبو جابر، كامل، ***الولايات المتحدة وإسرائيل*** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971).
2. أبو حزام، إبراهيم، ***الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام*** (القاهرة: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009).
3. أبو خزام، إبراهيم، ***الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلقتها الجدلية بالحرب والسلم***(بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط.2 2009).
4. الأحادي، عبد القادر رزق، ***الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2014).
5. أحمد أبو الخير السيد مصطفي، ***النظرية العامة الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
6. أحمد لطفي، عبد السلام، ***الانحياز الأمريكي لإسرائيل*** (القاهرة: مكتبة النافذ، 2005).
7. إدريس، حمد السعي، ***تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلقات الدولية الإقليمية*** (القاهرة: مركز الهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).
8. أسعد، رزوق، ***إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر القومي الصهيوني*** (بيروت: مركز الأبحاث، 1968).
9. أوغلو، أحمد داوود، ***العمق الإستراتيجي***، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
10. بخوش، مصطفى، ***حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة*** (القاهرة: دار الفجر، 2006).
11. براي، بيتر ***ترسانة إسرائيل النووية*** (بيروت: دار البيان للنشر والتوزيع، 1989).
12. بليس، جون و سميث، ستيف،***عولمة السياسة العالمية***، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004).
13. بن عنتر، عبد النور، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
14. بهاء الدين، عمار، ***مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط*** (بيروت: دار السنهوري، 2016).
15. تال، إسرائيل، ***الأمن القومي الأقلية مقابل الأكثرية*** (بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1998).
16. توفيق، حقي سعد، ***مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية*** (بغداد: جامعة بغداد، 2001).

17. توفيق، سعد حقي، مبادئ العلقات الدولية (بغداد: مكتبة السنهوري، ب ت ن).
18. توما، إميل، ***جذور القضية الفلسطينية*** (بيروت: مركز الأبحاث، 1973).
19. الجابري، محمد عابد، ***قضايا في الفكر المعاصر*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003).
20. جاد، عماد، ***الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الأمنية المشتركة*** (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2001).
21. جمال، عبد الهادي، ***قراءة في فكر علماء الإستراتيجية*** (دمشق: دار الوفاء، 2007).
22. حاتم، سليمان، ***الصهيونية العالمية*** (دمسق: دار اليقظة العربية، ب.ت ن).
23. حامد، ربيع، ***قراءة في فكر علماء الاستراتيجية*** (القاهرة: دار الوفاء، 1995).
24. حسن،خليل، ***النظام الدولي: المفاهيم والاسسالثوابت والمتغيرات*** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).
25. حماد، إبراهيم، ***اتفاقيات التعاون العربي الأوروبي، رؤى مستقبلية، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها*** (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1997).
26. الحيالي، نزار إسماعيل، ***دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003).
27. الحيالي، نزار إسماعيل، ***دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).
28. خلاف، هاني، ***نحن... وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل*** (القاهرة: وكالة الأهرام للنشر، 1998).
29. خلف، محمود، ***مدخل إلى العلاقات الدولية*** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987).
30. خلف،محمود،***مدخل إلى علم العلقات الدولية*** (الرباط: المركز الثقافي العربي، 1987).
31. الدجاني، أحمد صدقي، ***الحوار العربي الأوربي*** (قاهرة: دار المستقبل العربي، 1993).
32. دوغين، أليكسندر ،***أسس الجيوبوليتيكيا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي***، تر: عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2010).
33. دونللي، داك وآخرون، ***الواقعية***، تر: محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).
34. الرشيدي أحمد وآخرون، ***المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية*** (القاهرة: المكتب العربي، 2003).
35. الرمضاني،مازن إسماعيل،***السياسة الخارجية: دراسة نظرية*** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991).
36. ريتشارد، بنكسون، ***نصر بلا حرب*** تر: عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة: مركز الأهرام للنشر و الترجمة، 1989).
37. زيد، محمد إبراهيم، ***الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد، دراسة في الآفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية*** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991).

38. سارة، فايز، ***الجيش الإسرائيلي الخلفية، الواقع والمستقبل*** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999).

39. ستيرن، جيفري، ***تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية***، تر: دار كونتينيوملنشر (أبوظبي:مركز الخليج للبحاث، 2000).

40. سردار، ضياء الدين ووين ديفيز، ميريل، ***لماذا يكره العالم أمريكا؟***، تر: معين الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2006).

41. سعيد، عدلي، ***الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه*** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1977).

42. سليم، محمد السيد، ***العلاقات بين الدول الإسلامية*** (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991).

43. السويدي، جمال سند،***آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد*** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث السياسية، 2014).

44. شارون، آريل، ***مذكرات شارون***، تر: أنطوان عبيد (بيروت: دار الجليل بيسان للنشر والتوزيع) .

45. شبانة، أبو ياسر، ***النظام العالمي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي*** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 1998).

46. شلبي، محمد، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004).

47. شهاب، مفيد، ***المنظمات الدولية*** (القاهرة: المطابع المصرية، 1986).

48. شوقي كامل، ممدوح، ***الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

49. طارق محمد ذنون الطائي، ***العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة*** (بيروت: مركز حمورابي، 2012).

50. عاصي، جوني، ***الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية متعددة الأطراف*** (القدس: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، 2004).

51. العبد الحليم، أحمد قاسم ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001*** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006).

52. عبد الحي، وليد سليم وآخرون، ***آفاق التحولات الدولية المعاصرة*** (عمان: دار الشروق، 2002).

53. عبد السلام، رفيق، ***الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة***، ط.4 (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2015).

54. عبد المجيد، وحيد، وآخرون، ***التقرير الإستراتيجي العربي 1999*** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2002).

55. عترسينن جعفر حسن، ***فوضوية العالم و ميزان القوى*** (بيروت: دار المهجة البيضاء 2003)

56. عطوان،خضر ،***القوى العالمية والتوازنات الإقليمية*** (عَمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010).
57. عقيلي، بدر، ***الموساد الشاباك أمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية*** (بيروت: دار الجيل للنشر والدراسا1، 2009).
58. عقيلي، بدر، ***الموساد الشاباك أمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية*** (بيروت: دار الجيل للنشر والدراسا1، 2009).
59. غالي، بطرس بطرس، ***الأمن وحفظ السلام في إفريقيا*** (القاهرة: د.د.ن، جانفي 1995).
60. الغريري، أرشد، ***الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي***(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي).
61. غريفيش، مارتن وأوكالاهان، تيري،***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002).
62. غيلبن، وبرت،***الحرب والتغيير في السياسة العالمية***، تر: عمر سعيد اليوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
63. فرانكل، جوزيف، ***العلاقات الدولية***، تر: غازي عبدالرحمن القصيبي (الرياض: مطبوعات تهامة، ط.2، 1984).
64. فرجلة، سمعان بطرس، ***مصر والدائرة المتوسطية، الواقع والمستقبل حتى عام*** 2020 (القاهرة: دار الشروق، 2002).
65. فكرة، نامق، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي*** (بيروت: بيت الحكمة، 1996).
66. الفيتاوي، خالد، ***الحركة العالمية لمناهضه العولمة: تحديات ما بعد 11 سبتمبر*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2003).
67. قاسمية، خيرية، ***النشاط الصهيوني في المشرق العربي*** (بيروت: مركز الأبحاث، 1973).
68. القداحي،هشام محمود، ***العلاقات الإستراتيجية الدولية*** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2014).
69. كانتور،روبرت د، السياسة ***الدولية المعاصرة***، تر: أحمد طاهر (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989).
70. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، ***موسوعة السياسة*** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).
71. كيسنجر، هنري، ***هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).
72. كيسنجر ،هنري، ***النظام العالمي***، تر: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015).
73. كيغليتشالز، وبلاتون، شانون، ***السياسة العالمية التوجهات والتحولات***، تر: منير بدوي وغالب خالدي (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017).
74. كيندي، بول، نشوء ***وسقوط القوى العظمى***، تر: مالك البديري (عَمان: الهلية للنشر والتوزيع، ط.1، 1994).

75. لاكوست، إيف، ***كتاب الجغرافيا السياسية للمتوسط***، تر: زهيدة درويش (أبو ظبي: هيئة أبو ضبي للتراث والثقافة، 2010).

76. اللاوندي، سعيد، ***أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة*** (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003).

77. لكيلاني، هيثم، ***دراسة في العسكرية الإسرائيلي*** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969).

78. لوتربيك، ديريك،والغليريخت، جورجي،***الغربوروسيافيالبحرالأبيضالمتوسط،نحوتنافسمتجدد*** (أبوظبي: مركزالإماراتللدراساتوالبحوثالإستراتيجية،2011).

79. ماكنمارا، روبرت، ***جوهر الأمن***، تر: يوسف شاهين (القاهرة: الدار القومية، 1980).

80. المجدوب، طه، ***الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية*** (القاهرة: د.د.ن، جويلية 1996).

81. محمد، فاضل زكي، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية (بغداد: مطبعة شفيق، 1975).

82. محمود محمد علي، الاستراتيجية الأمريكية لتفتيت الوطن وتقسيم العربي (القاهرة: دار الوفا للطباعة والنشر، 2018).

83. محمود، دلال وسليم، السيد، ***الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الاسرائيلية-دراسة مقارنة لما بعد حرب أكتوبر 1973 ويوليو 2006***، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ج1، 2000).

84. محمود، ممدوح و منصور، مصطفى، ***سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الحلف في توازن القوى واستقرارالأنساق الدولية***(القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 1997).

85. مدحت، أيوب، ***الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر*** 2001 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003).

86. مرسي، ليلي ووهبان، أحمد، ***حلف شمال الأطلنطي*** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2001).

87. مصباح، العاجز طائب، ***نظرية الأمن الإسرائيلي*** (عمان: مؤسسة الفيروز، 1989).

88. مصباح، عامر، المنظورات***الإستراتيجية في بناء الأمن*** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013).

89. مصطفى، إبراهيم، ***المعجم الوسيط*** (القاهرة: د.د.ن، معجم اللغة العربية، 1969).

90. مصلوح، كريم، ***التعاون والتنافس في المتوسط*** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

91. معوض، علي جلال، ***مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية***، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019)

92. مقلد، إسماعيل صبري، ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

93. مورجنثاو، هانز.جي،***السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلم***، تر: خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ج 1، ب.ت.ن).

94. موني، نابيل وإيفانز،بيتسي، ***العولمة: المفاهيم الأساسية***، تر: آسيا دسوقي، (بيروت: الشبكة العربيةللأبحاث والنشر، 2009).

95. ميريل، مارسيل ***سوسيولوجيا العلقات الدولية***، تر:حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

96. ميشال، يمين، ***السياسة الخارجية الروسية الجديدة*** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2017).

97. نادكارني، فيديا،***الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بل تحالفات*** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث السياسية، 2014).

98. ناظم، عبد الواحد الجاسور، ***تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية*** (مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

99. ناي، جوزيف، ***مفارقة القوة الأمريكية***، تر: محمد توفيق البحيري (الرياض: مكتبة العبيكان، 203).

100.ناي، جوزيفن***مستقبل القوة***، تر: أحمد عبد الحميد نافع (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

101.النجاب، بشير محمد، ***الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية تجاه الأمن الإقليمي وأثرها على الاستقرار*** **الأمني** (ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي، 2018).

102.نعمة، كاظم هاشم، ***روسيا والشرق الأوسط*** (الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2016)

103.نعمة،كاظم هاشم،***العلاقات الدولية*** (بغداد: شركة اياد للطباعة الفنية، 1987).

104.هوبز، توماس **اللفياثان**، تر: ديانا حرب وبشرى صعب (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011)

105.هويدي، أمين، ***العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية*** (بيروت: دار الشروق، 1991).

106.------، ***لعبة الأمم في الشرق الوسط: نحن وأمريكا واسرائيل*** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990).

107.والتز، كينيث نيل، ***الانسان والدولة والحرب***، تر: عمر سليم التل (أبو ظبي: هيئة ابو ظبي للسياحةوالثقافة(كلمة)، 2013).

108.وهب، علي، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأميركي – الصهيوني** (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014).

109.وهبان، أحمد، ***العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة*** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001).

110.وولفوث، وليام، ***استقرار عالم القطب الواحد*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).

111.ويلكينسون، بول، ***العلاقات الدولية***، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013).

112.يامن خالد يسوف، ***واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية*** (دمشق: وزارة الثقافة، 2010).

113.يوسف، عماد، ***تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة*** (أبو ظبي: مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015).

- كتب جماعية:

1. سماك، محمد، "تعقيب الغرب والصراع العربي الصهيوني" في ***العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل***، ج 1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).

2. موراتينوس، ميغل أنخيل، "البحر الأبيض المتوسط: الماضي والحاضر والمستقبل"، في ***الكتاب السنوي .IMED للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012***، تحرير. لورا سوكاتوهيجوقاليجو، (عمان: دار الفضاءات للنشر والتوزيع: 2012).

- مجلات علمية:

1. إبراهيم حجاج، خليل وآخرون، ***أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (1990-2010)***، في: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 40، ع 2، 2013.
2. أبو الحلاوة، كريم، "***سياسيات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية***"، في مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ديسمبر 2015.
3. أبو سعدة، محمد، "***سباق التسلح في*** الشرق الأوسط: من المستفيد؟" في: دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، أفريل 2018.
4. أمين،" ***قراءة في جولة بوش الإفريقية***"، في مجلة آفاق إفريقية، الهيئة الهامة للكتاب، القاهرة، عدد15 (2003).
5. اواسر، بيك، "**حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**" في: مؤسسة رند RAND، نوفمبر 2019.
6. الأيوبي، نزيه، "***جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 124 (أفريل 1996).

7. بحيري، حسبن علي، "***القوى الناعمة***" في: مفاهيم الأسس العلمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2008.
8. بر جينيسكي، زبيجينبو، ***الشراكة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد119، (1995).
9. بلاك، جيمس، وآخرون، " ***مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط***"، في: مؤسسة رند (rand).
10. بلقاسم، بن ضيف الله، ***"القوة الذكية في الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي المعاصر***"، في مجلة المستقبل العربي، ع 483، ماي 2019.
11. بلقزيز، عبد الإله، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي، من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، في مجلة المستقبل العربي، المجلد 23، العدد 259 (30 سبتمبر/أيلول 2000).
12. بن عنتر، عبد النور، " ***الحوار الأمني المتوسطي: الشراكة الأمريكية الجزائري*** "، في مجلة شؤون الأوسط لندن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 83، (ماي 1999).
13. بن عنتر، عبد النور، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية السياسة الدولية"، عدد 160، (الجزائر: 2005).
14. بوستي، توفيق، "***مدرسة كوبنهاغن . نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن***، "تركيا، المعهد المصري للدراسات، 2019.
15. تابق، أحمد، ***"النزعة الامبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي***"، في: شؤون عربية، ع 123، 2005.
16. تسفي، معين، "***روسيا في مقابل نتائج الربيع العربي***"، في القدس العربي، 1نوفمبر .(2012).
17. تشوموسكي، نعوم، "***مسؤوليّة الحماية والحقّ في التدخّل الإنسانيّ سلطان الأقوياء على الضعفاء***"، تر: **يزن الحاج** في: مجلة بدايات، سودان، ع 23-24.
18. الجميل، سيار، ***المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي***"، في: المستقبل العربي، ع 184، جوان 1994.
19. خضر، عطوان، ولي، عباس، حسين، ينسان، ***"تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي"***، في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 472، يونيو 2018.
20. الخليفي، محمد، "***سر الموقف الروسي من الأزمة السورية***"، في القدس العربي: (28مارس2013).
21. دسوقي، مداد إبراهيم، ***"المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سنة 32، العدد 123 (جانفي 1996).
22. الرشدان، عبد الفتاح، ***العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير*** "، في مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 2(1998).
23. سعيد، عبد المنعم، ***أمريكا والعالم، الحرب الباردة... وبعدها*** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

24. سليم، محمد السيد، " ***المشاركة الأوروبية المتوسطية: رؤية عربية بمثا ق السلام والاستقرار*** "، في مجلة دراسات استراتيجية،مركزالدرسات الاستثنائية والاستراتيجية القاهرة، عدد المجلد العاشر، 2000.
25. سليمان، منذر، ***دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، تفسيرات ومفاهيم "***، في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد، 325 (مارس 2006).
26. سميح، فرسون، "***جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب***"، مجلة المستقبل العربي، ع 284، أكتوبر 2002.
27. شعبان، عبد الحسين، "***وعد بلفور في مئويته***"، في: مجلة المستقبل العربي، ع 467، جانفي 2018.
28. شكالي، عمر فاتح وجنيدي، الزوبير، "**تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الامريكية – دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي**"، في: مجلة قضايا معرفية، الجزائر، ع 1.
29. صادق، جراية، "***تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة***"، في: المجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، م 11، ع 08، جانفي 2014.
30. طلال صالح، بنان، " ***نظام دولي جديد: ردع غير مستقر ومواجهة كونية محتملة***" في: أراء حول الخليج، ع 129، مارس 2018.
31. طلبة، مصطفى كمال، "***الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي***"، في: مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ع 163، جانفي 2006.
32. عبد الحفيظ،علاء، ***الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد***" في: دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، مارس 2020.
33. عبد العظيم، بن صغير، ***تداعيات الحرب على الارهاب بعد 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها على حماية الحقوق والحريات***"، في: مجلة الحقيقة، الجزائر، ع 3، ديسمبر 2003.
34. عبد اللطيف، خالد، "***مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط***"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مصرن سنة 32، العدد 123 (جانفي 1996).
35. عبد الله، الحربي سليمان، "***مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و تهديداته***"، في المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ع 19، جويلية 2008.
36. عبد الله، صالحن ***اليمين المسيحي و تأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية***"، مجلة العصر، جويلية 2004.
37. عبد النور، عنتر، ***تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية***" السياسية الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 160، أفريل 2005.
38. عبد النور، عنتر،، ***الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي***"، في: مجلة شؤون الأوسط، ع 47، بيروت، ديسمبر 1997.
39. عبد الوهاب، القصاب، ***التأثير الجيواستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية***"، في: مركز الدراسات الدولية ع 08، جامعة بغداد.
40. العزي، غسان، ***11 سبتمبر 2001 و النظام الدولي: تغيرات مفهومية محتملة***، في: شؤون الأوسط، ع 105، 2005.

41. عزيز، حيدر، ***القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف***"، محلية الدراسات الفلسطينية، ع 36، 1998.
42. علوي، مصطفى، ***الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق***"، في مجلة النهضة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد، (جانفي 2000).
43. علي، سمور، "***رؤية بوش، انخراط أمريكا في المشروع الشارونـي***" في: مجلة شؤون الأوسط، ع 107، 2002.
44. عوسي، شيماء، ***القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية*** " في: دراسات سياسية، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، أكتوبر 2018.
45. غومبرت ديفيد وبيننديك، هانس، " ***القدرة على الإرغام ومواجهة الأعداء*** (مؤسسة رند RAND، 2016).
46. فؤاد، أحمد، ***دراسة هارفرد في الإعلام الإسرائيلي***"، في: مجلة السياسة الدولية، ع 195، 2006.
47. فيدرين، هوبير، حوار أجرته سوسن حسين للقاء العدد في مجلة السياسة الدولية، ع:157 (يوليو 2004): 136
48. القلاب، موسى أحمد، مذكور في محمد حسون،" ***الإستراتيجية التوسعية للناتو وأثرها على الأمن القومي العربي***"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 العدد الثاني، دمشق، 2010.
49. كامل، عمرو عبد الله، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 جانفي العربي الأوروبي: 1996 996 "، (مركز الدراسات).
50. كريدي، زمن حسين، "**ميثاق ريو دي جانيرو 1947وأثره على سياسة الولايات المتحدة الامريكية**"، في: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، بغداد، ع 41، جانفي 2018.
51. كويسر، ماركوس، " ***الميزانية العسكرية الامنية الأمريكية لعام 2006 ومدلولاتها*** "، في: المحرر العربي، بيروت، ع 499، ماي 2005.
52. كيالي، ماجد، ***التفكير السياسي الجديد في إسرائيل***"، في مجلة الشؤون الأوسط، العدد 17 مارس 1993.
53. الكيلاني، هيثم، ***الميزان العسكري العربي الإسرائيلي في إطار المتغيرات الراهنة***"، في: مجلة شؤون عربية، عدد 242، 1993.
54. لحياني، نبيل، " ***العالم أمام التحديات الأمنية*** "، في مجلة الجيش، عدد 519، (د.ب.ن، أكتوبر 2006).
55. لوتربيك، ديريك، والغليريخت، جورجي، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط، نحو تنافس متجدد، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي،2011 .
56. ليسر، إيان، ***دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية*** "، في مجلة انتقالية واستشفاف، الجزائر المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة مارس 2001).

57. ماجد، كيالي، ***تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية***" في: مجلة شؤون عربية، ع 113، ربيع 2003.
58. مازار، جاي، مايكل وآخرون، ***خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي***(مؤسسة رند RAND، 2016).
59. --------، ***خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي***(مؤسسة رند RAND، 2016).
60. --------، ***فهم النظام الدولي الحالي*** (مؤسسة رند RAND، 2016).
61. ماكنيرني، مايكل وآخرون، "**تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط**" (مؤسسة رند RAND، ب ت ن).
62. مبروك، بودور، "***سيادة الدول وحقوق الإنسان***"، في: المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الجزائر، م 11، ع 01، ماي 2015.
63. مرهون، عبد الجليل "***مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية***"، في: شؤون الأوسط، ع 55، سبتمبر 1996.
64. مسعد، تشتاوي، ***الحرب بالوكالة في لبنان***" في: مجلة الدفاع المصرية، ع 242، أكتوبر 2006.
65. مسعود، عادل، ***الفشل الأمني في العراق***" في: السياسة الدولية، مركز الإعدام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، ع 167، جانفي 2007.
66. المصري، شفيق، "***الإرهاب في ميزان القانون الدولي***"، في: شؤون الأوسط، ع 105، شتاء 2002.
67. مصطفى، نادية، "***نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد***" في مجلة سياسات دولية، القاهرة، أكتوبر 1985.
68. المقدسي، جليل، ***الحرب الباردة الثانية واستراتيجية الدفاع الفلسطينية***"، في مجلة المستقبل العربي، ع 472، جوان 2018.
69. ناظر، فهد، "***على واشنطن أن تختار بين الشراكة مع السعودية أو التقارب مع إيران***"، في: مجلة شؤون خليجية، ع 42، 2015.
70. ناي، جوزيف، ***الدبلوماسية الجديدة في سياسة القوة الذكية***" في: المجلة الاقتصادية الالكترونية، حقوق النشر، بروجكتساندیت، 2010.
71. وفاء، بوراس، ***الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط***" في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، م 7، ع 2، جويلية 2018.
72. يوسف حتى، ناصيف،،" ***مستقبل العلاقات العربية الأوربية***"، في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 205 ماي 1996).
73. زهران، جمال علي، "ت***أثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب***"، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة (الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004).

- جرائد:

1. "إسرائيل تدخل سفينة جديدة للخدمة في سواحل إسرائيل"، جريدة الشرق الأوسط، ليوم الأربعاء 10جمادي الثانية 1425 الموافق لـ 28 يوليو 2004، العدد 9374.
2. الأيوبي، عيسى، "مشروع هيليوس للتجسس يفتح جدلا مع واشنطن حول الولاء الأطلسي"، في جريدة الخليج، الإمارات العربية، العدد 8092، جويلية 2002).
3. تركماني، عبد الله، "العرب والشركات الإقليمية في عالم متغير"، في جريدة الرأي، الصادرة بتاريخ 23/07/2005
4. حفيظ، " واشنطن تدرس طلب لتزويد الجزائر بأسلحة"، في جريدة الخبر، عدد 3504، الصادرة بتاريخ في جوان 2002.
5. رحماني، أنيس، "التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري"، في جريدة الخبر، عدد 2843، الصادرة بتاريخ 2000/04/23
6. سولانا، خفير، "حوار الأطلسي مع منطقة المتوسط: بناء الثقة عبر التعاون"، في جريدة الحياة، لندن، العدد 13043، أفريل 1999.
7. عبد المنعم، سعيد، "العلاقات العربية الأمريكية"، في: جريدة الأهرام المصرية، ع 42033، جانفي 2002.
8. غسان، العربي، "هل للفكرة المتوسطية آفاق ؟!"، في جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 6622، الصادرة بتاريخ
9. المديني، توفيق، " مشروع بيكر: الخلفيات والأبعاد"، في جريدة البيان، الصادرة في فيفري 2002.
10. ياسين، حميد، "صفقة طائرات ميغ 29" تعود إلى الواجهة، في يومية الخبر الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2008.
11. يومية الخبر، الصادرة في 23 جوان 2008.

- كتب باللغة الأجنبية:

1. AbdoulMonem al Mashat, National security in the third world (Colorado: westvieu replica edition, 1985).
2. Alain Dieckoff, les espaces d'iraelfonsations pour les études de défeux Nationales, (FEDN) seconde édition, paris 1989.
3. Alain Roussillon, « la Méditerranée au péril de ses identités », Annuaire de la Méditerranée, (Paris : publisud, 1997).
4. Aliboni Roberto. "The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy." EuropeanForeignAffairsReview 10, no. 1 (March 1, 2005).

5. Aliboni Roberto. “The Geopolitical Implications of the European Neighbourhood Policy.” European Foreign Affairs Review 10, no. 1 (March 1, 2005).
6. Anderson, Peter. The global politics of power, justice and death: an introduction to international relations. Routledge, 2005.
7. Anderson, Peter. The global politics of power, justice and death: an introduction to international relations. Routledge, 2005.
8. Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, the North African Military Balance, Force developments and Regional Challenges, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2010.
9. AomerYarmir, Naional security and democracy in israel, Lyme Riemer publishers, Londres 1995.
10. Barry Bouzan, people, states and fear: Anagenda for international security studies in the postecold war era 2ed, (Newyork. Havester what sheaft, 1991).
11. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers, The structure of transnational Security, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
12. Basil Germond and Eric Growe, Maritime security in the mediterrannen: European and transatlantic approaches, meditteranean Paper series 2010; the German Marschall Fund of the Limited StatesIstitutoAffariInternazionali IAI, Rome, 2010.
13. Basil Germond and Eric Growe, Maritime security in the mediterrannen: European and transatlantic approaches, meditteranean Paper series 2010; the German Marschall Fund of the Limited StatesIstitutoAffariInternazionali IAI, Rome, 2010.
14. BENANTAR, Abdennour. NATO, Maghreb and Europe. *MediterraneanPolitics*, 2006, 11.2.
15. Brechiri Michel, Decisons in israel foreign policy, oxford university press, london, 1974.
16. Buzan, Barry, and Lene Hansen. International security. Vol. 4.(USA: Sage Publications), 2007.

17. Caserta, Silvia. "What (is the) Mediterranean?." Narratives of Mediterranean Spaces: Literature and Art across Land and Sea. Cham: Springer International Publishing, 2022.
18. Colin Elman and Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory: appraising the field, London, England, the BelferCenter for Science and International Affairs, 2003, P.331.
19. Commission européenne, Communication de la commission au parlement européen et au conseil. Bilan de la politique européenne de voisinage, COM (2010) 207, Bruxelles, le 12 Mai 2010, p. 4
20. Coustillière, Jean-François. "Les Etats-Unis: une puissance méditerranéenne." Confluences Mediterranee 3 (2010).
21. Coustillière, Jean-François. "Questions de sécurité en Méditerranée." Confluences Méditerranée 4 (2008).
22. Cynthia Weber, International relations theory: a critical introduction, 3rd ed, LondonNew York, Routledge, 2010.
23. Dong Sun Lee, Power Shifts, Strategy, and War Declining states and international LondonNew York, conflict, Routledge, 2008.
24. Federica Bicchi, "From Security to Economy and Back: Euro-Mediterranean Relations in Perspective." In Draft presented at the symposium organized by the Institute for European Studies of Berkeley University, Lisbon, June. 2002,.
25. Federica Bicchi, "From Security to Economy and Back: EuroMediterranean Relations in Perspective." In Draft presented at the symposium organized by the Institute for European Studies of Berkeley University, Lisbon, June. 2002.
26. Gallarotti, Giulio M. Cosmopolitan power in international relations: a synthesis of realism, neoliberalism, and constructivism. Cambridge University Press, 2010.
27. Germond, Basil. "De l'Atlantique à la Méditerranée vers une réorientation de la géostratégie navale dans l'espace euroatlantique depuis 1989." Cahiers de la Méditerranée 71 (2005).
28. Germond, Basil. "De l'Atlantique à la Méditerranée vers une réorientation de la géostratégique navale dans l'espace euro-atlantique depuis 1989." Cahiers de la Méditerranée 71 (2005).

29. Goyard-Fabre, Simone. L'Etat : figure moderne de la politique. (Armand Colin, 2014).
30. Herbert, Vincent. "Géographie des détroits méditerranéens." Hommes et Terres du Nord 2.1 (2002).
31. J.Aun Tickner, 'Revissioring security", in ken booth &steve smith, international relation theory today, (combridge: combridgepolitty press, 1995).
32. Jack Donnelly, Realism and International Relations, New York, U.S.A Cambridge University Press, , 2004.
33. La Méditerrané face aux enjeux géopolitiques du XXI siècle, IPEMED, Avril 2009, p. 26.
34. le plan d'action UE Maroc adopté par le conseil européen le 17 décembre 2005 dans le cadre de la politique européenne de voisinage.
35. Marketos, Thrassy, Nicolas Mazzucchi, and Thomas A. Alexopoulos. "EasternMediterraneanGeopoliticalSub-System." Geostrategic Alliances in the EasternMediterranean and MENA: A Universal Paradigm Shift. Cham: Springer International Publishing, 2022
36. Martin Griffiths, International relations theory for the twentyfirst century: an introduction, LondonNew York, Routledge, 2007.
37. Martín Iván. "The Euro-Mediterranean partnership and inward FDI in Maghreb countries." European University Institute, Robert Schuman Center for advanced studies, Florence (2000).
38. Martín Iván. "The EuroMediterranean partnership and inward FDI in Maghreb countries." European University Institute, Robert Schuman Center for advanced studies, Florence (2000).
39. Michael P. Sullivan, Theories of International Relations: Transition vs. Persistence, New York, U.S.A, Palgrave Macmillan, 2001.
40. Migdal, Joel S. State in society: Studying how states and societies transform and constitute one another (Cambridge University Press, 2001).
41. Mohamed Ayoob, "The security problematic of the third world", In world politics, Vol43, N°02 (Januory 1991).

42. Moisseron, Jean-Yves, and Manar Bayoumi. "La Méditerranée comme concept et représentation." Revue Tiers Monde 1 (2012).
43. Morgenthau, Hans Joachim, Kenneth W. Thompson, and W. David Clinton. "Politics among nations: The struggle for power and peace." (1985).
44. Nye Jr, Joseph S. "Hard, soft, and smart power." The Oxford handbook of modern diplomacy. 2013.
45. -------. "The decline of America's soft power-Why Washington should worry." Foreign Aff. 83 (2004).
46. Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers, London, Fontana Press, 1989, PP.693695.
47. Pirrewilla," la Méditerranée comme Espace inventé", jeanMonnetworkingpapers, No 25, (Nov1999).
48. Richard Burchill, Nigel D. White and Justin Morris, International Conflict and Security Law, Cambridge, United Kingdom, Cambridge university press, 2005, P.298.
49. Roberto Aliboni, "the role of international on anizations in the Mediterranean", the 2nd sessions of Halki internationals eminars, creace, (spt, 1318) 2006).
50. Roberto Aliboni, "unevsionEuropéen: méditerranée, stratégies de l'après guerre, in Amin Samir, les enjeux stratégiques en méditerranée (paris : l'harmattan, 1992).
51. Stefania Panebianco, A New Euro Mediterranean Cultural Identity,(London: Frank Cass Publishers, 2003),
52. Steve Smith, Amitav Achraya, The concept of befor and after september 11, institue of defence and strategic studies (IDSS), nanyang technological university, singapor, May 2002.
53. Šulović, Vladimir. "Meaning of security and theory of securitization." Belgrade Centre for Security Policy (2010).
54. TayfurFatih,"Security and Cooperation in the Mediterranean." Journal of International Affairs 5 (2000).

55. TayfurFatih. "Security and Cooperation in the Mediterranean." Journal of International Affairs 5 (2000).
56. Tom Dyson, Neoclassical Realism and Defence Reform in PostCold War Europe, New York, U.S.A, Palgrave Macmillan, 2010, P.100; .Hans Mouritzen, " Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy", in: IverB.Neumann and Ole Wæver(Editor), The Future of International Relations, LondonNew York, Routledge, 1997.
57. Tourret, Nathalie Ruffié-Philippe Gros-Vincent. "Stratégies de sécurité en Méditerranée." (2018).
58. Vorral, Alice, and Louise Faimosa. "Les problématiques de l'Otan en Méditerranée orientale: préoccupations, priorités, ligne d'action." Revue Defense Nationale HS3 (2022).
59. wan Lannon and Ivan Martin, Report on the euromediterraneanerschip status and progress 2009, documentsIEMed, IEMed, celona, November 2009.
60. Youngs Richard. "European Approaches to Security in the Mediterranean." Middle East Journal 57, no. 3 (2003).
61. Youngs Richard. "European Approaches to Security in the Mediterranean." Middle East Journal 57, no. 3 (2003).
62. Zaiotti Ruben," Of Friends and Fences: Europe's Neighbourhood Policy and the 'Gated Community Syndrome' ", Journal of European Integration 29, no 2 (1 mai 2007).
63. Zaiotti Ruben," Of Friends and Fences: Europe's Neighbourhood Policy and the 'Gated Community Syndrome' ", Journal of European Integration 29, no 2 (1 mai 2007).

- مواقع بالعربية

1. .تقرير: روسيا بين أكبر 5 دول إنفاقا على التسلح،" RT Arabic"، " Accessed October 6, 2021. https://cutt.us/ZKKfK.
2. "بروفايل| القوات البحرية.. اليد الباطشة لإسرائيل. Accessed October 7, 2021. https://cutt.us/B6VyV.

3. 15“معلومة عن القطع العسكرية التي نشرتها فرنسا في شرق المتوسط – الخليج الجديد Accessed ”. October 7, 2021. https://cutt.us/iTG7H.
4. – Al Moqatel“ اتفاقيات التعاون العسكري، بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية Accessed ”. March 31, 2024. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/EtfUsaIsr/sec02.doc_cvt.htm.
5. “أبعاد الصراع الفرنسي الأميركي,” February 25, 2012. https://www.albayan.ae/paths/books/2012-02-26-1.1599722
6. “ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها .UNEPMAP.” Accessed March 29, 2024 | https://www.unep.org/unepmap/ar/who-we-are/barcelona-convention-and-protocols.
7. “ الاتحاد الأوروبي يعلن تشكيل قوة عسكرية موحدة للتدخل السريع .”2022/3/21 – DW – Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/tmrgt.
8. “الاتحاد السوفيتي: خمسة أسباب لتفكك هذه الدولة العظمى – BBC News عربي.” Accessed .March 28, 2024. https://www.bbc.com/arabic/world-59772108
9. “ الإنفاق العسكري العالمي.. أكثر 10 دول | الحرة .Accessed March 31, 2024 ”. https://2u.pw/mfNHw.
10. “ البحر الأبيض المتوسط و مستقبل أوروبا .Accessed March 31, 2024 ”. https://www.juragentium.org/topics/med/ar/benoist.htm.
11. “الثورة الإشتراكية الصينية في عهد ماو – موقع الأستاذ الدكتور عمار بوحوش Accessed March ”. 29, 2024. https://n9.cl/18gy5.
12. “الجوارالجنوبي: الاتحاد الأوروبي يقترح خطّة جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط .”EEAS | Accessed March 18, 2024. https://cutt.ly/6w2mpF2E.
13. “القوات البحرية التركية واليونانية.. لمن تميل موازين القوى شرقي المتوسط؟ ,Accessed October 7 ”. 2021. https://cutt.us/qPVPa.
14. “القوات البحرية التركية واليونانية.. لمن تميل موازين القوى شرقي المتوسط؟ ,Accessed October 7 ”. 2021. https://cutt.us/qPVPa.
15. “القواعد السوفيتية تعود بقوة إلى الشرق الأوسط.” Accessed July 22, 2020. ./ https://cutt.us/ujRtH
16. “ الناتو يطلق مناورات ‘منعطف ترايدنت ,Accessed March 31 .”2015/10/3 – DW – ’ 2024. https://n9.cl/awkqq.
17. “بروفايل| القوات البحرية.. اليد الباطشة لإسرائيل .Accessed October 7, 2021 ”. https://cutt.us/B6VyV.

18. " بعثة الاتحاد الاوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون | حول البعثة." بعثة الاتحاد الاوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون. Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/4uqqn.

19. "تركيا تتصدر ومصر تتراجع وإيران تتفوق على السعودية وإسرائيل.. قائمة بأقوى جيوش المنطقة للعام 2021." CNN Arabic. Accessed October 7, 2021. https://arabic.cnn.com/middleeast/article/2021/01/21/weaponsexplainermideasttop5militaries.

20. "تركيا تتصدر ومصر تتراجع وإيران تتفوق على السعودية وإسرائيل.. قائمة بأقوى جيوش المنطقة للعام 2021 - CNN Arabic." Accessed October 7, 2021. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/01/21/weapons-explainer-mideast-top-5-militaries.

21. " تغيرات مناخية وبيئية تهدد بلدان المتوسط." Accessed March 31, 2024. https://aawsat.com/node/3036621.

22. "تقرير اسرائيلي / لمحة إلى القوات البحرية الإسرائيلية." Accessed October 7, 2021. https://www.arabarmy.com/t118557topic.

23. "تقرير اسرائيلي / لمحة إلى القوات البحرية الإسرائيلية." Accessed October 7, 2021. https://www.arab-army.com/t118557-topic.

24. " حزمة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع | EEAS." Accessed March 31, 2024. https://www.eeas.europa.eu/node/16693_ar.

25. "حلف شمال الأطلسي | منظمات وهياكل | الجزيرة نت." Accessed October 7, 2021. https://cutt.us/uhFQu.

26. "خريطة الدول المستفيدة من مشروع مارشال | المرسال," May 10, 2021. https://www.almrsal.com/post/1063545.

27. "دراسة: الولايات المتحدة تحافظ على الإنفاق العسكري المرتفع على الرغم من جائحة كورونا." Accessed October 6, 2021. https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA-BAA-GcA/FbaJAA/index.html.

28. "سلاح البحرية الإسرائيلي." Accessed October 7, 2021. https://www.arab-army.com/t32533-topic.

29. "سلاح البحرية الإسرائيلي." Accessed October 7, 2021. https://www.arabarmy.com/t32533topic.

30. "ما هو حق النقض الفيتو؟ | مسبار." Accessed March 29, 2024. https://misbar.com/qna/2023/12/12/ما-هو-حق-النقض-الفيتو.

31. " مطالبة عربية بضم إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .Accessed March 31, 2024 ." https://www.aa.com.tr/ar/الأردن/مطالبة-عربية-بضم-إسرائيل-لمعاهدة-عدم-انتشار-الأسلحة-النووية/2651133.

32. "منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ",North Atlantic Treaty Organization NATO accessed September 30, 2022, http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec08.doc_cvt.htm.

33. " نبذة عن بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا – يوبام | EEAS." Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/c0no5.

34. "نظرة تحليلية للعلاقات الفرنسية – الاميركية | الموقع الرسمي للجيش اللبناني." Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/3jo7f.

35. 47حوض البحر الأبيض المتوسط: الساحة الإقليمية لهجمات الليبيرالية الجديدة "،)مجموعة المتوسط، جوان (2005تم التصفح في : 02أفريل 2016 http://www.liban.attac.org

36. " Admin. إسرائيل وأمريكا من الرصيد إلى العبء الاستراتيجي ,(Mediterranean Center (blog." December 19, 2023. https://mediterraneancss.uk/2023/12/19/israeli_american_-relations/.

37. " CNN Arabic، انفوجرافيك: ما هي قدرات تركيا العسكرية؟ .January 22, 2018 ," https://arabic.cnn.com/middleeast/2018/01/22/infographicturkeymilitaryarmy.

38. " CNN Arabic، انفوجرافيك: ما هي قدرات تركيا العسكرية؟ .January 22, 2018 ," https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/01/22/infographic-turkey-military-army.

39. HidaekiShinoda, the Concept of humaine sécurity : Historical the oretical implication تم تصفح الموقع يوم 25 / 03/2016 .الرابط http://home.hiroshimau.acjp//heiwa/pub/e19/chap1.pdf:

40. http://www.geocities.com/adel.zegagh.article.htm

41. " Jr, Joseph S. Nye.استراتيجية أمريكا اتجاه القوة العظمى الجديدة ." by Joseph S. Nye, Jr. | Project Syndicate, August 3, 2021. https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-new-great-power-strategy-by-joseph-s-nye-2021-08/arabic.

42. " Nations, United.ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل) | الأمم المتحدة .United Nations." United Nations. Accessed October 6, 2021. https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

43. NATO. "NATO's Mediterranean Dialogue & Istanbul Cooperation Initiative – Questions & Answers." NATO. Accessed April 1, 2024. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_59419.htm.

44. RT Arabic، "للمرة الأولى.. تركيا تصنع مقاتلات من الجيل الخامس ." RT Arabic. Accessed October 6, 2021. https://cutt.us/QUXvd.

45. RT Arabic، "للمرة الأولى.. تركيا تصنع مقاتلات من الجيل الخامس ." RT Arabic. Accessed October 6, 2021. https://cutt.us/QUXvd.

46. Suliman. "آراء حول الخليج ." Araa Journal. Accessed July 24, 2020. https://www.araa.sa/.

47. SWI swissinfo.ch "اتفاقات اقتصادية من دون قيم سياسية مشتركة." swissinfo.ch, S. W. I (blog), January 2, 2006. https://www.swissinfo.ch/ara/اتفاقات-اقتصادية-من-دون-قيم-سياسية-مشتركة/4932634.

48. إبراهيم اسعيدي. "المفهوم الإستراتيجي الجديد للناتو وأمن الخليج." مركز الجزيرة للدراسات . AccessedOctober 7, 2021. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172113105115615.html.

49. أحمد جمال الصياد وآخرون. "مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط." المركز الديمقراطي العربي (blog), January 3, 2021. https://democraticac.de/?p=72082.

50. أحمد حسن عبد الكريم، "ميزانية الجيش الأمريكي 2022 «أضخم ميزانية في التاريخ للبحث والتطوير ."« *بياناليزس* – *Bayanalysis* (blog). Accessed October 6, 2021.

51. أحمد سيد نجار. "الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي – *CAUS* ."(*) مركز *دراسات الوحدة العربية*/https://caus.org.lb/ar (blog), May 31, 2021. الإنفاق-العسكري-والتسلح-في-العالم-وال./

52. أحوال تركية. "أردوغان يُبدي استعداد بلاده للتفاوض حول أيّ عرض 'عادل Accessed July 26, 2020. https://ahvalnews.com/ar/ardwghan-yubdy-astdad-bladh-lltfawd-hwl-ayw-rd-adl/altdkhl-altrky-fy-lybya.'"

53. أخبار روسيا. "الأركان العامة الروسية: أسطول السفن الروسية في البحر المتوسط آلية لضمان الأمن في المنطقة." RT Arabic. AccessedOctober 7, 2021. https://cutt.us/TdWvQ.

54. أخبار روسيا .الأسطول الروسي في البحر الابيض المتوسط . Accessed October 6, 2021. https://cutt.us/sNp1W.

55. أسس نظرية توازن القوى وتوازن المصالح," الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية, August 12, 2019, https://cutt.us/WBqEt.

56. الأسطول الروسي في البحر الابيض المتوسط. Accessed July 22, 2020./ https://cutt.us/VHxm8.

57. أفرايم كام، القدس العربي. "لماذا تدق إيران أوتادها في سوريا؟ .2019 ,13 October " https://www.alquds.co.uk/

58. آنا بورشفسكايا. "تشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر نهجها تجاه سوريا | الحرة ". Accessed October 6, 2021. https://www.alhurra.com/different-angle/russias-military-activity-in-the-east-mediterranean.

59. أنس الطراونة، دراسة : "الربيع العربي في ظل التناغم والاختلاف بين أريكا وروسيا: مصر وسوريا نموذجا"، (المركز الديمقراطي العربي)تم التصفح في: 02أفريل .http://democraticas.de/?p=256612016)

60. أنس القصاص. "كيف تسيطر أمريكا علي الممرات الإستراتيجية في العالم؟." مصر العربية . https://masralarabia.net/AccessedOctober 5, 2021. اضاءات/تحليلات/600171-كيف-تسيطر-أمريكا-علي-الممرات-الاستراتيجية-في-العالم؟.

61. أهم النزاعات في المتوسط:," accessed July 20, 2022, https://cte.univsetif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=3028

62. أوزدمير ,جاغتاي. "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط." رؤية تركية, .2018 ,1 June /https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries

63. بالعربية،. "'عبد الوهاب المسيري' ونظرية الأمن الصهيونية "*بالعربية*, 19 ,(blog) September 2021. https://bilarabiya.net/22426.html.

64. برد رتيبة،"السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط" في: .2020 ,1 July Accessed ." https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3307-dd15.

65. بستان الكتب | بطعم الكتب. "كتاب الجغرافيا السياسية للمتوسط – إيف لاكوست .2021 ,22 April ", https://www.bostanekotob.com/كتاب-الجغرافيا-السياسية-للمتوسط-إيف./

66. بشير نافع،. "الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد." مركز الجزيرة للدراسات Accessed . October 7, 2021. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431710531266222.html.

67. بهاء الدين غونول طاش. "عقلية ترامب التجارية تلقي بظلالها على الناتو ونفقاته Accessed ." October 6, 2021. https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/عقليةترامبالتجاريةتلقيبظلالهاعلىالناتووتفقاته/780326.

68. بهاء الدين غونول طاش. "عقلية ترامب التجارية تلقي بظلالها على الناتو ونفقاته Accessed ." https://www.aa.com.tr/ar/October 6, 2021. اقتصاد/عقلية-ترامب-التجارية-تلقي-بظلالها-على-الناتو-ونفقاته/780326.

69. تركيا العثمانية،. "'الدرع الخاص'.. تركيا وإستراتيجية التصنيع العسكري." تركيا العثمانية, 7 April .2018. https://cutt.us/lOSM9

70. تركيا العثمانية، "الدرع الخاص'.. تركيا وإستراتيجية التصنيع العسكري." تركيا العثمانية, April 7, 2018. https://cutt.us/lOSM9.

71. توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004)، ص . 123-124.

72. تونس, رشيد خشانة-. "حوافز لتعزيز الديمقراطية بدل 'الإتحاد من أجل المتوسط SWI "'. swissinfo.ch (blog), August 2, 2012. https://www.swissinfo.ch/ara/سياسة-فدرالية/حوافز-لتعزيز-الديمقراطية-بدل-الإتحاد-من-أجل-المتوسط/33217222.

73. تونس، رشيد خشانة. "اتفاق أوروبي مغاربي على تفعيل مجموعة 5 زائد 5 واختلاف على مضمونه ". SWI swissinfo.ch (blog), September 9, 2010. https://www.swissinfo.ch/ara/سياسة-فدرالية/اتفاق-أوروبي-مغاربي-على-تفعيل-مجموعة-5-زائد-5-واختلاف-على-مضمونه/28286048.

74. جانديتيبو. "عودة إيران الى البحر الأبيض المتوسط - من الإمبراطورية الأخيمينية الى الجمهورية الإسلامية." November 29, 2018. https://orientxxi.info/magazine/article2791.

75. الجزيرة نت. "صحراء النقب.. موطن المشاريع العسكرية والأمنية الإستراتيجية لإسرائيل Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/s40hj.

76. الجزيرة نت. "مجلس التعاون الاقتصادي 'الكوميكون'.. فصل من فصول المواجهة بين المعسكرين الشيوعي والغربي." Accessed March 29, 2024. https://n9.cl/pbj71.

77. جزيرة.نت. "التدخل الأميركي العسكري في العالم.. سرد تاريخي .October 6, 2021 Accessed". https://www.aljazeera.net/2004/10/03/التدخل-الأميركي-العسكري-في-العالم-سرد.

78. الجزيرة.نت،. "الأسطول الأميركي السادس .Accessed October 6, 2021 ". https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2011/3/1/الأسطول-الأميركي-السادس.

79. جزيرة.نت،. "جورج بوش (الأب).. النظام العالمي الجديد .Accessed October 6, 2021 ". https://www.aljazeera.net/2004/10/03/جورج-بوش-الأب-النظام-العالمي-الجديد.

80. جميل مطر، "حرب كلامية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي"، الأيام عن الخليج، 2003/7/4

81. جيمس كارافانو، في مقابلة أجراها معه مركز كارنيجي، متوفر على الرابط: Carnegie Middle East Center. Accessed July 7, 2020. https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168.

82. حسام سويلم،. "الأهداف القومية الإسرائيلية وإستراتيجيات تنفيذها .Accessed October 6, 2021 ". https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/الأهداف-القومية-الإسرائيلية.

83. حسن البراري، أمن إسرائيل، صراعات الأيديولوجية و السياسة (سلسلة دراسات استراتيجية)، العدد 143، سبتمبر 2004، قي موقع: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/a1book20.htm.

84. حسن الرشيدي. "مستقبل الوجود الروسي في سوريا .Accessed October 6, 2021 ". https://albayan.co.uk/Article2.aspx?id=10003.

85. حسن الطوالبة، دراسة: " حلف الناتو ... مهمات خارج الإقليمالأردن، 30 سبتمبر،2015، تم التصفح في:02 أفريل . 2016

86. حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي في اسرائيل في ضوء الثورات العربية، موقع احتلال، /https://www.ehtelalnews.com

87. حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي في اسرائيل في ضوء الثورات العربية، موقع احتلال، /https://www.ehtelalnews.com

88. حلمي عبد الكريم الزعبي. "إيران وإسرائيل إستراتيجيتان بحريتان في مواجهة بعضهما البعض .. إستراتيجية الحوت مقابل إستراتيجية معادية .Accessed October 7, 2021 .(blog) *Strategy* ". http://strategy.unblog.fr/2013/12/22/.

89. حلمي عبد الكريم الزعبي. "إيران وإسرائيل إستراتيجيتان بحريتان في مواجهة بعضهما البعض .. إستراتيجية الحوت مقابل إستراتيجية معادية .Accessed October 7, 2021 .(blog) *Strategy* ". http://strategy.unblog.fr/2013/12/22/.

90. حنين ياسين،. "بالأرقام.. كم أنفق الدبّ الروسي لمنع سقوط بشار الأسد؟." الخليج أونلاين . AccessedOctober 6, 2021. https://cutt.us/V0UBV.

91. خالد الدباس، "النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد ".جريدة *الغد*.(blog), July 25, 2011. https://cutt.us/Oi2IG.

92. خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني أولا، في الموقع

93. خطار أبودياب،. "تنامي الدور الروسي في البحر الأبيض المتوسط | د." صحيفة العرب, 01:00 2020 . https://cutt.us/gsWPs.

94. خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي، على الموقع :www.reefnet.gov.sy/blogbooks projet/fikv/18/15 army.pdf.a

95. دنّ, بيري كاماك, ميشيل. "إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران Carnegie ". Middle East Center. Accessed March 31, 2024. https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168.

96. دوت مصر. "قواعد إسرائيل البحرية.. وابات الحماية على 'المتوسط' و"العقبة .April 11, 2015 "," https://cutt.us/89QXC.

97. دوت مصر. "قواعد إسرائيل البحرية.. وابات الحماية على 'المتوسط' و"العقبة .April 11, 2015 "," https://cutt.us/89QXC.

98. الدويري, فايز. "صفقات السلاح والعودة الروسية إلى العالم العربي." الجزيرة نت Accessed March . 31, 2024. https://n9.cl/ffvun.

99. ديفيد ماكيي، " عملية الجهود والنشاط لحلف الناتو توفر الحماية لمنطقة البحر المتوسط"، في الموقع http://usinfo.state.gov/arabi

100. روسيا تعود بقوة الى المنطقة.. تعزيز التواجد الروسي في المتوسط للحفاظ على الاستقرار، نقلا عن موقع www.al-bayader.org.

101. ريناس بنافي. "المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية ".المركز الديمقراطي العربي (blog),December 25, 2016. https://www.democraticac.de/?p=41634.

102. الزيتونة, مركز. "دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي." مركز الزيتونة للدراسات ,23 August , 2010. https://www.alzaytouna.net/2010/08/23/دور-إسرائيل-في-تفتيت-الوطن-العربي./

103. سميحة عبد الحليم. "الصراع الروسى / الامريكى .. فى المتوسط .www.arab-army.com ". Accessed October 6, 2021. https://www.arab-army.com/t75320-topic.

104. سميحة عبد الحليم، "الصراع الروسي الأمريكي في المتوسط"،)تم التصفح في 25فيفري 2016 http://wwwarabicmilitarycom/topic

105. سي آن آن عربية، "تقرير عالمي عن تجارة الأسلحة: السعودية ثاني أكبر مستورد بالعالم وسط ارتفاع الواردات في الشرق الأوسط.. وأمريكا المُصدّر الأول وصادرات روسيا انخفضت ,CNN Arabic ". February 22, 2016. https://arabic.cnn.com/world/2016/02/22/sipiri-international-arms-imports-exports-report.

106. سياسة تركيا واستفزازتها في البحر المتوسط تشكل مأزقا استراتيجيا للناتو ".25.07.2020 | DW | DW.COM. Accessed July 26, 2020. https://cutt.us/2oKGg

107. صالح سالم، "الشرق الأوسط الكبير : التحدي الغربي والاستجابة العربية"، في :

108. عادل زقاع، " إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن الاجتماعي "، تم تصفح الموقع يوم22/03/2016 . الرابط: http://www.geocities.com/adelZeggagh/recon1.html

109. عادل زقاغ،"إعادة صياغة مفهوم الأمن- برنامج البحث من الأمن المجتمعي"، في الموقع

110. عاطف الغمري، "الفجوة المتسعة بين أميركا وأوروبا," جريدة الوطن ,2017 ,30 June , https://www.al-watan.com/article/85004/NEWS/عاطف-الغمري-الفجوة-المتسعة-بين-أميركا-وأوروبا.

111. عبد الله تركماني،" الإدراك الأمني والتعاون في الشرق الأوسط في البعد السياسي"، في الموقع:

112. العرب، Al Arab. "تداعيات الاختراق الاستراتيجي الروسي في البحر المتوسط | د. خطار أبو دياب." صحيفة العرب, 12:00 2017..https://cutt.us/Ie8rC

113. عربي21. "التنافس الأمريكي-السوفييتي وسياسة الدم مقابل النفط .2019 ,3 September ", https://arabi21.com/story/1205119/التنافس-الأمريكي-السوفييتي-وسياسة-الدم-مقابل-النفط.

114. العربية, مصر. "روسيا في البحر المتوسط.. لماذا يصر بوتين على التواجد هناك؟ (تحليل)." مصر العربية. Accessed July 22, 2020. https://masralarabia.net/

115. العقيدة النووية الروسية، الحدود والمؤثرات | دراسات | AR. "العقيدة النووية الروسية، الحدود والمؤثرات | دراسات | AR." Accessed March 29, 2024. https://2h.ae/Ecqc.

116. غالب دلاي. "منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط: سباق من دون رؤية؟ Middle East ". Council on Global Affairs (blog). Accessed March 31, 2024. https://mecouncil.org/publication/منافسة-القوى-العظمى-في-الشرق-الأوسط-سب/?lang=ar

117.فتحي أحمد،" الشرق الأوسط وأهميته والجيوبوليتيكية"،1سبتمبر ،2010تم تصفح في: 2أفريل، (2016 http//www.arabtimes.com/portallartticle.display.cfm.particleID20263

118.فرانس 24" .France 24 / تدريبات عسكرية أوروبية في شرق المتوسط على خلفية توتر بين أثينا وأنقرة – فرانس 24. https://cutt.us/9cOwj. August 26, 2020. ",

119.فرانس 24" .France 24 / فرنسا تعزز وجودها العسكري في شرق المتوسط وماكرون يدعو اليونان وتركيا إلى الحوار. https://cutt.us/9PmwL. August 13, 2020. ",

120.فرانس 24" .France 24 / فرنسا تعزز وجودها العسكري في شرق المتوسط وماكرون يدعو اليونان وتركيا إلى الحوار. https://cutt.us/9PmwL. August 13, 2020. ",

121. فرانس 24" .France 24 / مصر تتصدر قائمة مستوردي الأسلحة الفرنسية في عام 2021 ", September 27, 2022. https://n9.cl/06a41.

122.فرح عصام. "المجتمع الصناعي العسكري وجذور العلاقة بين أمريكا وإسرائيل." إضاءات ,1 November, 2015. https://www.ida2at.com/military-industrial-society-and-the-roots-of-the-relationship-between-america-and-israel/.

123.قطاي ازدمير. "إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط .2018 ,SETA ". https://cutt.us/MtlJo.

124. القطوري, عبد الناصر محمد صبرى محمد علي. "انقلاب تشيكوسلوفاكيا 1948م." مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربويه 20, no. 20 -الجزء الثانى :(October 1, 2018) 259-98. https://doi.org/10.21608/jwadi.2018.85196

125.كرار أنور البديري. دروب القوة العظمى: الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الامريكية, 2018. https://cutt.ly/Aw3jYE4q.

126.كريستوفر تشيفسوبينجمان فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في: .2020 ,7 July "Accessed https://www.rand.org/ar/publications/politics-security.html.

127.كمال شاتيلا، "الاصلاح العربي المطلوب والتخريب الاستعماري المرفوض"، في الموقع

128.كوكساليلدريم. "تركيا...زيادة في ميزانية الدفاع والأمن لعام 2018 بنسبة 31 بالمئة." Accessed October 6, 2021. https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تركيازيادةفيميزانيةالدفاعوالأمنلعام2018بنسبة31بالمئة/943327.

129.كوكساليلدريم. "تركيا...زيادة في ميزانية الدفاع والأمن لعام 2018 بنسبة 31 بالمئة." Accessed October 6, 2021. https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تركيازيادة-في-ميزانية-الدفاع-والأمن-لعام-2018-بنسبة-31-بالمئة-/943327.

130. ما يكل ج ماكنيرني وآخرون، تحدّيات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، متوفر على الرابط : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE222/RAND_PE222z1.arabic.pdf

131.محمد إبراهيم السقا، الإنفاق العسكري والدَّين العام الأمريكي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية /https://www.aleqt.com

132.محمد جبور. "درس العلاقات الدولية من الحرب الباردة الى انهيار الاتحاد السوفياتي – بكالوريا آداب." موسوعة سكوول – بكالوريا آداب: كل ما يخص البكالوريا آداب: العربية، الفلسفة، التاريخ والجغرافيا، الفرنسية Bac Lettres (blog), February 1, 2018. ./https://mawsoaschool.net/baclettres/cald-war

133.محمد سليمان أبو رومان، "البعد الثقافي في شمروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكيين"، في الموقعhttp://www.almukthar.org/issuesdisplaycfm?id=69

134.محمد قاياتي، " الموقف الروسي من الأزمة السورية ") تم التصفح 02أفريل (2016 .http://anntv/new/showubject.aspx?id=74885=vuww92/mjkg

135. محمد قشقوش. "الجزائر، على سبيل المثال، تسعى لاقتناء أنظمة دفاعية من مصادر متعددة Araa ". Journal. Accessed March 31, 2024. https://www.araa.sa/.

136.محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي Al ". Jazeera Center for Studies. Accessed October 7, 2021. http://studies.aljazeera.net/en/node/3780.

137.المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات. "أمن الاتحاد الأوروبي...التواجد العسكري و الأمني في ليبيا/https://www.europarabct.com .August 23, 2020 ",الاتحاد-الأوروبي-حجم-التواجد-العسكري./

138.المرهون عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط." .Accessed July 1, 2020 /https://www.aljazeera.net/opinions/2012/9/9

139.المرهون عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط ,Accessed October 6 ". /https://www.aljazeera.net/opinions/2012/9/9/ .2021الولايات-المتحدة-تعزز-قدراتها-في.

140. المرهون, عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط." الجزيرة نت. Accessed March 29, 2024. https://2h.ae/ADIZ.

141. المرهون, عبد الجليل زيد. "الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط." الجزيرة نت. Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/vhazf2.

142. المرهون، عبد الجليل زيد. "الإنفاق العسكري العالمي." الجزيرة نت .Accessed March 31, 2024 . https://2u.pw/YkfhjnJp.

143.مسلم, طلعت. "البحرية الإسرائيلية بعد حرب لبنان .Accessed October 7, 2021 ". /https://www.aljazeera.net/opinions/2007/11/14البحريةالإسرائيليةبعدحربلبنان2.

144.مسلم, طلعت. "البحرية الإسرائيلية بعد حرب لبنان .2021 Accessed October 7, ."
https://www.aljazeera.net/opinions/2007/11/14/البحرية-الإسرائيلية-بعد-حرب-لبنان-2.

145.مصطفى الخلفي, "جزيرة ليلى.. الأزمة وآثارها على العلاقات المغربية الإسبانية accessed October ,"
1, 2022, https://cutt.us/2lY0M.

146.المعرفة. "البحرية الإسرائيلية.https://cutt.us/3Pw15 .2021 Accessed October 7, ."

147.المعرفة. "البحرية الإسرائيلية.https://cutt.us/3Pw15 .2021 Accessed October 7, ."

148.المهدي بن بركة، "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، في الموقع

149.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. "وظائف الدولة"، .2019 June 15, ,"
https://www.politics-dz.com/%d9%88%d8%b8%d8%a7%d8%a6%d9%81-
%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9/.

150.الموسوعة السياسية، "نظرية الأمننة, Political Encyclopedia." Securitization Theory – .
October 7, 2018. https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية الأمننة.

151.موسوعة اللغة العربية، "الفريد ثايرماهان (الجيش)Mimir – موسوعة ,5 AccessedOctober ."
2021. https://mimirbook.com/ar/cc4ef9ee53e.

152.موسوعة اللغة العربية، "الفريد ثايرماهان (الجيش)Mimirموسوعة .2021 ,5 AccessedOctober ."
https://mimirbook.com/ar/cc4ef9ee53e.

153.موسوعة المقاتل، – Al Moqatel" .الحرب الباردة .2021 Accessed October 6, ."
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbBareda/sec04.doc_cv
t.htm.

154.موسوعة المقاتل، – Al Moqatel" .الفصل السادس: حاملات الطائرات ."AIRCRAFT CARRIERS
Accessed October 6, 2021.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslihaEncy/ch6/sec0601.do
c_cvt.htm.

155.موسوعة المقاتل، – Al Moqatel" .منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty
Organization NATO." Accessed October 2, 2021.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec07.doc_cvt.ht
m.

156.موسوعة المقاتل، – Al Moqatel" .نظرية توازن القوى وتوازن المصالح ,6 Accessed October ."
2021.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec09.doc_c
vt.htm.

157.موسوعة المقاتل،. "أسس ومبادىء الأمن الوطني." .2021 Accessed October 2,
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec07.doc_cv
.t.htm

158.موضوع. "معلومات عن البحر المتوسط." Accessed March 28, 2024. https://mawdoo3.com/معلومات_عن_البحر_المتوسط.

159. الموقع الرسمي للجيش اللبناني. "ميزانيات الدفاع في العالم : بين الأمن والتجارة Accessed March 31, 2024. https://n9.cl/yh2zlb."

160.نتولا ناصر، "حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير"، في الموقع http:alpss.ghtal.otg.eg

161. النجار, أحمد السيد. "الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي (*)." مركز دراسات الوحدة العربية-https://caus.org.lb/military-spending (blog), May 31, 2021. armaments/.

162.نصيف حتى،. "حرب باردة فى شكل جديد.. وبقضايا جديدة - ناصيف حتى - بوابة الشروق." AccessedOctober 5, 2021. https://cutt.us/jT7Pt.

163.هالة خالد حميد، "العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام) "2001تم تصفح في:01أفريل (. 2016 http://www.jaja.net /lasj ?fune :search query = au uilanguage =en.

164.هشام القروي, "الحلف الاطلسي يسعى لكسب الدول العربية ,2022 September 30, accessed ," https://bader59.com/hisham_text.htm.

165.هنري كيسنجر، *"بؤر وسياقات جديدة لمسارات الشؤون الدولية"*، صحيفة الأيام عن الشرق الأوسط، 2004/7/9

166.ياسر قطيشات - الحصان الأمريكي يجر عربة أوروبا: العلاقات الامريكية - الاوروبية بعد الحرب الباردة 1990م - 2004م, accessed September 30, 2022, ," https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=258781.

167.اليحياوي, يحيى. "أوباما وأطروحة 'القوة الذكية. Accessed October 4, 2021. '." https://www.aljazeera.net/opinions/2013/11/18/أوباما-وأطروحة-القوة-الذكية.

168.يوان ليبيا - وكالات،. "أسرار التواجد العسكري الروسي فى البحر المتوسط .ewanlibya.ly !!" Accessed October 6, 2021. http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=98265.

169.يوسف عنتار. "عوامل تكريس المعضلة الأمنية في حوض المتوسط." Mediterranean Center (blog), May 8, 2023. https://mediterraneancss.uk/2023/05/08/the-security-dilemma-in-the-mediterranean-basin/.

- مواقع أجنبية:

1. "Dolphin Class Patrol Submarine | Military-Today.Com." Accessed October 7, 2021. http://www.military-today.com/navy/dolphin_class.htm.
2. "SSK Dolphin Class Submarine - Naval Technology." Accessed October 7, 2021. https://www.naval-technology.com/projects/dolphin/.

3. “World Military Spending Rises to Almost $2 Trillion in 2020 | SIPRI.” Accessed October 6, 2021. https://sipri.org/media/press-release/2021/world-military-spending-rises-almost-2-trillion-2020.
4. Alberto Bin« Security in contribution », Mato Mediterranean the on elation coop
5. André Nouschi, «lles et stratégie en Méditerranée»>, Cahiers de la Méditerranée, consulté le 2752012 sur le site des cahiers de la Méditerranée: http://cdlm.revues.org/index661.html
6. cyber lenink.k.ru/…/eastmediterraneahgeopoliticalenergyelbowin
7. http : www.almohrer.net /moh261/tawalbeh261d.htm.
8. http://www.alwatan.com/graphics/2004/03mars/503/dialxhtm/news8.ht
9. http://www.islam online.net/arabic/mafahim/2000/11/article2.sbrml.at/09/2003
10. https://www.bayanalysis.com/2021/06/US-military-budget-2022-research-development.html.
11. JeanFrançoisDaguzan, «La Méditerranée au prisme du nouveau panorama stratégique, du partenariat de Barcelone au Grand Moyen orient»>, Défense nationale, mai 2004, pp. 101113. Consulté sur le site de la fondation de recherche stratégique FRS, le 20072011: http://www.frstrategie.org/barreCompetences/approchesRegionales/Med_RDN_02_04.pdf
12. John Mearsheimer, l’holoeuste alibi mortel pour israel a été invoqué à tout de champ afin de « justifier » l’occuoations, in /http:www.coltescifo.net.
13. Junemann Euro-Meditrieanaun after 11 septembre 2001, Frank coss, London, 2004, From www.gigapedia.org.
14. NATO. “NATO Mediterranean Dialogue.” NATO. Accessed October 7, 2021. http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021.htm.
15. Roberto Aliboni,"La sécurité européenne a travers la méditerranée", in http://www.ev.ilt/instutute/chaillot/cha102f.htm.
16. ttp://www.rdi.dc.UK/EIS/researdr/emc/publication/abreadi.htm
17. U.S. Naval Forces Europe-Africa / U.S. 6th Fleet. “Admiral James Foggo, U.S. Navy, speaks at the U.S. Naval Institute.” Accessed October 6, 2021.

https://www.c6f.navy.mil/Media/transcripts/Article/2172282/admiral-james-foggo-us-navy-speaks-at-the-us-naval-institutes-147th-annual-meet/

18. www.ahewer.org/show.art.asp?aid=9207538k
19. www.kabreet.egypt.com/issue 17/article 4.asp
20. www.Masccenter.com/tlqcopy(41).htm
21. "Global Firepower - 2024 World Military Strength Rankings." Accessed March 31, 2024. https://www.globalfirepower.com./
22. "Dolphin Class Patrol Submarine | MilitaryToday.Com." Accessed October 7, 2021. http://www.militarytoday.com/navy/dolphin_class.htm

الفهرس

شكر ..... أ

إهداء ..... ب

مقدمة 1

الفصل الأول:. الأبعاد النظرية للتوازنفي ظل مفاهيم الأمن والقوة 14

مقدمة الفصل: 15

المبحث الأول: ميزان القوى إطار نظري 16

المطلب الأول: مفهوم التوازن الدولي 16

المطلب الثاني: التوازن الإقليمي وأثره على التوازن الدولي 23

المطلب الثالث: ميزان القوى ودوره في العلاقات الدولية 27

المبحث الثاني: تطورات وأبعاد مفهوم الأمن 28

المطلب الأول: الاتجاهات الرئيسية في تحديد مفهوم الأمن 29

المطلب الثاني: الأمن من منظور العلاقات الدولية 41

المطلب الثالث: عوامل تغيير مفهوم الأمن 46

المبحث الثالث:/ مفهوم القوة وتطوره 55

المطلب الأول:/ القوة الصلبة 55

المطلب الثاني:/ القوة الناعمة 58

المطلب الثالث / عوامل التحول في مفهوم القوة 64

خاتمة الفصل 71

الفصل الثاني الواقع الجيوستراتيجي للبحر المتوسط في العلاقات الدولية 72

مقدمة الفصل 73

المبحث الأول: المتوسط وإشكالية المفهوم الإقليمي 74

المطلب الأول: البعد الجغرافي لتعريف المتوسط 75

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي لمفهوم الدولة في المتوسط.....76
المطلب الثالث: المتوسط من منظور العرب.....80
المبحث الثاني: أهمية المتوسط الدولية.....85
المطلب الأول:/ الأهمية السياسية لحوض المتوسط.....85
المطلب الثاني:/ الأهمية الاقتصادية لحوض المتوسط.....89
المطلب الثالث:/ الأهمية الأمنية.....91
خاتمة الفصل.....96
الفصل الثالث: قراءة في مؤشرات القوة العسكرية للفواعل الدولية في المتوسط.....97
مقدمة الفصل.....98
المبحث الأول: /الولايات المتحدة والمتوسط.....99
المطب الأول: /أهمية المتوسط للولايات المتحدة الأمريكية.....99
المطلب الثاني: /الميزان العسكري الأمريكي.....102
المطلب الثالث: /التواجد العسكري الأمريكي في حوض المتوسط.....106
المبحث الثاني: /روسيا والمتوسط.....110
المطلب الأول: /أهمية المتوسط لروسيا.....110
المطلب الثاني: /الميزان العسكري الروسي.....112
المطلب الثالث: /التواجد العسكري الروسي في حوض المتوسط.....114
المبحث الثالث: / أوروبا والفواعل الدولية الأخرى في المتوسط.....119
المطلب الأول: /أهمية المتوسط للاتحاد الأوروبي.....119
المطلب الثاني: /التواجد العسكري الأوروبي في المتوسط.....121
المطلب الثالث: سياسات حلف الشمال الأطلسي "ناتو NATO" في حوض المتوسط.....124
المطلب الرابع: /التسلح لدول أخرى فاعلة في حوض المتوسط.....129

خاتمة الفصل:.....138
الفصل الرابع: تحولات النظام الدولي وأثره على استقرار منطقة المتوسط.....139
مقدمة الفصل:.....140
المبحث الأول: / النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية.....141
المطلب الأول: / النظام الدولي خلال الحرب الباردة وبروز الثنائية القطبية.....142
المطلب الثاني: / النظام الدولي بعد الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية.....152
المطلب الثالث: / واقع التعددية في النظام الدولي الحالي.....167
المبحث الثاني: التحولات الدولية وأثرها على استقرار المتوسط.....177
المطلب الأول: تحولات النظام الدولي والدور الأوروبي.....177
المطلب الثاني: الحوار الأطلسي المتوسطي في ظل النظام الدولي الجديد.....180
المطلب الثالث: رهانات الحوار المتوسطي في ظل البيئة الأمنية العربية.....190
خاتمة الفصل:.....195
الفصل الخامس اختلاف ميزان القوى العسكري وتحديات الاستقرار في المتوسط.....197
مقدمة الفصل.....198
المبحث الأول: انعكاسات التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المتوسط.....199
المطلب الأول: قراءة في واقع العلاقات الأمريكية الأوروبية.....199
المطلب الثاني: التنافس الأمريكي – الأوروبي وانعكاسه على المتوسط.....204
المبحث الثاني: تحدّيات الاستقرار البحر المتوسط.....215
المطلب الأول: التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة المتوسطية.....215
المطلب الثاني: العمليات العسكرية وأثرها على الاستقرار والأمن في المتوسط.....218
المطلب الثالث: أثر التهديد الإسرائيلي والنزعات الأخرى على أمن المتوسط.....221
المبحث الثالث: مستقبل التفاعلات الدولية في المتوسط.....239

المطلب الأول: التعاون والتكامل في المتوسط.....239

المطلب الثاني: التنافس والصراعات في المتوسط.....244

خاتمة الفصل:.....247

خاتمة.....248

قائمة الجداول والأشكال.....253

قائمة المراجع.....255

الفهرس.....287